













کتابخانه



يا كسب يا حفيظ





شرح كتاب الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني  
باب ما يفسد من الوضوء بالمتنجس ما يفسد من الوضوء بالمتنجس  
وما لا يفسد من الوضوء بالمتنجس ما لا يفسد من الوضوء بالمتنجس

كتاب الزكاة ٢٦ ما صدق السوم ما صدق على العشر ٢١ ما في خارج الزكاة ٢٨

ما في غنم الصيد <sup>٣٥</sup> ما في الحرم <sup>٣٦</sup> في الاضحية <sup>٣٧</sup> ما في الطواف والسعي <sup>٣٨</sup>

ما الحل والنقصين  
ما الحل والنقصين  
ما الحل والنقصين

كما السطاح ٤٧  
في الاكفا ٤٩  
الاولى في السطاح ٥٠

٤٤ في الطب  
 ٤٦ في الكميات  
 ٤٦ في المصنوعة  
 ٧٠ في الخلق  
 ٧٣ في الألبان  
 ٧٥ في الطهار

٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠  
١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢

باب الحيف في العينين من اللغات كما قال العبد الحق بالحق ما عني الخواص

٩٠ ما العن علي جبل كما الاقان ما العن ما العن ما العن  
 ٩١ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن  
 ٩٢ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن  
 ٩٣ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن  
 ٩٤ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن  
 ٩٥ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن  
 ٩٦ ما العن ما العن ما العن ما العن ما العن

٩٧ ما ليس في القوس ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ  
 ٩٨ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ  
 ٩٩ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ  
 ١٠٠ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ ما ليس في النسخ

١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦  
 ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر  
 ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر ما هو في البحر

١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٦

[illegible]

۱۲۶  
 ۱۳۳  
 ۱۳۵  
 ۱۳۹

١٤١  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩

ما بعدد ما قبله ١٥٠  
ما الكعالة ١٥٢  
ما الكعالة ١٥٣  
ما الكعالة ١٥٤  
ما الكعالة ١٥٥







شاه علی علیه السلام  
حمام بخنی بکزه ذرم جامی شیره  
کم اولور آنده شاه کلانک بر سر  
بر هم ملک اله بنی خلوتیست بار  
ای باشی قابه بالین ابق روم زر

روحی بعد از  
مید محسده او دیوانه لزم  
مجنون ملت زده اک عاقل در

آه کم ای عدم او ستار ملک وجود  
بر خراب آباده کلک صبح بر دم ای  
مفت مکن صبور جهانی کشتی  
نقد عمرن ویرر کرا بر سینه

دخا خلقه شبی کیدر دزره تهنه  
جه صامق پنجه اولور کو شیره بن دهنه



قال النبي عليه السلام اذ فتوا موتاكم في جوار قوم  
 صالحين فامسكوا بيادى بالجوار السوء كما  
 يتأذى الحى كذا وجد بخط بعض الكبار

كتاب الجامع الكبير للإمام المجلد محمد بن الحسن  
 الشيباني عليه السلام في الغفران

كتاب الجامع الكبير للإمام المجلد محمد بن الحسن  
 الشيباني عليه السلام في الغفران

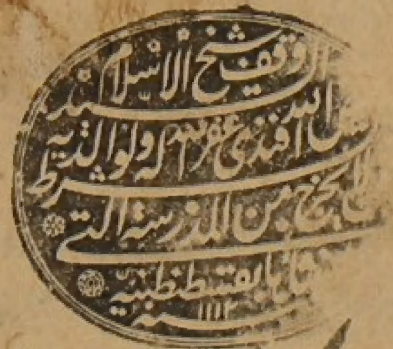
مكتبة العثماني محمد الرقي القا  
 ملكه محمد بن



اشتغل بالدرع الالبسف  
 يقطع اللحم والدع السيف

753

بمادى الشىء او لم يدرى  
 بشارى الشىء او لم يدرى



مكتبة العثماني محمد الرقي القا  
 ملكه محمد بن

٧٤٨

جامع الكبير للإمام المجلد محمد بن الحسن  
 بن فرقد السباني ولد بوسط في سنة اثنتين  
 وثلثين ومائة في مالكوته ومات بالدر  
 سنة ثمانين ومائة رحمه الله

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ	
KI	Fevzullah
ES	748
YENİ	
TASNİF No.	



# مقدمة الحجة

الحمد لله الموفق في هذه الحجة بصفاته الذي من كل عليه كفاه ومن اتجا إليه قوله  
والصلوة على رسوله سيد المرسلين البايعي الي سبل الله حواله على له اجماعه حوز

## ما يقضي

الوضوء ما لا ينفصل عن الوضوء من غير ان ينفصل به عنه اي لا ينفصل  
قل من قل من ملائمة لا ينفصل الوضوء لذلك كل حواجة كالبرة والنفقة نقشة  
ظاهر على راسه لم يسبل لا ينفصل الوضوء وقال رحمه الله لا ينفصل الوضوء عن غسل  
الخارج من السبلين وعلى الحديث الحلي كالانما والنفقة والوضوء سطوحا  
فيه القليل والكثير لذي حتى لنا الفوق وهو ان الحديث ايم خارج ليس الخروج  
هو الاستقال عن محله ان لم ينفصل عن المحل وفي الجوازة اذا كان ذلك الشيء قليلا  
لم ينفصل عن محله فلم يكن خارجا والذي قيل ان ليس خارج لما يتبع خلاف السبلين  
ان واسا لعوبم ليس محل النجاسة فظهر من شي من النجاسة ان على انتقاله عن محله فحاشا  
وهذان النوم والاعمال انه انما كان جديا لكونه سببا لخروج النجاسة من السبلين  
وذلك يستوي فيه القليل والكثير وان قل من ملا في احوال الامم من السبلين  
الخروج بقى وضوءه ثانيا حاشا للشافعي رحمه الله هو اجماع بما روي عليه  
السلام وضوءا لنا ما روت عايشته روضي الله عنهما عن النبي عليه السلام  
من قال رجع في صلوة فليصبر وليتوضأ وليتوب على صلوة ما لم يتكلم

من قال رجع في صلوة فليصبر وليتوضأ وليتوب على صلوة ما لم يتكلم

# وهو

عليه السلام القليل حدث فحمل ما رواه الحصري على ان قل من ملا الف وما روي  
على ان قل من ملا الف فوفيقا من الاخبار وصيانة لعلام الرسول عن التناقض في عليه  
ما روي ان النبي عليه السلام عدل الاحداث وقال فيه او بدعيه ملا الف على  
التي ملا الف وحمل ملا الف ان مكة الانبياء لا يحلفه ومشقة لان به بوصف خروج  
وهذا ان الف ظاهر من جهة حقيقة وحكما اما حقيقة فانه اذا فاع يصيب ظاهر  
واما حكما فانه اذا دخل في ثم الصائم لم ينفذ صومه وما لم يكن من جهة حقيقة وحكما  
اما حقيقة فانه اذا ضم فاه اما حكما فانه اذا دخل اليواق حلقه لم ينفذ صومه فا  
عنبرونا ظهور حال كون الف مل الف واعتبرنا بطونه حال كون الف مل الف  
بملاهما وان قاذلها قليلا بحيث ما لوجع يصير ملا الف فابو يوسف يعتبر اتحاد  
المجلس للجمع ومحمد يعتبر اتحاد السبب يعني اذا قاما قبل يكون النفس من الختان  
كان السبب متحدا وان قاما بعد يكون النفس من الختان كان السبب متحدا  
ثم قيل اني ما لم يسبل عن براس الخرج اذا لم يكن حرثا لا يكون لحي احيى لو اتم الله الوضوء  
لا يمنع جواز انصلوه مروي عن ابن عمر محكي عن ابى يوسف رحمه الله والبلغم لا ينفذ الوضوء  
بكل حال وقال ابو يوسف ان صوب من الجوف ملا الف ملا الف فانه من الوضوء لا يخرج  
عن محل الف فلا يخلو عن النجاسة مما يقولان هو شي لزوج فلا ينافي به النجاسة الا  
قليل ذلك عمرو وان قاذلها ان يول من الواسر سببا بعضه ان ما كان وان صوب من الجوف  
وهو على لا ينفذ ما لم يكن ملا الف وان ما يوا حوج بقى بغير بقى البقاء

من قال رجع في صلوة فليصبر وليتوضأ وليتوب على صلوة ما لم يتكلم



عند أبي حنيفة وابي يونس وان قل رز المجرى لس كل الدم فالظاهرة خرج من حرق او جرحه عند  
محمدا بعض ما لم يكن خلا الدم لانه خرج من الجرح وكان له حكم القتي اياه سقطت من الدم بعض  
الوصف وان سقطت من اللحم لا سقط كذلك الجثث لا سقط لان ما جازوه من النجاسة قليل  
وذلك عفو من غير السيلين من السيلين الروح اذا خرج من قبل المواة او من دكر الرجل  
لا ينقص لانه احتياج ظاهر اذا هو ليس محل خروج الروح عادة ولو كانت مفضاه يتجيب  
لها ان يعضا لانه محتمل انها ربيع خرجت من جرحها **باب** **المستحاض**  
**المستحاض** **توضات** **لوت** **صلته** **صلت** **ماشات** **من** **الواف** **الواف** **الواف**  
ما لم تحرك حرا اخر لقوله عليه السلام المستحاض يبرضا لوت كل صلوة صلته ماشات  
من الواف وقال الشافعي توضات لكل صلوة مكروه صلته ماشات من الواف  
لقوله عليه السلام المستحاض توضات لكل صلوة وان لقول الامام لجمال لوت لقوله  
تعالى اقم الصلوة للدرك السرا كوت دلوك السبي ما روه ساه فبهر فحمل المحل على  
المفسر واصل هذا ان طهارة المستحاض متى دوت للحديث الذي ابتلى بدوامه لا سقط  
بل للحديث في الوت وسقط حديث اخر كذلك الخروج الوت عند علمنا بالثلاثة  
وعند افر بعض بطل الوت عند ابي يونس بعضا لدخول لا سقط  
الخروج ونحوه الخلفان تظهر في موضعين احدهما اذا الوضات قبل طلوع الشمس  
ثم طلعت بعض عند اوجده خروج دوت الصلوة وعند افر بعض لعدم دخول  
دوت الصلوة والساني اذا وضات قبل الزوال ثم زالت الشمس لا سقط عند ابي

خر

حس

ومحمد لعدم خروج دوت الصلوة وعند افر بعض لدخول افر يقول طهارة عند ابي  
لوقت الصلوة لقيام الوت مقام الادا فلو لم يسقط بدخول وقت الظهر تبقى الى ان  
يذهب دوت الظهر فيرد اذ على دوت الصلوة وانا نقول الشرع انما يسقط  
اعسار الحديث باعتبار الحاجة الي ادا الصلوة لكن الشرع اقام الوت مقام الحاجة  
الي ادا الصلوة فكان خروج الوت دليل زوال الحاجة الي الادا فكان هو دليل  
استقاضا لطهارة اذ دخول الوت وما يقول وقرانه اذ على دوت الصلوة فلو  
نعم لكن جميع الوت لما قام مقام الادا والوضوء من الادا المحال فلا بد ان يسقط  
اعسار الحديث من الوت ليتبين من الوضوء قبل الادا احكاما في سائر الاوقات لا يمكن  
القول به ان دخول الوت لا سقط من خروج دوت افر وما الخروج لا سقطي لطهارة  
فعلي هذا اذا برضا صاحب العذر يوم العيد لصلوة العيد له ان يصلي الظهر  
في ذلك الطهارة عند ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لان صلوة العيد سنة فصاير صلوات  
الضحي من دخول دوت الظهر لا تحقق خروج دوت الصلوة بل عليه ان المواة اذا  
كانت عادية في الحيض اقل من عشرة ايام فطلقها زوجها طلاقا صحيحا امطع دمها  
في الحنفية الثالثة عند طلوع الشمس يوم العيد فان الزوج ملك زوجته حتى يعيله  
او يهرقه وقت الظهر اشار الى ان يذهب وقت الظهر لا يخرج وقت الصلوة  
اذ لو خرج لا يقطع حتى يوجد الوان صاحب العذر يصلي الظهر ثم توضا لله للعصر  
ثم دخل وقت العصر ليس ان يصلي العصر سلك الطهارة والاجماع وهو الصحيح  
لانه وجب خروج الوقت **باب** **ما حرم الوضوء**



يسور الكلاب بحسب ما يتوضا به بحال لغسل لثامن لوغنه لثامن  
 كما في قوله وعند الشايعي سبوا هو اتباع طاهر الحديث امرو النبي عليه السلام  
لغسل الثلث من لوغنه سبوا قلنا كان ذلك في الابتداء حي  
القول الكلاب بالغ في الشد يد قلنا عن لعادة المالوفة  
دل عليه انه قال وعقروا الثامنة بالتراب ويسور الجماد ومثل كل لخلو  
الانار فيه اولا اعتباره بلجه وجب لجاسته لان لحم حس حرام واعتباره  
عرقه وجب لمهادته فان عرقه طاهر نصب عليه مجرد في كتاب الصلوة  
فان يسور الله صلى الله عليه وسلم كان يوكب الحمار مخوذة وبيا الجود  
جوا الحمار ولذي لبنه طاهر والا يوكب فما كان محييا ليطهر بالشك وما  
كان محييا طاهرا لا ينفجر الشك ولو مع في لما القليل صاير هو شكلا  
وحجته ان يجمع بنه ومن للتيم وباتما ابدا اجزاء وقال زفر لا يخزيه مالم يقدم  
الوضوء على الدين لصبر عاده لما عند الدين والصحيح قولنا لان ان كان  
محييا فلا يمنع الدين وان كان طاهرا فالدين ضام ودى لكره عن ابن حنيفة  
ان يسور حس لان لعابه لا خلو عن قليل الدم وان لم يكد شيئا من ذلك لكن  
وجد نبيذ التمر قال نوحيف هو ضار ولا يسمى به وقال ابو يوسف يسمى ولا يتوضا به  
وقال محمد يجمع بينهما وابو حنيفة فوك القياس لحديث ليله الحق قال عليه السلام  
ليس يسور ليله الحق هل معه ما قال لا الاستدلال في اجادة فقال عليه السلام  
مخوة طيبة وما يظهر فاحد فتوضا به وابو يوسف ادعى النبي بابه الدين محمد

فان

لما جهل المارح فادجب الجمع بينهما احتياطا في لغسل له على قول ابن حنيفة  
احلف المساج ع روي نوح بن مكرم ان ابا حنيفة رجع الي قول ابو يوسف  
وهذا اذا كان خلوا اما اذا غلا واشد فقد صار ميكرا فيكون جوا اما الاجا  
من اصحابنا وهذا بنا ولا يخور التوصي به وان طبع اد في طبعه وقد غلا واشد  
ملا يجوز التوصي به لما عند ابي يوسف فلا يشكل واما عند محمد فلا انه جوا اما  
اما عند ابي حنيفة جلال شربه واختلف المشايخ على قوله في التوصي به ذكر الشيخ  
الامام شمس الامه البرقي رحم الله في كتاب الصلوة فانه لا يجوز التوصي به وجوب  
سباع الطير جوا لبازي والباشق ومخو د كان لبيت كالهوه والحيد الفار  
مكروه وقال ابو يوسف رحم الله ابنهم يسور البت وخاصه لحديث ابي قيادة  
ان النبي عليه السلام كان يصغي لها الانا يشرب منه موضا به ولهما قول النبي  
عليه السلام الهوه يسع اراد به في حين الحكم عن ان السع لوشرب لا يجوز التوصي  
به فلكي هني وحدث ابي قيادة محمول على ان تلك الهوه في بيت الرسول لم يملك  
الفارة عوق ويسور الله عليه اللام بطريق الوحي فان الفارة وشربت على  
الفور مخس الماء بالا لفاق وان لحيث فما بليها بما شربت لا يجب لما عند ابي  
حسد ابي يوسف اما عند ابي حنيفة لان الخايب لنزل يا لما يعات في قول ابو يوسف وعند  
وان كان لا تزدل يا لما يعات لا يجب لما لكن هني حكم بالزوال لا يجل الظهور  
وعند محمد يتجسس لا الخايب لا تزدل يا لما يعات يسوي لا يفي نحيا كما كان

ع

صار

صبي

اقلت

وعند



فاذا شرب سحس الماء ما يور الفوس فخذ في يده وهدد عكوره لان الحركة عنده  
 اعتدوا بطمعه عندهما عند في حقه ودايتان في رده ايه مكره اعتدوا بلحمه وفي رده عكوره  
 من لحمه انما مكره عنده للبرامته لكونه آلة الجهاد فلا يدرك على كراهه يبعث كسما لا دعي  
 والمال المستعمل في الجور الوهي به لانه غير طاهر لا عند زفر واختلافوا فيه قال الجس  
 وهو رايته عن ابي حنيفة رحمه الله انه يحس بحايه غليظه كالبول وقال ابو يوسف وهو  
 من رايته عن ابي حنيفة رحمه الله انه يحس بحايه حقيقه وانما يصير الماء مستعملا  
اذا زال او تلاشي لم يحتج واحتج في مكان آخر اما ما دام عليه العضو لا يلزم حكم الا  
يستعمل لمكان الضرب وكذلك اذا زال وتلاشي لم يحتج في مكان لا تاحذ حكم الا استعمال  
ثم عند محمد لا يصير الماء مستعملا الا باقامة القرية وعند هما باستقاط الفرض ايضا  
والخلاف انما يظهر فيما اذا انقضت الحب للزجر او للتفليم فخذ محمد لا يصير  
مستعملا لعدم تية القرية وعند هما لا يصير مستعملا لو جود استقاط الفرض لو جود الوضو  
قوة لا يصير مستعملا ما اجمع من صحابنا وهذا بناء على ان الحب او الحديث اذا وقع في البيوت  
فالمات طاهر قال محمد لانه طاهر لم يصير مستعملا لان عدم م القرية وعند ابي يونس الماء  
بحاله الرجل بحاله لان عنده لا نزول التحايه والحديث عن البذن الا بصب الماء عليه لم  
يوجد واظهر الحديث لا يصير الماء مستعملا وعند ابي حنيفة كل اهما يحيان لان الماء طاهر مستعملا  
با اذا لما قاه فلا يكون مزيلا للحديث فنفق يحيا كما كان فان الشيء  
ميسر تيمم ان العبادة بالتيمم اي لم يسط تتمه قال ابو سطل لا عبادة

قال محمد بن حمران  
 لا يصير الماء مستعملا

او دخل بطمعه

فيسطل بالكفر ولنا ان بالوجه سطل ثواب التيمم لا الطهارة الحاصلة كما لو اقتبس على الوضوء  
 نصراني ثم بوبه الاسلام اي لا يصح تيمم عند ابي حنيفة ومحمد وما ابو يونس بصح لان سطل  
بمقتضى العبادة قد حدث هما يقولان هو شي لزوج شروط بمقتضى عبادة لا يصح بدون الطهارة  
وقد قال الصلوة والسجدة للتلاوة والا السلام يصح بدون الطهارة نصراني يوضي بصح وضي  
عند ابو عند الشافعي لا يصح وهذا ساعلى ان الوضوء للسجدة عند ابو بصح بالكفر عند  
عبادة لا يصح قال الشيخ الصلوة العبد قبل الشروع لا يحرك للإمام لان القوم سطلونه هل  
يحرك للمقتدي وان كان المأقر سأبهم بالح للتوضوء لا يخاف فوت الصلوة لم يحرك الشيخ  
وان كان المأقر يخاف فوت الصلوة حازله التيمم للماء والشيخ الصلوة الحازله حازله ايضا  
ولو حدث بعد الشروع او حدث الإمام حازله الشيخ للماء عند ابي حنيفة ان لم عند ما  
وعند هما لا يحرك الشيخ للماء لانه لو ذهب موضا يا من لوقت لانه لاحق بمكة العضا عند  
فواع الإمام لا يحييه ان حرف الصوت قام لانه يوم وحام قل سلم المرد عن ابو يسحق  
به صلوته ميا في رجله ما قد نسيه او لا علم به ان وضع عيبا لما في مرحلة بغير علم فيم و صلى  
ثم ذكر او علم فانه لا يسب الصلوة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله علمها وقال ابو يونس يوجد  
ان الرجل موضع الماء عند ما بالا في يفترض عليه الطلب فاذا لم يطلب لم يحرك الشيخ كما الوثوك  
في الجران ولهما ان الرجل للمسح لما وان وضع فيه يعد مباح للشرب عبادة ولا  
يفرض الطلب المذكور من بعد سوا باب التحايه بغير الماء  
مقبوب او باب او مكره كالبكم الضديد مخوف في قول الماء ادنى الى العبادة  
لقوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامسحوا ثم امضوا

قال محمد بن حمران



فان في ارجاحه وادى الفود واداه لتقدم الداء على البدن وادى بالقتل الجارح  
ولو كان نجس لا امر به ولا في الحيوان لما لم يمت سائما انما سبب الدم  
وهو الحيوانات ليس لها دم يبلد بل ان بعض الماء لو كان له دم يابلد لخنق  
الماء لذلك يعرف او يعرف ان من قتل الابل والغنم سقطان في بئرهم فبغيره استحيانا  
لان الاداء الي في القوات ليس لها ريس خارج فكون القليل عفو لان الشرح  
وود بعضو العليل في الجملة خلاف الكثرة وكون البعوض اشاره الى ان الكثرة  
كثرت فيه ولم تفصل بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر الودث والبرص  
وبعضهم فرقوا وقالوا بان الرطب والمنكسر الودث نفيد وان قل لان اليابس  
صلب عليه وطوبى يا بيه فلا يدخله الماء ولا لذلك الرطب ولو وقع في بئر لم يضر  
بغيره او يعرف ان يابسا على قاس من قلة انه حطب لا يندخله الماء لا ينجس اذا لم يمت  
فيه زمانا كثيرا والاحوط انه يتنجس لانه لا يصدور منه شيء ودي عن ابي حنيفة انه لو  
وقع بغيره او يعرف ان في الخلب عند الحلب فخرجت من ساعته لم يضره وهذا  
اشارة الى القول الاول حر واما الجرام او العصفور ليس نجس لان اليابس اعتادوا  
اقتنا الحماض في المسجد بول ما وكل لحم طاهر عند محمد ولو وقع في الماء او اصاب  
الثوب طافيه وباح شربه قالوا لحدث العباس ان قوما جاؤا المدينة  
فاسلموا فاجتووها اى مرضت بطونهم انسخت فامرهم رسول الله عليه السلام ان يحجروا  
الى ابل الصدقات ليشربوا من ابوالها ففعلوا فصحوا اباح شرب البول فلو كان

من نجاسة

نجسا لما اباح به وعند ما يحجر نجس حقيقه لان النبي عليه السلام امرنا بالتستره عن البول  
مطلقا بقوله عليه السلام استنزهوا عن البول مقدر في الثوب والكثرة الفاحش ولو  
وقعت قطرة في الماء فبغيره عيان عند ابي يوسف ساج شربه للبداء في غير الحرب  
الفرح من عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لا ساج اصلا لان حديث العباس  
لان في الحديث انهم سبوا اهل الصدقات فاجزوا فامر النبي عليه السلام بقطع  
الدماء ويطهر اعينهم وقد نفي ذلك بالاجماع اولان النبي عليه السلام عرف ذلك بالوحي  
ان شفاهم كان في ذلك عصفور او فاره ونحو ماتت في بئر فخرجت حين مات  
يخرج عشرة من دلتا او ثلثون وان اسفح او تفسح يخرج ما لم يركله هكذا روي  
ابن رضى الله عنه عن النبي عليه السلام وفي الثابت الصغرى عشرة دلو وان كانت  
دجاجة او بنتور يخرج فاربعون او خمسون دلتا فاما من منزله البعوض وان كان  
شاه او ادعيا يخرج حي يغلبه الماء لحدث ابن عباس رضى الله عنه ان رجلا وقع في بئر  
فمزم ومات فيه فامر بنحوه ونوح الماكر حي يغلبهم الماكرنى حتى يظهر العجمان مع  
من عبده روي عن ابي حنيفة عليه السلام انه اذا نوح ما به دلو وسع الما من عبده فغلبهم  
الماء عن محراب او نوح ثلث ما به دلو وسع فغلبهم الماء روي عن ابي حنيفة ان نوح  
الى ماى البئر به معنى سطويه وحلان من هل البصر ماى متبلا وقال لا يخرج  
ذلك وعن ابي يوسف انه يدرى الما بحسب طوله وعمقه وعرضه ثم يخرج  
ولا ثم سطوكم يقص من الماء فيخرج كله نجسا ذلك



## باب في الثوب الخشن والجلود واللبان

ليس بدم خفيف ان يمسح به في موضع الدم بعد الا انه من اوجسده عسر  
 عليه عيب ودمه الحار واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضع  
 اذا كان قد اضرته من جوارحه لانه يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 كثيرا فاحسب ان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 لا يمنع واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 وان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 اللحم واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 الذي يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 بول الجوارح اذا كان قد اضرته من جوارحه لانه يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 عام فاحسب ان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 تشفيه واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 طامس فاحسب ان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 زاد على قدر الدم لانه يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 اصابه واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع

نكتة

ان في الثوب الخشن لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 الا ان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 الحرم الثوب اذا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 ليس بدم خفيف ان يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 او التفتيح به الثوب عند المشي لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 اذا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 الثوب يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 حدة واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 جزء العلاج واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 يحل لغيره لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 على الثوب مثل اوسر لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع

## انكشاف الجرح

الغرض من غرض الرجل على اليد الى الرقبة واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 لسرعة واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع  
 الدراع واما الثوب الخشن فليس بحار بل يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضعه لانه لا يمسح به في موضع

غرض



فقد روي في الكبرياء ان راد به ربع العضو ربع الباقي وربع العجز وربع البطن  
 وربع الظهر وربع الشغل لدى الواسي في الشجر المسجل  
 روايتان في حق المطر عوده وه عيل في الحمار موضوع لان في هذه  
 حرجا للسياح لان شجر الرجال فلان يخرج فيه وابي يوسف قد روي  
 انما لكبرياء راده على النصف لتكون المنيور بمقاله المكشوف قليلا وفي  
 عنه روايتان والعزم الغليظة على الحاد منهم من قدر الخليفة بالبرهم  
 اعتبارا بالحيات الغليظة والاول اصح لان الغليظة فيه الملح والذكر بانقيده  
 عورة والاثنتان كذلك قيل بالفم الاول اصح المحجب الحاض فيقولان اوما  
 ودهما ولا يتا لمصحف واللوح والبرهم الذي فيه القات مكتوف الا وان يكون  
 بخلاف اوفي ضرة ان الجنازة جلت اليد والعم والطاوي يادون اريال للقول  
 والمحدث ثمة ولا عيسى ان الحديث جلت اليدون الفم والمصحف المحجلان لم يكن  
 اخذوا لانه بمنزلة الخلاف وان كان مشررا لاجل وفي القول بالكم روايتان عن محمد  
 ولم يرقا من احنا اياها في دفع المصحف واللوح للصبيان وان لم يكن على الصو  
 للضرورة لانهم غير مخاطبين بطهارهم ويكره استعمال العمل بالفروج فالحال ان  
 فوجدت موازاة للفصل في الاستعداد لا يكره في رواية في فوج البر يكون موازنا  
 باراد من ويكره عبد الرحيلين الى القبل في النوم وغيره عمدا

**باب الاذان**  
 للمودن ان يحل اصغبه في اذنه به امر لال رضى الله عنه وان لم يفعل

هذا

مشهور

فحسين لانه ليس من نفس لاذان وتعمل بالاشارة الى القبل  
 له ثمانية اشياء بالصلوة وحول وجهه بمسا وشمالا للصلاة والقيلاج حتى  
 حصل معنى النبا والرفا وان كان المؤذن في الصوم معه فله ان يقول يا اياك يايس  
 ان يتدبر فيها حتى يخرج صوته من فم حجاب وان لم يجمع يجمع اليه فلا يفعل ولا  
 يأس بالتسوية بين الاذان والاقامة في وقت العزم هو قليم حتى على العلم  
 حتى على الفلاح وفي بعض ابداد الصلوة الصلوة ويحيا لثوب الحديث  
 احده اهل الكوفة لانه وقت يوم فاستحب ذلك بفقاههم ذكره في سائر الصلوات  
 بدم الحاجه اليه وفي زماننا لم يبق اياها في سائر الصلوات بتغير احوال الناس  
 قال ابو يوسف لا اري تاسيا بان يقول المؤذن على باب الدار فيروى القاصي الغني  
 الصلوة بوجهك الله في شغلهم بامور المسلمين ويكره للمحب ان يودن ويقيم  
 تعظيما لغير الصلوة ولو فعل بعد الاذان وهو جاز الاقامة لان تكرار الاذان  
 مشروع دون الاقامة والحديث بكم له الاقامة لما فيه من الفضل من الاقامة  
 والصلوة ولا يكره له الاذان في ما رواه ابن الزبير في حديثه ما اجماع من حيث  
 انما به استفعال القبل فشرط الطهارة عن غلظ الخيشم دون اخشى اولا  
 يجب اعاده الاذان والاقامة بسبب الحديث ما الاقامة فلما قلنا ان الاذان في الصلاة  
 كونه الحديث في رواية ولو اعيد الاذان لا ييسر بل هو واجب يجب اذان  
 المراء لان صوتها عزم ولا يرفع فلا يجعل المقصود به تذكير الاذان ويجوز الاقامة

تكرار

صوتها



لقله عليه السلام لبال اذا اذنت فبريل اذا اذنت فاجذر في رواية  
 فاجزوم ويجلس من الاذان والاقامة مقدار ركعتين او اربع الا في صلوة  
 المغرب لان تاخير المغرب مكره وقال ابو يوسف يجلس جلسة حقة ليقف  
 الفصل من الاذان والاقامة بعد ما في الشافعي بفصل بينهما ركعتين قال يعقوب  
 رأت اما حنيفة يؤذن في المغرب وتقم ولا يجلس فهذا يدل على ان لا يؤذن في  
 الموقن هو المفتي لوضعي في سفيو اذ في بيت لسر له يسجد حتى لا يفصل  
 ان يؤذن ويقم ولو ترك الاذان وحده لا يكسر ولو ترك الاقامة يكسر لان الاذان  
 اعلام الناس الغائبين واجبة هنا والاقامة للشرع وهم يحتاجون اليه وان  
 كان لم يسجد حتى لا يكسر ترك الاقامة ايضا لقوله عن موسى انه اذا ان الحى بكنا

**باب الامام ان يسجد**

قال بكر الامام ان يقوم في طاق من باب المسجد والقوم في المسجد  
 لانه يسهل اختلاف المكاتب كما يكره ان يقوم الامام على الدكان والقوم  
 في الاصيل لو كان على الجدران اذا كان مع الامام بعض القوم فيخيلون  
 رايتكم كما في بعض مساجد الجامع ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد سجدة  
 ان يصلي من بابه مصحفا او يسجد لانه لا يشبه عبادة الصنم وكذلك اذا  
 كان على سياط يسهل تصاوير ولا يسجد على النصارى وبكره ان يصلي  
 ومن بدله على الجدار او على السياط او فوق راسه صوب

در كذا

وكذا اذا كان يحذاه وعن حماد بن عمار يساره صوره لا يقع بعض وجهه على الصلوة  
 وان كان خلفه او تحت قدميه لا يكره الصلوة ولكن يكره كراهه جعل الصورة  
 في البيت فانه جازي الحديث ان الملائكة لا تدخل بيوتا فيه كلبا وصورة او تحت  
 وشرا البيوت بيت لا يدخلها الملائكة فيجب تنزه مكان الصلوة عما يمنع دخول  
 الملائكة الا اذا سجد راسه او خبط راسه بخيط فيخيلون لا يكره لانه لا يتعدى  
 راسه ان خبط عنقه دون راسه فلا يضر ذلك لانه بمنزلة الطوق وهذا  
 اذا كانت الصورة كبيرة بحيث يهدى الناظر من بعيد وان كانت صغيرة بحيث  
 لا يهدى الناظر من بعيد فلا يكره لانه روى انه كان في خاتم ابي هريرة ذكائنا  
 وعلى خاتم جانب الصلوة اسجد ولوه وكان بينهما صهي بلحانه فانه يحكي ابتداء  
 حاله في صلوة في الوجه كلما لا يستجماع شرا بطها واركانها ويستغنى  
 للمصلي ان يثبت بحائط او سارية المسجد او حشيشة فالله على الامام  
 اهلى عظمى مكة الى عمره ولم يكن للقوم يستوره ويقوى من الغيرة لقوله عليه السلام  
 من صلى الى بيته فليدبر منها ويجعل بيته على جابه الايمن او الايسر  
 ورد التبرك والسره معاد والذراع فصاعدا ولا بأس بتركه اذا امن المودر  
 ولم يواجه الطريق واذا تقدر غيرة العود لم يعتبر القنوه ويبدل المار اذا مر  
 به يدية ومن استوره ولا يفيد صلوة مودعي لقوله عليه السلام لا يطع  
 الصلوة مودسي فادركوا ما استبطحت والذكر بالاشارة او بالتسليم  
 هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدى ام سلمة عمره وسر اشار لعمرو واثار لم يفسد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم



فعال لشي عليه السلام انتم اغلب لو اشارت بكم لان ما دمما كفاية  
 جاب التكرار قال تكرر لا فاساح حال القيام والركوع  
 عند الانحطاط لان النبي عليه السلام كان يكبر مع كل خفض ورفع واذ رفع الامام  
 راسه من الركوع يقول سبح الله لم يجده ويقول من خلفه ربنا لك الحمد ولا  
 يقولها الامام عند ان يحني عندهما يقولها الامام لحديث من سجد من الله  
 عنه اربع مئة مئة من له مائة وعشرين ربنا لك الحمد والانا لا نجد شيئا من الزكاة  
 يقولها المقتدي لا يقولها الامام فكذلك هذا والابن حيفه رحمه الله قوله عليه  
 السلام واذ قال الامام سبح الله لم يجده قولوا ربنا لك الحمد في سجدة  
 الذكوة من الامام والمقتدي في القسمة ثانيا في شركه كل احد في سجدة  
 ولان المقتدي يقول ربنا لك الحمد حال قول الامام سبح الله لم يجده  
 فلو قال الامام بعد ذلك ربنا لك الحمد كان سجدة بعد سجدة المقتدي وهذا خلاف  
 ما وضع له الامام واما المنفرد فحده اني يوسف ومحمد انه يجمع بين التسبيح  
 والتحميد عن ابي حنيفة ثلث روايات في بره اية ياتي بالتسبيح لا غير في رواية  
 اني يوسف عنه ياتي بالتحميد لا غير في رواية الحسين عن جميع كما هو مذمومها  
 وعليه الاعتماد وجعل رفع قبل الامام فادركه الامام في الركوع او سجدة  
 قبل الامام فادركه الامام في السجدة جازت صلوة وقال زبني لا يجوز  
 لان ما ادي قبل الامام دفع فاسد ما بعده يكون بناء على القابض لئلا  
 ادي قبل الامام من الركوع او السجدة وكان قل يكتفي للجواز رجل ادي قبل الامام  
 لم يعتد بفاد كان لم يكن ما ادي مع الامام من الركوع والسجدة

الركوع الانتفاع ووقف حتى يرفع الامام راسه ثم ركب لم يكن مديرا لذلك الركوع  
 وقال من لم يكن مديرا لان دخول المقتدي في الصلوة الامام في حال ركوعه  
 لدخوله في حال قيام لما ان الركوع له حكم القيام الا اني انه لو شاذ في الركوع  
 يكون مديرا للركوع كما لو شاذ في قيامه ولنا ان شرط ادراك الركعة المتأخرة  
 في اداء الصلوة او الركوع الذي له حكم القيام ولم يوجد رجل احد في سجدة  
 او في سجدة موضعا في سجدة ما ادم فيه وان لم يعد لا يجوز لان الاسفل من  
 ركن الى ركن مع الطهارة فوضو لم يوجد رجل يدرك في ركوعه ان يركب من  
 الركعة الاولى في قامته وسجد تلك السجدة او يدرك في سجدة ان يركب من الركعة  
 الاولى في رفع راسه وسجد تلك السجدة فانه بعد الركوع الذي يدرك فيها السجدة  
 او السجدة الذي يدرك فيها السجدة المدة كما سمع الصلوة وثبت وان لم يعد  
 احرازه لان السجدة فما كان مكررا من اركان الصلوة ليس بفرضاً  
 الرجل يدرك الفريضة بالجماعة رجل دخل المسجد فظن ان الامام قد صلى الظهر  
 فلما صلى ركع اقام الموقن قال يضيف اليها ركعة اخرى حتى يتم له ركعتان فلا  
 يعلم ويدخل في صلوة الامام اجزا لا فصل الجماعة وان لم يقرب الركعة الاولى بالسجدة  
 فانه يقطع ويدخل في صلوة الامام لان ما ادي ليس له حكم فعل الصلوة ولما  
 لو خلف ان لا يصلي لا يجتنب هذا القدر فيقطع ليعود على وجه الاقل الجماعة  
 بخلاف التطوع والسنن لا يقطع وان كان في القيام او في الركوع لان هذا القطع  
 ليس ليعود منها على وجه الاقل فيتم ركعتين ويدخل في صلوة الامام وان قطعها  
 قضى ركعتين ايضا في قول ابي حنيفة ومحمد وعليه فمما يروى عن ابي يوسف في التطوع



اربع ركعات وسلم على راس الوكعتين بقضى اربعاً فذلك في سنة الظهور لا في  
 على راس الوكعتين حتى يتم اربعاً ولو سلم قضا ريعاً لان الكل بمنزلة صلاه واحده  
 واحده هي اي حال فطعمها يجب فصلا للادبع وبه كان يعني الشيخ ليرام ان يكون محرم  
 الفضل في سنة الظهور لانه محرم له صلاه واحده حتى ان الشيعه اذا انتقل الى الشفع  
 الثاني بعد ما احرم ما لم يسلم لم يسلم بشفعة وكذا يمنع جميع الخلوه هو وان قد  
 الوكعتين بالناس بالبيده في الظهور ثم اقيم امامها لان لا كبر حركه الكذا ان لم  
 يعيدها بالبيده في الظهور لم يسلم بها بل العود الى القعود وسلم ودخل مع الامام  
 وان شئت لا يعيد بل يمضي صلاه الامام ويدخل فيها لا يدخل في وقتها بالناس بالبيده  
 لا يمكنه القطع لما هو في قوله فضله الجماعة ولذا في الجواب في العصر والعشاء فاما  
 في صلاه المغرب وان قارب الركعة الثانية بالسجده انما لانه اني بالاكبر  
 وان لم يعد الثانية بالسجده او كان في الركعة الاولى فطعمها ويدخل في صلاه  
 الامام لانه لو قارب الثانية بالسجده لا يمكنه القطع لما جرد في صلاه الفجر او لم يركع  
 ركعة فطعمها وان قارب الثانية بالسجده لم تقطع في المواضع التي اعلمها بعد ما دخل  
 في صلاه الامام بعد ذلك في الظهور والبثان يدخل ويكون ما يصلي مع الامام مثلاً  
 لان التسفل بعدهما ليس بركعة وفي الفجر والعصر لا يدخل لان التسفل بعد العصب  
 وفي وقت الفجر مكره وفي المغرب كذلك لا يدخل لان التسفل في هذا الوقت مكره  
 لكن لانه لو دخل مع الامام وسلم مع الامام كان مسعلاً لركعتيها وذلك  
 عند شروع وان اتم اربعاً يلزمه مخالفة لراما لكن مع هذا اذا دخل مع الامام  
 لمسلم معه بل سم اربعاً دخل مسجداً فاذن فيه لا يخرج حتى يصلي بقوله

اد الف

على هذا القول

على

عليه السلام لا يخرج من المسجد احداً لئلا ينافوا ويخرجوا لحاجه يريد الوجه  
 وان كان امام مسجد اخر يخرج لانه ذو حاحه وان جازي مبره لا يبين بان يخرج  
 الا اذا احد المؤذن بالاقامه ولا يخرج ويدخل في صلاه ليرام لانه خلاف  
 الجماعة عياناً الا في صلاه الفجر والعصر والمغرب على ما مر من رجل دخل المسجد  
 والناس في صلاه الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر فان علم انه لو صلي ركعتي الفجر  
 مع الامام ركعتان فصلي السنة لانه الفجر واجب والجماعة واجبه واكثر الجمع  
 بينهما فجمع وان خشي انه لو صلي سنة الفجر يعود الركعتان بالجماعة فانه ترك  
 ركعتي الفجر ويدخل مع الامام لان في الجماعة شياً بركعتي السلام فخرج على السنة  
 ثم لا يصح ما قيل بل هو الشئ عينا وعمداً لا شافعي يصحها ولما نوبه ارتفاع  
 السعي على بعضي عمداً في حيفه والى يوسف وعند محمد بعضي هو يقول ان  
 السعي عليه السلام قضاها عذراً ليله التعريض مما تقول ان اقامتها مع الفجر  
 فلو قضاها مقصوداً لم يكن استثنائاً بغير السعي عليه السلام حتى لو ترك الفجر  
 ايضا قضاها مع العوض ايضا كان حجة او جماعة ما لم ينزل الشمس فان الت  
 السعي في الفجر في السنة والاسنة الظهور ان صلي الظهور بجماعة ما يراها  
 محالة لان في يومها بعد ما عودوا وان اخذ المؤذن في الاقامة يؤل السنة ويدخل  
 مع الامام لانه يمكنه قضاها بعد العوض بخلاف سنة الفجر لانه لا يمكنه القضا  
 بعده وان صلي الظهور وحده قال بعضهم لا يبين بان لا ياتي بالسنة والصحيح انه  
 ياتي بالسنة لما ذكرناه اذا كان الوقت ضيقاً لم تكن السنة سراً فان سنة الفجر او سنة  
 الظهور لان الاجابة في الوقت مريض ولا يجوز ترك الفجر يصح احدى السنة اذا ترك

لا يقضي



الاربع نقل الطهر بغيرها بعد العرض لكونها في محراب يصلي فيها كغيرها اذ لم يصلي الاربع  
 وقال ابو يوسف يهوي الاربع او لا يصلي فيها كغيرها وهل يركب الفضا الحلف  
 المشايخ فيه فان خرج الوقت لا يقضي السنة وحدثنا هذا بغيره مع الفهم  
 احلف المشايخ فيه وكذا في سائر النسخ رجل ادرك ركعة من الظهر ولم يدرك  
 السابعة فانه لم يصل الطهر لجماعه لانه مفرد معصيا حتى لو خلف ان يصلي  
 الطهر مع الامام فيسبق معصيا لم يثبت اذ مال محمد ادرك يصل الجماعة بمحمد  
 ثواب الجماعة لكن لا يكون ثوابه مثل الثواب الذي ادرك اول الصلوة مع الامام  
 فانه لم يدرك ثوابه بكونه في الصلاة الا ان كان في الصلاة مع الامام  
 فانه ما كان ما نفد الصلوة دخل ثوابه او بكونه في صلاة  
 بصوت وحصل له جودف اذ جوفان فان كان من ذلك الجنة او التاخر لا يقيد  
 صلوة لانه لا تعظم الله تعالى فصار بمعنى التسبيح وان كان من جمع او غيره او  
 تتخيم من غير حال يعتز به وحصل به جودف اذ جوفان يقيد صلوة وقال  
 ابو يوسف بالخوف لا تعذر مثل قوله اه وقف واخ والصحيح قولهما لانه كلام  
 يعتبر به الناس وان تتخيم من سبيل لا يقيد وان حصل به جودف جودف لان  
 العذر حان قبل من له الحق اجل عطير فقال له رجل في الصلوة بوجها لله  
 يقيد صلوة لانه جواد له فان كلاما بل عليه عاردي ان يا محمد الرحمن الرحيم  
 العاطس حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من صلوة فقام  
 وقال ان صلواته لا يصلح فيها سى كلام الناس انما هي للسمع والتحميد والتكبير

انما هو  
 انما هو  
 انما هو

سماه كلام الناس وهو ولو قال الحمد لله رب العالمين لا يقيد لانه ليس بحجاب وان راى  
 به جوابه فعند ان حنيفة ومحمد بن سفيان يقيد ولو ناداه انشأت فقال لا اله الا الله  
 ان راى به اعلامه انه في الصلوة لا يقيد صلوة وان راى جوابه يقيد عند ان حنيفة  
 لانه صار كلاما كما لو اخبر بحسبه فقال امانه وانا اليه راجعون قال ابو يوسف لا  
 يقيد صلوة لانه ثناء الله تعالى حقيقة فلا به صغير يقيد ما نفد الصلوة دخل ثوابه او بكونه في صلاة  
 الامام وهو مستحب لا يقيد صلوة لقوله عليه السلام اذا استطعتك الامام  
 فاطعه وهذا اذا كان فيه اصلاح صلوة بان ارجح من امام وسكت ولم يركع ولم  
 سفل اليه احيى اما اذا لم يكن كذلك يقيد صلوة ولو اخذ الامام بقوله يقيد  
 صلوة التلاوة لو اتمح صلى على الامام يقيد صلوة بوا كان المسبوح في صلوة غيره  
 اخارج الصلوة لانه يعلم انه ليس من افعال الصلوة ويجوز له ان يدعو ان  
 في الصلوة بما في القرآن وكذلك مما يمنع من العباد كالغفيرة والوجه  
 ونحوه ولا يجوز ان يسأل الله تعالى بما يجوز من العباد بحوقله اللهم ربي  
 فلاه ولو قال ارددني فلان احلف المشايخ به والاصح انه يقيد لانه يجوز  
 ذلك من العباد يقال رددت الامر الخيش هو امام فوايه التبع التوسعة  
 سمح من حلفه وسكت لقوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 وكذلك صيد الخطيب لان فيه امانات من القرآن والافنيها وعطاها سان الاحكام  
 سمع وسكت وكذا اذا صلى الخطيب على النبي عليه سكت اذا قرأ الخطيب  
 الذي من معوا صلوا عليه يصلي اياهم في نفسه وان كان بعيدا من الخطيب

ومحمد بن حنيفة



يجب لا سمح الخطبة اختلف المشايخ فيه والركوت احوطهم وجوابي الفجر هل  
الامام والامام نصت في الفجر سكوت ولا سابعة في قوله اي حنيفة ويحذر لا يسيخ  
فلا يجب متابعه المسوح وقال ابو يوسف سابعه لانه محمد بن وهب وابعه الامام واجر  
في المجتهدات والاحلاف في متابعه الصوت هي مع انه خطا عندنا بدل علي  
ان المصديكي سابع الامام في الصوت في الوقت في رمضان لانه واجب ثم عندنا  
صما اذا لم سابعه في القراءه هل سابعه في القيام قال بعضهم سابعه وقال بعضهم بعد  
محمدا للمخالفة من كل وجه لان الساكن في الصام شريك القاري في المحدثي حال  
قراءه الامام ودلنا على ما هو اذا اشد الحنفى بالسعوى هذا اذا لم يكن معها  
ولا ساكنا في امانه ومحاط في موضع الخلاف اما اذا لم يكن كذلك لا يجوز له ان يدايه  
وروي مكرول السعي عن اي حنيفة انه اذا كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع  
الرايس من الركوع يبيد صلواته ولا يجوز له ان يدايه باج

في تكبيرة الانساح قال رجل سمع الصلوة بالفارسية او قرأ القرآن بالفارسية  
او شهد في الفارسية او خطب بالفارسية ان كان لا يحسن العربية خارا بالجماع  
وان كان يحسن العربية خارا ايضا عند اي حنيفة وعند ما لا يحسن لهما انه مأمور  
بقراءة القرآن والقرآن اسم النظم والمعني لانه هو المعجز الا اذا انحصر عن العلم  
مكسرا بالمعني ولا في حنيفة رحمه الله عليه ان القرآن كلام الله غير مخلوق  
ليس بعربية ولا فارسية والعلم يعني عن ذلك المعني كما قال تعالى وان في ذر  
الاولين والمعني فاجل بالقراءة بالفارسية وهذا يدل على ان القراءه بالفارسية

لا بعد صلوة بالاجماع انما الخلاف ان هل يحسن من لقواه ولو اذن بالفارسية قبل  
على هذا الاحلاف دسل بانه لا يجوز بالاجماع هذا اذا اومأ بالفارسية كل لفظ  
بما هو معناه من عمران يوبد به شيئا اما اذا قرأ على طريق الصبر يبيد صلوة  
بالاجماع هو ولو دفع ويحيى بالفارسية ادلى او ايلم بالفارسية يصح بالاجماع ودفع  
ابو بكر الوادي ان اما حنيفة رجح الى قولهما في القراءه عليه الاعتبار ولو اوسع الجماع  
لا اله الا الله او بانه او سحر الله جار عند اي حنيفة ويحذر وقال ابو يوسف  
ان كان يحسن التكبير لا يصح سارعا الا بقوله الله اكبر اممة الا لو اذنت التكبير عند  
الشافعي لا يصح سارعا الا بقوله الله اكبر لان المأمور هو التكبير لقوله  
تعالى وركع فكبّر والتكبير هذا وهما قالوا التكبير هو التخطيم والسعوط ما  
سار اسم الله تعالى فابو حنيفة جرح على اصله انه يحسن المعني ويحذف فون من الجوز  
والفارسية فقال السعوط بالفارسية لا يكون مثل السعوط بالعربية وان اشد المعني  
هو ولو اوسع بقوله اللهم اغفر لي لا يصح سارعا بالاجماع لانه دعاء بقوله اللهم  
اختلف المشايخ فيه هل ارفع الظهور يوكى المطوع او العصب كبر بعد بعض  
الظهور لا بما صلواتان مختلفتان فصح شروعه في السابعة مثل الاول صروره والمدة  
لا يصح الا في حق من لا يوسد عليه اما في جباية العرب لا يصح فان من اسفل  
من الظهور الى العصب لم يصح مستقلا الى العصب صار مستقلا الى العصب لان العصب  
لا يصح قبل ادا الظهور في حق جباية الترتيب خلاف ما لو اوسع الظهور بجباية  
ركوع يوكى الظهور بالقلب وكبر يركب اسداه حسب لاسطون ما اذكي من الجوز  
حتى لو لم يحجب على الساتر يبيد طهره لان هذه الثالثة هي الرابعة حقيقة لانه



ذوي الشروج مما هو سارع فلعنة الله اعلم بالصواب  
 باب القراء في الصلوة قال يقرأ في الفجر في السجدة اذا كان  
 انما لقائه الكتاب واليهادات العروج بالصواب وحياله الحرف بقراءة سبع  
 واستت ومعه في الظاهر مثل ذلك في العصور والاعتاد منه وفي المغرب بالقباب  
 جدا وفي حاله الحرف بقراءة سورة شاد اما في حاله الخضب بقراءة الفجر او بعد  
 او حسن سوي فاما الكتاب في رواية الحسن بن عمار عن سفيان بن عيينه  
 وروايات كثيرة في العموم ان كانوا يتلوه من بعده ولا يملأون بطول القراء  
 يتلوه ان كانوا يملأون فلا يتلوه كذا يصححها لتفصيل القوم عن الجماعة الى هذا  
 اشار عليه السلام لعادس جيل من يتلوه القراء على القوم اثنان او ثلاثة  
 الظاهر مثل ذلك او دونه وكذلك ورد في الامار وفي العصب العثا ما يسهل المفضل  
 وفي المغرب بقصار المفضل لما روي عن عمر بن الخطاب انه كتب الى موسى بن طلحة  
 بان يقرأ في الفجر والظهر بطول المفضل وفي العصب العثا ما يسهل المفضل  
 وفي المغرب بقصار المفضل وطول المفضل من الجواب الى سورة يس او ط  
 المفضل من كودق الى سورة الضحى والباقي قصار المفضل هكذا في كودق شرح  
 الطحاوي وان صاف الوقت بقراءة قدر ما لا يفتقر الوقت في الفجر بطول البرج  
 الاولى على الدابة لندرك الناس يصل الحامد في باب الصلوات كذلك عند محمد بن  
 وعندهما لا يورد الاثار بالسوابة ولزوال الباقي الى الطويل لانه ليس في  
 وغفلة محلات الفجر وحل ثوب القاء في الاول من الغرض لا يصحها في الاجر

بان لقائه في الاجر من يرفع عن نفسه لانه واجب ومنه وب فلو قرأه في  
 قصاص الاولين يودي الى تكرار القاء في ركعة واحدة وذلك غير مشروع ولو تكر  
 السورة في الاول من صاها في الاجر من قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وجران  
 مؤلفا في صلوة الجهر منهم من قال جهر السورة وحدها والصحيح انه جهر القاء  
 والسورة كذا يودي الى الجمع والمخافة في ركعة واحدة بجل فانه العشا  
 بعضاها بعد طلوع الشمس فارام فيها جهر وان جهر قصي وحده حاشا وقال  
 بعضهم بخبر من الجهر والمخافة كما في الموت اذا صلى وحده والاول اصح لان الجماعة شرط  
 وجوب الجهر والموت في حق المسجود وسط حوز الجهر وحده الجهر ان يسمع عنه وحده  
 المخافة ان يسمع نفسه او غيره اذا وضع اذنه على فم من وراءه يكون محبة ففكرا  
 وسبي عليه الاستثناء والعلم بان قال است جالت ان شاذ او قال است جالت  
 ان دخلت الدار وحاشا لراستها والشرط امام قرا من المصحف او من الجهر  
 صلوته فابعد في قول ابن حنيفة وقالوا هي بانه ويكوه اما الخوار ان الطبري المصحف  
 عباده بالقراءة واما الخوافه فلا تيشبه صبيح اليهود ولا في حنيفة ان هذا يعلم  
 من المصحف مسجد صلوة كما لو علم من المصنف وقال بعضهم انما مسجد صلوة او  
 فان محل المصحف وعلى الامور لانه هل كسر ليس من اعمال الصلوة اما اذا كان  
 موضوعا على الارض او قرا من الجواب لا يجب صلوة ولو بطريق كتاب العدة في  
 لا يجب صلوة بالاجماع بخلاف ما لو حلف لا يقرأ كتاب فلا يفسد وجهه ما يبيح  
 بحث لان ما في الكتاب هكذا يكون ويكوه ان يوف بشي من القرآن ليس

الادراك



الصلوات لانه صلات الباقي وليس الصلوات شي محذور في صلواتهم بقرون  
وبقوم امين صلواتهم فابعد في قول الى حبيبه واما الصلوة الاولى حانها لا حالم  
مثلا والصلوة القاربه ما يترك لان حالم فوق حاله وصار كالعاري في صلواتهم عارفين  
وبقوم كاسس صلواته العارفين محذور ولا في حبيبه ان الامام نزل القراءه مع العذر  
علمها فانه لو قدم القاري منهم واحد به كان صلوة مع القراءه لان قراءه الامام  
له قراءه بخلاف الكاسس لان كسره الامام لا يصح كسره للمقديك على هذا  
لوصلي الامي حبيبه وانه عاري يصلي يعني ان لا يجوز صلوة بمبدأ في حبيبه  
امام قواني الاولين في العشا فحدث وقدم امين فحدث صلوة وصلواته القوم  
ووجب عن ان يوصف انه لا يجب لان فرض القراءه صار صوابا ولا قراءه في القوم  
فكان الامي فيه والقاري سرا ولا في حبيبه انه يستخلف من لا يصح حليفه  
بحال مفيد صلوة وصلواته القوم لانه بناء عليه وان استخلف بعد ما قعد قبله  
التشهد فكذا كذا تفيد عند في حبيبه وعند مما لا يفيد وفي حيله اساعشيه  
وقال بعضهم سعي ان لا يجب ايضا عند في حبيبه لان الاستخلاف صحيح  
هو امام حضر عن القراءه ولم يقرأ متدا وما يجوز به الصلوة فاستخلف اجاز  
محذوري حبيبه لانه يجوز عن المضي يجوز الاستخلاف كما لو احدث وعند مما لا يجوز  
لانه نادى فاشبه الجنابه في الصلوة ونحو الاجور البناد والاستخلاف كذا هنا  
وان قرا متدا وما يجوز به الصلوة لا يجوز الترخي لاختلاف الاجماع ولو فعل بعد صلوة  
الكلمة وجل اربع اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها سافه هذه الميلة على ما يوجه  
الاصل عند محمد بن يونس في الشفع لولا ترك القراءه فيهما او في حبيبه كما لا يسي

صلي

١٥  
التخيمه اصلا فلم يصح شروع في الشفع الثاني عند في صلواتهم فحدث  
في الشفع الثاني في حبيبه ان وجدت القراءه في احدي الاولين في احدي  
الاخرين يصح شروع في الشفع الثاني والا فلا يجوز رحمه الله جعل القراءه وكذا  
اصليا وابو يوسف جعله وكذا رايدا وابو حنيفة يقول اصل من وجه من  
حيث انه لا يجوز الصلوة بدو من ابد من وجه من حيث انه ينفذ عن المعدي من  
حيث انه اصلي ففواته في الشفع الاول يمنع الشروع في الشفع الثاني وحيث  
انه لا بد ففواته في احدي الاولين واحدي الاخرين لا يمنع الشروع في الشفع  
الثاني اذا ثبت هذا فيقول اذا ترك القراءه في الشفعين فعند في حبيبه  
يلزمه قضا الاولين لا غير لان لم يصح شروع في الشفع الثاني فلم يلزمه قضا  
الاخرين هو وان قواني الاولين ولم يقرأ في الاخرين يلزمه قضا الاخرين  
بالاجماع لانه لما صح الاولان مع شروع في الشفع الثاني فاذا قيد بترك القراءه  
يلزمه قضاها وان قواني الاخرين ولم يقرأ في الاولين يلزمه قضا الاولين  
لا سيما بالاجماع لما عند ابو يوسف لانه يصح شروع في الشفع الثاني ولم يقرأ في  
عليه قضا الاولين لاجاده والشفع الثاني لم يصح قضاها في الاول لعدم فيه  
القضا وعند مما لم يصح شروع في الشفع الثاني اصلا فلا يلزمه قضاها في  
عليه قضا الاولين بحسب هو وان ترك القراءه في احدي الاولين واحدي  
الاخرين يلزمه قضا الاخرين عند في حبيبه وفي سوسن اما عند في سوسن فظاهر ما  
عند في حبيبه ولانه لما قواني احدي الاولين واحدي الاخرين كذا في التخييمه مع  
شروع في الشفع الثاني ومنه كل السبعين يلزمه قضاها وان قرا



في اجدي الاولين لا غير وقرا في اجدي الاخرين لا غير فخذ في قضا الاربع  
 لما ورد بهما قضا ركنين وهو الشفع الاول ما عذب مجرب فقاموا لما عذب في حرمه  
 لا عنده شوط بالدا القوم القراء في اجدي الاولين و اجدي الاخرين ان كل  
 شفع صلاه علي حده والصلوة ليست بصلوة بدين القراء ولم يوجد في هذين  
 الوجهين فلم يصح شروعه في الشفع الثاني فلم يلزمه قضا به بقي عليه قضا الشفع  
 الاول ثم وان قرا في الاولين اجدي الاخرين يلزمه قضا الاخرين بالاجماع  
 وان قرا في الاخرين اجدي الاولين يلزمه قضا الاولين بالاجماع وهذا  
 ظاهر لان عذب مجرب لم يصح شروعه في الشفع الثاني وعذب ما صح الشروع وجمع آدا  
 وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاه مثلها يعني ركعتين بقراءه وركعتين  
 بغير قراءه يريد به انه لا يصلي بعد الظاهر مثله او بعد بقراء في الاولين والبقراء في  
 الاخرين كان هذا امرا بالقراءة في الركعات كلها ما **فصل**  
 ما كره من العمل في الصلوة باسبب فصل الحجة والعقرب في الصلوة يريد اذا تقدم  
 لقوله عليه السلام اقتلوا الاسود بين لوتكم في الصلوة والبرادة الحجة والعقرب  
 فدل الحديث على باحة قتل الكلد فدل حجة علي من قول لا تقتل البيضا لانها حية  
 وكوه عبد الله التيسع في الصلوة في قول أبي حنيفة لان العبد ليس من عمل الصلوة  
 وعندها لا بأس في الفرائض والنوافل من الحديث ووجهه وجعل قراءه اجدر  
 فخرج من الجحد ثم تبين انه لم يحدث استقبال الصلوة وان كان في المسجد بن علي  
 صلوات لان اختلاف المكاتب مطلق للتجوز لا بعد ان عدم هاهنا العذر في المارة

اعسر مكان الصفوف في حق جواز البناء على المسجد الامام اذا اذن احده  
 فاستخلف ثم طهره لم يجد فيه صلوة الكل لان ظهوره استخلف بغيره  
 رجل صلي ركعة تطوعا على الدابة ثم نزل في اثناء التردد عمل قلده ولو بدا  
 ناولا ثم ركب لا يبدي ان الركوب عمل كسر وبعضهم فروا من وجه اخر وهو ان  
 الواكب انعقد مجورا للركوع واليسجد لموجبا فلان بالخيار ان شاور وانما  
 ركوع ويسجد وان شائنها على الدابة بالامام اما اجزاء التارل انعقد موجبا  
 للركوع واليسجد فلا يجوز ترك الواجب الا بغيره ولم يوجد في اما الحديث  
 تقدم مسوقا فام الميسوق صلوة الامام ثم قمته واحدث متحيا او كالم او  
 خرج من المسجد حديث صلوة وصلوة القوم تامه لان القاطع لم يوثق في صلوة  
 القوم لانها قدمت ولو احدث الامام متحيا او قمته بعد ما تقدم قد بر  
 التشهد وخلفه يسوق والاحتج فيه صلوة الميسوق والله حق عندني  
 خفيف وعندهما لا تعيب قال الامام لا يفيء بالاجماع وكذا في صلوة  
 الميسوق والاحتج وصار كما لو سلم او كالم او خرج من المسجد لا يفيء صلوة  
 احد لذي هاهنا و ابو حنيفة يقول بان الحديث العهد والضميق في الصلوة  
 مفيد لكن لم يظهر في حق الامام لانه قد تمت صلوة ولا حاجة له الى البناء وظاهر  
 في حق الاحتج والميسوق ان صلواتهم لم يتم واجتاوا الى البناء بخلاف الامام  
 والكلام بالخروج من المسجد لان ذلك منهي للصلوة وليس مفيد دالة اعلم  
 باق سجدة التلاوة المفيدة اذا قرا به



السجدة فيسمع الامام والقوم لا يسجد بها في الصلوة بالاجماع انه لا يسجد الثاني  
 دون الامام يصير مخالفا لامامه ولو سجد الامام معه يصير الامام تبعا للمقتدي بهذا  
 المحذور هو اما بعد الصلوة يسجد بها عند محذور الزوال المانع وعند ما لا ان  
 المقتدي يجوز عن القراءة لكونه مؤثرا عليه من جهة امامه وقراءة المحذور لا يحل له اصلا  
 فتصرف السجدة المحذور والاصح المحذور لان الحائض والجنب اذا قوا به السجدة حيث  
 يجب عليهما لا يباح وعليهما الجنب دون الحائض لانها منهيان عن سجود صدين ونصف  
 المتراي لم يحل كالبيع وقت النكاح وان سجد بها رجلي خارج الصلوة يحس عليه قيل  
 بان هذا قول محمد وليس كان قول الكل فلا لا يجوز يظهر في حق جميع سجد المحذور  
 عنهم ولو قوا الامام ايه السجدة فيسجد بها رجلي خارج الصلوة ان لم تدخل مع الامام  
 يسجد بها خارج الصلوة وان دخل في صلوة الامام قبل ان يسجد الامام يسجد معه  
 وان دخل بعد ما يسجد الامام في تلك الركعة سقط عنه السجدة لانه لما ابدى تلك  
 الركعة جعل كانه يسجد ذلك مع الامام حكما وان دخل معه في الركعة الاخرى قبل  
 ان يسجد ان يسجد بها خارج الصلوة وان شارب في بعض السجحة الى انها يسقط عنها لانها  
 صارت صلوة ولو قرا رجلي خارج الصلوة فيسمعها الامام والقوم يسجد بها  
 خارج الصلوة لان التلاوة خارج الصلوة وان سجد بها في الصلوة لا يحوز  
 ما ينبغي صلواتهم الا براءة عن محمد ويسجد التلاوة واجبة عندنا لان آيات السجدة كلها  
 باله على الوجوب لان في بعضها امر وفي بعضها نهي لقوم يخشون الله تعالى

خضعوا

الزوم عند ساقط في حق المقتدي فيكون اقتداء المقتدي من المعصية من وجه الامامي  
 مبدى الصلي للزوم انما اعيد بامر اصلي وهو الصلوة فانه ليس اهل للزوم  
 الصلوة فلا يمكن ان يجعل كانه لازم في حق المعصية من كون امدا المعصية  
 بالمتن لم يصح وان اسجد للشيء وسر به فيا في الدعوات في هذا الترتيب  
 هو الصحيح لانه اخر الصلوة ولا ينوب الركعتان عن السنة هو الصحيح  
 وهو الجواب في العشاء والعصا ان كان الطلوع بعد العصب مكرها لکن  
 انما لكم اذا قصدوا ابتداء اما اذا وقع فيه من غير قصد فلا يكره امامه هو الصحيح  
 هذا اذا قصد في الواجبة قدر السجدة وان لم يعود وقام الى الحائض ان لم يعد  
 الركعة بالسجدة يعود ويسلم وان قد بها بالسجدة فيدفعه لكونه في موضع  
 موضع الحمية وعند محمد من مع الحمية حي لو سبقه الحدث في هذه السجدة لا يند  
 فرض عند محمد رحمه الله لان امام السجدة عبد بالرفع اذا احدث قبل الرفع  
 بطلت السجدة فصار كانه لم يسجد وعندنا في موضع حمية العباد قد عور موضع  
 الحمية وان لم يسبقه الحدث حي فيثبت العوضه عند كل ركعة في السجدة هل  
 سعى اصل الصلوة وعند محمد لا سعى اصلا حتى لو امدى راسا في هذه  
 الحالة لا يصح امداده عندنا في حبيبه وان لم يسعى حتى يصرف الى الحائض لانه  
 ويكون الكل غفلا ولو امدى به اسان بلزمت وكلمات ولو افسد بعضي ثا لانه المرام  
 بالامد بحرم الست او العكس بارفلا عدها والامام لو امد لا فاعليه لان  
 طان لم افسد الغرضه ها لان ترك القنديل الاحمر وانما فوض لان الصلوة ما تم

المقتدي



وقراء السجدة فيها واجبة والقعدة الاولى واجبة وقراء السجدة ايضا واجبة والقعدة  
للامام ابو جعفر رجمة قراء السجدة فيها سنة وهذا ايضا لان القعدة الاولى  
لما كانت فريضة وقراء السجدة فيها واجبة والقعدة الاولى لما كانت واجبة  
ان يكون قراء السجدة فيها سنة لكن اشار محمد رحمه الله الى انه واجب فانه اوجب سجود  
اليه هو ترك قراء السجدة والترك لا يحقن الا في القعدة الاولى لانه لا يمكن الا ان  
يسلم في القعدة الاولى لما سجد السجدة الاولى كان يكون احدا لم يركع سجود  
اليه هو واجب فلا يجب الا ترك الواجب وجلس يهرق في صلوة البطوع فلما سجد للسجدة  
اراد ان يركع عليه اخر ادين ليس له ذلك لان سجدة في السجدة يقع في وسط الصلوة وهو  
ضيقها اخر الصلوة ثم جلس سلم وعليه سجدة اليه هو هل يخرج عن حرمه الصلوة فيجوز  
محمد لا يخرج جبي يخرج عن الصلاة حتى لو امكن به ان يركع بعد السلام بل ان يخرج  
مع اقتداره به يسجد للسجدة او لم يسجد ولو في سنة تفحص تفحص وقوله  
موقوف ان سجدة اليه هو كان في حرمه الصلوة وان لم يسجد لم يكن حرمه الصلوة حتى لو امكن  
به ان يركع ان سجدة الامام اليه هو صح اقتداره والا فلا يجزئ الله يقول لو لم يقسم  
الحرمه لا يمكن سجدة اليه هو مما يقول ان هذا المهي يصح نقاه في الحرمه على بعد من اراد  
لليهم اما على بعد من ان يسجد فلا يصح ولو سلم يركع به حرمه عن حرمه الصلوة  
وعليه هو لا يخرج ويسجد لليهم لانه يركع خلاف حكم السجود فلم يصح منه يركع  
بالسجدة لانه يركع من جهة الرجال واليا والمخفة في السجدة الثانية مع سجد  
من هو لا يركع من جهة الرجال لا يحصر الجماعة فلا يصح من المصدر يركع في المخفة لا  
عنه والامام هل يركع في اليوم احدا في شاع فيه والاصح انه يركع في المصدر  
يركع الامام في الجانب الايمن ان كان الامام في الجانب الايمن ان كان الامام في الجانب

اليهم قواه من حاشه الايمن ان كان المقدي محمد الامام فيجوز ان يركع قواه في الجانب الايمن  
يرحمه الله علي السجدة وعمر محمد قواه في الجانبين لان له خطا من حاشي الامام ثم يركع  
الرجال همنا في الدخول في كتاب الصلوة بدم المخفة ولم يورد به الترتيب في الصلوة التي اراد  
به الجمع لان حروف الواو والجمع المطلق يعني يركع في الصلاة حمله الملايكة افضل  
من حمله من ادم والمجاء بعد ان حواص من ادم ومنه الانبياء والمريون افضل من حمله  
الملايكة وحواص الملايكة افضل من عوام بني ادم وعوام بني ادم ومنه الانبياء افضل  
من عوام الملايكة باق فمن دعوت الصلوة قال رجل فانه  
خير صلوات ادا على الواو فاذا اراد ان يصلي الوضوء قبل فضا الفوات لم يحرم ان يركع  
في الصلوة واحد عشر حاشا للشافعي لما قوله عزم من ادم عن صلوة او يسجد بها ولم يذكرها  
الا وهو مع الامام فليصل اليه هو فمما لم يصل اليه ذكرها في الحديث صلى الله عليه  
وامام وقوله ع م من ادم عن صلوة او يسجد بها اذا ذكرها فان ذلك ومنه قال في  
٢٤ السلام جعل في الذكر وما للفاية فاذا الوقتية في هذه الحالة يكون اذا اقل  
الوقت فلا يجوز في هذا حديث مشهور بلقنة العلماء بالقول وانما سقط الربك  
الصلوات وهو ان يصلي الصلوات ليدخل في حد الكوار وهمنا الفوات  
حسن فقي الزيد واجبا لا يرد عليه عن ابي حنيفة ان يقول في غير وقت الربك في وقت الربك  
وكما سقط الربك في الفوات سقط بالسان وصر الوقت بمحل الذكر  
وما للفاية اذا اسع الوقت عملا بالخبر وحل ذلك وما الصلوة الوضوء اذا صلى الوقت



عملاني كتاب الله تعالى ثم الفوات لعبدكم اذا كانت الكبر من حجب هل يسقط به الرب قال نعم  
يسقط ولا يصح صاحب رتبة ما لم يقص تلك الفوات والصحيح انه يصح صاحب الرتبة  
اذا استغفر بالصلاة في مواضعها حتى لو ذكر صلوة جديدة لم يصلي صلوة دسده هو الكبر  
للحد من الجور وحواله عن التهاون ويجوز قصا الفوات اذا كانت كسرة بعد رتبة لها  
اذا اسقطت الرتبة في اغيارها وهي الصلوات الخمسة فلان يسقط الرتبة  
انفسها كان ادلي اذا قصاها حتى اسمى الى الحس او الرابع هل يعود الرتبة اختلافت  
منه الاصح انه لا يعود وهو قول في بعض الكتب رحمه الله ولو ذكر صلوة يوم وليلة هي  
من الودع كل صلوة ومنه صلوة قاسم والفوات كلها صححتم قدمها واجرها ان قصاها  
على الرتبة واما الرقيات ان قدمها على الفوات فهي قاسم كلها الا اذا اقبلت الرتبة  
من العجز لم يقع حائرا صادت الفوات بئنا فاذا قضى الفجر القاسم بعد وقوع حائرا اقبلت  
الفوات جميعا وكان وجوب الرتبة في حال الطهر اما اذا لم يحل الطهر وصار الفوات  
سرا فاذا قضى الطهر القاسم بعد وقوع حائرا صار من الفوات جميعا هكذا كل وقت  
وان بلغ الفوات والصلوات والوصات كلها فاقبلت وان ظاهرا لا ينبغي قصي فاقبلت  
الفوات اربعها ما دام بحر الوضوء بعد عادت كما هكذا فكان الرتبة اجبا لا  
العتا الاخره لا صلواتها وفي رتبة انه لا ينبغي عليه من الصلوات وهذا طي معبر فان عبد  
الشافعي الوضات كلها جازية قدمها واجرها صار معي الساببي وهذا خلاف  
ما اذا صلى العجز على عرضا صلى الظهر وضوءه هو وطن ان الفجر كان جازيا جازيا

ظهره من طر يابل فلا يصح رجل صلى الظهر وهو ذا كبر انه لم يصل الفجر والظهر  
فاقبل ان يكون في احدا لو كانت كسرة عند رتبة رحمه الله كسرة جازيا جازيا  
لو صلى بين الصلوات قبل ان يقضي الفجر من قصا الفجر قاسم جازيا جازيا بالاجماع  
وانما يكون المحبس قسما عند رتبة حصة لسقوط الرتبة بها الا انها بلغت سنن الاموي  
انه لو اعادها عمر موت حائرا بالاجماع حتى صل صلوة الاسان بها بحول المحبس هي  
السادسية قتل قصا الفوات وصاله الاسان بها بعد المحبس وهو قصا الفاتية قبل  
السادسية وعندنا بقصي الجبر لان الفاتية لا تصب جازيا وان صلى حيا او اقبل قتل ان يقضي  
الفجر تصب العجز فاما اذا لم يصب حائرا بالاجماع لانها لم يصب سابقا بقى الرتبة فيها  
واجبا ولم توجد في وقت العجز ان عليه الطهر فلو استعمل بالطهر وقع العجز  
وقت صلوة بعد ان حصة والى يوسف يصلي الطهر ثم العجز لان الرتبة لم يسقط  
وعند محمد يصلي العجز ثم الطهر بعد عود السيرة والى الرتبة سقط وهذا نظير الخلاف  
اذا ذكر العجز وهو محبان وقت الجمعة لو استعمل بالطهر ولو صلى الفجر وهو ذا كبر انه لم يوتر  
لم يحضره عند رتبة حصة لانها فوضعت لقوله عم ان الله وادكم صلوة على الحس الا وهي  
الوتر والزيادة من حسن المود عليه يكون ولان الزيادة انما يكون على سبيل زيادة على  
ما انما له لها فصل صلاته الموقين امام اذا اقبل  
قاعدا بالامام الا يصلي خلفه من يصلي قائما او قاعدا موكح ويسجد لان الامام لا يسجد  
والمسجد يسجد فكون ما الموجود على الموجد وهذا لا يصح وبصلي خلفه من يركع  
قائما او قاعدا لان حاله مثل حاله ولو صلى الامام مصليا بالامام الا يصلي خلفه من يركع



او قائما كان حاله فوق حال الامام فان العاد برعليه ليعود وليس له ان يركب مصطحا فلو صلى  
 الامام قائما بعد وقوع سجدة يصلي خلفه من يصلي قائما بركت وسجد خلفه عند اي حرفة واي ركعة  
 لان السجدة هو المقصود واما سوي جالها في ذلك عند محمد لا يجوز ولو اصرح الطوع  
 قائما ما كان على الحداد او على الحصان كان بعد لا يكون هـ وان كان بعد ركعة وان  
 بعد ان كان بعد ركعتين نحو من الصيام لا يكون هـ وان كان بعد ركعة واحده في قول  
 ابي حنيفة وعندنا لا يجوز اعسارا للشروع بالركعة فانه لو كان يصلي قائما يصلي  
 قاعدا لم يجوز فلذا اذا شرب قائما او اي حنيفة ان الشروع انما بالشروع انما بالركعة الامام  
 صار للمؤدي والصلاة هنا حاصل بالامامة فلعبد والقيام ليس من لوازمه بل لانه  
 لو شرب قاعدا او قائما لم يجر وتعد احراه بخلاف الركعة الثانية لان الركعة الثانية لو اورد  
 بذلك لو عجز وركعتها سقطت صلواته بغيره بالشروع ما هو من لوازم الصلوة ولا  
 صلوة بدونه لانه لو لم يكن من اللوامة وهو الصيام ولو صلى في البيضة قاعدا من غير  
 ان يدور راسه او يدور راسه لكن بعد على الخرج احراه في قول ابي حنيفة وعندنا  
 لا يجوز لان الصيام ركن فلا يجوز تركه من غير وجوب في قول ابي حنيفة وعندنا  
 دوران الرأس والغالب بمنزلة الواقع كما في خروج المشقة والجريض الذي احصى  
 من مائة موضع في المسجد لانه بمنزلة الميت وان سلكى لانه لا يمس  
 الخروج الروح واداء الحركات الصلوة يسلكى على معاه عبدا ورجلاه كوالعبد  
 وعندنا لا ينام على جنبه الا من كان موضع في المسجد ليكون وجهه الى القبلة لقوله عليه السلام  
 لعبد ان يركب رجليه على رجليه انما كان لم يستطع معايدا فان لم يستطع معايدا لم يستطع معايدا

انه

ايماد لنا حديث عمر رضي الله عنه انه قال يصلي المريض قائما فان لم يستطع معايدا فان  
 لم يستطع فعلى معاه نومي ايماد لان فيما لنا بيع اشارة الى القبلة الا ان يركب رجليه  
 الاشارة بوابه الى من كان يحول منه ولا يمكنه ان يركب رجليه او عن يمينه او عن يساره وفيما قاله  
 الشافعي يقع اسارته بالوايس الى يمينه وكان ما ملأه اولى **ح**  
**باب الصلاة في اليسر** **ح** **باب يوم يصبر ويصطر اذا فصره**  
 يسيرة ثلثة ايام ولياليها سوا الابل وسوا الرجل عمر العيج لقوله عليه السلام يسبح  
 اياها ثلثة ايام ولياليها جعلته يسبح الما بثلثة ايام فلو صبح الصبر مما دون  
 ثلثة ايام لم تكن بدء يسبح من فصد يسبح وحين ثلثة ايام يعود الى الخلف في كلام  
 ابو بول عليه السلام وفي الحديث بعد ما يلدو بحال الحبل يعني ان قصد طوبى الحبل  
 موضع الاصل الا يسير ثلثة ايام يصبر ويصطر ولا يصبر الفوسيح وفي طبروت  
 البحر يعني ان يكون الرياح معتدلة لاساكا ولا شدة يد فاذ قصد موضع الاصل  
 اليه الا يسير ثلثة ايام جازله ان يصبر ويصطر حتى تقوم من الغواه جازله اهل  
 الحرب في دار الحرب واهل البقي في دار الاسلام امي الحادهم حتى يحصوا ابي  
 الحادهم حتى يحصوا في حصاره واما الاقامة حية عشر يوما لم يصح سمي ان دار  
 الحرب لسر دار الاقامة لهم وانما اقاموا العوص فخير المكروه حتى يحصل هزمهم  
 يبرعون فكون جالهم محالفا لئلا يهزمهم فلم يصح له الاقامة فيفصرون وعلى هذا  
 كل من اراد ان يخرج الى موضع قرب محاصره فيفصله مكانا احد من مؤيديه فيقول لغيره



لا يجوز ذلك لان حاله مخالف لقبه وكذلك منه الامامة من اهل القلا ايصح لان  
حالهم مسطر عزمهم فاذا كانوا في جوامعهم في يومين وواحد في يومين  
مع من لا يصح ان يكونوا فيها فومن ابد **باب**  
مسائل مسوقة بجل ام وما في ليلة مظلمة بالحوى وجمع حوى الامام الى المشرق ووقع  
بحوى اليوم الى جهات مختلفة وكلم لم يعلموا بحال الامام خافت جهلهم الاجلوه من  
عديم الامام لان اقبله حاله الاشتباه وما وقع بحوى اليها لقوله تعالى فاستأمنوا  
من وجه الله اي الاله بولت الاله حاله الاشتباه فان علموا بحال الامام لم يحرموا  
لانهم دعوا ان صلوه الامام فاصبح **والساعة** على الفاسد فاسد رطل صلي ولم يروا  
امامه الفيا لم يصح احد المراه به عندنا خلافا لوفو لانه لو صح الاقتدار بما نعلم بحرم  
الامام او بحسب احدي من القوم فيعيد صلوته بالمجادلة وانه صواب فكل منعه ذلك  
الا ما لزمه الله امامها ولم يوجب حتى لو لم يلزم فيها واهل اجربان لا يحادي اجدية  
رواسان والاهل لانه لا يصح الاصل مع الامام اذا احدث وحلفه بجل واحد من  
للمخافة وان لم يكن الذي حلفه صالحا للامامة فيسقط صلوته وصلوه الامام لا  
يغير وصلوه الليل مسمى واربعة وثمان تسلمه وادبه كراهه ان يترك  
ذلك ورد عن النبي عم والرواية على الثمان بعد علي اربع بالنهار ومكرهه  
ولما انفصل والاربع بالليل والنهار عند ابي حنيفة لان الوصل اولى من الفصل  
ولمذا لو دران صلي ركعتين صلي اربعين تسلمه وادبه يخرج عن العبد ولو دران الصلي

اربعا تسلمه وادبه واصلها بتسليمين **الجرح** عن العبد وعتد فيما مسمى  
بالليل واربعة بالنهار افضل اعساها الواروح وعتد ان مسمى بالليل والنهار افضل  
**باب** **صلوة الجمعة** **الجمعة** احصى سابط سنة لم يسقط في عمرها  
من الصلوات الخطبة والجماعة والوقت والاحلاف فيها والوالي والمصير بوط عدا ظرافا  
للتابعي والسادس الادعاء على سبل الاسماء حتى ان امرنا لواعلنا باب الحصن بصلوته  
الجمعة مع اصحابه لا يجوزهم امام بصلاتي الجمعة فصر الناس كلمهم او نهي من لا يعقبهم  
الجمعة كالنساء والصبيان فان قعد الركعة بالجمعة ام الجمعة عندنا لوجوده ونقول  
ان الجماعة شرط فسطر وادامها كالطهارة والوقت ولنا الجماعة شرط اصاح الصلوة  
كالخطبة فان الامام لو احدث بعد الاضاح واستخلف من لم يشهد الخطبة اخذاه كذلك  
هذا فان لم يعيد الركعة بالجمعة حتى يقرأ جمعا بعد ما ام الجمعة لان الاضاح  
حصل للجماعة وعتد في حيفه بفتح الظاهر لان الجماعة بوط الاضاح وذلك لا يحقق  
الا اذا الاضاح فكل من توجب به الصلوة وذلك بالنسبة بالسجدة وان يولي حلف  
لمعه مع عسدا او ميا دون ام الجمعة عندنا لان هؤلاء يصلحون اماما واولي ان يصلحوا  
معدا لا ان يولي ان الامام لو امر عسدا بصلاتي كما في الجمعة اخذاه لقوله عليه السلام ايسموا  
واطيعوا ولو امر عليكم عسدا شي احدث وعتد ان مسمى لا بد من اربعين رجلا هرا مقيما  
وعدا في حيفه بفتح مداته مع الامام ولو صلي الظاهر في منزله وهو مقم او ميا فاف  
ادعيا او ادعوا اخرى ثم اذكر الجمعة اسعف طهره بالانفاق وان لم يدر ذلك الجمعة لكن ضمن



جرح من منزله فان الامام في الصلوة فكذلك اسقط طهره عند اتي حيفة وعند ما لم يصفى  
لان الطهر ودمع واما اسقط لم يكن من ادا الجمعة فاذا لم يسكن لو اسقط بسقط  
مقصودا وانه لا يجوز ولا في حيفة انه امر باليحيى الى الجمعة فكان من ضرورة استئناف  
الطهر لان الجمعة مع قيام الطهر المستور ويكره ان يصلح جماعة من أهل المصير الطهر جماعة في  
سكنى ادعى انه انما تجل بالجمع العظيم الاوي انه اسحق الجمعة في موضعين في المصير هذا  
اولى هو الخاج اذا صلوا الجمعة بمنا دعي قوية فان كان الخليفة خاضعا او امره انما  
وان كان غيرهما من السلاطين لم يحركه لا ولاية لهم على ذلك الموضع وعند عهد ربه الله لا  
يجوز لكل حال لان المصير سوط وذلك لم يصير مما يقول ان موضع الامامة وبصرى  
موسم الخج مختلفا عن مكان لانه ليس موضع نزل فامه وكما هو في المصير بعضهم كل موضع  
فيه معنى ووالى اوصافه فهو مصير عن اى عهد الله الشايع كل موضع يكون فيه جماعة  
عظيمة لو اجتمعوا في كور مجاهد لم يسموا به في مصير هو امام خطب يوم الجمعة  
بالجهد والسبحان الله اهواه قول اى حشفه وعند ما لا بد من كلام يسمى خطبة عروفا  
لقوله عليه السلام انما قصود الجمعة لمكان الخطبة وعند ما لا بد من خطبتين كما هو  
رسول الله عليه السلام والى حشفه رحمه الله عليه قوله عروفا يسموا الى ذكر الله اى  
الى اسماع الخطبة ابو بطن الذكر وعروفا رسول عليه السلام الحمد على كمال الشكر  
الركعة كذا في ذكر الى سحر الكتاب الحدود وما سطرهما

عند ان احتجاف يوم واحد يعني يوم الجمعة بالجمعة فربما وصلوه الجهد لاجل الجوز  
فوكه واما سمي كونه لانه عروفا وهو مما يسنه ويحرم القراءه في العبد من الجمعة واداه

فما دون شهر ودين ارم وادوا وادب الليثي والآخر في الظهور العصر يوم عرفة  
بعرفات لان الاثودود بالاحقا والخطبة فيها ليس بامر لازم وانما كان ليعلم من  
الخج خطبة يوم العيد بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها مشترعة حلقا عن سطر العروفا  
فكان لا رما هو الخاج اذا صلى الظهور يوم عرفة في منزله وحده او جماعة اراد ان  
يصلوا العصر في وقت الظهر مع الجمع العظيم حلف امام مكة او كونه العصر الذي  
وقتها عند اى حشفه وعند ما يحرم لهما ان جواب يومهم العصر على وقتها فان  
لحق الوتوف لم يكن من الوتوف على وجه اقامه اليه بالدعوات في كل موضع  
فارجع السال فمحور تقدم العصر لكل من له الوتوف لاني حشفه اريد  
العصر القلب على وفيه مخالف للقياس فلا يجوز الا فيما ورد البصر والمصير  
انما ورد في المحرم بالخج سوط ادا الطهر مع الامام الاعظم ولما يسمى جمعا  
لان جمع من الطهر والعصر في اداها حلف الامام في وقت الطهر فما ذراعي  
على اصل القياس وهو ان الشريعت من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة  
العصر من اول يوم النحر وهو ما كان صلوات عند اى حشفه وهو قول من عروفا  
وصى الله عنه وعند ما صلوة العصر من اجرايام التشريق وهو وقت وعروفا  
صلوة وهو قول علي رضي الله عنه مما احدا بالاكبر احتياجا ولا في حشفه  
ان لا يصل في اثنا الاخفا لانه ايجب من الوتوف كان المحرم بدعه بالاحد  
بالاقل اولى ثم عند اى حشفه انما شريعت هذا المكمل او الصلوات المكملات الخج



على الرجال المصنفين في الانصار حتى لا يجب بعد الطوعيات في يوم العرس  
لا انها بينه ويجب بعد الحج لا انها فريضة لا يجب على الجاهل الا اذا اصابه من  
ولا على المراه الا اذا اصابته حلف وجل عددهما يجب على كل من صلى المكنونه  
منها تتبع المكنونه والا في حلفه ول على وهي الا لاجمعه والشعوب والافطير  
والا في حلفه والمراد من التمسك بكس ف بام التشريف  
و لو سهر الامام عن المسجد وجرح من المسجد كبر لقوم لانه شروع بشر الصلوة  
لا في حرمها فكان الامام فيه مسح لا حما والتعريف الذي يصنع الامام  
بالصوة وهو ان يحتجوا في مكان مسماها باهل عومات ليس سي لانه لم يكون  
مرة الا في مكان مخصوص ف حذر المنازه والصلاة عليها يقوم  
الامام بمدا الصدور على الرجل والمراه لانه موضع اشرف الاعضاء وهو القلب  
الذي هو محل الامان سعى الى ما يسعد لا تأمر وفي برأيه المس بحرم الرجل  
بمدا راية المراه بمدا وسجلها بصلوة الجنائز او بع تكرار عبد اهل المنه  
وما راد عليه ميسوخ لان النبي عليه السلام كبر ادبعا في اصواته صلاها على امراه  
من الانصار في الادب من المكبر ان معه و ان كان الميت حييا  
يقول بعد التكبير العالم اللهم احمله لسا وطا اللهم احمله لنا هو اللهم احمله  
لنا شاهدا مشهدا ولا يتغفروا لانه لا يست له يوم صلوا على خياره و كانا  
في الناس بحرمهم لانه في الاسم الحق لانه صلوه من وجه ولا باب بالادب  
في صلوة الجنائز وهو ان يأذن الولي عنه بالامامه في بعض السج لا باب بالاذان

وهو الاعلام بصلوة الجنائز صلى من اد الحرب ومات فان كان معه جند  
ابوه وهو كان بالصلوة عليه لانه تبع له في احكامه الدرسا فان لم يكن معه احد ابوه  
او كان هو مسلما فصل عليه لان يحكم بما يسلمه تجرا احد ابوه المسلم او للدار  
من الدرسا يفعل بالصلوة عليه واذن في الرجل شوبان ارار ولفافة وبسبي  
و القول الى من رعى الله عنه كعمولى في ثوب هدين واليسه بلانه انوار  
فصل ارار ولفافة وسط اللفافة او الطويل وهو من المرور الى العدم  
ثم وسط عليها الا انوار وهو يسير من العون الى القدم ثم يلس له القميص  
وهو يسير من المسك الى العدم ان كان وان لم يكن فلا باب يرى و موضع الميت  
مقصدا على الارار و موضع على الارار او ان ثم يتم بموضع الارار  
من مدا البيار من مدا العن فما في حاله الحجوه ثم اللفافة كذلك وفي حاله  
الصدرة بكن فما وجب لما درك ان حرم استسرى عليه مرا اداعلي بها  
باب يدت قدماه واذا اعطى قدماه بدا راية يعطى بها راية دعوا على يديه  
الا ادخر الا كسفا بكن الكفاه عند مدا لما درك الحيال بوسعه عليهم  
احس ادنى ما بكن المراه بكن انوار و حمار والسنة حسية انوار درع وهو  
الصم ارار و حمار ولفافة و حرق فوق بدها فانما يلبس الدرع او او بجمل  
شعر بها صغيرة ثم يسير على جدي بصا و الدرع ثم بمحل الخيار فوق ذلك ثم يعلق  
الانوار ثم اللفافة ثم بجمل الخبرة فوق بدها و تدها ثم اليسه في مدا الجنائز



ان يحلها او معه كذا في حديث من عاين رضى الله عنهما وعند الشافعي الممنون  
ان يحلها وجلان يصع اليابون منها مقدم الحناره على اهل بيته وما حد عنهم في  
الحناره سديده **والله** هو وضع موهها على اهل بيته وما حد عنهم في  
حناره بغير موافقة رضى الله عنه حمل كذا **والله** فانه كذا  
الناس الملكة حتى وي ان ليس عليه السلام كان يثني على دينها بوجه  
واذا اردت كذا **والله** سعي ان يهد الحوائج الاربع سدا بالهدم الامن  
فيصع على مسكده يدمعها الى عرك ويضع الموهج على مسكده يدمعها الى عرك  
ثم يحى الى المعدم **والله** يضع على يهاوك ثم الموهج **والله** على يهاوك  
مسكده في كل حارس عشر طموات فيكون من الميهي الماحل دوى عن  
السعي م انه قال من حمل الحناره من حوائج الاربع عهوله مخفجه موجه  
قال محمد **والله** با حسمه حمل الحناره على كواولنا وكان ذلك لتوافقه في  
قبيل المبله **والله** مست الهما ولا يبيح قبل لوجله **والله** في الحناره لان  
انها النار ولا يابن الله **والله** وقد حصر اسماء الزاهد **والله** خلف  
اللبن في دار ما وادعي به **والله** هو السنه مديا وهو ان يحفر في جانب  
القبر ويوضع الميت فيه ثم ينصب الله على اللحد **والله** الثاني البينه هو الشجر  
كما يفعلون في بلدنا ارضا وادى فانه لا يطبق اللحد فان تعذر اللحد  
ولا يابن تهاوت لكن الله ان يفرش فيه التراب ثم يوضع فيه الميت كما فرمات

والله في بيته فانه يحل له ولعله ويكفنه ويدفنه كذلك اهل رضى الله عنه للوفيل  
عيل الثوب النجس **والله** المتكلم **والله** في سنة اللحد بل يحضره ولفه  
فيها وان لم يكن له ولي مسلم دمع الى اهل بيته فحلوا به ماشا واداه اعلم  
**في الشهاده قبل اهل الحرب اهل**  
السعي او قطاع الطوق باي سبي قبل ماشه او تسبا كان سديلا ولا يعيل ان  
سديلا احد كلمهم ما فعلوا ما يلاح ويصلو عليهم لان ليس عم صلي على سديلا احد  
وعمدا الثاني **والله** علمهم لان السيف يحال للثوب ما على من الشفاعة فله من  
او تشي بفعل **والله** ان ينال **والله** من راحا لدرسا فينف اثواله **والله**  
احد لم يوتخوا حتى ودك ان قاس لما كان يدا وعلهم ولم يشيوا خوفا من  
نصان الشهاده وكواكل او شرب او جلد من لم يركه حيا مات او اواه  
او نسطا او عاش يوما بصر موتا وكذلك اذا اوصي كان لثا ما عند الوصيه  
حدا فالجهر هذا اذا اوصي بالاجر الاخره **والله** اذا اوصي بالاجر الاخره  
بالاجاع ومنع عنه الفرك والحشو **والله** والقلنيه **والله** ان  
ليس من جسد الكفر ويؤيدون وينقصون انما ما للكفر وكذلك اذا قل مسلم  
بالاجاع **والله** لا يعيل لانه في معنى سديلا احد **والله** الثاني بعد فان قيل  
بالشغل لا يعيل عندهما لان فيه القصاص **والله** في حقيقه يعيل ان عنده  
محا لانه حب من سديلا **والله** الى يوسف ومحمد لان ما كان لجا  
بشبه الجنانه سقط بالموث **والله** لم يجب سبب الشهاده **والله** في حقيقه يعيل



لما ورد في حمله صل حتما فبطلت المليك وكان ذلك للتعليم في الحايض  
والنفيا اذا ظهر يوم الانقطاع ثم صلتا في نوع هذا الخلاف وان كانا  
قبل انقطاع الدم فبطلت معها الاصيل وعن ما حسبه رحمه الله وانيان والاصح  
انما تغفل لار الدم سقط قبل الموت **باب** حكم المسجد

رجل جعل مسجدا وحده سرادج له او لغيره او جعل السفل مسجدا والعلو  
مسورا او لغيره وعمله عن ملكه وجعل بابه الى الطريق الاعظم لم يصح  
ساع ونور الا بالمسجد ما يخلص لله تعالى فلم يخلص له ما لا يلو له حقا  
في السفل من حيث كونه موضع قرار العنود حتى لو كان السرداب لمصالح  
المسجد يصح مسجدا لما في مسجد بيت المقدس وروي عن ابي يوسف انه اخاره ان  
السفل مسجدا والعلو منزه ولم يحرر على عكس هذا لان الاصل هو السفل وروي عن  
محمد انه لما دخل الري وراي ضيقهم في الصلاة فاجاز ذلك كله ولو جعل وسط دار مسجدا  
واذن للناس بالدخول فيه لم يصح مسجدا حتى ساع ونور في حدود البول على سطحه لان  
طريق الدخول له فلم يخلص لله تعالى ولو جعل ارض مسجدا الساع والنور لانه صار  
لله تعالى مكره المجامع وهه البول الملو على سطحه وكذلك كونه الوقوف عليه للمصلي  
والخائض لان حكم المسجد عند ابي حنيفة سترط السلام الى المتولي واداء الصلوة  
بجماعة وعند محمد صلوة الواحد يكفي وعند ابي يوسف السلام لسرط وقد عرفت في موضع  
وبكره علون باب المسجد لان فيه المسلمين عن العبادة فيه وفي رعاسا الابرار وغير  
اوقات الصلوة لانه لا يؤمن على ساع المسجد والابرار ان ينقض المسجد بالحبس

والساح وما الدصب من مال غيره لانه يؤمن بالله تعالى والصلى الى ابي ابي فان  
صفت مسجد رسول الله ع م كان من حرم النخل والخصص حتى انه يحكم البناء  
والعش من مال الوقف لا يجوز لانه يصنع ولو جعل فيه ثمن لا مقطوع البراين فلا  
باب له لانه ليس بمال ابرار والله اعلم بالصواب

## كتاب الزكوة لا زكوة في مال الضاربين خلافا لغير الشافعي

وهو المدفون في الصحرا او نسي مكانه والذين المحبوب المنصوب المحبوب اذ لم  
يكن له منه ثم صارت له منه بعد سنين بان امر عبد انيان والمال المفقود والهرب  
الموت لقوله على رضي الله عنه لا زكوة في مال الضاربين اي عن مسيح وان كان مدفونا في  
الموت بحسب الزكوة وبه الاجماع لان طلبه متيسر المدفون في ارض او قوم اخلف المشا  
فيه واما الذين على الغنيس المقرب صاب عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ليس بكتاب  
ان وصي لقاضي ما فلاسه والعمادي لم يسطر هذا الشرط على قول محمد وهو ان  
علي ان عند ابي حنيفة الا فلاس المحقق في حاله انه الحسرة وعند محمد بمحقق عبد  
ابي يوسف وان كان بمحقق لكن اسحق حق الزكوة اما طاه وكذلك وجوب  
صدقة الفطر بسب العرب الا انق والصال والمنصوب على هذا الخلاف بغير امر  
عبد للتجارة يكون للتجارة لان السه امرتا لعل ولو فاه للخدمة بعد ذلك لم يجر للتجارة  
لان السه برك التجارة امرتا لعل وهو ترك التجارة ولو فواها للتجارة لم يكن للتجارة  
حتى سعه لم يجر للتجارة لم تقترب بعمد التجارة فاذا باعه بهم عنه الى ما عده من الصواب



مسكون في النخل زكوة ولو ودرت ما لا دنوي التجارة لان النسبة لم تعتبر بالجمال اصلا  
 ولو ادعي له مال فعيل بعد موت الموصي ونوى التجارة او ذهب له نصفه ونوى  
 التجارة او ملكه المراه سكاك او ملكه الزوج بسبب الخلع او بالصلح عن م م عبد نوي  
 التجارة لم يكن للتجارة وعبد محمد يكون للتجارة محمد بن يوسف ومن الخلفان على غير  
 هذا يعطى الرجل زكوة ماله كل صغير الاموات ودلته ودلته ووالده  
 ووالده لان المنافع مشتركة بينهم فلا يقطع حصة من كل وجه فلا يحصل لله تعالى  
 ولذلك لا يعطى عبد ومذنبه وام ولده ومكانه والاعباد اعنت بعضه لما قلنا  
 وعبد لها يعطى مبرا اعنت بعضه لانه حر عليه من عند ماله ولا يعطى المراه  
 زوجها عبد في حيف لان المنافع مشتركة بينهما فلا يحصل لله تعالى ولا يعطى لخدمته  
 وسامواه عند الله من ميعود وهي الله عنه فعالب ما رسول الله اني اصدق  
 على روجي فقال عليه السلام للآخران اهو الصبر ~~او~~ اجرا الصلة وابو حنيفة حمل  
 هذا على صفة الطوع لا يعطى دينا لهوله عليه السلام حدها من اعصابهم  
 وردوها في فقرهم لان لكاتبه انصرف اليه ~~الاعني~~ فلذلك في الفقهاء  
 ويعطى لذي ما يروي الزكوة يعنى ماله الطهر والكفارة واليدبر عبد وقال  
 الشافعي لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف اعسار ابا الزكوة ولنا ان المحصر  
 وهو موله ردوها في فقرهم سائل الزكوة لا عبرة رجل له مال سلع معه ما يبيع درهم  
 وهو فاضل عن حاجة الا انه غير مريد للتجارة لم يحس الزكوة لا لعدم وجه التجارة  
 ولكن يحرم عليه احد الزكوة ويجب عليه صفة الطهر والاضحية ~~م~~ وحمل احد الزكوة

منه الى الامام الحسين عليه السلام

لمزل اول من ماني درهم انه ليس يعني ولكنه ان يعطي القصور من الزكوة ماني درهم وان  
اعطه احرار وقال رجل يجوز الحصول الا ان يعطي انا يقول العا انما تحت بعد  
الفسر ويثبت الملك له فالاداء صادف القصور مخور ولا ما بين ان يعطيه اهل من  
ماني درهم وان تعنيه عن موت نومه كان احب الى حسن العبيد يقيم على ماله اسم  
سهم للسامي وسهم لليا كن وسهم لاسا السند وعند الشافعي يعسم على حبه اسم  
معه على نحو ما دوننا وسهم للخليفة وسهم لبني هاشم سوى فيه العليل العبي  
والفقير والصدقات يصرف الى ثمانية اصناف فما قال اللقي عز وجل انا  
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين وهو عامل الصدقات والمولف ملوم  
وهم كانوا في عهد النبي عليه السلام كان يعطونهم على الايام ثم نسخ سهمهم  
في عهد ابي بكر الصديق رضي الله عنه ومن عيئته من حصن لفوازي والاربع  
سرايس علقته من عمالة وصعوان من امير وعباس من مودايس العلمي فاعطاهم  
ابو جحط الحاداه الى عمر رضي الله عنه لسهمه فموت الخطه وقال انما كان يعطونهم  
الرسول حتى كان اليهم ضعف فاليوم اعز الله تعالى الاسلام واهله فليس ينشأ  
دينكم الا بالسيف محادا الى كثره رضي الله عنه وقالوا ان الخليفة ام عمر فقال  
عمر ان شا والبوقاب هم المكاتبون والعار من هم المديثون وفي سيرة الله  
العزاء وامن السبل العربا والقصور الذي عنده ما يعينه من اموال واليكن الذي  
لا ينشأ له وحاج الى اموال وكل العايس عند الشافعي يصرف الى اربعة  
حقا وعرضا حوا وحى لو صرف الى صنف واحد مخور عرضا وعرضا لا يجوز هو  
محمل السهر على الاسمعا ولولا وهو محله على الجوار ويعطي العامل ما يملكه



داعوانه وان كان العامل هاسميا لا محل لان حقه جديده من وجه اجرة ووجه حش  
 كونه جديده يكون مساله الناس محرم عليه كرامة ان كان العامل عنيا محله لانه لا يجوز  
 عليه ما عاير شيمه العبدية فاجب صدقة الپيام ويجزله خيره  
 وعشرون من لفصلان فثلاثون من العاجل واربعون من الحملان قال ابو حنيفة يقول  
 او اوجب بينهما ما في المسان به اخذ من رجوع وقال تجوز احدى منهما وبه احد القوم  
 ثم رجوع وقال لا شيء به به اخذ محمد رحمه الله ورفق يقول النص وبع ما يسم البلد له سواء  
 الصغر والكبر وادوية يقول لو وجب فيها ميسرة وما سلع فمعه جميع النصاب اذا لم  
 يجرى الى احوال لكثرة القدر انه غير يجب احدى منها به فيها للغير عن المال ويجوز جمع الله  
 يقول احوال ميسرة عمومكم كما قال ابو يوسف رحمه الله والصورة لا يدخل له في الحاجب  
 لقوله عليه السلام عدلهم البخله والامارها منهم فاسمع الوجوب ضروره ولو كان فيها واحد  
 مسنة يجب فيها ووحيد ملك المسنة بالافاق هم وعن ابي يوسف رحمه الله في خمس فصيل  
 له روايات في روايه لا يجب شي حتى يبلغ خمس وعشرين فاذا بلغ خمس وعشرين فوجدها  
 واجدها لا يجب في الواحدة على خمس وعشرين الى سنة ويسبوعن فاذا بلغت سراسر  
 فحسب يجب فيها مسان منها وفي روايه يجب في الخمس خمس فصيل في العشر جميعا فصيل  
 هكذا في روايه سطوي الخمس الى سنة شاذ سبط والى سنة خمس فصيل احدى يجب اقلها  
 وفي العشر سطوي الى سنة سامين واطل الى سنة خمس فصيل واحد يجب اقلها هلكا في عشر  
 وصورة المسئلة عند ابي يوسف اذا كان الاصل من الوقف خمس عشر اسهر فاولد في عشرة  
 اسهر او ادا انتملك الامهات ولم الجول على الاداء اهل الخراج واهل البغي

اذا اخذوا زكوة الپيام عن صاحبها واخذوا الخراج ايضا لا يوجد منهم الخراج  
 ما لا انهم مسجون للخراج فانهم يذنون عن الپيام وتقرره فوصل الحق الي  
 المسجون واما الزكوة فلذلك لا يؤخذ ثانيا لان ولايه الاحد لا امام اهل البلد  
 كان لاهل الحماة وقد صرحهم لكن افتوا ان يؤخذ امانا فيما بينهم وبين الله تعالى فلما  
 علم انهم لا يصرون مصادفها وقال بعضهم اذا نوى الزكوة عند احدى اليهودي  
 ما لا لذلك فكل سلطان عالم لا يودي الصدقات الى الفقراء فاذا نوى المالك  
 الزكوة عند احدى الامم ان يودي ما لا لانه لو حوكت ما لهم من الخزان ما عليهم  
 للناس بوب ما عليهم فافوا اسراء او هبي من بني سعل له سياره بوجد الزكوة  
 مضاعفا من المراه وبن الصبي لان لما جوده زكوة في حوالا خوجه من حراج في  
 حوالا احد لان سي حلت قالوا في عيب عمر رضي الله عنه اما لا يصل الخراج والحرم  
 لكن يصل الزكوة المضاعف والعشر المضاعف فقال عمر رضي الله عنه هذه  
 حرمه فيسرها ما يسم وحين تعاملهم بما يعتقدون وهم ليعود به زكوة والوكوة  
 يحس على المراه وبن الصبي ما يجب في مصر على الپيام  
 رجل مصر على عاشر الزكوة مال التجاره او الپيام فعالم لم يحل عليه الخول او على دين الزكوة  
 على دخل صدق لانه انما هو خوف على نفسه وان قال او سنة في المصير الى مصر فلو  
 صدق في مال التجاره ولا يصدق في الپام لان حق احد زكوة الپام للسلطان  
 فلا يصدق على ابطال حقه ما حده به ما لا زكوة هو الساني والا اول يكون فلو اذ قال  
 ادت اليه عاشر احوال لم يكن في تلك السنة عاشر حرا لا يصدق وان حلف لانه لم يبر



كذلك سمي وان كان مماثل اخر صدق اذا حلف وفي بعض المواضع شروط ان يخط  
العواء ولم يسطر ههنا واذا انى خط العواء ولم يخط صدق ما لم يخط  
وكذلك الذي صدق مما صدق منه المسلم لانه قال في هذا الاحكام ان  
يصعب عليه حي يوحى من الجلم ربع العشر ومن الذي يصعب العشره ومن الجوى  
مما العشر هكذا في عمر رضي الله عنه ولا يصدق الجوى في سبي لانه ليس بالجلم  
في حق جوام المسلمين الا اذا كان حاله حواري فمقول هو لا يهازي اداوي  
ولا يوحى منه في الامم صوب امهات او لاده ما حواره فلم يفسد مال التجاره  
وخل بر على عاصم ما به يوم واحم ان له ماله احرى في مقل لم بعشره شئ ان  
هذه المايه الي في حماه لست سحاب وما في سبه لست في حماه حوا احد سار  
الحمار حوا في مبر على عاصم مال فالحاصل في هذا انه سطر ان لا واحد  
اهل الحرب من محاربين من العدل والعدل لا واحد من محاربين سائر من القليل  
والكثير وان علم انهم باخذ من محاربين من العدل والكثير فذا معلوما  
ما حد منهم ذلك العدد ايضا هو ان كان الكرم العشره اقل من العشر معاملة  
مع محاربين سائر ما سائر مع محاربين وان لم يعلم هل واحد من هذا او لا يعلم لم  
ما حد من سائرهم العشر لعزل عمر رضي الله عنه فان اعيانكم العشر حوا في عاصم  
العاصم مال فان بعشره والسطر مصي الحول لانه انما يوحى منه بان الامان هو  
محتاج الى الامان وان هو عليه موه احرى فله ان يرجع الى اده لم بعشره ما سا

حتى يحول الحول لانه بالمره الاولي اسبقه الامن حولا وامانه ما في فان رجع الى  
دار الحرب في عاصم في يومه ذلك عشره نايلا لانه لما رجع الى دار الحرب اسبقه لانه  
فانه اعاد بحدد الامان ولو هو الحوي هو محموا وحوا بعشره الحوي يعني ما حد منه  
عشر منه ولا بعشره الحوي بعشره لوجبه من احدهما ان احده قومه الحوي لم يحد  
الحوي لانه الحوي مع من حبه حقيقه وحكما وهو الحوي لانه من دوات الامان فيمكن  
من احده اما احده مع الحق فاحد الحوي حكما لانه لا معه لمن حبه لانه ليس  
دوات الامان فلم يتمكن الباي ان حق الاحد بسبب حماه وللبطان ولايه  
حماه الحوي لتفقيه لثقلها فذلك لانه ولايه حماه الحوي الساهر واحد العاصم  
ليس له ولايه حمار الحوي وهذا لا واحد عشره وقد الشافعي لا بعشره مما لانه  
لا معه لهما في حق الاحد وعزل بر بعشره لانه لهما معه في حق الباع وقال  
ابو يوسف ان موهمها حمله بعشره مما لان الحوي صا رسا للحوي ان هو بالحوي حوا  
عشرها وان هو بالحوي وحده لا بعشره كما قال ابو حنيفة رحمه الله عليه المصادق  
والمتبصع والعدل المادون ادا هو على العاصم مال التجاره لا بعشره مع عدهما  
وهو قول ابي حنيفة اخو الانهم في حق ادا التوكه لسواها الذين يجلو على عاصم  
الحوا رح بعشره امام العدل ما سا لان التفتير حوا من قبله ادا اعلم بالفتير  
ما حوا رح بعشره  
ولما احرقت الارض العشر فقه العشر فلهذا كان وكبر اسوا فان لها عجم  
باصيه كالحوي اولس لها ثم ما فيه فالحصر لا ما لا يستغني به الارض بالحبوب الخيش



والقصب لقوله هو رجل وواحد يوم حصاده ولفظه عليه السلام ما سطر السما  
ففيه العبر مطلقا من غير فصل وبعدهما لا يحب فيه شي حي سلع نصا با وهو حجة  
فما يدخل تحت الوين وهو الكيل لست له العنا والوسق سون صاها فله صاع  
اربعة امنا وهو صاع الذي عليه السلام وان كان سالا يدخل تحت الكيل نحو العلى  
والرعفوان والعسل بعد ان يوصف بعد العلى ان يلع فيه خمسة او ستة من اذني  
ما يزال كالجاءوس والادوس يحب العشر والاولاد محمد رحمه الله تعالى حجة من لفظ  
ما يورده ذلك السيرة المعاملات في العسل حجة اوراق والفوق مما عرفت من اذني  
رواية حجة اما في الوعفوان السكر حجة امنا وفي العطن حجة اجمال لكل حل  
ملك ما بين عمد ما لا شيء في المحصر العواله لقوله ٢٤ لست المحضرات صدمه  
والوحيدة بحمد هذا على الزكوة ومن حب عليه العشر فارد ان يرفع عن الحاج  
المونة نحو اجرة البقرة والسقي الدواب وغيره لست ذلك لان الشرح خط  
منه نصف الواجب باعتبار المونة لقوله عليه السلام وما بقي يعود اذ اليه اوساينه  
فمنه نصف العشر ولو دعت المونة سعي الساقى بلا مونة فليس ان يحب عشر كامل  
لما اذا سعي من ما يما ولو استتمى دخل ارضه بقرايم الخراف او بالقصب ينقطع  
في سنة او سبب او ثلاث سبي يحب فيه العشر بعد ان يصف رحمه الله وما يورده  
في الجبال من الثمار يصيب العشر منها في حبيبه رحمه الله للحصول الثماح فلفظه له  
اخر عشرى يحب عشران فافهم رضي الله عنه معنى علي بن ابي طالب يصيب العشر سماه  
حواجا فان ايلم العلي واشتري منه ييلم او ذمي فيجد في العشر مصاعفا لان

هذا يسمي حواجا المقاسمه وهو ان يقيم الخارج من السلطان من صاحب الابل  
والايلام ساقى اسد الحواج اما الاساقى مع الحواج كحواج الموطف وهو ما  
وطف عمر رضي الله عنه على كل جرب الدرهم وقبولا سطر ما ايلام كدي هذا عند  
ابي يوسف ان اسلم العلى واسمى من ييلم موطف المصنف وكذا في احد النزال  
الموجب للمصنف وان اشترىه دمي بقي المصنف لانه من اهل ان يصنف عليه  
كما اذا اشترى العلى بالتماره ح ييلم له ارض عشرى اسوي منه دمي  
فيجد ان حبيبه رحمه الله يصيب حواجا الى الذي ليس من اهل العشر عنده وعند  
ابي يوسف يصنف لانه من اهل ان يصنف عليه عند محمد رحمه الله بقي عشر واحد  
والاصغر فان ايلم الذي واشتري منه ييلم بعد ان يصف بقي حواجا لان الايلام  
الينافي مع الحواج وعند ابي يوسف عاد الى عشر واحد لو زال الموجب للمصنف  
وعند محمد رحمه الله لم يصنف بغير الموطف ولو باع المالك الارض العسوي من  
ذمي فاحدها ييلم بالسهم بحسب عشر واحد بالاجماع لان الواحد بالشفعه كقول  
الصنف الى فيه مصار كان الشفع المالك استراه من ايلم وكذلك اذ اذ في  
البايع لعماد البيع عاد الى عشر واحد ييلم او ذمي له دار خطه فلا يبي من ان  
جعل ايلم ابيه ستارا فان سقاه من العشر فاليها والعيون والعروقه  
العشر وان سقاه من الحواج كما لا يهازل الى حجاج فمما عاده السلطان فيه  
الحواج وهذا مشكل لان هذا يحاب الحواج علي ايلم ابتدا وذكر الشيخ الامام  
شمس لاعمه السرخسي في هذا الكتاب ان عليه العشر كالحال وهو الاظهر فان سقاه







وجب الحيز سواء وجد في ارض مملوكة او في ارض مملوكة لقوله في الوكاير الحيز اربعة  
 المعدن والان له حكم العنق فان العنق من فم الكفرة نبتت يدوم على ما في باطن  
 الارض حكما لا حقيقة في العنق يجب الحيز للفرد الميا من ارض السيل كذي هنانج  
 احتياطا واما اربعة الاحبار فان كان ذلك الارض مملوكة لثلاث اربعة الاخير  
 لما للاراض وان كان ذلك الارض مملوكة لاربعة الاحبار يكون للواحد ان هذا  
 المال له حكم العنق وليس بعده حصة فاعسا بالحكم او جباية الحيز فاعسا  
 الحقيقة لم يكن له اربعة الاخير للمغراه علمها وان هذا معدن في دار فقيه الحيز  
 بوسيف ومحمد بن هاشم الحديث وعبد الله بن حنيفة لا يجب الحيز لاربعة من ارض  
 الارض ولا مونة في الدار فكذلك في اجزائها بخلاف الارض لان فيها مونة الخراج  
 والعشر فكذلك في اجزائها وان حده كزمان علم انه موضوع المسلمين تعرف ذلك بالعلم  
 ما كتبه لا اله الا الله حكمه حكم اللقطه وان عرف انه موضوع الكفرة تحت الحيز  
 سكر حال سواء وجد في ارض او دار للحديث لما اذا وجد فلا يشك واما اذا  
 وجد في دار كان الكس من ارض الارض ليقال انه لو وجد الحيز يكون التبع  
 مخالفا للاصل بخلاف المعدن على ما ورد في اربعة الاحبار فان وجد في ارض  
 مباح فهو للواحد لانه هذا مال مباح يستحق الله بل الواحد يكون له وان وجد  
 في ارض مملوكة او في دار فكذلك للواحد عند ابن سنان لما قلنا وعبد الله بن حنيفة  
 اربعة الاحبار يكون للمختط له وهو الذي ملكه السلطان بعد البقوة حتى  
 استوي لواعظها لانها يستندهم اليه وان مات المختط له سقطت ارضه

في ارض

وان لم يعرف المختط له نصرت الى قضيته كدعوى له في الاسلام والاسفل ذلك  
 الى استيوان لانه ليس من ارض الارض بخلاف المعدن فانه يسفل الى الارض  
 بالبيع لانه من ارض الارض ونظم اذا اصطاد بسمكة في مظهره اربعة ملكها  
 منها ما كان يستحقه عليه فلو باع السمكة لم يدخل الدر في البيع لانها ليست ارضا  
 السمكة رجل دخل دار الحرب فاما من وجد في دار حصنهم وكاد ابرو الاصل  
 الدار لانه ملك صاحب الدار ودخوله امان من غيبته وان وجد في الصحا  
 فهو له لانه مباح لا ملك له لا جود لا حيز به لانه ما احب به بطريق الجهاد ليكون  
 عنقه وليس الفرو في الدار في الحال حيز لانه حجر فالعلم بالام ليس في  
 سي واللؤلؤ والعصا وما يخرج من الحيز عند ابن سنان ان عمر رضي الله عنه  
 احده الحيز من العصا واللؤلؤ وعبد الله بن حنيفة لا حيز فيها سمح من الحجر  
 الحديث مما بين رضي الله عنه انه سأل عن العصا فقال هو شي ديني الحجر فلا حيز  
 فيه ولما في الحجر لم يكن في يدي الكفرة فلم يرد عليه القهوه ولا يكون عقيمة وعمر رضي  
 الله عنه احده الحيز من اللؤلؤ والعصا الذي وجد في بعض خزائن الكوفة فمن  
 الكوفة يقول باب صدقة الفطر صدقة الفطر من الحيز  
 ووجد في قنبرها وبيعها بمص صاع عندنا ثا في صاع هو اجمع الحديث  
 الى سعد بن حذري رضي الله عنه قال كتب اودي ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولما نزل عليه السلام اذ اقبل على كل خير وعبد الله بن حنيفة لا حيز فيها من بواصيا

عن



من نحو اشعير واجهوا ان من الشعير والقمح صاع والثاقي نصف السوي من  
الشعير والمسطح في الصوره حيث اعلم في كل واحد صاعا ونحن نعلم المعنى  
ان نصف صاع من خطبه يساوي صاعا من شعير من حيث المعنى فبان اعتبار  
المعنى اولى من الزيد نصف صاع عند أبي حنيفة وعندهما صاع كالنمر والى حنف  
انه مثل الخطبه من حيث القيمة عا لبا ان انا حسنة ورحمة الله اعلم البص في ديو  
الخطبه ديورها حيث قال نصف صاع من البدين والسمون والاولى ان يعجز  
الدبر والمعي مودى نصف صاع من دمنق فان راد فتم نصف صاع من خطبه  
على نصف صاع من دمنق مودى الفصل وانه اعلم بالصواب

**كتاب الصوم قال الامام اليوم الذي سئل فيه رمضان الا**

تطوعا ومروي عن النبي عليه السلام بهذا اللفظ واذا صام يوم الشك فلا  
تخلوا اما ان يوي صوم رمضان او نوى احدا اخر كالقضاء والنذر والفقار  
او نوى التطوع فان نوى صوم رمضان فهو مكروه باجماع الصحابه وهو المواجه من له  
عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى اما العاصم عوف ذلك قوله ع م لا سجدوا  
رمضان بصوم يوم ولا يومين فان طهرانه من رمضان يقع عن رمضان اي يسي  
نوي وان طهرانه من شعبان يقع فلا ولو اظهره قضاء عليه لانه شجر مسقطا  
ملوما وان نوى احدا اخر كرهه لكن دون الاول فان طهرانه من شعبان قال بعضهم  
يضع فلا ولو اظهره قضاء عليه لما ملنا والصحيح انه مع عمالي ان المعنى هذا

اليوم الصوم بنيه ومضان لانه اجبره لكن كرهه مسوده لقوله ع م لا  
صام الا تطوعا وهذا لا يمنع وقوعه من اجب اخر خلاف صوم يوم العيد لانه منهي  
تكون ما قضا ولا يتاوي به واحد اخر وان نوى التطوع لم يكره باجماع علماء اما  
السلام في الفصل فان واثق هذا اليوم يوما اعتاد الصوم فيه او صام قبل هذا  
اليوم ثلثة ايام فصاعدا من شعبان فالأفضل له ان يصوم تطوعا وان لم يكن يسي  
من ذلك ما كان من اجلا فالأفضل ان يصوم وان كان من العوام يسطوا في وقت  
الزوال فان طهرانه من رمضان قبل اسفان النهار سوى صوم رمضان بمجره عندنا  
والا فيحظر وان قال ان كان عدا من رمضان فاما صام عن رمضان دن كان من  
شعبان فاما عي صام فهدا بالمل لانه ادخل السك في البيت وقال ان كان عدا  
من رمضان فاما صام عنه وان كان من شعبان فاما صام عن اجب اخر او من التطوع  
فهو مكروه ايضا فان كان غلبا من رمضان يقع صومه عن رمضان وان كان من  
شعبان يقع صومه فلا في الوجهين ولا يقع من اجب اخر في الوجه الاول فان  
فكيكه النبي عن واجب اخر اظهر حمله النبي فبقا اصل النبي وذلك لا يكفي لوقوع  
الصوم عن واجب اخر ولكن يكفي للتطوع ولو اظهره قضاء عليه اما في الوجه الاول  
لانه شرع مسقطا لا ملما وفي الوجه الثاني سجع مسقطا من وجه ملوما من وجه  
فلا يلزمه بالشك والاحتمال وحل اصح على قصد انه يظهره لم يظهره ونوى الصوم  
مثل صوم النهار اجراه عن صوم رمضان وصوم التطوع ونذر معين عندنا لان الوقت معين  
لما نوي وقد تعدد اعتبار النبي في كل زمان لما فيه من الحاج حصص فما هو اجل  
والامثال قبل نصف النهار اجله



يشاق على البدن والحكم في اتباعه **الاصول** من اعني عليه اذ جئ شهر رمضان  
 الميمون اذ افاق في بعض الشهور لم يزل مصاما كان محونا به اسما ما يند علمنا  
 الصلاة وما رغبوا في السان في الامور قبايا لانه عظيم العجل فلا يكون من اهل  
 الخطاب صار كالمجنون المستوعب كل الشهور قلنا انه اهل لاصل الوجوب ان لم يكن  
 اهل الوجوب لاداء هذا قلنا انه لو افاق قبل نصف النهار لم يكن اهل لاداء  
 الصوم بحره عن الفرض ولو يركب في الليلة وهو مقيم في جنة بحره يوم ذلك اليوم  
 وفي الاجاب فائدة وهو العضا ولا جرح فيه لانه فليد خلاف ما اذا استوعب كل  
 الشهر ان فيه جرحا في الاستعاف في المحسوس غالب لمدا طنا بان التوم والاما  
 اذا استوعب كل الشهر لم يزل العضا لانه ليس بحال ولو حن في حال الصبا وبلغ  
 محونا في افاق في بعض الشهور والعضيم لا يلزمه القضاء والصحيح انه على الخلاف  
 رجل على اعمى عليه في رمضان فله عمر السنة الاولى من شهر محب عليه هذا كله  
 الشهر غير اليوم الاول لوجود السنة البليد الاولى طاهرا لا غملا لاسا في الصوم  
 وفي غيرها سما ما بعدام اليه فلو لم يزل الفضا رجل اسكر في رمضان فله لم يزل  
 الصوم عوف ذلك لانه حاله بان كان بها قبل ادمها كاعباد الاكل احواله  
 ما يركب الصوم لم يمتد عدنا حلالا لوقولنا ان العباد ايمانهم عباد الله تعالى بالسنة  
 ولم يوجب صلي بل في نهار رمضان او ايسر العاقل لم يمتد عليه يوم ذلك اليوم  
 لانه لم يكن اهلا في اول اليوم فلم يمتد ولا يمتد الثاني لانه ليس بمجرب لكن يمتد  
 تشبها بالصيام وعند ذلك محب ومح عليه فاما سئل لانه اهل بخلافه لانه اذا ادم

في رمضان

قل نصف النهار محب عليه ان يصوم واد اوي الصوم بحره لانه اهل الوجوب  
 في اول النهار لكن وخص له الاطوار وندزال الموحص  
**ما لوجب القضاء والكفارة بجل جاع**  
 امراته في نهار رمضان متعمدا عليه القضاء والكفارة بالاجماع لحدث لى عراك  
 ولو اكل او شرب متعمدا عليه القضاء والكفارة وعدا لثا في اليوم الكفارة  
 لنا ان وجوب الكفارة بعين الايجاب بالجماع لحكم الوجوب مع انه ليس الصوم  
 ما يدعو الى الجماع فلان يتناول بالافساد ما لا ياكل والشوب وفي الصوم ما  
 يدعوه الى ذلك وهو الجوع والعطش كان يطريق الاوي ولو فعل سمان  
 ذلك ناسيا لا يلزمه القضاء لقوله عليه السلام ثم على صومك فاما الطعمك اشد  
 وسعك بقائه صاما ولا نسيان الاكل غالب في الصوم لانه مما يمتد فلو  
 اخذناه به يقع الناسية الجرح خلاف الاكل في الصلوة ناسيا لانه ليس بمتعمدا  
 كان خطا بان تخمض فدخل الما حلقه وهو ذاك الصوم يفيد صوم عدنا  
 خلافا للسافى لانه يمكن التجرد عنه ولو دخل الذباب حلقه او العار او الدخان  
 او عيار من الطلحونه لا يفيد صومه لانه لا يدرطع التجرد عنه بخلاف المطر لانه  
 لم يدر صوره الاطوار وهو الاصلاح ولا معناه وهو صلاح البدن  
 ولو دخل الدخان اذ لم يفسد صومه لانه قد المعى وهو صلاح الدماغ ولو  
 صب الماء في اذنه يفسد صومه احلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يفيد ولو نظر  
 في فوج احواله فانه لا يمتد صومه لان في باد الصوم يتعلق بالجماع من كل وجه



ولم يوجد خلاف ما اذا لم يشهروه فامسح بغيره لانه جدا الجماع من وجه الجماع  
 العصور العصور مع قضا الشهرة وان لم يحصل الامتثال في يومه اما الوجوه  
 وجوه المصاهيره بسبب بطور الى فرج المراه وما ليس بشهروه وان لم يزل لان الوجوه  
 وجوه المصاهيره كانت بالجماع بسبب الجماع ولهذا بسبب يعقبا للجماع  
 لانه بسبب الجماع والبطور واليس بشهروه بسبب بعض الى الجماع حتى قال بعض شائحا  
 اذا اتصل به الاثر لا بسبب جرمه المصاهيره لانه لم يمسسا الى الجماع واليه مال السمع  
 الامام من الامه النبي القاصي الامام علي العود في ما يباد الصوم على  
 بالجماع لا بالسبب لم ولهذا لم يحتسب يعقبا للجماع ولو قام ملا الغم لا يغيب  
 صومه لقوله ح م من قافلا مضاعف له وان عاد بعد صومه في قول الى ح م  
 رحمه الله لانه اذا كان ملا الغم كان خارجا ولهذا يفتى وضوءه ما اذا عاد  
 بعد صومه وقال محمد لا يفيد صومه لانه لم يوجد فعلا الاطوار صوره تعني  
 حي لو عاد تفيد صومه بالاجماع ولو قافلا من ملا الغم لا يفيد صومه فلو عاد  
 لا يفيد صومه بالاجماع اما عند ابي يوسف لانه ليس بخارج فلا يكون داخل الان  
 الدخول ترتب على الخروج اجماعا لا عند ابي يوسف لما جرد عبد محمد  
 لوجوه الصنع ولو تقيما ملا الغم تعيد بالجماع لقوله عليه السلام من تقيت الله العفا  
 ولو لم يزل من ملا الغم فذلك عند محمد يغيب لظاهر الحديث وعند ابي يوسف لا  
 يعيد عباد لم تعد لانه ليس بخارج وان عاد مع ابي يوسف ودايان في رواية لا  
 يعيد معي رواية يعيد لان الغسل صار كغسل فصار كمل الغم ولو اكل سائبا  
 ايشانه

وهو دون الحصة لا يفيد صومه لانه لا يمكن له ان يحلها عن العبد بها رسا  
 اذ قد وان كان معدا للحصة يعيد لانه كذا الاحكام عند كل ذلك ان قل  
 حلف من عمر صوم بعد صومه ولو اوجدهم ان دخله بعد صومه فليلا كان او كذا  
 ولو سأل سمي من اساءه لم بعد صومه وان ادخلها في حقه واسلمها من عمر  
 بعد وان مضى لم يعيد لانه سلاسي بالمضغ السائمة او المهيولة اذا اجابها  
 زوجهما في صومهما ولو نذر اذ انقوت الصوم في الليل لم يحسبه من الصوم  
 اساسي الصوم وعنده من الثاني لا يفيد صومهما كالتاسي ولو اكلتا سائبا  
 فطن ان ذلك وطوره ثم اكل معهما لا كفارة علمه لان هذا طعن استند الى قوله  
 سري وهو القياس ولهذا قال وهو بعد صومه فتكون سمة طعن ان صومه  
 ما لا فكر باسبب لا يفيد بلومه الكفارة لانه انعدمت السمة وهو قوله ان نذر محمد  
 وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يلزم الكفارة لان هذه سمة المحدث هو الصوم  
 فان عبد ما لزم وجوب صوم قيس بن كعب في العلم وعدم العلم ولو اوجهم وطوره  
 فطره فاكل معهما بلومه الكفارة لان طه عن حنيفة الى كيل سري فان لم يدر  
 الجماع وهو قوله عليه السلام افطوا الحاج والمحرم واعيد عليه فاستفتي من  
 العتقها فامروا له ان صومك قد قيد فلا كفارة علمه لانه سمة معتم فان من العلماء  
 من انخذ بظاهر الحديث ولو اغتاب فطن انه وطوره ثم اكل معهما بلومه الكفارة وان  
 بلوه الحديث وهو قوله عليه السلام الصمت فطر الصائم واعيد عليه وامروا له ان  
 صومك قد قيد لان هذه سمة ما لزم لا يفيد من العلماء ما اخذ بظاهر هذا الحديث







ويسمى قاربا والميقاة اسم موضع يحرمون فيه والجرى لمن يؤيد مكة ان كانا وعنه يجرى  
احرام وميقات فافله بعد اذ ذات عرف وميقات اهل المدينة دو الخليفة  
وميقات اهل اليمن بل وميقات اهل الشام حمف وميقات اهل المذنبون  
وميقات اهل مكة الشام الح الحرم مكة كلها حرم وميقاتهم للحجوه الملة هو السهم  
والمتنج من تقدم الحرم على الح قبل ايام الح ما يحرم للحجوه عند الميقات ويدخل مكة  
ويطون سبع اشراط اى سبع موات ثم يسمى من الصفا والمروة سبع موات فداء  
من صفا وحكم بالمروة فودعت عمره وفي الح الصغرى ثم حلقن واية حتى يحل فخرج  
عن الاحرام ثم يحرم الح من مكة ولو اجم للح سل الحلقن جاز واذا ج فهو ممتنع ومن  
سرط ان الح ويعبر سبع ابد من عمران لم باهله فها من ذلك والامام  
ان يهر الى اهل مكة عليه وعلي القابون وهو الذي يهوى عبد الله الح  
والعمره اراهم دانه دم سكر والنص صرحا السجود وهو قطع ودير الشجر  
وذكر سعد في الحلقن والاحلال والمحلل ان يصرح لا لا ويخرج عن الاحرام  
والاحصاء ان يصرح بها عن الح او العمرة بعد الاحرام بسبب مرض او عذر  
والله يدى اسم شاه او قرا ويحرم بها الى مكة يعي سعيها للذبح في الحرم  
والطواف سلا طواف التذدم ويسمى طواف النكحة انه سنة ووقته قبل يوم الترويه  
والاح طواف الزياره ويسمى طواف الركن وهو فريضة ووقته بعد الفراع من  
منايكل الح ايام الحج والسالت طواف الصديق ويسمى طواف الرجوع وطواف الرداع  
وهو واجب ووجه بعد الفراع من منايكل الح والسك ما يكون فريضة لله تعالى والحدف

37  
وهو المصاه نواس الاصبع والاقاضه هو الرجوع من عرفات بعد عودى الشيطان  
الامام الى حود لعه وهو المشقة الحرام والوقوف بعرفات فوص وعرف له  
سب قال رجل موحه الى مكة يريد الح وهو حجه الاسلام فاعنى عليه فاجرم عنه  
اصحابه لم يصح عند الى يوسف ومحمد حتى لو افاق سماج الى احرام مبتدلان  
الاحرام كالطهارة للصلاه كالنية للصوم وكما لا يحوي في النية كذا ههنا  
وعند ابي حنيفة يصح وتصبر ويجزى بالاحرام صاحبه حتى لو افاق واني يا فقال الح يصح  
الاحرام يحوى في الساب به دليل انه لو اوصو صرحا فقال ان اوصوت او اذاجت  
فاحرم على فوص او اعنى عليه فاحرم عنه اصحابه يصح وتصبر مجزى فكذا ان ابو  
به دلاله وقد وجد الابرؤ دلاله لان الظاهر يستعين من صاحبه بالبحر سفين  
الاسان به وصار كالواجم سفيه اعنى عليه فحملوا على عرفا وحمله الان على  
طهوه وطاف به حول البيت ووا فعوه بعرفات ومؤدله وسعوا به من الهفا  
والمركة ووضعوا المصاه في يده ورموا بها حاد لان الاحرام صار ما واما اذا  
افعال الح في وقاها فلا شرط السه بعد ذلك عند كل فعل صي احرام او عند اجم  
مادن مولاه لم يلع الصبي وعسى العبد اما ما فقال الح لم هو مما عن حجه الاسلام وهو الفرض  
ان اجرامها ومع مولا **ق** ولو حذبه الصبي الاحرام بعد البلوغ وجج منع عن حجه الاسلام  
لان اجرامه في حال الصبا لم يكن لازما فارتفع اجرامه بعد البلوغ اما العبد لو اجم  
ناسا بعد العتق وجج لا يمنع عن حجه الاسلام وجج لا يمنع عن حجه الاسلام لان اجرامه وجج  
لا وما لانه من اهل اللزوم فلم يخرج عن الاحرام اما ما فقال الح موقع فلا فلهو وعنه الاسلام



**باب من طاف الميقات بغير اجرام الحرم**

الافاق اذا قصد دخول مكة لم يابده البيت اذ الاجرام احوان شجاء والميقات بغير اجرام  
 اما احرام العمره اذ اجرام الحج لا ان الله تعالى جعل عظم هذا البيت واصاف الى بيته  
 بعظمه لا انما علم من دخل في حايه وعظمه بالطواف حوله للحج او للعمرة وذلك لا يصح  
 بدون الاجرام فصا والاحرام لا انما عليه وعند الشافعي بما يكونه الاجرام اذا اراد  
 دخول مكة للحج او للعمرة اما اذا كان لا يجره فلا يكونه اما المكى فادخله من مكة  
 لحاجه الاحتياط وعمم امره ان يدخله لا لمكة الاجرام وكذلك التستائي وهو محل  
 خارج الحرم داخل الميقات محل لم يدخل مكة ايضا الحواج بغير اجرام لان حواله الكر  
 حاتم الى الدخول والخروج فلم يخل لم يدخل دون الحرم مع في الخروج وعامي  
 الحديث ان النبي عليه السلام وحصى الخطايا للدخول بغير اجرام افاقي حاد  
 الميقات بغير اجرام وهو يريد دخول مكة فلما انتهى الى مسان بني عمار اجرم  
 العمرة لرمه الدم لما دونه الميقات بغير اجرام لان مصاحق المسافات ان تجاوز  
 محوما ما رجع الى دار عور الى محاوره سقط عنه الدم عند دخوله والوجه  
 وان يلبس محاوره لم يسقط عنه الدم عند اي حيفه وجه الله تعالى مما يسقط ذنوبه وجره  
 وصول بالرجوع لا من ان لم يحاور الميقات بغير اجرام فلا يسقط عنه الدم كما لو افاض  
 من عوفات قتل عروب السمين عاد اليه بعد الخروج ثم افاض مع الامام لا يسقط  
 عنه الدم كذا في هذا القولان بان مصاحق الميقات ان تجاوز محوما الى اهل مكة  
 الا ان يري انه لو اجرم من منزله محاور المسافات محوما لا يلبس مني وان لم يوجد السلس في

في الميقات وهذا لما عاين الى الميقات محوما عند دار حرة في دقة وجارها صاحبه  
 يسقط عنه الدم ولا في حيفه ان حوال المسافات ان تجاوز محوما ملسا في حق من  
 انتهى اليه من غير اجرام لانه يجب عليه الاجرام بالتسلسل في المسافات فصا وحس المسافات  
 في حرة في الاجرام مع التسلسل فان لم يسقط عنه الدم والاملا بخلاف الا فاصه لان مح  
 وصا حوال الخوفات في استبداه الوقوف الى عروب السمين ولم يدارك ذلك في  
 لوعامه قتل عروب السمين سقط عنه الدم وقال بعضهم لا يسقط لانه لم يدارك الخوف  
 الغاب من الوقوف وان لم يبد الى الميقات حتى دخل مكة وطاف لا يسقط عنه الدم  
 بالافاق لان الحايه قد عودت ولا ملسا لرجوع عنه الا ما لوعه وهي لكفارة بالدم  
 ولو انه لم يدخل مكة ولم ينظر لكن اقبل لحرام العمره بالجماع مصى عليه لان الاجرام وان  
 فبعد لا يخرج عنه الا ما فعل العمره فادخله عن عمدته يجب عليه قضا العمرة القابله  
 محرم من الميقات اشد الاضاح العمره وسقط عنه الدم الذي يجب عليه من المحاوره  
 لا محوما لانه مصى حوال الميقات بما هو حلف كمن شرف في صلوة حتى حبس في ربه وهو  
 فلو اغيد بها وقضاها سقط عنه سجدة بالسهم كذلك هنا اذا اجاز والبركة  
 بغير اجرام لم يدخل مكة وان حاور الميقات وهو موبدستان من عامر الحاح لا يلزم  
 من جابر مسافة للاجرام البستان لانه جابر فواحد من اهل البستان وميقات  
 الساسي البستان فلهذا مسافة وللمسافر ان يدخل مكة بغير اجرام اذ لم يدر المح  
 او العمره فلهذا لهذا الذي جابر منهم ما حاوره الا في الميقات ودخل مكة بغير اجرام  
 لرمحه او عمره لدخول مكة بغير اجرام لانه لما قصد الدخول صابر محوما بعظمه الانا



محمدا وعندهما المسبحان والامنيون وقد فعل رسول الله فانه لا يفعل ذلك الا في طهر  
الحج فكان من حصان الحج مصر به محرما والاسعار هو اسائر العلامه ذلك ان يخرج سائر  
من قبل السائر عدنا وعدنا لاني من قبل الله من بعض مساحنا انما يكونه عند في حينه  
اذ اباع في الحرح بحسب خوف منه الهلاك اما اذا لم يبيع فلا يكونه واهم المهدى سائر  
الساه واليهود النعم واليهود الردن سائر النعم السهر عدنا وعندها الثاني النعم خايم  
والاجوز في المهدى اياها الصماها الا الخدع من الصان وهو الذي عصى عليه الكبر السنه  
نشرط ان يكون عظما والنسب من المعه وهو الذي انى عليه سنه كامله والذي من الابل  
وهو الذي لم له حسن سبي الذي من المعه وهو الذي كمر له سائر وانما اعلم بالصواب  
**باب في جواب السؤال في الحرام**  
ادخل في كل صلب الحرام عليه فذلك الصلح سوا كان الصلح طائوا نحو الحمام  
والعصود او ما سائر القوام الاربعة كالطهي والصلح والعامه حمار الوحش  
وجلان عدلان من اهل السماره في المكان الذي سله ما اذا ظهرت معه فالقائل  
بالحمار ان شا اسوي سلك النعم هديا من الابل او السهر او الشاه بما يصلح للفر  
ما يحسد سلك النعم هديا ما وصف بها الى الحرام صلح في الحوم انه لا يبيع قوره  
في مكان محصور وهو الحوم وان شا اسوي سلك النعم طعما وصديق لكل  
سكن نصف صاع من حنطه او صاعا من سحر او مجودان سا صام لكل نصف صاع نوما  
وان لم يبد صدق به او صاع مكانه نوما ومجود نوما طعما والصيام في اي مكان  
سالان نوما قوره لا يحصر المكان والزمان بخلاف المهدى وان دس المهدى في عظم

صاير الحما وصدق بذلك اللحم مكان الاطعام بطريق النعم محرمه معطي لكل مسكن  
اللحم ما سلع منه فهو نصف صاع من حنطه هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو مذهب  
من عاينوا المراد من المسكر في قوله عود وجل خوامس ما سلع من النعم انما هو المسكر من النعم  
وهو قوله حكم به وداعل يعني نعمه المعول وال محمد والثاني ان كان الصلح من  
الطهي والحواير فانما هو حنيفة وابي يوسف لكن حمار الوحش في الحكمين الى  
القائل وان كان المعول مما يشي بالقوام الاربعة مجلد وجلبين عدلان حنطه  
عود وجل حكم به وداعل يعني في الصلح وان حنطه عليه بالمهدى لا يجب عليه النعم بل يجب  
عليه ان يهدي من النعم سلك المعول في الصلح حتى يجب في كل العامه هذا المعبر  
وفي حمار الوحش هذا المعبر وفي الطهي والصلح هذا الساه ولا يصح مع المعول  
لهوله عليه الصلح صيرب وقه ساه وعنده محمد المراد من المسكر في قوله عود وجل حوامس  
من النعم انما هو المسكر من حسب الصلحه والحلقه وان حنطه الاطعام او الصام  
فما يجب قومه المعول بالايجاع فسوى بالقيمة ليعام مطعم لكل مسكن نصف صاع على  
ما ذكرنا وان حنطه الصلح مصبوم مكان نصف صاع نوما وهذا حقه في حنطه  
وان يوسن على محمد انه لما كان المراد من المسكر في النعم المسكر من حيث النعم فما اذا  
حكم عليه الاطعام او الصيام او كان الصلح طائرا فكذلك في غيرها لان اللوط الواحد  
لا ياد به معس محلس ولا النعمه لا يكون من المعول ولا حمار الوحش من  
السهر نوما ما كيف يحوز حمل الصلح عليه الصلح الذي سله الحرام صاير الصلح



الذي منه المحرم جازمته لم يحل ساوله لاحد لان المحرم خرج من ان يكون اهلا للدمه  
 المحرم جرح من ان يكون محلا للدم فاشاؤ له الداع فعلمه فمما اخرج حرا التناول  
 عند ان حصفه وقال لا اسي عليه سوي الا سعادا فلو ساول مرة اخرى ولما ساوله  
 عرا الداع والى جنبه انما جازمته يصل هذا المحرم بسب احرامه والعقل فان من  
 مخطورات احرامه فذلك جرحه ساوله في حقه فواسطه العقل ضمان الى الجرحه فان  
 ساوله من مخطورات احرامه فلو زعم حواؤه بخلاف مبته اخرى لان كونها مبيته عرا  
 الى احرامه وكذلك اذا احده حواؤه فعليه حواؤها لانه صديقه وكذلك اذا سوي سحر  
 صديقه فعليه جزاؤه لانها اصل لصديقه وكذلك اذا احل لس صديقه فعليه حواؤه ويجوز  
 بيع هذه الاسماء لانها لم تصب منه بخلاف الصديق المفقول لانه جازمته وكذلك  
 اذا احل فرج الصديق فعليه العيم ولو قطع سحره من الجرح لزمه عيمه ولا مدخل  
 للصوم في هذه العيم لانه ليس بصديق فكان من مخطورات الجرح وما دبراه صديقه  
 وكان من مخطورات الجرح وما دبراه صديقه فيكون ساوله من مخطورات الجرح  
 فكان للصوم مدخلا فيه محرم مثل سوا فعليه جزاؤه لا يحاوزه دم وقال  
 روي بحب عيمه بالعاما بلع ولما ساوله عليه السلام الصبح صديقه شاة اذا سوله  
 المحرم وان كان قاربا فعليه حواؤه لا يحاوزه سائران لانه محرم ما حواه من عهدنا  
 وعهد الشامي رحمه الله عليه جزا واحد لانه محرم ما حواه واحده وان اسداؤه  
 السبع فعليه فلا اسي عليه لان دم الصديق واجب عند ربي بحب عليه الجرح وان قتل  
 مجرمين فكل واحد منهما حواؤه فاعل لا يحاوزه دم لان حواؤه الفحل يسعد  
 سببه الفاعل حلال ايجاب

صيد ام احرم فاربيله انبان من يده ضمن فمئة لانه ائلف ملكه ودام ملكي للمحرم نوك العوض  
 نعرار سال ان يحمله في مئة فلا يكون حبيب وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح لانه امام  
 حصد ولو اصاب محرم صيدا فاربيله من يده اسان فلا ضمان عليه بالاتفاق لان  
 المحرم لا يملك الصيد بالاحد فلا يكون المبرسل مستلفا ملكه فان احده محرم صيد ام  
 ملكه اسان ضمن المحرم فمئة واحدة لم يوجع علي لقائل ما ضمن لانه لو لا صله للدم  
 الضمان عن يمينه بالاول سال ففصله يعود الضمان عليه فوجع عليه عند روي ابو جهم  
 عليه اجل احرم ومعه وقصصه صيدا وفي يده صيدا فليس عليه ان يوبله لان الجرح العوض باليد  
 حسا لا اعداه على ملكه محرم دفع بطله او دجاجة او عماما اسي عليه من الحوا لانها  
 من اليد احل من الصيد لان الصيد ما يكون مباحا ولا يمكن احده الا بحيلة وان  
 دفع طعرا مبيها وهو الذي علي فوائده وبشئ كثره فعليه الجرح لانه صديقه محرم دل  
 حلالا على صيد فدفعه علي الدال الحوا عهدنا لانه يعقد له احرام التزم امانه من  
 بالدلالة فالموجود ادا دل اياها في على المود بعه بخلاف الحلال ادا دل حلالا  
 على صيد المحرم الا صمما لدان لانه لم يوحده من السلام لمان ولا العوض باليد  
 وعند الشامي الا ضمن المحرم بالدلالة كالحلال وجعل اخرج عماما الطمي من الجرح  
 فلو لدلت او ادا ما سلا لم داواؤها فعليه حواؤه لان الام كان مضمونا لحد  
 الا ولاد على صفة فان ادي ضمان الام لم يحد الا ولاد لم ما نوا فليسوا على ضمان  
 لم ولاد لان الام لم يضمنوا بعد اداء الضمان لحد الا ولاد يضمنون لم  
 يوجد العوض في حواؤه محرم سله اوبقة او غوثه فلا شيء عليه لان هذه



اما نسب من الصور ولا ياد الاله العرف خلاف ما اذا مل قلة فانه يطعم ما  
 سالا الله به ليدن القوت **باب المحرم** **يقول** **طافه محرم حرام**  
 المحامه فعليه دم عند في حقيقه لان موضع الحمامة ودخلت مقصود الاكل الحرام فصح  
 بالدم كحل الاطه والعانه وعندهما عليه صدفه نصف صاع من حنطه لان حلقه انه  
 ليس للزبيته ويمل الواحه لكن فيه ازاله من النصف فيضمن بالصدفه كحلوا بعض الساق  
 محرم فلم اطاق يردنه او وحليه او اطعار الكحل فعليه دم واحد لانه رمي من نوع واحد  
 وكذلك اذا لم اطاق يرد واحد او رجل واحد لانه رمي كامل ولو لم من كل يد  
 ورجل اربع اصابع فليس عليه دم لسو رمي كامل لان نوره الطبع قائم مع الطوبى اصبع  
 واحد في كل يد لكن صدق كرا صاع نصف صاع من حنطه فارباع الكحل فتمت  
 بعض عنه ماسا وصدق بالساق وقال محمد بن ابي حنبله ان حنبله طافير فعليه دم وان كان  
 مشقوقا لما لو كان من يد واحد ولو حلق ربع الواح فعليه دم فان حلق بعض الواح  
 معاد لسلا الواحه وكذلك اذا حلق ربع اللحيه لان الناس اعادوا بعض اللحيه  
 واعفاها لسفها الساق للثبيته فكان دفعا خصصوها بالعراق وازاد محمد بن ابي  
 حنبله اعفاها وان احدث من ساره ربه عليه حكم عدل يعني سطران الماهودم  
 يكون من ريع اللحيه محرم لحساب ذلك حتى لو كان الماهودم قد روي اللحيه حقيقه  
 ريع الشاه سصدق وكحل حلق الصدر اذ ايات او العانه واللاطس او اربط  
 واحد فعليه دم لانه يقتضيه حلقه للبرس سل الواحه ولو حلق بعض العضو من ذلك

فعليه صدفه نصف صاع من حنطه وكحل حلق المحرم بايس عن اوله اطاقه عن الطبع ما  
 شاعدا الله قد سادى اذ اذاي ذلك على صاحبه فيكون فيه نوع واحده عند الشاكر  
 اشى عليه محرم بطر الى جرح امرائه وامى لاسى عليه انه ليس بمجامع اصيل ولو  
 امرائهم به فامى فعليه دم لانه جماع من دجه ما جتماع العضو لكن لا يفيد حقه انه  
 ليس بمجامع حقيقه رجل وامرأة اخيرا تحمها بمجامع قبل الوقوف معاد انصافان  
 فليست العروه بشئ وقال الشافعي يعاقب كل واحد صاحبه حتى يحاو زاد ذلك  
 الموضع وهذا ليس لاني لا يكون قومه في الادا يكون قومه في الصفا محرم حرم  
 بايس محما فعليه دم لانه طيب كامل هذا لم يكن ملدا فان كان ملدا فعليه دم  
 دم للطمه ودم لمعطره الواح والله اعلم بالصواب **باب**  
**ما في الاحصان** **ما في الاحصان** **ما في الاحصان** **ما في الاحصان**  
 عمدا وعمدا الشافعي لم يكون الا القدر والمجرم اذ اصابه بمجربا سدد عدو امره  
 مل الوقوف وطون لحلقه من الاجرام ان بدعت هذا الى المحرم فاذا دمع في المحرم  
 نصر هو حلا الاسودح مل امام البحر او ايام النحر عمدا في حقيقه ومجربا لا يصير حلالا  
 حلالا الا ان يدع في امام البحر لهما ان هذا دم محلك فيكون ووه يوم النحر كالحلق  
 اكل المحلك ولا يصف انه سرج لمعسل المحلك محمول امام البحر كدم المحصر  
 بالعم ولدم الذي يجب بالجماع قبل الوقوف فان بدعت هذا وامرهم ان يحروا عنه  
 في اليوم الاول من دى المحرم براس موهه اذ زال العدو فان قدر على ادراك المهدى  
 قبل ان يحوطوا للمحلك المهدى ولا يحل الا ما فعل الحج بالاجماع لان الدم خلوس



افعال الحج في حرم الحرم فاداء على الاصل قبل حصول المقصود بالجلوس بطريق  
 وان يدبر ان يدرك الحج ولم يدبر ان يدرك المديك قبل التوجه بالحج الى المديك اذا  
 خرج من مكة الى حيفا لانه لم يدبر على الاصل قبل التوجه بالحج الى حيفا لانه لم يدبر  
 لان وقت التوجه فيها ايام التوجه فدر على الاصل وهو افعال الحج قبل حصول  
 المقصود بالمدل على ما هو محصور بالعمرة بحث هذا بحكم اذا خرج من الحرم وان كان  
 قبل ايام التوجه بالاجماع لان التوجه لا يثبت ثوب فذلك حله وان ابدى المديك  
 قبل التوجه بالحج الى افعال التوجه لما هو محرم اجبر بعد الوقوف قبل طواف الزيارة  
 لم يكن مجزئاً ومعناه انه لا يحل بالمديك لانه لم يسن عليه من التوكل الا الطواف وذلك  
 لحكمه الساحر ولم يثبت التوجه من الاصل بخلاف الوقوف لانه لم يثبت التأخير عنه  
 ثم قال كل للحرم بعد الوقوف كل سى الا الجماع حتى يطوف طواف الزيارة فاذا  
 احضر وكرمه المديك في الحرم جاز له الشيا وله ان يحل في غير الحرم في روايه  
 هذا الكتاب وفي روايه سائر الى ان يحل في الحرم والاول اظهره  
**باب في الجمع الممتع من الحج بين عمره**  
 صحيح في سفر من عمر ان لم ياهل المأواه صحيا والا لما يصح ان يرجع الى  
 اهله خلا لا فها من ذلك وعدم العمرة على الحج لقوله تعالى من تمتع بالعمرة الى الحج  
 جعل الحج عامه الممتع وذلك يدل على ان العمرة بتقديم على الحج قال كوفي قديم مكة  
 بعمره واعمر في التمتع الحج ثم احكم مكة دارا حج في تلك السنة فهو متع وعليه عدم التمتع  
 لانه جمع بين اقسام الحج والعمرة في سفر واحد ولو رجع الى اهله حتى يرجع من العمرة حج في

تلك السنة لم يكن متعاً ولا دم عليه لانه لم يجمع بينهما في سنة واحدة فلو انه من قوع  
 من عمرته ذهب الى نصرة الى طائف حج في تلك السنة يكون متعاً عند اي حين ان  
 السهو الى النصرة ساعلي السيف لولم يكن السيف لولم يمس من كل وجه التوكل  
 ان الحافض لم يزل من بلد الى بلد وبعد ذلك سفر واحد اذا كان السيف لولم يمس من كل وجه  
 فحكم دم السكوا حاشا وعندهما لا يكون متعاً لان السيف لولم يمس من كل وجه التوكل  
 الى نصرة كوفي اجزم بعمره ثم اقبلها بالجماع وانى بافعال العمرة ثم يحل دم احده  
 دارا حج ذهب الى النصرة ثم دارا واعمر وصاعداً العمرة الفاسية حج في تلك السنة  
 لم يكن متعاً لانه لما احكم مكة دارا صار مكاً ولا يسمع لاهل مكة لقوله عز وجل  
 ذلك لم يكن اهل مكة حاضراً المسجد الحرام لخلاف ما اذا احكم مكة دارا بعد  
 العمرة الصحيحة لانه حين اعمر لم يكن مكاً ولا يكون متعاً لان السيف الى  
 البصره اسد السيف وقدم في هذا السيف من عمره وجهه صحيحه القبان افضل عندنا  
 من الممتع والامداد وعندنا ثا في الامداد وذلك واحد افضل لان القبان على  
 بطون طوافا واحداً وسبعين سعيها واحداً والمفرد بالعمرة او الحج طواف وسعي  
 لذلك واحد على واحد وعندنا القبان يطوف وسبعين للعمرة كما يطوف وسبعين للحج  
 على اربعة وقان اسر على المدن وكان اولي الممتع ادانى بافعال العمرة فالجزم  
 للحج صل الحائض فهو افضل ان هذا وصل العباد الى العبادة وكذلك المفرد  
 اذا اجزم بالعمرة مما عمل لاجرام الحج فهو افضل لمحقق معي القبان من وجه  
 دخل اداء الممتع وصام ثلثة ايام من سوال قبل ان يحرم بالعمرة المحرمه ذلك على عموم الشك



فان اصل في المتع الدم بطون الا تكون كان موبرا لقوله من اجل فاستبين من الجذر  
 وان كان معسلا بحسب يوم عشه امام الله في الح الح لقوله يتعالى من لم يجد فصام ثلاثة ايام  
 في الحج وسببه اذا رجعت يعني الى اهل فاذ اصام بعد اجرام العزم فوجد صام في الحج فان  
 العزم في الحج الصوري يحرمه اما اذا صام قبل اجرام العزم لم يوجد في الحج فتدبره قبل ذلك  
 سه فلا يجوز هذا العمل الوكوه فكل تمام النصاب ابراه سمع صحى شاه لا يورى منكم من  
 المتع لا ركل واحد واجب علاجه ولا سوب دبرهما عن الاجر انما ذكر المراه لان مثل هذا انما  
 يشبه علي ايضا لان العمل فيهما في غاية العلم بالصواب  
**باب الطواف والسبب في وجوبه**  
 اسمى الى الحجر في طواف البيت يدخل في حرم الحجر وجرح من الجانب الاخر ولم يطوف خارج الحجر وان كان ملك  
 اما كل الطواف لانه واجب عليه ان يطوف خارج الحجر لان الحجر من البيت قال عليه السلام الخ طوفوا في البيت الطواف  
 واجب خارج البيت فاذا طاف داخل الحجر فقد جحد النقصان في طواف ورفع النقصان بالاعادة  
 فان اعاد على الحجر لا عزمه لانه هو العات فسد كي من جانب الامن فيطوف خارج الحرم بدهر  
 في الحجر وجرح من جانب الاخر وطوف على خارجه هكذا يمسح مراث وان طاف على خارج الحرم  
 بوجه ولا يدخل في الحرف اعزاء لكن لا بعد الرجوع سوطا وان لم يجد الطواف على الحجر في وجع  
 ورجع الى اهل عليه من النقصان في الطواف بجل طواف طواف الوابره على عرض  
 وطواف طواف الصديق على الوضوء احو الام الشرب عليه دم لا طواف الزيادة على عرض  
 وقع محرم لكن مع النقصان بجرح الدم وان كان الطواف الزيادة مع الحمايه وطواف الصديق  
 مع الطهارة عليه دمان في قول في حقه لان طواف الوابره مع الحمايه لم يقع محرم فصار كالاجرم

لا يطوف

لان الطواف سسه الصلاه لقوله عليه السلام الطواف صلاه اي فالصلاه وليس صلاه  
 حقيقة فسرط الطهارة عن اعط الخدم لم يسطر عن احدهما واذ لم يقع محرم فصار طواف الصديق  
 طواف الوابره وظلت به الصديق فصار كانه اجر طواف الوابره الى احو ايام التشرع فان رجع  
 الى اهل ولم يجد طواف الصديق عليه دمان في قول في حقه دم لول طواف الصديق دم  
 لما حر طواف الوابره وعبد صام دم واحد لتوك طواف والحق عبد بها بالساحر في العاد  
 طواف الصديق بح دم واحد عند اي حقه لتاحس طواف الوابره وعبد صام لا يحس بالحق  
 من ان طاف طواف الوابره حسا دم لم يطف بعد ذلك ورجع الى اهل فغلبه دم شاه لرك  
 طواف الصديق وحرو وطواف الوابره حسا لان طواف الوابره فرض مكن الحمايه الحشر  
 ولو طاف على عرض صومح شاه فاذا طاف صاحب الحرم واطهروا الصلوة لاف ما اذا  
 طاف العمة حسا ورجع الى اهل حس بكفيرة شاه لان العزم واجب وليست بعوض فكان الحمايه  
 منه دون الحمايه هنا وان طاف العاين طواف من علي الوابره العمة والاجر الحمة ورجع  
 سمس على الوابره حرمه والاجر الحمة عداسا ولا سبي عليه لانا لينة ان يطوف  
 وسعي لعمرة ثم يطوف وسعي الحمة فاذا لم يفعل هكذا عدرك السنة ورك السنة لا يلزم  
 شي كوني حج ثم احرمك دارا من حلول المعاول سوطا عنه طواف الصديق لانه صابر  
 مكنا من ان يلزم طواف الصديق وليس على اهل مكة طواف الصديق لان طواف الرجوع  
 الى اهل ولا يرجع لهم وان حل المعاول ثم احرمك دارا فغلبه طواف الصديق لان عدركه  
 فلا يقطر ما حساه وهذا قول في حقه وعبد صام سوطا ولا يلزم ما لم يسرع في طواف الصديق  
 حتى اذا كان عزم على السكنى بعد ما سرع في الطواف لم يجد لاسقط لان السقوط جبار لا يشا

الصديق



عليه خلاف ما سئل الشروع رجل طواف وسعي لعمرة على عذر ضو فانه يبيد الطواف  
 والسعي لان الطواف ومع مع العقبان وربع النقصان باعادة واذ اعادة الطواف  
 بعد السعي ان كان السعي لا يحتاج فيه الى الطهارة لكن السعي مع للطواف واذ  
 اعادة الطواف بعد السعي مع انه يكون السعي بعد الطواف وان لم يعد السعي بحسب  
 دم لانه لما اعادة الطواف مع الوضوء كان هو المحدثه يبيع السعي قبله السعي المبدع  
 بعد الطواف وان لم يعد السعي الطواف ورجع الى اهله فخلية دم وتخلل لان الطواف  
 بعد وضوء وقع محو ما كان مع العقبان واذ لم يعد السعي بعد دم لم يقبض  
 الطواف ولا يجب سائر احوال السعي لاجل احوال طواف وسعي في رمضان لم  
 يستثن من ذلك طواف الحج وسعة لان الحج مودع في سائر الحج وذلك سوال ودوا  
 العمد وسر من ذوالالحج فاما في سائر الاجود دابة اعلم  
**باب الوضوء بعد الى احواله احوالها العبد المصلي مستوع في حق اهل مكة**  
 لان الله عز وجل احصى الاقاني بالجميع والقربان بعباده وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضرين للعبادة  
 الحرام ونهى اهل مكة عن ذلك كذا امر احوالهم في وسعهم فان لم اوفوا احوالكم  
 العزم فمما يملك احوالهم لعمرة وطواف لما شرطوا او شرطوا بين اوله في احوالهم قال الوجه  
 وجه الله يوفى الحج دون العمرة لان في بعض العزم ابطال ما ادي من العبادته وليس  
 بعض احوال الحج ابطال سائر ادي من العبادته فكل نقص ادي واذ نقص الحج عزم لونه  
 حجه وعزم دم اما لزوم الحج لانها لونه بالاجرام وقد رخصها فلونه قضاءها اما لزوم  
 العزم لانه في معي ناس الحج بعد الاجرام وقاس الحج بجملة ما يقال العزم والمازوم الدم (وهو)

الحج وعزمها وقص العزم اولى انهما اذن من الحج فاذا ارفض العزم لونه فضاها ودم  
 لونهما وان لم يوفى سائر ما كان على ادي بالعمرة والحج اجزا لان الماي من القرآن  
 كان لهم ولا منع وقوله حانزا في بعضه عليه دم ما سكت المنى وان دم كفارة لادم  
 سكر وان طواف للعمرة اربعة اشواط او اكله يوفى الحج بالاضفاق لان الاكثر حكم  
 القدم اعلم بان الجمع من احوالين لمحمد او لعمرة حرام لانه من اكل الكسار هكذي  
 روي عن النبي ع م محرم بالحج احواله لمح احي فان كان احواله للحج السانية بعد الحلق  
 الاولي مع احواله للسانية ومع للسانية في العام العائد ولا سبي عليه لانه احواله للسانية بعد  
 ما حل من الاولي ولم يحقق الجمع من المحرم ان احواله للسانية قبل الحلق الاولي لم يخلو الاولي  
 بعد ذلك اولى بالحق فعليه دم اما اذا حلق الاولي لانه حلق الاولي صابرا حاسا على  
 احواله الثاني واما اذا لم يحلق السابعة الحلق عن ايام الحج وهذا في حجة وعزمها  
 رايك للسابعة في حال بعضهم اذا لم يحلق بحسب الدم بالاضفاق ايضا للجمع من المحرمين  
 محرم بالحج احواله لعمرة لونه ودم العزم على الحج لانه هو المبدع في حق القادون  
 فان دم الحج يوفى العزم كما وصف عرفات ولو توجه الى عرفات لا يوفى العزم  
 ما لم ينف بوقوفه بخلاف السعي الى الجمعة ينقض الطهر عند في حجة لان هو  
 ما يود بعض الطهر في بعض ما يذبح ما يكون مرجع بعض المحرم اما هنا عزم  
 العزم بل يجب عليه عزم العزم يجب بعض ما يصي ما يكون وهو الوقوف ولو لم  
 ينف عرفات لكن طواف طواف الحجة لم يوفى عزمه لان طواف الحجة  
 وكان سعي ان يعدم العزم لم يحج وعلمه دم لانه ممنوع ولكن مع هذا الاولي

تخلو  
عند

سوى



ان تصور لو فرض عمدة الارطاف العجبة ان كان من ذلك من حمله افعال الخ في الجملة كان  
 باسما منة على بعض افعال الخ وذلك مجزوه من مجموع الخ فانه الخ في مجموع الخ اجزى او لعم  
 لوجب روض السائر ان فاس الخ يحل افعال العجوة وكان فاسا في حق الاجرام لان اجرام  
 اجرام الخ معبر في حق الافعال لا في افعال العجوة كالمسوق موددي في حق  
 الخ في مذهب في حق الادمان حسنة محرم باجرام الخ في جميع اجرام الخ ما لم يخل  
 ومن حسنة معبر في حق الافعال ومع غيره احرام العجوة فلم يوجب روضها حولا  
 بصريحها من تحسن او عجز من جهة **قوله** الحلق والنقص  
 اعلم بان الحلق امر به نص المحرم حلا لا ولا يجوز ولا في الجرم عند ابي حنيفة ويجزى  
 حاشا كان معتبرا مفعولا كان او قارنا لا الحلق موجب كونه محلا لسكر وهو  
 وبالمكان فالوقوف والطواف وغيره وعند ابي يوسف محرم في عرا الجرم  
 بدليل انه لو كان محصرا في حله لما يرد في محرم له الحلق في عرا الجرم بالاجماع  
 الحاج او المعتزم على خارج الجرم في الدم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يجب  
 ساعلي ما بعد القارن اذا حلق قبل الذبح فعليه ان يذبح في حنيفة احدهما  
 دم القارن بطريق السكر وهذا لا خلاف فيه والآخر دم الكفارة عند  
 ابي حنيفة رحمه الله لولا التوب فانه يجب عليه تقديم الذبح على الحلق فيرمي  
 المحرم الاولي ثم يذبح ثم يحلق فاذا حلق ولا بعد الذبح عن ذمه فبح الدم  
 وعندهما لا يجب الدم الثاني لتأخير لما يرد في ان رجلا قال يا رسول الله اني  
 حلفت قبل الذبح فقال عليه السلام افعل ولا جرح الحلق عن اجرام الخ يموت يوم

الخ فان جرحه عن ذمه يجب للدم عند ابي حنيفة وعندهما لا يجب لتأخير في الحلق  
 عن اجرام الخ لا يموت يوم النحر بالاجماع على ما هو والاعلم بالصواب

**باب الرجل الخ عن امر رجلان امر كل واحد**

منهما ان يحج تحج عنهما تحج واحد فالحج عن الجاح ويضمن السعة لهما ان يوصوا لهما  
 طنة خالف امرهما ان كل واحد منهما امره ان يحج عنه تحج على حدة والحج الواحد لا يقع  
 من اثنين يضمن لهما واذا حج عن عزم لمعي ان يقول عند الاجرام لسكر الخ عن فلان ولم  
 يجره بالخ لكن يحج عنها حاز ولو اراد ان يحج الخ عن احدهما حاز ايضا لان هذا في  
 الحقيقة جعل الثواب لهما وانه حازين عندنا لما يرد في ان السعي عليه م صحي كسكن المحلى  
 احد مما عني به والآخر عن امته والمراد انه حوز الثواب لامة فاذا جعل الثواب  
 لهما حازم لو بدا له وارا ان يجعل الثواب لاحدهما مل ايام الخ حازم لو يفي بمله  
 الا امر اذا حج عن احدهما نفع الخ للآخر من وجه من السعة حتى لا يحج المأمور  
 عن غيره تحج له بسلام ولا يسطر حجة الا بسلام عن الامر ايضا لان من وجه يقع لما يرد  
 فان اجرم عن احدهما عزمي فله ان يعي احدهما مصل المصلي قول ابي حنيفة ويجزى علي  
 قول ابي يوسف بيع المأمور كالواحدة اسان فله ان يهدي له عبدا بلذا  
 فاسري عن احدهما عزمي مع الشئ للمأمور لم لو اراد ان يعي احدهما لم يصح  
 لذكهما ولهما ان الاجرام وسلة دائما المصنوع هو الخ فاذا عي احدهما فله  
 المقصود صح السعي اما الوكالة فلا رواية في محمل ان يصح السعي ايضا  
 وليس لم يصح فلا الشئ من المصنوع مصل السعي عنه ولم يوجب بيعه على المأمور



وان طلق الاحكام ثم عن اهل البيت (عليه السلام) ان اجماع رجل او رجلا من حججه  
وامر احوالهم عنهم فقولنا لا يجوز جمع ان ادنا بالهوان ودم العوان على المأمور  
انه دم سكر غير الوضوء في الجمع بين العباد من الموقت هو يكون السكرو عليه الذي  
دم المتع على المأمور لما قلنا وكذلك دم حرا البصير دم الخلق وليس المحط ودم  
مخاورة المسافات غير احرام ودم افياد الحج بالجماع كلما على المأمور انه هو الحامي  
واما دم الاجساد فعلى المأمور عند اي يوسف رحمه الله وعدم اي حيفه محمد  
على الامر لان صفة محصل ما كان يفعل منه والامر هو الذي اوقعه في هذه  
العدلة فيكون المخلص عليه ولذا لو ادعي بان حج عنه فمات فامر الواو في الجاهل  
عنه فاحصر والمورده سعتون مثاه من جميع مال الميت في طاهر البر واية مدح في الحرم  
وهذا عند اي حيفه محمد رحمه الله عليها وعند اي يوسف هو على المأمور **بجمل**  
او صبي رجلا من حج عنه وعملوا الثلث الحج ودمه الى المأمور فمات المأمور في  
بعض الطوائف فعلى قول اي حيفه الحج عمالت من دونه من ملك ما بقي من مال الميت  
سواء ادعي بذلك سلكه او من ملكه او لم يسلكه ان ما اوقع المأمور له او  
ماله لغير القسيم لان القسيم لم يصح سدد وصيته من ملكه اي عند اي يوسف  
ان يبي من ملك جميع المال الذي في يد المأمور في سدد وصيته فمات في الاصل  
الوصية لان وصية سدد في ملك جميع المال فاذا هلك البعض فعلى البعض سدد  
فما بقي وعبد محمد رحمه الله عليه ان يبي من المأمور في سدد وصيته في ذلك  
والاصطلاح لان عند العسمة بدميت بعض المأمور للحج والله اعلم **هـ**

باب مسائل مشهورة لم يدخل في الجواهر اهل

عرفه وفعلا في يوم يشهد المسلمون اعم وهو يوم النحر لم يقبل شهادتهم وجاز  
حتهم لان هذه شهادته على النبي لانهم يقولون ما راسا هلال ذي عشرين يوم كان اليوم  
التاسع منه هذا اليوم بل راسا هلال ذي قبله يوم هذا اليوم يوم الجاهل  
من ذي الحجة ولم يحرمه لان سبي الحج على مشقة عظيمة فلو اطلقا حتم سهادتهم  
بمعون في حوج عظيم وفي اللط في العدد واداءات مختلفة والاصح بعد رجوع  
في اليوم الثاني وان موثقا بعد رجوع في اليوم الثاني في الاصح حاز في  
اليوم الثاني بعد رجوع في اليوم الثالث بعد رجوع في اليوم الثاني من الحرم  
الوسطي والحقة ولم يزم الحرم الاولي واعلم ان الرومي سعتين حصاه في اليوم الاول  
من الحجوسع حصيات بعد طلوع الشمس عند جرم العقبة حست في اليوم الثاني  
احد عشر من بعد الزوال سبعة عند الحرم لراوي اليه في مسجد الحيف وسبع عند  
الحرم الوسطي وسبع عند جرم العقبة وكذلك في اليوم الثالث والواحد بعد الزوال  
فاذا اول في اليوم الثاني من الحرم الومي عند الحرم الاولي فان قضاها واعاد الوسطي  
والثالثه خمس لمقع مائة وان رضي الاولي خمس احرار ولا شيء عليه لعركة البرية  
لان العرب سبها فلا يجب سبها رجلا يدان في ماشا بل يومه المبي مرجع  
احرم اليه في طواف الزيادة لان سدا حوايص الحج الاحرام واسمها طواف  
الزيادة وان حج بالباخرة ولم يزد الدم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال للمبراه الي  
يدرو ان حج ماشا فلو ترك الموت فاعلم **هـ** رجلا باع امه بمورد كان المشتري ان



لحلها لان لم ياذن لها بالاجرام وقال رفسر له ان حلها ما بالبحر انما حلها  
بالطه والسر وبعض الشجر بمجامعها ولو حلها بالمجامع لابس لان لا يحلوا  
عن مذهب المسر حل دج بعد ما صلب في حب الموضع فان هذا دفع به عن مذهبهم

**كتاب النكاح** قال في النكاح بكرة قال لها ولها ان تلتا

بدون اي خطية بكرة فوجها الوبي من سائر احمرها بنفسيه واحمرها ببول  
فبكر قال بكون بكون وضامنها في الوجوه لقوله عليه السلام يسامو اليها  
في ارضاعهم فقالت عابسة رضي الله عنها ان لبر لم يجي يا رسول الله فقال  
عليه السلام بكونها وضامها في رواية ادنىها صماتها وهكدي فعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حين اراد ان يزوج فاطمة من علي رضي الله عنهما فبذل من فديتها وقال ان عليا  
بدون فاطمة فزوج فوجها وان لا يكون بمحمل الرضا والخطية لكن فزوج جانب  
الرضا لان حيا البعارة تنهها من لطن الرضا لان الزوج فوجب العمل بهذا المحمل  
عن مذهبنا من الحاشية حتى لا يصوت عليها بمصالح النكاح بسبب الحاشية والخاصة في الولاية  
لان العروج بوجده من الولاية في العادة فصاير بكونها وضامها في حق الوبي لا في حق عمر  
الوبي وهو الحي او قريب ليس بولي بان كان عمدا او مكاتبا او كافرا او دي عيرا  
افترج منه فالحمد حال قيام الاب والعم حال قيام الابخ فان احمرها فصد في نكاح الوبي  
فيكنت بشرط العدة او العدة له ليكون البكوت رضا عند اي حينة وعند مهاد  
سقط كما في الرسل ثم انما يكون البكوت رضا اذا كان المزوج وليا وسي الزوج  
بمذهبنا سمح بمحصل لها المهر فمهره يكون الزوج كفوا والمهر او امتدرا رحمهم الله

اذ انهم الزوج لم يكن البكوت رضا بالاعتاق وان لم يكن الزوج كفوا او كان كفوا  
لكن لا يكون المهر واذا لم يكن البكوت رضا عند اي موهبة ومهرهما الله لان الاب  
والجد ليس بولي في ذلك عند مهاد عمدا في حينة وحمد الله فان البكوت رضا لان  
الاب والجد في مذهبنا عمدا الاب والجد نحو الاخ والعم على مذهبنا الصغار البغيم  
عمدا لان لهما اصل الشفقة الثانية عن اصل الرضا فكتب لهما اصل الولاية وهو  
ولاية تنفيذ النكاح بطل الصغار البغيم جي لو خطبها لهما فان احمرها فانها  
وعلمنا بالنكاح فلما المهاد عند اي حينة ومحمد لان لما انعدم كمال الشفقة لم يثبت  
كامل الولاية وهو ولاية المرام العقبة حتى لو بلغا وعلمنا ان النكاح ليس بمصلحة  
بمجان من العسر وان كان مصلحة بوضيان وكفسان على ذلك فيحصل الطر  
من حقوق الضرر وان لم يعلم بالخطا عند بلوغها فلها الخيار اذا علمنا ان  
الجهل بالنكاح عند بلوغها عذر لان الوبي يتفرد بنزوحها في حال صغرهما فان علمنا  
وبكنا قال بكون بكون رضا في حق الصغير اذا كانت بكرا وبطل خيارها ولا يثبت  
اخر المحل ليس لا يكون البكوت رضا في حال النكاح مالم يقل وصيت او وحب منه ما  
بدل على الرضا بان يهدي اليها سببا امسا او امسا النكاح عليها بعد البلوغ وكذا  
اذا بلغت الصغير وصي ثب بان دخل بها وجرها لم يكن بكونها رضا ولا يبطل  
خيارها بالعصام عن المحل ليس بولي لان يقول وصيت او وحب منها ما بدل على  
الرضا كما لو زوجها الوبي بعد بلوغها وصي ثب ان كان بكرا ولكن لا يثبت ان  
لها خيار الفسخ لا يكون ذلك عذرا وبطل خيارها بالبكوت لانها بتفريع لعلم



ما يحتاج اليه فلا يكون الجمل عدرا لهما ولا لهما اذا كان لهما زوج جواد عبد فاعتقها  
 مولاها بنت لهما الخيار اذ اعلم بالعقود علم ان لهما خيار الفسخ بعد شرط العلم  
 بالخيار وهن لسوء الخيار ان الله لا يصرع ليعلم الا حكام لان العتق بزوج اذ  
 الملك عليهما ان قبل العتق كان الزوج ملك عليهما ابراد عند من بعد العتق  
 ملك عليهما ابراد ثلاث عقد مدد لهما الخيار ليدفع وباده الملك وهذا المعنى  
 يتفرد به في الفسخ والاحتياج الى قضا القاضي لانه صواب ظاهر بخلاف خيار البوع  
 حيث يحتاج في الفسخ الى قضا القاضي لانه انما كان لدفع ضرب خفي ان مصالح النكاح  
 هل يحصل من هذا الزوج بمصالح النكاح فان علمت بفساد النكاح لم يحصل  
 الى قضا القاضي لظهور بقضائه انه لا يحصل من هذا الزوج بمصالح النكاح فان علمت انه  
 بعد العتق بالخيار ولم يفسخ حتى مات بطل خيارها لان المولى ملكها نفسها وجواب  
 التملك بقصر على المجلس وعندنا في آخر المجلس كالمواه اذ انقال لهما ودجها لترك  
 سدل اذ احاديثي بطل ونوى الطلاق بفساد حوايا في المجلس عندنا في آخر المجلس  
 ولو ماتت عن المجلس بطل خيارها لذي هنا رجل ورجل استة او اخيه ومما هو من  
 حاد فان بلغا ولا خيار لانه لا المزوج لهما اب ولا اخ الخيار عندنا في حنفية  
 ومحمد لان المزوج لهم رجل ورجل استة الصغير بعشيم دبراهم ومحمد لم يزوجهم  
 او زوج ابنه الصغير امراه ماله دبرهم ومحمد مثل ما بعشيم دبراهم عندنا في حنفية لان  
 اقدام من هو محصر كمال السعة بدل على ان هذا يجعله نوبوا اذ كان على جهلهم  
 الصديقات اذ لو لم يكن كذلك لما فعلت الاب حتى لو عرف سبوا الاختيار من الاب

يكون الخيار عدرا لهما مادام علمت بالخيار على ما لا ريب

مجانة اذ سقا كان عبده ما طلا ويعد اي يوسف محمد هذا العقد بالجل جلاله  
 الاب والجد لا يمكن بزوج الصغير والصغير من غير الكفو باقل من مهر المثل  
 واعتبر انما هو الضرب ويعد اي حنفية ملكان ذلك واعتبر هو المصالحه السالمة  
 واجمعوا على ان عمر الاب والجد نحو الاخ والعلم لا يمكن فان ذلك لقصور الشقة واجمعوا  
 علم ان في المصروفات المالية كالبيع والشراء والاجاره والاستجاره والصالح في دعوى  
 المال لا يمكن التصرف بغير محضر وكذا في الوصي والاخ والعلم لا يمكن فان ذلك  
 رجل امير ورجل امان مزوج استة الصغيره من فلان فزوجها بغير الاب بشهاده  
 شاهد واحد جاز لان الاب اذا كان حاضرا كان العقد مضافا اليه معي المزوج  
 شاهدا مع رجل اخر حتى لو كان الاب عايبا لا يجوز لانه لا يمكن ان يجعله كالاب  
 هو المزوج حال عيبه فبقى العقد مضافا الى المزوج فلا يصح شاهدا معي شاهداً  
 وشهاده شاهد واحد لا يجوز النكاح وكذلك لرجل اذ ازوج استة البالعه برضاها  
 ومحصنها بشهاده شاهد واحد حاد لانها اذا كانت حاضره كان كافا ووجت  
 بغيرها فيكون الاب شاهدا مع رجل اخر حتى لو كانت لربا بنت عايبه لا يجوز لما قلنا  
 نصراني ورجل استة الصغيره المملوك لا يجوز لانه لا ولاية للمكاتب على المملوك ورجل  
 ورجل استة الصغيره من عبدا اذ زوج ابنه الصغيره حاد عندنا في حنفية وعندنا لا يجوز  
 كما قلنا في المهر با **في الاكفا قوس** بعضهم انما  
 لبعض حتى ان المهر لا يكون كقوله المهر اسمي والعقد بعضهم انما لبعض



قبيله لقييله وان كان لبعضها لقبيل شريف على البعض البعض الشرف من حيث القبيلة  
للكفاه الا ان عرفوا شي من العجب لا يكون ففوا للعرس والموالي وهم العجم بعضهم كان  
لنفسه رجل ورجل هكذا قال النبي عم الاوي ان النبي عليه السلام زوج امته ذرين  
عمان وكان عمان لهويا وعلي زوج امته ام كلثوم من عجم وكان عدوا للزنا  
كانوا قريشيين ثمن الكفاه ولما الموالي من كان له ابوان في الاسلام والحريه يكونوا  
لمرات له عشر اما في الاسلام والحريه لان السبب الابد تمامه بالحد فليست شرط الواده  
على ذلك فاني لعريف في الشهاده ادا ذكر الشهود اسم الغائب اسم ابوه حبه محمل  
السعوى بالاعاق ومن كان له اب واحد في الاسلام والحريه لا يكون ففوا لمكان له ابوان  
في الاسلام والحريه وعندي فيكون ففوا والحق الواحد بالثاني كالحن في السعوى  
في الشهاده فان الشهود ادا ذكروا اسم الغائب اسم ابوه محمل العريف وعندهما لا  
محمل فمما لذلك يجب شرط في الكفاه العدي على المهر والنفقة حي لو  
زوجت نفسيهما من لا يدبر على المهر والنفقة فان لا وليا حيا فيصح وعندي فيكون انه  
اذا يدبر على النفقة ولم يدبر على المهر يكون ففوا ولو كان علي العكس لا يكون ففوا  
والمواد من المهر يدبر ما تغار فوا محمل وهو دست بمان ان ما وزاه موكل عروفا  
ان كان الزوج قادرا على المهر والنفقة ولكن ليس مباحا حال خبر والموا عريه  
صاحبه حال لا يكون ففوا لمان قول في حيف وعندي فيكون ففوا والحق  
في الحريه معصيه عند حيف ومحمد لانه ما يعجزه وقال ابو يوسف لا يعسر لانه

على قوله الا ان يعسر كالحاكم والحمام والداع لان في العرف الناس مسكفور عن  
ذلك والكفاه في اصلاح معصيه عند في يكون حي ان المراه من بنات البهائم  
ودحس نفسيهما من فاقبت فللا وليا حيا فيصح لان المراه احق المراه وقال محمد  
لا يعسر لانه من احوال حريه لا يعسر في احكام الدين ادي الا ان يفحش فرجل  
يصنع ويصير منه اذ يخرج سكران او يلعنه البهيان وعني في يورث الفاقبت  
اذا كان ذا موده يكون ففوا ادا به عاملا ليلطان بحت لم يمانه عند الناس  
**الوكاله في النكاح رجل قال اشهد اني**  
مدودحت فلانه وهي عامه مسلمة فاجازت بمواطله كذا اذ قالت المراه  
اشهد وا اي قد زوجت نفسي من فلان العايب مسلمة فاجازت بمواطله هذا قول  
ابي حنيفه ومحمد وقال ابو يوسف بخور في لو حدين واجمعوا انه لو قيل ففوا في  
المجلس عن الغائب فبلغه فاجاز بخور وعلى هذا الخلاف الوصول الواجب من الحما  
اذا قال اشهد وا اي قد زوجت فلانه العايب من فلان العايب مسلمة فاجاز  
فهو بالجل عند ابي حنيفه ومحمد خلافا لابي يوسف ولو كان من كل جانب حصوله  
حله متوقف بالاجماع فلو يوسف وعول الواحد يصلح وكذا من الجاهل حي لو  
رجلا وامواه وكلا وحلا مان زوج احد من الاهو فقال الوكيل اشهد ابي  
مدودحت فلانه من فلان بخور وكذلك الواجب يصلح ولما من الجاهل حي لو  
زوج امته البهيه من من احته وهو صغير جاز وكذلك الواحد يصلح اصيلا من حال  
نفسه وكذا من جانب المراه حتى ان امراه لو وكلت وحلا مان زوجها من غيره فقال اشهد ابي



قد توجت فلاه جاز واذا كان الواجب يصلح ويلا من الخامس يصلح وليا من الخامس  
 حتى سقدا العقد فلذلك يصلح وصولا من الخامس حتى يزوج اذا كان الواجب يصلح  
 اصلا من جانب نفسه كبل من جانب الآخر حتى سقدا العقد فلذلك يصلح اصلا من جانب غيره  
 وصولا من جانب لرا حتى يزوج العقد على احازه العايب فصا وكالخلق والطلاق  
 على مال من جانب الزوج بان قال الزوج خالعت امرأتي لا طلقته امرأتي بالمرحوم والزوج  
 عاين فلها ما خاوت كذا بالاجماع كذا في هذا مما قالوا ان قول الرجل خالعت امرأتي لا يوجب  
 شطير العقد بل دليل انه يقع الرجوع عنه وسقط بالقيام عن المجلس قبل قبول لرا من شرط العقد  
 لا يوجب على قبول في غير المجلس كذا في باب السبع خلاف الوالي من الخامس اذ لو كان  
 من كلام الوالي ولو كان جاز فلذلك العقد حكما حكم الولاية والامر بصدقه كسخص من صار  
 كلامه كلاما من حتى انتهى بلفظ واحد هو قوله ووجد هذا من هذا والاحتاج الى قوله  
 مسلم عن هذا ولهذا سقدا العقد في الحال لتمام امانها ان عدم سقدا والوكالة كان الموجه  
 من الخاص بعض العقد وبعض الصور لا يوجب على بعض الجوز في غير المجلس كذا في  
 الخلع والطلاق على مال لانه من جانب الزوج ممن وتعلق كانه قال ان طالق  
 تطليقة مائة ان سلب لدرهم والعين والتعليق بمه وحده والقبول بمرط وقوع  
 الطلاق لا شرط العقد كذا ما اذا قل وصولي في المجلس من الجانب حتى يزوج حكم  
 العقد لان الاحتياج والقبول خا في المجلس ويجزى لمراد جلا من يزوج له امرأه زوج  
 له امرأين في عقد لم يلزم واحد منهما بينهما لانه ليس لهما ما ولي من الاخرى ولا يصح  
 بينهما لان نكاح النكاح في غير المعنى يكون معلقا بمرط البيان والكاح ابقا التلقين

بغيره

بالمرط ولم يلزمه قلنا مما لانه امره سكا ح امرأه واحد مطلقا من امرأه جلا  
 بان يزوج له امرأه فوجه واحد مطلق انه انبان جاز عقدا في حيفه على اطلاق  
 الامر وعقد مما لا يجوز الا ان يجوز فغوا ذلك الملة على ان الكفاية في النكاح لانه  
 معصم عند ما **باب** **النكاح الفاسد** **بجمل** **زوج**  
 امرأه حاملا من الزنا حار منبأ في حيفه ومحمد لكن لا يصحها حتى تضع حملها لان جرم النكاح  
 على الحامل انما كان لصيانة النسب ولا نسب هنا وعقد في بوسن لا يجوز النكاح لان  
 هذا الجرم وان لم يكن بالنسب لكنه محرم لانه محل امانة الله تعالى ولا يقا به من محرم  
 النكاح لصيانة وجوه رجل يزوج بسببه وهي حامل لا يجوز لان هذا الجرم بالنسب  
 السب من القانو رجل يزوج ام ولد من ابان وهي حامل لا يجوز لان هذا الجرم بالنسب  
 المولي من غيره يوجب ان لم يكن حاملا حار لانه وان كانت قواش لمولاهم لك فواش صغير  
 ولهم ان ينفي الولد بمحمد السبي ولا يصح ما لم ينصله الجمل بجل يزوج اخيرا عود من موثرو  
 ولا يدري اسمها اولى وظل نكاحها ولها نصف المهر من سكا ح لرا ولي قد صرح ووجب  
 لها نصف المهر ولست احد من اولى من الاخرى فكون سبها ومثلي لعله اذعت  
 كل واحد منهما الاولي ونصف المهر لهما ولا سب لهما اما اذا قال لا نكح ابني النكاحين  
 اولى لا يصح لهما بشي الا ان يصطحا عليا حد نصف المهر محمد بن يحيى سبها رجل  
 يزوج امرأه في عهد الحرة من طلاق ما س اول لا يجوز لان عهد النكاح يوم مقام النكاح في  
 المحرم كحكم نكاح الاخت في عهد الاخت وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما حوا لان المحرم نكاح  
 الامه على الحرة ولم يوجب فصا كذا لو يزوج امرأه في عهد الحرة بالنكاح سبها او في عهدها بالعتق



بان اعتق ام ولد في مروج امه في عتقها يجوز لذي دخل مروج امه او امه من ايام بشهادة شهود  
 والمواحد فابعد لانه عقبة المنة وانه منسوخ وقال في موضع النكاح وبطلان شرطه  
 في مروج صغير وكسره ولم يدخل بها حتى ارصعت البكره الصغيره فيد تحايلها لانها  
 صارنا اما دسا والاسي للكثير من المهر لان العود حارث من مملها من الدخول  
 على الزوج نصف المهر للصغير وقال في ذلك لا يحل الا للزوجه حارث من ممل الصغير  
 بالادعاء ولنا انه لا يفسد بها الا يخرج من كون مسخقة للوطي فتاقت نصف البكرات  
 كان وطو للصغير خلاف المكس لان لها نكاحا وهل يرجع الزوج بما وجب عليه  
 للصغير على الكبير قال فان بعدت الشهادة ما علمت نكاح الصغير وصدرت  
 في ابد النكاح فوجع عليها وان لم يعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكن صدرت مع الحوج  
 دون الفجاء وحارث على الوصية اليها لافاضها لا فوجع الزوج عليها لانها سبيبه  
 لتلف عمرها ثم وصمان النسيب يثنى على صفه العودي لم يوجب علم لم يسلح  
 جامع امراته يجب عليها العسل دون الغلام لانه سبب تولد الما في حقها وخلقها للزوج  
 من قول لقوله تعالى حتى يسلح زوجها عير الله تعالى انهم الجوز عند وطى الزوج الباقي بعد  
 وجه امراته من رجل ابشره بجوم عليه امها واسمها كما لو سها الرجل رجل مروج اخت  
 امه وقد كان وطى الامه لانه ان يطا واحد منها حتى يخرج احد من مملها من مملها مع  
 الامه او مروجها من مملها وطى المرحه او وطى المرحه مطلقا لانه لا الامه  
 موطوه حصه والمرح موطون كما نواسط حكم النكاح وهو حل الوطى فابتنها وطنت يكون

جماعها وطنا ذلك جوام لقوله ع م من كان يوم يابا واليوم فلا يجزى عاه  
 في حر الحرس من ممل النكاح لما كان وطنا كما ينبغي ان يجوز فان ما كان له  
 يكون حجابا بينهما وطنا فلنا المروج بصير موطوه حكم النكاح وهو حل الوطى  
 لا حقيقة النكاح فلم يكن حبيب النكاح وطيا لا حقيقة ولا حكما فلم يكن حراما وان لم يطا  
 الموطوه فله ان يطا الى مروج لانه لا يكون جامعاً ولا محلاً له وطى الموطوه بعد مروج  
 احتيا لانه بصير جامعاً امراه او امسا اليه على رجل انه فوجها ولم يكن فوجها وسما  
 المعام به وان تدعه لجامعها في قول ابي حنيفة والى يوسف او لا وفي قول الاحمدي وهو  
 مجرد رحمه الله والناجي رحمه الله ليس لها ذلك ولا يحنف ان القاضي ما هو بالحق  
 بالنكاح سها به موطوه موطوه طاهر الا لانه لا ينفذ على حقيقة الصدق والصح  
 النكاح بالنكاح الا بعد برائة النكاح من النكاح بياناً على بعضا من صحها فقفا به  
 لتكون امراته بقصا صحيح لا نقضا باطل ورجل مروج امراه وداخل في مملها  
 باب الد او ادخى السوم طلقها وقال لم اجامعها وحل لعوده وبالد كل المهر سوا صده  
 المراه او كدسه او مروج اختها وادخى سواها حتى تنقضي عدتها لان الموطوه اتمت  
 الرطبي في وجوب العود فذا في المهر رجل وطى حارثه مروجها فله الزوج ان يطاها  
 قبل ان يسويها وكذلك اذا مزوج بامرأة فنت فله ان يطاها وقال محمد الا حله  
 ان يطاها حتى يستبينها لانه محتمل علوقها وعلى عسا العاوت بحرم وطىها فاذا  
 احتمل وجب الاحتياط ولهما ان المقتضي لحل الوطى  
 موجود وهو النكاح وفي مانع احمال فلا يفسد ولا يفسد



**باب المهر الزوجان اذا اختلفا في مقدار المهر**

بعد الدخول قبل الطلاق او بعده تحكم مهر مثلها في قول ابي حنيفة ومحمد ويكون  
القول قول المراه الى تمام مهر مسلمها وفيما زاد على مهر المثل القول قول الزوج  
حتى لا يدعي الزوج الفاء المراه تدعي العسر ومهر مثلها الفاء القول قول المراه  
الى تمام الفاء وفي الف الف الزايد القول قول الزوج مع يمينه لا تخاره الزايدة عن  
مهر مسلمها وان نكح الزوج من الفاهن مسمى وهو البدرهم وان اختلف الزوج لم يثبت الف  
الواحد وبهما امام السنة بصل حنيفة وان افاض البينة صد المراه لانه اكبر اثباتا  
وان كان مهر مسلمها الف درهم والقول قول المراه مع يمينها ان الزوج يدعي  
عليها خطا غير الاصل وهي تنكر فان نكحت ثبتت لالف مسمى وهو البدرهم وان  
اختلفت ثلثا الاثنان الف مسمى باتفاقهما الف اخر ما عدا مهر المثل ان شأ الزوج  
جعلها جبراهم وان شأ جعلها دنانير فبطلما من الدنانير ما يداوي الف درهم  
وبها امام السنة بصل حنيفة وان افاض البينة صد الزوج او لم يكن هو الصحيح لان  
المراساة ان الاصل ثابت للمراه ما عدا مهر المثل الا ان يثبت صد الزوجين  
وهو البدرهم وصد الزوج من خط اهل الاصل صد الزوج بثلث التوكيل  
الاصل وهو سقوط المراه لصد المراه حسب الوصف وكان اثبات الاصل قوي وكان  
اولي وان كان مهر مثلها الف مسمى بها فان كان كل واحد مدعي صدك لهما الزوج  
مدعي لانه مدعي خط المسماه مهر مثلها والمراه منكر فاما انكار الزوج لان المراه يدعي  
مسماه وادعى مهر المثل والزوج منكر فان شأ الزوج من الفاهن مسمى ان دخل الزوج  
فحكم المراه

ثبت الف وان اختلفا صد الف ومسماه الف مسمى باتفاقهما والمسماه باعسا ومهر المثل  
بمهر الزوج فبها وتدعي ان نفقعه بينهما في يد الف مسمى من رجحان لاهلها ولها  
امام السنة بصل حنيفة وان افاض البينة فها توث البين للعارض وحب مهر المثل  
الف مسمى ومسماه باعسا ومهر المثل فبها الزوج فبها وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد  
وبلى قول ابي يوسف القول قول الزوج كلما مع العسر ونكح لاهلهم لا عذر  
بجعل مهر المثل كذا لان مهر المثل صد الصنع ومنافع الصنع ليست بنفقة حنيفة ومحمد  
بنفقتهما فالمراه تدعي لها زيادته قيمه والزوج ينكر فيكون القول قول مبرر الا  
ان يقول شرا مستكوا جدا نحو ان يدعي مسماه في مهر امراه تكون مهرها بغير  
الراف فحنيفة يعصي بمهر المثل وبها يقولان ان الصنع لهما بغير سوء اعتد النكاح لهذا  
بمهر المثل اذ المسمى ساسا في النكاح فاذا اختلفا في المقدار تحكم فيه البصع بغير الزوج  
مع البصاع اذ اختلفا في مقدار الاجر تحكم ما زاد من القيمة بالبصع كذا هنا هذا كله  
بعد الدخول اما اذا اختلفا قبل الدخول صل الطلاق او جده فان ادعى الزوج الفاهن  
والمراه تدعي العسر والقول قول الزوج ولا تحكم متو مثلها لان الزوج موثق لهما  
بصد الف الف وهو يريد على مهر المثل غالبا اما اذا ادعى الزوج ان المسمى كان حريمها  
ولها علي حريم وعشرين درهمها بعد الطلاق او حيون قبل الطلاق حكم متو مثلها  
والقول قولها الى تمام متو مثلها كذا في الجاهل وان انكر احد المسماه  
فمدني بمهر المثل والاجماع اما بعد الف حنيفة ومحمد فلا يثبت لان الاصل مهر المثل



وعبدان يوسف لاسيل الى القضا اليه اذ انكروا اجر السمة اياه في الجبل لاول مرة  
 واحد يدعي النبي جعلنا القول قول الزوج لانه يتفق هذا اذا كان لهما خلاف في حال  
 حوتها اما اذا اختلف بعد موت احدهما واحلف دارت الميت مع الحي والحواشي  
 كالجواب في حال حياتهما لان مهر المثل لا يسطر اعتبار به بموت احدهما كما في الفقه  
 وهو اني دعت نفسي من دخل بغير مهر وامات احدهما من مهر المثل فان  
 ما دام احلفت الورثة فان كان الاختلاف في مقدار المهر في حصة القول قول  
 وورث الزوج الاماؤه الزيادة ولا تجعل مهر المثل حكما لان مهر المثل يسطر اعتبار به  
 بموتها عند في حصة ذلك عند في قول القول قول وورث الزوج الا ان يقول  
 مسكوا احدا فان عند المهر وجه المهر الجواب كما قلنا في حال حيوتها لان مهر  
 المثل لا يسطر اعتبار به بموتها عند وان كان لهما خلاف في اصل التسمية عند  
 ان حصة لا تحسب لانه لو وجب بمهر المثل لمهر المثل لا يعضى بعد موتها عند  
 ان يوسف ومحمد بمهر المثل لما قلنا وجل بوج اجراء على هذا الجواب فاذا هو  
 هو عند في حصة ومحمد بمهر المثل لانه سمي الجيد فاشارة الى الجواب ان العزم  
 للاشارة لانه المهر في الجود من التسمية فصار مما لو ووجهها على هذا الجواب هناك  
 مهر المثل كذا في هذا عند في قول الزوج فمهر المهر لو كان عندا لانه جعل الجيد بمهر  
 عن سليمان بمهر مئة لو كان عندا ولو ووجهها على هذا الدرس من المهر فاذا هو جرد في حصة  
 بمهر المثل لما قلنا في المهر لاني عند ما بمهر مئة لو كان جردا ومئة لو كان جردا ذلك  
 الدرس من كل فابو حنيفة يروي عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله انه قال ان المهر

اليه وهو الخوذ المهر الاصلح منها فوجب مهر المثل ان يزوج سوى متهما في احوال  
 لو كان بهذا او حلا ومحمد فوق متهما ووافق انما حنيفة في المهر لاني ووافق ابو حنيفة  
 في المهر لانه دعت العرق وهو انه انما يجوز العزم للمشار اليه اذا كان المثل والحق  
 المسمى في ماله المخرجا لان المهر العبد جسد واحد من حيث الاستماع به بمهر العزم  
 للمشار اليه وانه الاصلح منها فوجب مهر المثل اما في ماله المخرجا المخرجان  
 وكال عزم المسمى والمسمى هو الذي من المثل وانه يصلح بمهر العزم من هذا الدرس من المهر  
 والبريل على صحة ما قلنا انه لو اسوي فصا على انه باقود فاذا هو زجاج فان البيع  
 باطلا لان المسمى والمشار اليه احلفا فباعت العزم للتسمية المسمى بمهر مائة  
 فبطل البيع وبمثل لو اسوي فصا على انه باقود احرما فاذا هو الخضر صبح البيع للمهر  
 الحيا والاحسن واحداث العزم للمشار اليه وهو موجود معلوم بمهر البيع  
 البيع وبمثل الحيا والمستزهي لعوان لوصف المشار ولو ووجهها على هذا الدرس  
 فاذا اجدتها حرا ولو ووجهها على يد خادم بعينه فاذا المخدم جرد عند في حصة حراف  
 بمهر الجيد الباقي والباقي اسوي مئة وبرايم وان كان مئة دون العزم بمهر الم  
 تمام العزم لانه لما قال العزم للمشار اليه والمشار اليه جو وعزم فصا فلو قال  
 موهنك على هذا وهذا واحبهما جو يصح الاشارة اليه الجيد والاصح الى المهر  
 وبمهر الجيد لانه كذا في هذا عند في قول يوسف بمهر الجيد الباقي ومهر المهر فان عند  
 لانه جردا العزم من مهر او دعت عن سلم احدهما بمهر الجيد الباقي ومهر المهر فان عند  
 وعند محمد بمهر العزم الباقي ومهر المهر فان كان المهر المثل اكثر من قيمة العزم لانه انما رقت

بالخط عن محمد بن عبد الله



بسلامه العبد من فاد المليم اهلها بكال مهر مثلها بجل تودج امراه علي الف درهم ان اقام  
 لها في بلدها وعلي الفين ان اخرجها قال ابو حنيفة الشرط لهما دلالة والشرط الثاني  
 فأيدي حي لواقام بها كالف ان اخرجها بجل مهر المثل والواجب على العوان ان كان مهر  
 مثلها اكثر من العوان لم يرضت بالالفين ولا ينقص من الف ان كان مهر مثلها اقل  
 من الف لان التودج وصي بالالف وقال ابو يوسف ومحمد السطان جابران وقال ابو  
 الشيطان فاسدان والحج من الحاسن ياتي في كتاب الجارات بجل تودج امراه  
 على هذا العبد او على هذا العبد احدهما او كسر لهما جوارج قال ابو حنيفة رحمه الله  
 ان كان مهر مثلها اكثر من الف رفع فلمها الا رفع لانها وصيت بالالف وان كان مهر مثلها  
 اقل من الف كسر فلمها الا كسر لان التودج وصي به وان كان فيما بين ذلك فلمها مهر المثل  
 وقال ابو يوسف ومحمد لهما الا كسر كل حال لانه جعل المهر احدهما او لهما فليختر  
 لهما وكسر في الوبادة مكر ولا يجب الوبادة بالحق ولما جعل لهما هذا لوجلفها قبل  
 الدخول بها كسر نصف لهما وكسر الاجماع ولا يبي حنيفة رحمه الله ان التيميم لم يصح لهما لانه  
 مضار الى الموجب لهما صلي وهو مهر المثل لهما ان مهر المثل اذا كان فوق الف لم  
 يجب الوبادة لانهما وصيت بمهر المثل من الف او اقل من الف وان كان اقل من الف لم  
 يصح عن لهما وكسر لان التودج وصي بالالف في الطلاق قبل الدخول انما يجب نصف  
 لهما وكسر لان التودج وصي به وان فوق المتزوج عاليا امراه ووجت نفسها باقل من مهر  
 مسلم باقله وليا ان سلخواها مهر مثلها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 لس لهما ذلك هذه المسألة في قول محمد ان عند النكاح تعدل في ليس شادرا املا

فكيف يصح ان يقال لس الاوليا حيا لصح وان سلخواها مهر مثلها بالكن صرة  
 ان الولي والمراه اكثر من مهر المثل على النكاح ما قل من مهر مثلها ثم زال الاكره  
 وصيت المراه بذلك ولم يوص الولي قال بعضهم صح وجوع محمد الى قولها يصح عقد  
 النكاح لهما ان المهر حصها وقد وصيت بالمخط ولا يبي حنيفة ان مهر المثل حيا الاوليا  
 لهما يفكر من بخل المهر وتعين من مضره فلمهم ان سلخواها مهر مثلها بفعال لغير  
 عن انفسهم وحل تودج امراه ولم يسم لهما مهر اعم جعل لهما هذا العبد مهر اعم طلقها  
 قبل الدخول بها فلمها المتزوج لان الواجب بالعقد مهر المثل وجعل العبد مهر احد من  
 مهر المثل ومهر المثل لا ينصف بالطلاق قبل الدخول يجب لهما المتبقي في دية  
 عن ابى يوسف لهما نصف العبد امراه مكنت لغيرها من التودج صل ان يسوي المهر  
 ثم اراد ان تمنع نفسها حتى ياحل المهر فلمها ذلك في قول ابو حنيفة ليس للتودج ان  
 يباو لها حتى يوفي مهرها و قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ليس لهما ان تمنع  
 نفسها وللتزوج ان يباو بها لانها المبدل باختيارها ومطل حقا في منع نفسها  
 فالبائع اذا سلم المبيع قبل استيفاء الثمن وانما قلنا ذلك لان جميع ما عايله المهر بوطه  
 واحده ولما قلنا ذلك كل المهر بوطه واحده ودسلت ذلك فوضاها ولا يبي حنيفة ان  
 المهر معايله بوطيات جميع العمل لان الشروع امام الوطيه الواحدة مقام الوطيات  
 في حوا كذا المهر لهما وحل وطى واحده يتقوله شي من المهر لانه صابر معايله بالوجود  
 ولم يوجد مسلم كل المبدل فالبطل حقا في الحيس وصار فالبائع مسلم بعض المبيع الى  
 المسكي كان له حصص المبيع حي يسوي كل المير كذا في هذا وجار كما اذا كانت مكرها وصيغره

مسلم جميع صح



حققتها في الحس كدري هنا وقال هو القاييم الصفا وتعني لا تمنعها نفسها بقولها ما يعني  
 ليس لها ان تمنع نفسها في اي قولها كان يعني لقول هو جنبه يعني ليس للزوج ان  
 سافر بها حتى توفي مهرها وان حس المراه اذا قبضت كل الصداق من الزوج  
 وهو الف درهم ثم هتت ذلك المراه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول للزوج ارجع  
 عليها جميع ما به حكم الطلاق قبل الدخول لان من الزوج بالطلاق قبل الدخول حتى  
 الرجوع عليها صفت المهر والمراه الذي قصها الزوج بجهه المهره وانما ليس المهر  
 ان المهر كان مساو هذا عن ثلثين مائة وحب له عليها بالطلاق قبل الدخول  
 وان لم يرض المراه مسا من المهر حتى هتت كل المهر من الزوج ثم طلقها قبل الدخول  
 عند رجوع الزوج عليها جميع ما به حكم الطلاق قبل الدخول فبأيها على ما اذا  
 اصعب مر هتت عند الرجوع الزوج عليها شي ان هتت الدين ايضا بالرد  
 المهر يعني في اسقاط فقد سقط عن الزوج قبل المهر الذي هو دين فاد ايل له عن  
 المهر بالمهر قبل الطلاق بعد الطلاق الرجوع يعني ما يله له محال ان قصر المراه  
 جميعا ثم هتت هذه المهرية مع المهرية التي لها على الزوج ثم طلقها قبل  
 الدخول عند الرجوع الزوج عليها شي لان المهرية في حق المهرية المهرية  
 صاد عن المهر لما دكونا ان الدين سعي الاسقاط عند المهرية بصفه المهرية  
 قبل الطلاق بالمهرية بعد الطلاق الرجوع ما يله له محال عند الرجوع ومحمد رجوع  
 الزوج عليها ما في حسن من المهر الذي هو دين ودس له ذلك لعدم الاستطاع  
 فلا يرجع بذلك بعد الطلاق وما سان وحسبون في المقصود ولم يله له ذلك بالمهرية

ان رجوع المهرية قبل الدخول هو المهرية

ان رجوع المهرية بعد الدخول هو المهرية

دكونا ان المهر هو مهر المهرية فكان للزوج ان يرجع عليها وان كان المهر من المهرية  
 ان يرجع عليها وان كان ديناً فان كان ديناً ما لا يحري فيه العرض من قبل الحيوان  
 والشاخر فالجواب لذلك ان كان مما يحري فيه العرض كالجلب والوزن والرجوع  
 ان يرجع عليها صفت المهر ان كان عينا وعد وصد المهرية ذلك التي فاما اذا كان  
 المهر دسما ما لا يحري فيه العرض فالجواب لذلك انما لما صفت صار فان العبد  
 على من ذلك الذي يدل ان لو طلقها لا يكون لها ان يرد عن ذلك الشيء لكونه  
 عليها ان يرد بصفه ذلك الذي يرد لها اذا كان المهر دسما ما يحري فيه العرض للزوج  
 ان يرجع عليها صفت المهر اذا طلقها قبل الدخول بها لان المراه لما صفت بعد  
 انقطع حق الزوج عن هذا العن ومبارك من سافر ما يله له ولو هتت سائر ما يله لها  
 من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فان للزوج ان يرجع عليها صفت المهر كذا  
 هنا وحل مودج امراه على خدمته سنة الاجب من المهر عندنا وعندنا ان يفي بحسب  
 المهر ان خدمه الحر مال لمذاق عاقله الاجر يصلح مهر مصاد كما لو كان الزوج  
 يوجب من المهرية ذلك انما اذا تزوجها على خدمه حراخي يصح ويحب من المهرية  
 زوج هو على الزوج لخدمه ذلك انما اذا تزوجها على عيني عينيها هتت من اوداعه  
 ارضها هتت من يصح ويحب عليه المهرية وان كان خدمه كذا في مدي لسا ارضه حرام على الزوج  
 الحر خدم المراه لانه ما لهما ووام عليها بخلاف حواجر لانه ليس لهما وتكلاف  
 المهرية الحقيقه انما ينفق عليها من مال المولي فلا يكون مواتا عليها وتكلاف  
 العبد لانه في

عبدًا







كان الطبعان لم يبعث محمد الصبار فادهم ذفران كل ما يكون ما نافع من الجماع شرعا يمنع  
 منه الخلوة كالاحرام نكاحا كان او فرضا وصوم رمضان وصلاه الغرض كذلك  
 ما يكون ما نافع طبعيا كالحيض النفاس المرض من جانبته او من طليعتها اذا كان يضر الجماع  
 فاما صلاه الطلوع وصوم التطوع لا يمنع منه الخلوة لانه ليس مانع من الجماع شرعا فانه  
 لا مانع من كونه وهو الاصح واما الحب لا يمنع منه الخلوة عند ابن حنبل لان العقيد العند  
 في المحرمات لا يمتنع من ذلك ولا مانع فيصح الخلوة عند ابن حنبل لا يصح الخلوة  
 لان الحب فراق المحرم في المس من الجماع واما الرقيق فهو على هذا الاختلاف لان  
 انه يمنع منه الخلوة بالاجماع في كل موضع صححت الخلوة بتلك المهر وفي كل موضع  
 لم يصح الخلوة لاسا لدرجتي لو طلقها قبل الدخول بها يجب بصف المهر بحسب العدة في الوحي  
 جميعا لان الخلوة بوجود حقيقة الحدا فحب البهائم احسا بالاحكام ما اذا كان ثمة  
 حب لا يجب البهائم لان ثمة لم يوجد الخلوة لاحقيقة **والحكمة**  
**باب** **زوج الجدة** **والجد** **والعم** **والاب** **والام** **والابن** **والابنة**  
 فعلى المولي طلقها او فارقتها فليس هذا باحد من النكاح لان الطلاق في النكاح لا يرد  
 والموت متاركة وانه ينسحب للفقهاء دليل ان الجدة لو تاركتها ما احاز المولي لا يعمل  
 احازة بمولاه طلقها بمقتضى لزامه بالطلاق ويحتمل الامر ما يبارك فلا يكون اجازة  
 بالنكاح لان ما اذا قال طلقها تنطيقه نكاح الرجعة حسكون احادة لان الطلاق  
 المعقب للرجعة لا يكون الا بعد الاحارة وفي الجدة لا يجوز هو الزوج المبرأ فاما  
 لان لها حقا في هذا الشهادة والولد يخلو في الامم المملوكة لا يشترط في صاها وفي

وفي المنكحة الاذن في العول الى المولي عند ابن حنبل لان الولد حرة العول يخلو  
 وقال الاذن اليها لان هذا الشهادة جميعا الامم المنكحة طلقها زوجها وانقضت  
 عدتها فعلى الزوج كتب واجعتك في العدة وصدة المولي وكسرة الامم والقول  
 قولها في قول ابن حنبل ان الزوج امر بيمينه على البهائم وفي البهائم القول قولها في  
 ما العدة وانصافها فليدعي بما يثبت عليه عدتها القول قول المولي والزوج  
 وسب الوجه لان المولي يدعي عليها اثبات النكاح وهو على ذلك يعبر بها فينقل  
 قوله وان كذب المولي الزوج في دعوى الزوج وجهه وصدقه لزمه فيقول ما القول  
 قول المولي ولا يسب الزوج عند ابن حنبل القول قولها وسب الوجه وقال بعضهم  
 لا يسب الزوج الا ما لم ينفق المولي والامه ولو قالت البواه انقضت عدي قال  
 الزوج لم ينقض ويولد الرجعة قال قولها لانها اعلم بما في رحمها وحل امره عند  
 ما يزوج اميراه فالامر يتناول الجاهل والفاسد عند ابن حنبل حتى لو زوج اميراه  
 سكاها فابدا اسمها لم يبرأ منه حتى لو زوج هذه البواه او غيرها بعد ذلك تخلها  
 صحها بموت علي احارة المولي عند ما الامم يسأل الصحيح دون الفاسد  
 لان البهائم عن الوفا انما يكون بالنكاح الصحيح وصار هذا كما اذا جلف  
 الزوج بنصف الى الخامس دون الفاسد لذكي هي ولا يفسد ان المهر مطلق  
 فنجري على الجاهل ما لم يتم دليل البهائم وصار قال ابو الباقع يسأل الصحيح  
 والفاسد لذكي هي واما قبله الجلف منع فيقول تحت الفاسد ايضا وليس لنا  
 فان المطلوب بعد الصحيح في ما لا يماهي لمعان العرف وفي باب الامير ينجري على







# كتاب الطلاق محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله

في رجل قال لامرأته المذخور بها وهي من ذوات السر قل ان طالق لما للينة لانه  
 لا يقع في كل طهر تطليقة لان هذا هو البينة لقوله عليه السلام انما البينة ان  
 يطبقها في كل طهر وان نوي ان يقع الثلث اياها صحت بيته وقال زفر لا يصح لانه  
 خلاف البينة وانا نقول البينة نوبان بنية الانساع وهو ان يوقع في كل طهر تطليقة  
 وانسه من كل زوج والآخر بنية الوقوع فان وقع الثلث حمله منه ما عدا بانه عوف ذلك  
 بالبينة قال النبي عليه السلام حكم بوقوع الثلث في رجل طلق امرأته العاقلات عليه السلام  
 الثلاث بكفه والباقي رد عليه وكذلك حدث عن محمود بن الاسود اني انا نقول بوقوع  
 الثلث حمله ما يقع الثلث منه من السنة وما يكون ذلك كان مسددا فان الودائع  
 انما تكون بوقوع الثلث فاذا كان وقوع الثلث حمله من البينة قال ابو حنيفة لم يظن  
 مصحح له ان كان امرأة صغيرة او ايسة فان لم يوشك يقع في الحال احدى بعد شهر  
 احدى بعد شهر احدى ان كل شهر اتم مقام قوي ان نوي وقوع الثلث حمله فهو  
 على الخلاف وان نوي ان يقع عنده هلال كل شهر واحد كوصي من ذوات الامهات  
 منه ان واسي الشهر ان كان طاهره يكون سببا من كل زوج وان كانت حائضا يكون سببا  
 وقوا فكيف ما كان يصح منه ولو قال انت طالق لست بزوجي والثلث صح منه ومعني  
 كل طهر تطليقة لان للام للوقت يعني ان طالق في كل وقت والسر ثلاث  
 صحت به الثلاث ما عدا بعد الوقت فان نوي ان يقع الثلث اياها بطلت به  
 الثلاث لان فيه الثلث اتم ما يقع ما عدا الوقت في بلاء او فاق البينة فاذا نوي الوقوع

بجملها يافه فقد اقيم ما يصح فيه الثلاث بطلت به السر لانه ان طالق لست بزوجي في السر  
 وقال لامرأته المذخور بها وهي من ذوات السر قل ان طالق لما للينة لانه  
 فان كل شهر اتم ما كان وما للينة وما كان الحال بوجه البينة والطلاق في ما كان كمال الوعد يكون سببا وهذا  
 قول ابو حنيفة ابي يوسف وقال محمد بن زفر لا يقع في مده الحمل لانه واحد للسهل لا يقع مده الحمل  
 بحمله لانه احدى من قبول العدة دليل ان لا سببا يستفاد به فصار بمنزلة حيفن واخذ لو قال  
 كل امرأه ازوجها في طالق يقع الطلاق على كل امرأه ووجهها موهوم اذا تزوجها ما لا يطلق لان  
 كلمة كل دخلت الايتم وهي المرأة التي الزوج وهو عموم النساء لا عموم الزوج ولو قال لزوجي  
 امراة طالق سكر بر الطلاق سكر بر الزوج على كل امرأه ووجهها من كل كلمة دخلت في الزوج  
 فامح عموم الزوج فان طلقت بلاء وعادوا اليه بعد زوج لرجل طلق بلاء فاقلا ولو قال  
 ان يزوجك فلانة في طالق فتزوجها ثم جات بولب لست اشهر من حين تزوجها من غير نكاح  
 نقصان بلاء لسبب عليه المهر كاملا لان نكاح من كمل العلق من اتم مقام الزوج في  
 حين ثبات السر فان السر بقاء الشبهة حتى يصير العلق وقيل الزوج ما تزوجها وهو بقاءها  
 والشهر بقاء سمعوا كلاما بوقوع الاصل في الزوج فكون في النكاح وقيل الزوج  
 واحدا وهذا وان كان ما ذكره الكفاية ويعتبر بالسبب بحر المهر لا ما جلتاه واطيا حكمه  
 النكاح قبل الطلاق ولو حان به لست اشهر من وقوع الطلاق لانه البينة المطلقة  
 قبل الدخول اذا كانت بولب لست اشهر من وقوع الطلاق لانه لسبب لانه لما تقرب منه المهر  
 منه اشهر ما كان العلق بعد الطلاق ولا عده عليها فلا بد من الشك ولا الميلا لانه ان عده  
 به لا قل من سنة اشهر من وقوع الطلاق والبينة شهر من وقوع النكاح فقل ان احتمال العلق قبل الطلاق

وهنا



لا يقال فالتبني امانة السيد ولو كانت له لا قل منتهى الشهادة من الحاج لا بدت السبب ايضا اما صيغتان بالعلم  
 حصل قبل الحاج ولو قال لامرأة ان زوجك عليك امراة فهي طالق فزوج امراة في عدتها من طلاق بان  
 لا يقع الطلاق على التي تودعها لان الزوج عليها انما يكون حال قيام كاهنها ولم يوجد **باب اجماع الطلاق**  
 رجل قال لامرأة المذخور لهما انت طالق لا يقع له واحد في حصة سوا توي واحد او حتى ادلى او توي السوء  
 اما اذا توي له ما لا يصح بالاجماع ان السوء في الطلاق الموجهي معلقة بانقضاء العدة فاذا توي  
 السوء في الحال فوعد توي المحرم من العلن فلا يصح وانما توي التثني او الثلاث لا يصح منه  
 عندنا خلافا للشافعي له ان الطالق بدون الطلاق لا يكون فصلا الطلاق من كونه او لا  
 السوء يصح في الطلاق كما اذا قال اب الطلاق او طالق الطلاق وتوي السوء يصح كذا فيهما  
 ولما ان الطالق اقيم للشخص الزوج والفرج لم يحتمل ان يكون له الا يصح به السوء لفظا  
 يحتمل العدة والطلاق من بطون له مضاهيره صحت الجوز والصدقة في يصح به السوء  
 فاذا يصح بالسوء خلاف لفظ الطلاق لانه مذكور صريحا وان يحتمل السوء له بعدد قوله  
 فتباني يوراد اعدام قال يوراك السوء في السوء في خلاف قوله ان ما من توي السوء يصح لان  
 السوء توعان حقيقه يحتمل الوصل وعلى لم يحتمل الوصل الا بالزوج السابق فاذا توي الثلاث  
 بعد توي العلة فيصح ما عدا النوع وخلاف قوله طلقني فليك توي السوء يصح لان معناه  
 او في يمين الطلاق وهو السوء يصح في الطلاق ولو قال اب طالق واحد او اثني لا يقع  
 سي في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن يعقوب واحد لان السوء حلت بين قوله واحد وسواء  
 لم يسي مطالبة بقوله انت طالق فقع واحد لهما ان قوله اس طالق واحد لهما موقف على ذكر الله  
 على بعدد بعده ذكر العدة اما الواحدة او السوء والثلاث لا توي السوء في يصح ذكبا العدة انما يكون  
 الملاءة فيقول لها وكذلك اذا كانت الملاءة حية بقوله اس طالق منه عند ذكر العدة لا يقع سي في

اد

انه موقف اول الكلام على اخر فصلا التوكلا ما واحد فاذا دخل في كلمة السوء بطل كل واحد كما لو قال  
 انت طالق او لا او قال او لا سي في يقع بالاجماع كذا هنا ولو قال للمرأة لم يدخل بها انت طالق واحد  
 واحد او مع واحد يقع معان ان كلمة مع للصرار موقف ذكره في علي السابعة جمعها لمادة موقعا  
 معا ولو قال اس طالق واحد ملها واحد كذلك يقع معان ان كلمة مل ويعد من مرتب لما يكون العدة  
 والسوء به صفة للمذكور واحد يقول عاني رددت عن فاكات الفدية صفة لغيره فادفع الساقيل  
 له في ليس كذلك وسببه ان اضاف الطلاق الى رعان الماصي لكن في سوء القبر فصلا  
 الباعا للمحال موقف له في علي ذكر السابعة فتماما فصلا بقوله انت طالق واحد فيهما واحد  
 وكذلك اذا قال اس طالق واحد بعد واحد يقع معان واحد قبل بدت ان الملاءة من قوله المذكور  
 او لا يقول عاني رددت عن فاكات العدة منه لو بدت فخر الا في السابعة ليس في سببه ما خبر في  
 عن السوء لكن في سببه القرآن فلهذا لم يرد موقف له في علي ذكر السابعة فتماما ولو قال  
 انت طالق واحد مل واحد مع واحد لانه جعل العدة صفة له في السابعة حقيقه  
 بوصف العدة لئلا يكد فلم موقف له في علي ذكر السابعة فاذا وقعت له في السابعة  
 لهما مصادف لاحسنه كذلك اذا قال اس طالق واحد بعد واحد يقع واحد لانه حوله  
 السوء به صفة للسابعة انه على حقيقه فقد اكبه بهذه الصفة فلم موقف له في علي السابعة  
 يقع السابعة لما هو ولو قال اس طالق فثلاثة اصناف تطلق مع السوء لان واحد يصف  
 تطلق من سوا واحد فان يصف له سوا واحد لا محالة مصادف مرات وصف السوء يكون اذا  
 يصف له ولو قال طالق طالق ثلاثة اصناف تطلق مع معان هو الصحيح لان السوء يضاف  
 فظلمه يكون واحد ونصف مصادف بقوله اس طالق واحد ونصف تطلق ولو قال اس طالق  
 من واحد الى سوا او قال سوا من واحد الى سوا محرم في حقيقه يقع واحد لان عليه بدخل العادة



الله ولي ما بين الغائبين ولا يدخل اعياه الناس كقولهم سئى ما بين سئى الى سبعين عبي البحر  
 سبعين اذ اكل من سبعين وما يقع سنان لان عدد ما يدخل كلاً لا غائبين لانه لما جعلها  
 عاينه فلا بد من وجودها حتى يصير عاينه وجود الطلاق بوقوعه وعدمه فلو لم يدخل كلاً  
 العاين ليس من العاين ههنا سئى لم يقع سئى لوقال من اجد الى ما بين اجد  
 الى ما بعد ان خيفه يقع سنان وعند ما يقع السك عند من يقع واجه بناء على ما بعد ذلك  
 قال انت طالق اجد في سنان وروي الصواب اذ لم ينو سئى اجد وقال بوقع سنان  
 ولو قال اثنين في نفس مع سنان وقال بوقع السك اذ لم ينو سئى اجد في سنان  
 الواحد في عدد لا يجب ان يكون له وجه الكا والواحد في عدد لا يجب ان يكون له وجه  
 الدرهم الواحد في عاينه الصواب الدرهم الواحد في عدد لكن ينقسم الدرهم الواحد على اربعة  
 والدرهم الواحد ان صار عاينه جزءا لصوب لكن يكون جزءا واحداً كذلك هنا ينقسم  
 الطلقة الواحدة في سنان او في السك الصواب لطلقة الواحدة طلقت اربع طلقات  
 لكن تنكح احواده من حيث الجبادة والطلقة الواحدة وان تنكحت احواله يكون طلقة  
 واحدة وان روي اجد وسنان اذ مع سنان يقع السك لانه في يد روي معنى كل مع قال الله  
 علي فاقطع في عبادي اى مع عبادي لذلك في عام مقام جوف العطف ان الظول  
 تقابل بالمظروف من الخواص الاربعة والمظروف له تعلق بالمظروف عليه من حيث احد  
 بتمام مقامه ولو تزوج احواله اليوم ثم قال لى انا طالق امس لا يقع سئى لان هذه هي  
 احاد حقيقة وحدان كى يصح احاداً فان امس كانت عاينه عن هذا الحاج فلا بد من اى  
 جهله انشأ خلاف الحقيقة ولو كان خروجها اول من امس يقع الطلاق لانه لا بد من  
 نصيحة احاداً وحول

اسما ولغيا لاضافة الى اسرار افع الطلاق في الزمان الماضي لا يصور حتى قوله انت طالق  
 يقع في الحال ولو قال انت طالق اليوم عدل يقع في الحال بطل قوله عدل ان الواقع في اليوم  
 لا يصح اصادة الى العبد لوقال انت طالق عدل اليوم يقع في العبد ان الطلاق المضاف  
 الى العبد لا يمكن افعه للحال لانه يكون رجوعاً عن الاضادة والرجوع في الطلاق المضاف  
 او المعلق لا يصور ولو قال انت طالق لى ان لم اطلقك لم يقع سئى حتى يموت هو لانه  
 علو السك بسوط عدم المطلق وعدم التطليق لا يصح لى اى رجوعاً ولو  
 في كتاب الطلاق حتى يموت هو اذ هو اى رجوعاً لى اى رجوعاً لى اى رجوعاً  
 المطلق بعد هذا الشرط يقع الطلاق عليها حكم الممس احكاماً ولو قال  
 اس طالق لى اى لم اطلقك اومى لم اطلقك وسكت طلقت لى اى سكت  
 مرانه اصاف السك الى وقت خالي عن التطليق ان كلمة متى متها للوقت لا معناه  
 اب طالق في الوقت الذي لم اطلقك وحد الوقت الخالي عن التطليق حتى سكت يقع  
 السك حتى لو قال انت طالق موصو لا يموله سئى لم اطلقك لم يقع حكم البتة سئى لانه  
 لما طلقنا عصب السمي بعد بوي خمسة ان المقصود من السمي ان يكون محول هذا  
 برا الا يصور البر في هذه السمي اذ المحقق العواصم السمي للموت يقع بظن  
 واحدة بالمطلق بعد افع لوقال اس طالق لى اى لم اطلقك ما روي لوقال ادا  
 الوقت صحت نيته يقع في الحال وان روي به الشرط صح ايضا ويقع في احواله ان لم يكن  
 به بعد هذا امر له سئى لم اطلقك لار اذا الوقت قال الله تعالى ادا اذ افع  
 بمحك احكامهم معنى وقت الروية فلو كان للشرط لكان جزاءه محرماً ما اجد لم يوا  
 بمحك محرم انما



وعند أبي حنيفة هذا محرم قول ان لم اطلق فنع سي حي هو او هو لا كلمة اذا  
 كما سئل للوقت يسئل للشرط وال فاعلم استغنى عما غناك وبك الفناء واذا  
 قصير خصاصة فتجمل يعني ان تصبك بدليل ان في حرم ما بعد من الفعل  
 كقول تعالى وان تحببته فاعفها واذا التحرم ما بعده اذا كان للوقت كقول الولا  
 واذا اتكون لغيره ادعى لها واذا انجاس الحيس بغيره واذا ادعى له اسئل  
 بهما وان كان لم يرد منه الوقت فع في الحال وان كان لم يرد منه الشرط لا يقع حي  
 موت وقع السر في وقوعه للحال ولا يقع في الشك بخلاف ما اذا قال طلعت بعرج  
 اذا اشتد حيث لا يصح الجواب على الجلب ويطلق وبها مسميات ان ثم  
 الطلاق صاري يدها بعض وقع الشك في خروجها عن يدها بالقيام عن الجلب لانه  
 ان كان الجواب الوقت لا يخرج عن يدها وان كان الجواب من الشرط يخرج فلا يخرج بالشك ولو  
 قال انت طالق حتى لم اطلق فع للحال لو قال حي لا اطلقك الا مع حي يعني سره  
 لان الاول اضاف الى زمان ماضي ومع للحال في السابى اضاف الى زمان في المستقبل  
 فلا يقع ما لم يوجد ذلك الزمان ولو قال انت طالق في العبد دابة لم يقع في اول العبد  
 ولو قال عبد احرا اليها وصدق عبد في حنيفة عند ما لا يصدق قضاء حاشه كما قال  
 اب طالق عدا يقع في اول العبد لو قال عبد طالق احرا اليها وصدق لذاهو وابي  
 حنيفة انه جعل العبد طوقا للوفاء طلقا وال طوق العصبي اسماء له بالمعول  
 بالمطروق كما قال فلان في ليدرا العصبي ان يكون الدار كملها مسعولاه كذا هي  
 نصبي فاما طلقا في بعض من العبد اي كلمة طلق في قوله انت طالق عدا لانه جعلها  
 طالق في كل العبد لانه يكون طلقا في كل العبد اذا وقع

الطلاق في اول العبد لو قال لها الطالق وانت موصية قال عبد اذا برئت لا بعد  
 وصا لان السابى عطف على الاول فلا ينعى به حكم الاول لو قال لها الطالق ساني  
 او الله او قال اسدا لطلاق او ملا الله او كالف او بطلت سدي او طوله  
 او عن بضع مع واحد بانه وان يوي السبل ملك لها في قوله بطلت سدي او طوله  
 او عن بضع اما الباقي لانه وصف الطلاق بالسدوه لانه يقتضي زوال صلة النكاح  
 وقوله اسدا لطلاق او سدي بانه وصف بالشد وسدقة من حيث الحكم يكون ذلك ان كان  
 باينا حتى يحتاج فيه الى الاشارة من المراه الاساء صلة النكاح اما في الوجهة يحتاج  
 ما يستدل به الوصلة اليها فيكون خفيا معا بانه لا دل قوله ملا الله شتمه ملا الله  
 وملا الله قوله يكون من حيث الحكم والقوة هو وكون من حيث الحكم فاي ذلك يوي  
 صحت منه وعند عدم الدية تمت لادبي هي الواحد السابى وقوله كالف يحمل السب  
 من حيث القوة يقال فلان العبد رجل معني من القوة وحمل التشبيه من الكرم فان  
 ذلك يوي صحته وعند عدم الدية تمت لادبي على ما مر عند محمد بن عبد الله  
 يوي اذ لم يورثه سنة العدة وقوله طوله او عن بضع يذكر في القوة سالس  
 لهذا الامر هذا الطول الصواب في ليدرا هذه القوة وقوته من حيث الحكم يكون  
 وهذا السدوه ماد اوي السبل بعد يوي اعلا الينها في القوة والسب صح  
 والصحيح انه لا يصح منه السبل في انت طالق بطلت سدي او طوله او عن بضع  
 لانه يصر على الطليقة وانها ساد الواحده هكذا في ذكر سبب لادبي السب حتى حماده  
 ولو قال انت طالق ساد لادبي الواحده او ساد حمة الحود مع ما ساد لادبي حمة حمة  
 وحمد



فان يصلح عند ما انه اذا شئت الطلاق ما شئ كان نحو ما سألنا في الزيادة وعند ما يقع  
بمع وجها ولو قال صلح عظم واصل الورع اعظم المردل يقع ما سألنا في جميعا وعند ما يقع  
وجها ما عند ما في حينه ووجه فظاهر اما عند ما في بوسن ان الاجل عنده ان سمي في الوجود  
او الذي يكون ما سألنا كان السبي الذي له به صفة او عظماء عند رجاء فان الذي عظم  
لكن ما سألنا في الاصل ولو قال ان طالق عند الدار مع واحد عند ما في بوسن ان الدار لا عند  
محمد مع ملا الا ان يراد به الكرم ولو قال ان طالق ولا سله يقع واحد بوجه عند ما في بوسن  
وعند محمد ما به وان يوي السلف فله حد كوري نوادر من سماعة ولو قال ان طالق من هذا  
الى الامم هي وجها عند ما وعند ما به لانه صفة بالطول ان تقول وصفا بالهضاب الطلاق  
من وقع يكون اقفا في جميع الدنيا فوصفته بعض المكان يكون وصفا بالعبر والعصور حرجا هو  
الوجه ولو قال ان طالق مع مولي او مع مولى لا يقع سمي لانه اضاف الطلاق الى حال ذوال  
ملك الحاج او ذوال اهلية ولو قال لامرأة وهي امه ان طالق من مع مولى او  
انك فاعفها المولي لا يحرم حرمه على طلاق الزوج عليها الوجه بالاعفاء ان  
الزوج جعل الطلاق ساعلى العتق ان الاعفاء ليس به والطلاق لا يقع  
بدون العتق حتى لو مات المولي قبل الاعفاء بطلت على الزوج اما اعفاء المولي  
مصور بدون الطلاق فانه لو مات الزوج ما عتق المولي بعين بدون الطلاق فله  
ان الطلاق متعلق بالاعفاء والاعفاء غير متعلق بالطلاق فصاحب العتق بشرط  
للطلاق يقع الطلاق بعد العتق لا يحرم حرمه على طلاق عليها ان بعد مثل حصر  
ولو قال لها ان طالق من عندا وقال المولي ان حرمه عندا فاعفها وقع الطلاق حرم

حرمه على طلاق لا وجه علمها في قول ابي حنيفة اني بوسن ان الطلاق والعاق لعان  
في زمان واحد في العاق يصادقها وهي امه فكذا الطلاق يصادقها وهي امه طلاق  
الامر سان لكن علمها لا اعتداد سله حصر لا الزود مع الطلاق وبه الطلاق هي  
حرمه وقال محمد لا يحرم حرمه على طلاق له ان يواجمها واعفها ما لم يله المشتدده قال ان الطلاق  
والعتاق لعان في زمان واحد كما في الكس العتق ودوال الوق المذكر بستان في زمان  
واحد اذ لو كان ذوال الوق بعد بوب العتق بجمع الوق والعق في زمان واحد  
وذا لا يتصور واذ كان ذوال الوق مقفرا فانه لتبوق العتق والطلاق معا في العتق  
فيقع الطلاق حال ذوال الوق ذوال الوق ليس في مرفوقه فلا يحرم حرمه على طلاق  
ولو قال لها ان طالق هكذا سري الائمة والسماء والوطني هي ملك مريده الا في  
ساره سطور لرا صباغ دون طهر بها ان الاساده بالاصابع قد يعوم معام العساده  
بالعبد في لعنت السوم كاردوي عن رسول الله عليه السلام قال الشمر هذين هما  
هكذا في هكذا هكذا وخبيث ايمانه في الموه الساله بغير نسخ وعشرين هذان  
بالاصابع المنشوره والحوادث فان ما اعلم به الاصابع المكشوفتين صدق في بانه  
رانه محمله ولا يصدق فصار لانه خلاف الظاهره وجل قال لامرأة ولم يدخل بها  
انت طالق واحد وكاس حية حس قال ان طالق فمات عند قوله واحد لم يقع في المجران  
اول الكلام بوجه على العبد فصادقها العبد وهي حرمه فلم يقع ولذلك اذا قال ان طالق  
ان شالله وكانت حية عند قوله طالق فمات عند قوله لرا الله بغير ان الحرة



لصحة الاسماء صح لهما سدا فلا يقع شيء من اسير كبراته فيلزم الحاح فلو طبقها لا يصح ان  
 شروع لرفع ملك النكاح وهذا يقع بالاسماء جاز قال الامراء اما ملك طالق او صبح وان يوي قال  
 الثاني يصح اذا قوي لان الطلاق سبرع لرفع النكاح والاحكام فام من الخامس صابر بقوله لا نفكر  
 مان او انا على كجرام ولا ادر سرج لازالة الفقد لا مد على الوجه لانه يمكن من الخروج والعروج  
 بعرضها وانه لا يفتي في استثناء النيب لخلاف الجواهر لانه لو لم يست العدد عليها وسكن من الخروج  
 والعروج لزوج اخر فودي الى استثناء السب فلم يدر انسا الفقد عليها ولم يست على الزوج خلاف  
 ما اذا قال انا على كجرام او انا على كجرام حسب يصح لانه يبي عن زوال الوصله ورواى الخوارزمي  
 نصا والخمس محض كون فاما لا محالة ولو قال لا خبي يوم ابو وحك فارت طالق فزوجها  
 ليلا طلق لا يوم ميسور فعول لا يعتد براده مطلق الوقت والزوج مما اعتد فكان الزمان  
 مطلق الوقت **باب في الطلاق اذا قال لامرأة انك**  
 علاما فانت طالق واحد وان ولدت جارية فارت طالق عسى ولدت علاما وجارية من بطر واحد  
 يدرى انهما ولدت او كانا كان ليدل على تطبيق واحد في العضا لا العلامة لو كان ولا يقع  
 واحد وسعصى عدتها لو اذبه الجارية بعده ولا يقع شيء بعد اذبه الجارية من عدتها معه  
 وان كان الجارية او لا يقع من وسعصى عدتها بوضع الفلام ولا يقع شيء لو اذبه العلامة لماجر  
 والتطبيق الواحد ليس وقع السكر في السارية فلا يقع بالسكر لكن في الاحباط والسر  
 لمعله بطلان حتى لو طلقها اخرى لا يزوجها حتى يكى زوجها من احباطا ولو قال  
 لها اداك اباعمر واما يوسف فارت طالق بلسا فابانها او اجدع وانصت عدتها فقلت

الوقت

احد منهما فزوجها فقلت لهما جرت طلعت لثامنا وقال ربا لا تطلق هو يقول احبنا ان  
 السوط الثاني لو وجد في غير الملك لا يقع شيء فكذا اذا اذبه الشرط لمراد في غير الملك لا يقع  
 شيء لئلا ان الملك انما يصح الامعاء المحس والشرط الجزاوت وجود الشرط للزوال  
 ليس وقت الامعاء المحس لا وقت نزول الحرام فلا يبرط الملك بخلاف وجود الشرط  
 الثاني لانه وقت نزول الحرام الحرام لا يقع لهما في الملك ولو قال لهما ان دخلت الدار فانت طالق  
 لتمام طلقها منس او عصت عدتها ونودت بزوج اخر وعادت الزوج لمراد **باب في**  
 ودخلت الدار يقع بطلانها وكلم اليهم عند اى حينه داني يوسف عند محمد بن  
 بطيعة واحد ومحمم حرمه علقط بالانفاق هذا ما على الزوج الثاني لا يهدم  
 التطبيق من الذين تغنا في النكاح لهما دل عند محمد بن يحيى له طلق واحد في ملكه  
 فحسب بعد الشوط يقع ذلك دم السر محرم حرمه علقط هو يقول ان الزوج  
 الثاني عوف منميا للحرم الثاني بالسر موت الحرام ضرورات انهما المجرم وهما ما **باب في**  
 لم يست الحرم فلا يكون الزوج الثاني منهما للحرم فلا يست الحرام عند اى حينه داني يوسف الزوج  
 الثاني يهدم التطبيق من ملك بطلانها بشتوت الحرام الزوج الثاني محرم  
 وجود الشوط يقع ذلك لان الزوج الثاني مثل الحرام موله عليه لعنة الله المخلد  
 والمواد الزوج الثاني الحرام من الزوال لا يبرط طلقا كما يتخلل بينهما زوج مالى  
 بكتاب الله تعالى ولو قال انت دخلت الدار فانت طالق لتمام طلقها لتمام طلقها  
 السعصى عند اى حينه لوعادت اليه بعد زوج اخر لا يقع حكم اليهم شيء عند الثاني  
 مع السر هو يقول ان اليهم ميسر لا يبرط الا بالسكر لم يوجد مع السر من ملك الزوج

لطلعت



ملك بطلعات فذل عبد فخر الشطر في ملكه ولنا ان المولى بالشطر ملك بطلعات  
 بملكها ملك التماح الاول لم يبين ذلك بالشجر فلا يسمى المولى لو قال لها اذا  
 حاصرك فالتى ملكا فادخل فخره في فوجها فالتى بياضه فخرج لا يحصى بالبيت  
 وعن ابي يوسف انه يحكى بقوله وهو من المثل كذا اذا قال لامته اد بها مولا  
 فاحره فادخل فخره في فوجها فالتى بياضه فخرج كذا لو يوسف فالتى اذا اخرج  
 ثم ادخل يحكى العقرب بالاجماع ولها ان الجماع ادخال الفرج في الفرج وفي زمان التث  
 دوام الدخال لا الا دخال لا دوام لو ما ادخل خال لم يحصى فان الادخال وح  
 في ملكه خلاف ما اذا اخرج ثم ادخل لانه وجد الجماع بعد الطلقات والملك الحرة لانه  
 احكى الجبل لار لا يلا حات كل ما سى احده مرجح المقصود وهو هذا الشهود  
 اولها ومع طلالا في ملكه فلم يصح موحيا للحب فامسح فوجب الجدل مع السر فوجب  
 العقرب ولو كان المولى بالجماع طاعة واحده فصاروا احدا عند ابي يوسف بالملك عزها  
 لا ولو اخرج ثم ادخل بصره واحدا بالاجماع ساعلى ما تقدم ولو قال لها ان حصى فالتى  
 بطلت حين يوكى دم الحيض دم الحيض ان غمد بلسه ايام فاذا امتد بلسه ايام طلعت  
 من حصى ات الدم لو جرد فعل الحصى من ذلك الوقت ولو قال ان حصى جرد  
 بطلت حين حصى بظهره لان الحصى ايسر مساوئ العامل وكما لها موقوف العلم  
 وذلك محض من ايام ان كان ايامها عشر وما يلزمه بالجيل ان كان امامها بدون العزم  
 بظن اذ قال ان حصى معدى حركها سرج حصى كسرة لو قال ان حصى جرد لا يثبت  
 ما لم تقرب الشمس ولو قال لها ان حصى فالتى معدى جرد معالى حصى اذ قال

٥٦

الكامل

ان كس يحصى ان يعدل الله ما وحمد فالتى طالق وصبرك حرك فالتى احب كذا الروح  
 مع الطلاق علمها ولا يعنى العبد والطلاق الصبر ان حصها وحيثما ثبت حصى ولم  
 في جن غيرها لما كذاها الروح ولو قال ان كس يحصى بملك فالتى فالتى احب  
 المحلى وقع علمها الطلاق عند ابي حنيفة ولى يوسف وقال محمد ان كس فادى لا يقع منه  
 ومن الله تعالى ان تعد المحبة بالقلب بدل على العلين بحقيقة المحبة لهما ان تعد المحبة  
 بالقلب لقولان المحبة لا يكون لهما بالقلب وانما اعلم بالصواب  
**الكامل ورجل قال لامته احاصري بوي الطلقات**  
 احاصري بوي تقع واحده باسمه والقياس ان لا يقع لاي قولها اما احاصري بوي يحكى لهما كمال  
 والطلاق لا يقع بالسكر وحده الاسم ان قولها احاصري للمحال احى كقوله اسمها ان الله  
 اله الله ولما دل قوله تعالى اني مل لا وواحد ان كس فوجدن الحيوة الدسا وبنهما متعائلين  
 اسعك فعلى عليه لعاسه اني لا خبرك شى ولا يجيبني حى بساموى ابوك اخبرها  
 بالايه وحصرها فالتى اني هذا استاموا بوي احاصري الله ورسوله واداءه بخرقوت  
 الله ورسوله ولوقات احصرت او قال احاصري ولم فعل بوي لا يقع بوي ان بوي الروح الطلاق  
 ان هذا لسر من لعاط الطلاق وانما هو حوايا بالسبح والصبر ومفيل الا  
 اذ قال الروح احاصري بوي الطلاق فالتى احصرت تقع لان الجواب بغير ما في  
 السؤال كلام الروح حرج مفيل وصار جواب الجواب مفيل ايضا وجوابه قوله  
 قوله احصرت بوي يقع ولو قال لها احاصري احاصري فالتى احصرت لا يجيب  
 او قال احصرت الوسطي فالتى احصرت لا حرج وقع الملك عند ابي حنيفة لولا قولها  
 الاول او الوسطي لان الجواب ملك بلى طقات بالسور فالتى الملك الذي هو الاول



او الوسطي فان في نفوس الزوج الا في المصوح فان من جعل في كبره ثم راعى واحد بعد الآخر  
 هذا البرمق اور هذا ادب طر لكن يقال هذا اذ خل في الكيس ولا كذا هذا البرمق  
 في نفوس الزوج / اي المصوح صوما اجتمع في ملك المراه فلعن الرب يعني قولها احرمت  
 وانه صلى هو ابا للكل عند ما يقع واحد لا قولها الا في قضية شتان احدهما الرب  
 والاخر الزوجية فان تعدا اعتباره في حق الرب كما قال ابو جعفر امكن اعتباره في حق  
 الزوجية كما قال احرمت تطليقة واحدة او قالت احرمت الطلاق لراي مع قوله  
 كذا هنا قال الاحكام هنا الى رب الزوج لان النكاح يدل على ابدية الطلاق لا ينفك  
 الطلاق بتعدد اما بعض السوءد فلو لم يحكم على الطلاق بلفظ الثاني والساكن  
 على الطلاق ولو قال احرمت احساره يقع الثلث لان احساره مذكور في قوله  
 احرمت محرمه واحد انما يصح محساره بمجر اذا جازت محتاره الفلك حتى يحتاج الى  
 الاحساره احرمت لو مات طلفت يعني احرمت احرمت تطليقة تقع ولو  
 لا ملكك اسعاع الثلث بالمصوح فملك اسعاع الواحد وانما ما ان الزوج حرها  
 في غيرها واحسارها فيها يحصل بالناس لا بالزوج احرمت الا اذ اجبر الزوج بالطلاق  
 الرجعي بان قال احساري بغير طليقة او قال امرك بذلك في طليقة احرمت يعني ما يقع  
 واحد وجب ان الزوج جرح على الطلاق الرجعي من المصوح فكان المصوح اليها  
 جرح الطلاق وانه وحى بالنص لو قال لها احساري احساره فقالت احرمت مع الطلاق  
 باننا ان الاحساره مذكور للعدا اي مره واحد والعدو يتاخر في احسارها فيها  
 اي احرمت هذا يدل على الطلاق فلا حاجة الى السه قال كذا في الطلاق بما في لفظ  
 ان حله مروه ما هو جرح وملك احساري امركي اسبري وحكم في

بانفسه ان يقع ولعله

معناه فان حال الوضا ولم يستق من الزوج ذكر طلاق مصدق في الكلام لم يسلط  
 ولم يقع بدون السه وان سبق ذكر طلاق من الزوج المصدق في ثمة الكلام ان  
 قال الموده طلعتي فقال الزوج اسحله او مروه او سه او ناس احرمت اذ قال ادبني  
 احرمت يعني اسبري لم يحرمني احرمتي وقال ابو الطلاق مصدق ان هذا اللفاظ  
 بحمل الرد والاحكام بحمل على الرد لان لطلاق لا يقع بالسك وذكور في سحر المصوح  
 السهم جرح الله انه اصدق في قوله حله مروه ما هو جرح ولو قال امركي امركي  
 احساري المصدق احرمت لفظ لا يحمل الرد فتعني للطلاق ان كان حال  
 العقب مصدق في الجملة لم يسلط الطلاق وهو قوله حله مروه ما هو جرح لان جرح  
 لفظ لا يحمل السهم يعني ان حاله مروه معطوفا عليه من الجرح لا يحمل عليه كذا  
 مصدق في اللفاظ السعه وهو قوله ادبني موي احرمتي يعني اسبري لم يحرمني  
 اعني لانه بحمل العصب الزوج فحمل عليه ولا يصدق في السه لراي وهو قوله  
 ك امركي احساري امركي لانه لا يحمل السهم الرد فتعني للطلاق ان يكون الجرح  
 محله لفظ السله حله احرمت وهو قوله امركي امركي لا يحمل في علمك المحمي  
 ما هو حله سله حله على عارمك والواقع محله لفظ كل ما بان الا قوله امركي  
 اسبري وحكم فالواقع بهما وجهي وجه في الثلث في قوله كل ما الا في قوله احساري موي  
 الثلث الصحيح لانه لا يصح العموم فانه حرها من سكر من احسارها ووجهها كلان  
 لا يبر بالبرح بصح في الثلث فيه لان جعل الاحسارها على سكر العموم فكان محتملا  
 للسه وجل قال امركي طالق ادبني موي العقب العقب وقال السامي حله



يعني ان هذا اللفظ يطلع اطلاقا لوق ملك النكاح فكذا يطلع اطلاقا لوق ملك  
 المهر اذا زال الوق ان الملك لا الملك في الايدي فلا يلاق لا يصبو ودان  
 الطلاق شرع لا زاله ملك النكاح وملك المهر من ملك المهر لان ملك النكاح  
 ملك من جهة ملك المهر من كل وجه وليس كل ما يطلع لا زاله الصغير يطلع لا زاله الا  
 بوي ان الرضاع وحرمه المصاهرة بوي ملك النكاح ولا بوي ملك المهر بخلاف ما اذا  
 قال لشوكة اسحره و بوي به الطلاق حسب نصح لان سبوع لا زاله اقوي الملكين  
 وهو ملك المهر يطلع من قبل الاصحهما وهو ملك النكاح ولو قال امرأتك اعدي لعدي  
 اعدي وقال عند الاول طلاقا وبالباقين لا اقوي الا بعد ابد صدق قوله  
 وهذا لان بوي بالثابتين حقيقة كلامه وان قال لم اوما لسا مدي سائق التث  
 لان موثبات الطلاق و بوي ان الذي عليه الپلام قال لبيد سودة اعدي جعل طلاقا  
 ودد كوالا في السالك عن ذكوا الطلاق لان له ول صار طلاقا بالية بها والكل  
 طلاقا ولو بوي بهن طلقه مع التث لان بوي بحد احد تلك تطليقة حتى لا يحوي شيئا  
 ولو قال امك برك اليوم بعد عدد في اليوم بطل الامر في اليوم فكان في يدها  
 بعد غيبه ان يقدر ان يجعل هذا في اليوم بعد عدد اموا واحد الا ان بعد ما صدق انه  
 عند اخل في الامر فان امران معي فانه قال امك برك اليوم امك برك بعد عدد فوقت  
 في اليوم فان الامر في يدها بعد عدد لذي هنا والداخل اليه ان امره بعد عدد في الذكر  
 في اليوم العود لا سادل لسلته بخلاف ما اذا قال امك برك اليوم وعدا فرددت في  
 اليوم بطل كله لان الامر هنا محدد لا بطلام العاقل وان اليلة المتوسطة بطل عجب

الاقوى

الامر حتى يطل بعضه بطل كله ولو قال امك برك اليوم فان الامر سبدها في عرج  
 السمين لو قال في اليوم فقامت على المجلس بطل ورددت في اليوم بطل هذا ولو قال  
 امك برك برك بعد عدد فلان عدم فلان يومها لم يطلع لم يعلم هي بعد عدد هي من البطل  
 جرح الامر من يدها لان اليوم مبي دون كما بعد فلان المراد هو اليها واعسا واما البصر  
 والامر ما ليس مما تمت فكل المراد هو اليها والامر كان موصيا الى عود السمين يوم  
 العدم فلا يصح بعدا لغيره بخلاف ما لو قال احسنه يوم اودع كل ما طلق في رحمتها  
 لما طلعت لان اليوم من ما بعد لان العود الى العدم بعد فلان المراد مطلق الوقت  
 كما في قوله تعالى ومن يولهم يوحد درج والمراد مطلق الوقت هو ولو قال لما  
 امك برك امك او قال احصاري بغيرك بوي الطلاق فلما ان يحسب بينهما في المجلس  
 ملك يوما اجماع الصحابة فان ماتت من المجلس احدثت عمدا بطل خبرها لان  
 هذا بطل الطلاق لما يقتضيه الجواب على المجلس فملك الاعيان يعضي  
 الجواب المجلس الهيام يكون دلل الامراض ولو كانت قائمه فعدت او كانت  
 اوقات متعكته فتعدت اوقات ادعوا الى استئجار او شهودا استئجار  
 سطل حادها ان هذا كله دليل السائل للمبال لو كانت على اية فوقع لم  
 سطل حادها وان ساد بطل خبرها لان سدا لداره فصار الى سوق الاقوى انه لو  
 اذعه بعد ولو كان في اليفة هي يحوي لا سطل حادها لان حوازمها غير مضاف اليها  
 يحوي بالروح والما الاقوى انه لو اذعه لا يقف مكان فالتك ولو قال لها امك برك



سوى السبع فقلت احسرت نفسي بواحد يقع السكت ولو قال طلعت نفسي بواحد يقع  
 واحده مائة والفوق وان قولها احسرت نفسي بواحدة اي باختياره واحده لان مصدر قولها  
 احسرت يكون اختياره لانه ان المصدر صواب محيد وقالون السكت دليل على هو  
 قولها بواحدة وانما صرح بمجازه مرم ولاحده ادا صادت مجازوه للملك اسامي قولها طلعت  
 نفسي بواحدة فالمصدر بالمجوز هنا الطليعة اوصى مصدر قولها طلعت كانه ما كانت  
 طلعت نفسي بطلعة واحده ولو كانت هكذا تقع واحده دانه مان لانه الموصوف  
 اليها هو الفان وكذلك اذا قالت احسرت نفسي بطلعة تقع واحده بانه لما لم لو قال  
 لها انت واحده سوى الطلاق تقع واحده وجميع لان الطليعة بنت بطون الا  
 مضاحي تصدوله واحده صف له السكت يد على المعروف فتقولهم صوت جوا  
 اي صوتها وصفا وما بنت بطون الا وضاعبت بطون الضرورة والضرورة  
 اندعت بالادبي وهو الوجعي لانه لا يصح منه السكت فيه عمدا فافعي لا يصح ان  
 قوله واحده مائة شخصها لما لو قال انت خاليت فوكي الطلاق لا يقع وقال بعض  
 مشايخنا ان اجوب الواحد بالوجع لا يصح لانه صوم محصيا وان اجوب بالصبغ لانه  
 يكون صفة لمصدر محدود وهي الطليعة وان يكن فيه الخلاف بعدنا يصح عند  
 الثاني لا يصح والصحح ان الخلاف في الكثرة احب فاراء العوام لا يعرفون وجوه الامور  
**باب المشقة** اجل قال الامور انما طلعت نفسي فقلت فقلت نفسي  
 يقع واحده وجميع ان يوي لوجع السكت يقع السكت لان قول طلعت نفسي فقلت نفسي  
 معني على يفتح الطلاق والطلاق اسم من سائل الادبي يحمل القول على ما من ان

وان يوي نفس اصبحت مائة لا عذر و اسم الحس لا تناول العود اذا كانت المراه  
 اسم يصح ما عساه ان كل الطلاق في حقها لسان ولو قال لها طلعت نفسي فقلت نفسي  
 يقع واحده وجميع لان الامانة من لفاظ الطلاق انه صفة للطلاق كانهما قالت  
 طلعت نفسي ماينا لكن بطل الوصف لانه لم يوصف اليها وبقي لسان بل ولو كانت احسرت  
 نفسي لا يصح لان احسا لسان من لفاظ الطلاق وصوا الامور انه لو قال احسرت  
 او احسرت لا يقع سي وانما عرفت حواما بالنهي اجماع الصجابه وكذلك يصح جوابا لاهو  
 ما ابو ما يلد لانه اقل اياما مائة فاما الاصلح جوابا للمصروع فان المهم لا يصح لهم  
 وجوابا للمصروع كمال فان كانت عن المجلس بطل المصروع لان هذا عند الطلاق  
 لها وجواب المملك يصح على المجلس ان بقا المملك بقا محله والفعل لا يقال طلعت  
 السكت حال الادنا بقي ما دامت في المجلس لانه ما كانت المجلس جعل فليطه احده فمربع  
 للنامر السكت وهذه الضرورة اندعت بالمجلس فاذا قامت عن المجلس لم يس  
 الطلاق ملقا ولو رجح النسخ لا يصح ان يعتز في معنى لتعلق بتطليقها  
 نفسيها وان يميننا واليمين لا يقبل الرجوع عنه لان المقصود وهو الحمل والمنع  
 ولو رجح الرجوع لا يحصل الحمل والمنع خلاف ما اذا قال لحيي طلقها حيث يصح  
 الرجوع عنه ولا يقتصر على المجلس لان هذا يوحد انه يعمل للموكل بخلاف المراه انما  
 تعمل لنفسها فاذا قال توكل يعمل للموكل كانه عمله دفعا لصبر المنة انما لا  
 يقتصر على المجلس ان لو كذا استعانه من الوكيل ولو اوصى على المجلس لا يبعد له سماعه  
 لان في المجلس الموكل موكل على فذلك مستحب والحاجة الى اعانه غير وانما توكل له فهو مثله

تفسير



في حال غيبه لم يصبر على المجلس هذا ولو قال لا خني طلقها ان شئت فبر هذا وكذا  
لو جرد وحده فان يعمل لهبه والمالك من عمل نفسه هذا عندنا بملك حي يصبر على المجلس  
والاصح الرجوع لان لما علق بمشيتته بعد تعلق الطلاق بوابه ومشيتته حي لو طلقها  
من غير ما نجرى على لسان الطلاق من غير مشيتته لا يقع وكان الكا لان المالك هو الذي  
يعمل بمشيتته فيه وبما يفي به خلاص الوكيل ان يعمل بمشيتته لو كان هو ابه لا بمشيتته  
حي لو طلقها من غير مشيتته نفسه صحيح ولو قال لها طلقني بملك طلقها بملكها  
واحدة تقع واحده لانها لما ملكك انما ملكك ارتقاء الواحدة ولو قال طلقني بملك  
فلما ان سببا او ما لا يفد بهم وطلعت نفسها واحده لا يقع سببا لانها علقا الطلاق  
بملكها الملك ولم يوجد في قوله باللف بوضي الزوج بالسرور باللف ولو وقع احده  
بغير سبب لزم لفظ الزوج ما وصي بذلك بحال ما اذا كانت الجواه لزوجها بملكها  
بالف فطلعتها واحده حسب يقع واحده سبب لزم لفظ لان الجواه لما وصي باللف  
كانت ارضي ان تبسبب لزم لفظ ولو قال لها طلقني بملك واحده لانها علقا وطلعت  
نفسها لما اوقع سببا في حينه وعند ما يقع واحده لانها علقا السبب انواع  
الواحدة وزياده وقع الواحدة ولا يقع الزيادة والى حينه بجه ان الموضع  
اليها واحده تكون كذا ودانت واحده هي وبعض الجملة جرح الامر بها  
ويظهر اذا قال لها طلقني بملك واحده ان شئت وطلعت سببا فهو على الخلاف  
الذي ذكرنا ولو قال طلقني بملك طلقا املك الرجوع فطلعت نفسها لما اوقع

70  
احيا ولو قال طلقني طلاقا يانا فطلعت نفسها وحيها يقع ما افاضنا من نفع  
ما ابره الزوج وانما انت بالاصل والوصف بسطر الوصف وسبب الاصل ولو قال لها  
ان طالق ان حسب فعالت سكت ان كان الى في الباء وابوها في الباء وطلعت  
لانها علقا السبب بمشيتته موجودا والتعليق بسبب موجودا بغير ان يكون ابوها  
في الباء لا يقع سببا جرح الامر عن يدها لانها اعرضت حيث اشتغلت بالامام  
لها ولو قال شئت ان شئت فعالت الزوج شئت لو كان الطلاق لا يقع سببا جرح  
الامر عن يدها لما ذكرنا الا اذا قال الزوج سبب طلاقا فحينئذ يكون هذا  
انما علقا بغيره ولو قال ان طالق متى سكت او متى سكت او اذا سكت  
او اذا ما شئت فلما ان يطلعت نفسها في اي وقت شئت في المجلس وعمل المجلس  
تطبيقا واحده حسب لان كل مبيع لزم اوقات كلمها وكلمه اذا لزم يسعد  
للسبب ايضا فان كان للشرط سطر بالقيام في المجلس وان كان للوقت لا يطلعت بغيره  
الطلاق سطر سبب سطر بالقيام في المجلس بالسبب والاحتفال ولو قال ان  
طالق كلما سكت فلما ان يطلعت نفسها لما ذكرنا سببا لزم في المجلس وعمل المجلس  
ان كل ما يوصي بملك السبب يعلق حكمه طلقا واحده وان سكت الباء  
حمله واحده لا يقع الجملة وهل يقع واحده عندا في حقه لا يقع وعند ما يقع  
على ما ورد ولو قال ان طالق ان شئت احسب سبب لم يقع حتى سبب في المجلس اذا قامت  
بطل لان من حيث اسم المكان والطلاق لا يعلق بالمكان الا في ان لو قال



ان طالق في الكعبة يقع في الحال مطلقا في المكان وهو قول طالق است ووقال  
ان طالق كم بيت اصابته فلها ان يطلق بغير ما شئت واحدة او تسن اولا الكرى  
المجلس انكم وما لبيان العدد ولو قال كيف شئت فخذ في جميعه يقع في الحال اوجه  
من غير شبهه ان المشبه دخلت على وصف الطلاق لا على اصل الطلاق وفي الاجل  
معلق بالمشبه والوصف معلق بالمشبه وعندهما يقع عالم سائر المجلس لا الوصف لما  
معلق بالمشبه معلق الاجل ايضا لان الوصف بدون لهما يصل لا يكون ولو طلعت بغيرها  
لما اوصاها وهي في المجلس قال الزوج نوب هكذا ياتي ومع ما اوصت بالطلاق  
انه عوض النكاح فمفع كسرات في المجلس ولو قال است طالق من ثلاث طلاقين  
فلها ان يطلق بغيرها في المجلس واحدة او تسن دون السبع عدان حينه وعندهما  
لها ان يطلق بغيرها ايضا لان كلمة من محمول للثبوت والتميز فكل ما حكمه للمع  
ومحمل فله من على التام حتى يكون عملا معموم فله ما لا يبي حينه انه انك العمل كما  
فعلها ما نكاحه ملك اساع الا كرو وفي بيان عملا بحكمه ما لان العام مساو الا كرو ولا  
ملك اساع الملك عملا بحكمه **باب الخلع بعد خلع امرأته**  
او حبر او مسد فسلت ما نكحت ولا شئ له عليها لان الخلع معلق الطلاق السابق بشرط  
وهو لها وقد سلكت ولا شئ عليها لانه لا يمكن احجاب المسمى بال لا يمكن احجاب المص  
لان المص لا وجه له عند الطلاق وانما حصل لهما بعد عقد النكاح لا طهرا وحطو النكاح فغدا  
وقال النكاح معلق الاجل وهو في الاجل لسر حال ولذا كذا كذا كذا عليه ذلك في الكتاب

فانبيه ان المسمى يصلح بدلا او الكتابه لا يصح بدون الرد لكن مع هذا لو ادرك العمد  
سما في العقد عمن في النكاح معسان معني السولين ومعنى المعادض فلو لم يرد  
معنى المعادض لا بعد ام ما يصلح بدلا اصح معنى المعلق لان معلق الوثق باد النكاح  
بحر ما اذا اذاه عمن وعليه صفة بغيره ان المولى انما يرضى بعقده بشرط بطلان الرد  
المذكور فاذا لم يسل له ذلك سرعا يوجع نعمه المبدل وهو العبد وله فيه كذا زوج  
على ذلك صرح النكاح ووجهه المثل لان المصنع مضمون عند النكاح على ما هو وصمة  
مهر المثل فاذا لم يحب المبدل حب المبدل دخل خلع امرأته وهي صعبه دار حالها  
ما قال حاله كذا الف درهم او قال خالعتك بمهر كذا ومهرها الف درهم فسل ومع  
الطلاق بالا جماع لان الخلع معلق النكاح بشرط فصولها وفي محصله شرط وقوع  
الطلاق الصغير والكبير سواء قالوا له انما اردت الدار فاست طالق فدخل الدار  
بطلت ولا يجب عليها سمي ولا سوط سمي من مهرها ان كانت مديونا بها لو كان  
الخلع على مهرها لانها فاند المالك ما ليس مال فان المصنع اذنته لها عند الطلاق  
فكانت مسرعة بالمال وهي ليست من فعل المصنع وان لم تكن دخل مهرها يسقط نصف  
المهر لان الطلاق قبل الدخول يسقط نصف المهر ولو اراد الزوج خالعتك فاموال  
خالعتك انك على الف درهم او على مهرها فسل الاب فان لم يقض يرد الخلع لا يصح  
بأنه لا يحسب لابي الاب ولا علمها ولا يسقط سمي من مهرها ان كان دخلها لان  
الاب سرع مال لصعبه ما يصح وهل يقع الطلاق فيه رد اسان والاصح ان يقع لان



ان الزوج على الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد يستقطب نصف المهر ان لم يكن  
 الطلاق قبل الدخول وان صحت الالف او المهر وهو الف درهم صح ضمانه لانه لو كان  
 احسبا فيلحق من الزوج ومن لم يلحق وجب فمذا اذني لذلك لو قال الاحبي  
 للزوج اخليها علي الف على فعل الزوج صح وعلى الاحبي الالف كالف ما اذا  
 قال للمولى بع عندك من فلان بالف علي او اعطت عندك علي الف على الفصح  
 اصلا والاعطاء يصح لكن يجب على الضامن سي لان هذا الشئ لو صح سلم للمو  
 المسبح ولا يسمي له حسي في الاعطاء كذلك سلم للجديد ملك نفسه ولا يسمي له حسي  
 سي وغرامة البديل في المساقلة لا يجوز على عمر من سلم له المبدل الا بالكفالة ولا يكر  
 بصححه بطون الكفالة عن العبد وعن المسمى لان هي لم يحب المسمى على المسمى  
 ولم يحب المال على الجديد وكف بحب الكفيل بخلاف اشتراط بدل الخلع على العبد  
 لان المحل لو حب المال على الاجنبي لم يكن هذا احكام البديل على عمر من سلم له المبدل  
 لانه لا سلم للمو بالخلع سي لانه يزوج عنهما مرد السراج وظهرت ما اكسها النبي  
 فان لها من الثمن وادام صح ضمان الاب للزوج الالف او المهر هو الف  
 درهم فان قال الزوج دخلها فلها على الزوج جميع المهر للزوج على الاب حكم  
 الضمان الف درهم وان لم يكن دخلها فهي القياس لها على الزوج نصف الالف  
 وان النصف سقط بالطلاق قبل الدخول وللزوج على الاب الف درهم بحكم الضمان  
 وفي الاستحسان للزوج على الاب حسمه والمهر حسمه على الزوج لان مسعود  
 الزوج في العرف سلام الف درهم لو كان المهر الف درهم وقبيل له ذلك لان البند  
 مسوط

بذلك

علم

بالطلاق قبل الدخول ان لم يصف المهر والنصف لانه هو الذي يزوج المهر عليه  
 فهو يرجع على له من ذلك وان قبضت المهر الالف كله فالزوج ما عدا البند  
 منها والنصف من الضمان فباد اليه جميع الالف والامتناع خلاف الست كلام  
 ما هو المقصود واصل هذا ان المهر الباه اذا حصلت على الف درهم قبل الدخول  
 ومهرها الف درهم ولم يقض سوا العساس ان يجب عليها غيما للزوج لان الجديما  
 من المهر يستحق السقوط بالغرة قبل الدخول وعد الرهب المواد بالخلع الف درهم  
 حسمه منها سقطت عنها عما فان لها على الزوج حاليما وطون القاضيه  
 عليها حسمه وفي الاستحسان لا شيء عليها ان مقصود الزوج يسقط كل المهر عن  
 دمه ودر سقط عنه كل المهر ان نصف جميع الالف في القياس فوذا الف وحسمه في  
 الاستحسان مرد الالف لما ملنا وان قال المهر بئرا عينا فامانا فخذ من الزوج عن  
 ذلك كله ان دخل بها ونصده ان لم يدخل بها وورج الزوج على الضامن نعم كله او  
 نعم نصفه استحيانا ولو قال المرات اب طالق مالف درهم او عن الف فقلت  
 طلقت وعليها الف درهم ولو قال اب طالق عليك الف درهم فقلت فكذا عند  
 ابن دوس ومحمد ان لو اذ لمحال يعني عليك الف حال نوع الطلاق الا بوي انه لو  
 قال احمد عدا الطعام الى مولى ذلك درهم هو عمر له قوله درهم عند ابى حنيفة  
 بطون لا شيء عليها لان قول اب طالق كلام تام وقوله عليك الف درهم كلام تام ايضا  
 عطفه على الاول فلا سلق بالاول فتوهم حاذبه وذهب عمر واسحق وهاج وعمر  
 ريد ولا ضروره الى حليقنا الاول لان الطلاق مشروع بدون المال بخلاف سله حل

درهم



الطعام لأنه الطلاق استيجار عابه والواجب بدون العوض من شرطه  
بالأول كذلك إذا قال لعبد أنت حر وعليك الف درهم فهو على الخلف فنهائي  
خفيف لعق بعيني عند ما بعني بالف درهم أن صل أبراه أصلت على أكبر من مهرها  
فإن كان الشؤ منها طاب للزوج أحد الرماه هكذا في دقوها لقول نبي في إباح  
علمها ما أمده به ودقوا في الأصل لأنه ذكر الزيادة للزوج لما روي أن أبراه  
فلس من أس شماس حات إلى رسول الله عليه السلام وقالت لا إله إلا الله يحيى لا  
أسكن معه فقال عليه السلام إن زدين حبل يفتن قال نعم وزيادة فقال عليه السلام لما  
الزيادة واقفي الزيادة وقد كان الشؤ منها وإن كان الشؤ من الزوج ذكره  
الزيادة باعق الروايات وهل يكمل له أحد المهر إذا كان الشؤ منه فمعه ثلثان  
أبراه قال لزوجها طلقني أو مات أحلفي على ما في يدي من الدرهم فيفعل ولم يكن  
في يدها شيء طلعت عليها ثلاثة دواهم لأنه أدي جمع كامل مسمى في الزيادة شك  
مضار لما لو أوصي بدينار مائة دواهم ولو قال لامرأة طلقك أس علي  
الف درهم لم يصح فقلت فقلت قول الزوج لأن هذا من الزوج بعين  
الطلاق شرط فقلت الف قول فكان مسمى واليه سم به حيث ناذ المير في القول  
معدا بكر الشرط فكان القول قوله بخلاف ما إذا قال لا تحزن منك هذا العبد أس  
بالف درهم لم يصح قال المسوي صل قال قول قول المشتري لأن القول من الباع  
وكرر الاسم الباع بغيره وهذا لو حلف لا يبيع فباع ولم يصل لا يبيع فباع فاد أو يبيع  
معدا بقول فاد المير بغيره فذكر فذكر رجوع عما أبراه وأبصح رجوعه ولو قال ع

عليه بال وشرط الحيا والنفقة لأنه أيام فالحلح المال صحيح الحيا والنفقة لأن الحلح  
موجب الزوج بمسألة بعين الطلاق بشرط وهو لها وهذا الزوج أو قام  
عن المير قبل قبول المير لم يطل الحلح وكذلك هو في ما روي المير في لو كانت  
المير عامه بصلها فصلت صح وكذلك يصح بعينه بشرط ما قال إذا عاهد  
حالها بغيره صح دل أن من حايه من شرط الحيا في المير ما لم يشرط الحيا  
للمير وكذلك عند حايه من الحلح وطل الشؤ لأن من حايها الفبول شرط وقوع  
الطلاق وكما لا يصح شرط الحيا في المير فكذا لا يصح في شرط المير فها وكما لو  
قال أنت طالق إن دخلت الدار بعيني أنك الحيا وكان الحيا باطلا لذهابها عند في حينه  
صح شرط الحيا في جانب المير لأن من حايها معاوضة لأن من حايها مال المال يصح  
عوضا بدليل أنها لو قالت أحلفي منك بكذا فيجوز أو قالت عن المير قبل  
قبول الزوج بطل وكذلك لا يوفى على ما روي المير في لو لم يكن الزوج حاضر فلو  
فقبل كان باطلا وكذلك لا يصح ففعله بالشرط بأن قالت إذا عاهد ففعلت ففعلت  
فهو باطل فمدان من حايها معاوضة فيصح شرط الحيا فيه كما يصح في البيع وإذا صح شرط  
الحيا في حايها توقف وقوع الطلاق فإن ردت الحلح في بطله أيام بطل الحلح وإن لم يرد  
حتى مضى مدة الحيا لزم الحلح مع الطلاق ولو لم يرد المال ولو مزوج أبراه وسوط  
الحيا ليعقب أو للميراه صح النكاح وطل الحيا أو ما في حايها لأن من حايها المصع وان حلت مالا  
سقوطا عند النكاح لكن إنما جعل مالا بطريق الضرورة والاضطرار في يصح الحيا ولم  
يظهر كونها مالا حتى صح الحيا وفي جانب الزوج وإن وجد المال لكن المال في باب النكاح



تابع ولا يعطى له حكم نفسه فلو صح شرط الحادى عساره لصير مقصودا في الخلع الحكم فلا  
 سعى سوار يصح شرط الحادى في عقد الكسابة لانه موافقه على الجاسس حتى انما يكون حاله لا  
 يصح بدل الكسابة حتى لو كانه على حرة او خرابه كانت الكسابة فابيد كذلك جمال المدل  
 منع منه الكسابة حتى لو كانه على ممتدة او على زوج لا يصح الكسابة فصار بطر السج  
 شرط الحادى فيه اذا قالت المراه لودج ما طلقى لسا بالذبحهم مطلقا واحده تقع واحده  
 سلك لال لا خوف البنا للعوذ والعوض سعيهم على المعوض معا ولا كل طلوة سلك لال  
 ولو قال لسا على الذبحهم مطلقا واحده فذلك الجواز عند ما ان كل على سعيه مكان جواز  
 الباقية لا فرق بين قول طلقك بالذبح وبين قوله على الذبحهم وعندي خفيف يقع  
 ولا شيء علمها عالم نوع السك لان كلفه على الشرط يقول البطلان ورك على ان يودى في نعي شرط  
 ان يودى في مكان لودم الا ان علمها معلما شرط ان يقع السك فاما توجب الشرط كماله  
 لا يسي من الحادى اذ له عليه ما يوجب سر الكسابة اذ ان الامام يملك سعيه بالذبح وسار بعض  
 البدن انهم ينادون الامان بعد سنة ورجع عليهم ثلثي الدسار ولو قال على الذبحهم ورجع عليهم  
 كل الدسار او اياه احلقت نفسيهما من ذبحهما على عبد لها وهوان على انها لودى مضافا  
 الخلع وبطل شرط الدسار وعلما سلم عن العبد وممتدة لان هذا شرط محال فموجب  
 العقد فان سلم العبد اوجب حكم العقد بطل الشرط وجميع الخلع لا يبطال الا بالبراءة  
**باب الاول بطل قال لا براءة والله لا اقول شهرين وشهرين**  
 وشهرين بعد الشهرين لانه لو كان ايادى ان الجمع يحرك الجمع فجميع بلفظ الجمع وكانه قال والله  
 لا اقول اربعة اشهر فان قولها في المدة يلزمه كفارة واحده لان الشهرين واحده وان لم يقربها

طلقه

اربعة اشهر بان سطلية الاوى انه لو قال والله لا اكلم فلانا يوما وليلة حتى كان قوله  
 في ايام ولو قال والله لا اقول شهرين فمكث يوما قال والله لا اقول شهرين او ما في  
 المراه الباقية في اليوم الباقى والله لا اقول شهرين بعد الشهرين لانه لو لم يكن  
 موليا وكانت مسان حتى لو قولها يلزمه كفارة بان انما سعيه الايادى اما في قوله في اليوم  
 الباقى لا اقول شهرين بعد الشهرين الاولين لانه يهدى من الشهرين عن الاولين فاما  
 مسان والسك في كل واحد من اربعة اشهر واما في قوله في اليوم الباقى لا اقول شهرين  
 لانها مسان احدهما في اليوم لمراد في الباقى في اليوم الباقى والشهرين المذكوران  
 في الشهرين الباقية مع الشهرين المذكوران في الشهرين الاولين لانه لو كان  
 مودج الشهرين بمسوحه فكل من من وقت الشهر فمده الشهر الساس يكون اخل  
 في مده الشهر الاول صوره الا اليوم الاحد الذي هو تمام مده الشهر الباقية لم يوجد  
 في كل من مده اربعة اشهر بطر اذا قال والله لا اكلم فلانا يوما وليلة من سعيه  
 الشهر على مودى من وقت الشهر لانه لما مودج السعي فاليوم الواحد من الشهرين  
 هو اليوم المذكور في السعي لانه كان قال لا اكلمك يوما وليلة ولو قال لا براءة والله  
 لا اقول سنة الا يوما بعد ذبحها موليا ومصرق اليوم المسكن من الشهرين الى اخر  
 السنة كانه قال الا اليوم لانه من السنة وصار كواحد اذ كانه الا يوما صرف الا  
 سسا الى احوال سنة كذا هنا وعند علمنا السنة لا يصح موليا في الحال انه اسدي لما  
 سكو ايقنا دل اي يوم كان فاما يوم ما الى المدة يمكنه فاما انما من عديت يلزمه فلا يكون  
 موليا الا اذا اوى ما في يوم ومدي من السنة اربعة اشهر ان لا يصح ليا الا اقول شهرين

المستثنى



لان لما مضى ليوم المسمى فوجد ذلك لا يمكن فوافها الا بكفاره بل هو من بعد الوان  
 الى تمام السنة اربعة اشهر لا يصبر مولا لاجل ان لا جاره لان اليوم محرم ان صرنا الانسا  
 الى ليس تصحح حاله جاره اليوم المسمى اذا كان مجزوا كان المسمى من مجزوا ايضا  
 وجماد المربع منع صير جاره اما لا يمنع صير المسمى لو قال احبب الله لا افنك ثم تودعها لم يكن  
 مولا لان لا يلا تغليق الطلاق بشرط عدم العوان اربعة اشهر وتغليق الطلاق بشرط  
 الخوع على الخا في الاحل لا يصح لكن صح بمنع حتى لو جرت بها كفاره وكذا اذا  
 قال احببت علي كظما ابي ثم تودعها لم يكن مظاهرا لان الظهار سدا للحلال بالجماع كذا  
 وعن قال هذه المقالة كان نسرا للجماع فكان صا دقا فلم يكن ظهارا او قال وهو  
 خارج الكوفة والله لا يدخل الكوفة وامراته في الكوفة لم يكن مولا لان امته فوافها من كفارة  
 بل هو من اجها من الكوفة ولو الى من امراته وهو عا حرم عن الجماع لم يرد لموضها او لقرون دون  
 بها او كانت صغيرا لا يجماع او من سميها بغيره او بعد اسمها بغيره يكون بالبيان بان يقول من  
 اليها لكن سوط دوام العوا الى تمام المربع وهذا لان هذا المسمى اما صا وطلافا  
 عند عدم لقن ان لو كان اربعة اشهر ما عا بار الظلم لان ما لم ين منع نفسه عن صا حتى في الجماع فاذا  
 كان زاد على الجماع فالظلم محقق بحقيقة المنع فقيته وتوابعه يكون بحقيقة الجماع وان كان غلوا  
 عن الجماع فالظلم حصل بالمنع بالبيان فهو سكون بالجموع بالبيان ايضا فاذا قال بالبيان ودام  
 العوا الى تمام المربع نظر عن المسمى صفا لا يلا احبب لا يقع الطلاق ويبى عينا لا يلا احبب لو جرت بها كفاره  
 الكفاره وان نذر على الجماع قبل تمام المدة بطل العوا بالبيان يكون في الجماع لان نذر على الاجل لا يلا  
 المقصود بالخلف سطر حله الخلف وهذا كله مرهنا وقال الشافعي هو قول الظهار ابي بالجماع  
 لان لو يكون بالخت والخمس لا يحقق الا بالجماع

الآية

**باب الظهار وعمل** **قال الامام** **ان علي كظما ابي** **سلي** **الان صرح** **الظهار**  
 هذا ولو نوي الطلاق لا يصح سنة لمن الظهار كان طلاقا في الاصل مع فاذا نوي الطلاق بعد  
 نوي المنيوخ ولا يصح كذلك اذا قال ان علي كزوج ابي يكون ظهارا لان جرمه المنيوخ اسد  
 ولو قال ان علي كامي او مثله ابي فان نوي الظهار فهو ظهار وان لم ينسبه كصحح بجميع الام سطر  
 لهم ورواه فكان محمدا للظهار فصحت نيت دان نوي الطلاق فهو طلاق لا تحتل المشركي  
 الحرمه يعني ان علي حرام وقوله كامي لما كذا الحزمه تقول ان علي حرام كالحزمه الميت نوي الطلاق  
 فيكون مراده احكام الحرمه دون اللد ان لم يكن له به فمعد ان حيف لا يقع شي محلا له علي  
 السفه والكرامه عند محمده هو ظهار لما نوي النسب بجميع لهم كون سميها بغيره من مومنا  
 وانه ظهارا لا يجماع فكذا هذا وعن ابي يوسف بن روايات في روايه لا يقع شي كقول ابي حنيفة  
 وفي روايه يكون ظهارا كقول محمد في روايه يكون ابا وان نوي به النكاح لا غير بعد اختلاف  
 الجواب والاختلاف في هذه المسله في جميع نسخ المشاع بعد ذكرنا ما احببه استنادا  
 الصديق الشهد حيا المدين عمده انه ما لوجه الرضوان فقال انه ظهارا لا يجماع ولو قال ان  
 علي حرام كامي فان نوي الظهار فظهار وان نوي الطلاق فطلاق دان نوي المسمى فليلا ان  
 ذكر الحرمه مطلقة وذلك لجملة حرمه الظهار وجرمه الطلاق وهو من الايلا ما في ذلك لو كان محمدا  
 منه وان لم يكن له به يكون ظهارا لانه ذكر النكاح مسميا بالام والنكاح المشبه بالام يكون  
 ظهارا لا يجماع فمحمدا عليه الا اذا نوي خلافه ولو قال ان علي حرام كظما ابي لم يكن الظهارا  
 عند ابي حنيفة اي سي نوي لانه صرح بالظهار ويصح حكمه هو الحرمه لا يصح صرح الظهارا فان ذكر  
 وعند محمد ان نوي الطلاق فطلاق وان نوي المسمى يكون ابا وان لم يكن ظهارا لانه ذكر النكاح فان ذكر



الظهار ولقط الجرم يحمل الطلاق ويحمل الميم اما تحتل الطلاق كما اذا قال استحل  
 لبي الطلاق يكون طلاقا اما تحتل الميم فان النبي صلى الله عليه وسلم ما ربه على نفيه قال الله تعالى  
 يا ايها النبي لم يحرم وكار ذلك الحرام محييا ما في ذلك من نهي صحت منه وعدم النية كون ظهارا او غير  
 اي يوسف ان نوي محاسن يكون ان لا ما قلنا ولا يكون ظهارا وان نوي طلاقا كان طلاقا وظهارا وان  
 لم يقط الجرم والظهار بعبارة الجرم يكون طلاقا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر فيكون ظهارا ولا  
 حاشية فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع بينهما فانه اذا اظهر من مودة ثم طلقها او طلق ثم طاهر بيمين  
 هذا ولو طاهر من امته لا يصح لاحكام الظهار وبذلك كان القياس عرف ذلك بالجموع الجواهر دون  
 الامه ولو امر اسما ان يطعم عنه في كفارة عليه فاطم عن المامور من طعام نفيه اذ لو كان يوجب  
 زكوة او مضى دينه فعد المامور من مال نفسه صح ذلك وسقط عن الامور ما كان عليه من  
 للمامور ان يرجع على الامور اذ كان قال الامور على ان لا ترجع على المامور في الوجوه  
 كلما لانه صار طائفة الميم والنجس وقيل لدين نفيها ما عدا الامور في بعض النسخ لم  
 لتفسيره الميم ان قال الامور على ان ترجع على المامور على الامور في الوجوه كلما ان الامور  
 بصير مسرعا وان سكت الامور على الدين بوجه المامور على الامور بالارفاق لان المامور  
 ملك الدين بالاداء اياه وقام مقامه والدين وهاهنا كما لو قتل اياه المدين وادى بوجه  
 عليه لذا هنا في الكفارة والزكوة اختلاف عندنا في جميعه لا بوجه وعدا في بعض  
 بوجه ومي سبله لاصل ولو اعتق وجه من طهار من من مبر من لا يقع عن طهار او اثنين  
 انه لا يبي بها انه ان يجعل عن ايمها ما عند ذوق لا بعد ان يجعل عن ايمها انه خرج الامور  
 من وجه جبي اعني على كل واحد بعينه وهاهنا كما لا يخفى وجه عن كفارة الظهار والعقل والناس

عليه السلام

والفقير

ايمها او طلق من اعتق الواحد لا يقع عن طهار من ميم به اصل الظهار والظهار  
 اي بعض احدهما لان الظهار من جنس واحد المعنى الحسن الواحد لواء لا فائدة  
 فيه الا نوي انه لو صام يوما بنية القضاء حرم وان لم يصم الوضوء واليوم واداني  
 اصل الظهار دخله ان يجعل عن ايمها ما شاء له ان يجمع اليه من الكفارة عنها بخلاف ما  
 او احلف الحسن وهو كفارة الظهار مع كفارة اليمين فاما ما جعلها محلفا باليمين  
 انه يجوز في كفارة الظهار والظهار اعناق الرقبة الكافية في طعام يومين ولا كذا  
 في كفارة القبل واذ احلفا احسبا فاحسب الى العسر ولم يوجب النجس في الاعناق  
 وليس احدهما بادل من الاخر فوقع عن كل واحد نصف العن وجوز الامر من به فلا  
 يمكن ان يجعله بعد ذلك عن احدهما ولو اعتق نصف عمن عن طهاره لم اعتق النصف  
 الباقي من ذلك الظهار او احراه اما عندنا مما لان اعناق النصف اعناق الكل اما عندنا في حنفية  
 لانه اعتق الكل بكماله ليس بغيره ولو كان احدهما عنه ومن شربكه فاعتق نصيبه عن الظهار  
 ثم ملك نصف ماله ادا الضمان واعتق عن ذلك الظهار لا يحرم لانه حسن اعتق فغيره  
 نصيب السوكة على ملك السوكة من وجه حي لم يملك التبرك منه واسمها ميم فاذا ملك الضمان  
 واعتقه لم يعتق ذلك النصف على ملكه من كل وجه ولا يحرم عن كفارة ولو اطلق بين  
 ملكا وكل مسكين صاعا عن طهار من ميم بيمين حرمه عنهما لان الممولى واما الكواوس  
 وهاهنا كما لو فعل ذلك عن طهار ومطهر بيمين حرمه عنهما بالاجماع لذا فعنا عبد الله بن حنبل في بعض  
 يقع عن طهار واحد لانه احمل انه اجمع ليس عن طهار وملك مسكينا عن طهار لكن لا يوجب  
 الواجب احدا من مصدق على كل مسكين صاعا وكان الواجب كل كفارة اجمع بين مسكينا  
 وكل مسكين نصف صاع



لكن نصف الباع اقل من الباقي به المواءمة اذ كانت امانت لكن لو زاد على ذلك كان افضل  
وهو القواء مادي بالكل كذا هذا وكان مودعا على كل طمها و نصف الكفارة وقد سما  
ان النعمان في المحسن الواحد هو مضار مودعا كفارة واحدا عواجدا لظنها و هو محله  
هكذا لحساب طار في باب العادات لا محال ملحق بالمنفقين موضع الحساب خلافا  
ما اذا اختلف المحسن هو ما اذا اجمع سن يسكنها على طمها و وكل مسكن صاعا لزم  
لو صار مودعا على كل واحد نصف الكفارة لا يصير مذكورا عن احدهما لان النعمان يصح عند  
احلاف المحسن فلا يصح مذكورا ابدا وقد نصب بهذا الكسوف في جعلناه مذكورا عنهما جميعا  
اما في الظاهر ان خلافه **فان**  
امواته يستووا لها او اختلج منه او خيرها وانما مات نصفها م مات وهي في الجرح  
لم يوت لانها نصبت سلطانا جميعا ولو قالت طلقا جميعا و طلقها ماسا م مات و رت  
لانها لم يوص سلطانا جميعا ولو علق في موضع خلافها السكت شرط وجوب الشرط و جازت  
مات الزوج وهي في الجرح و رت بكل حال سوا علق بفعل عبيد او بفعل عرس او راس السهر  
او بفعلها الذي لا بد لها منه لصلوة الفرض كلام الابوين و تقاضي الذبح الاكل  
والشرب لانها مصطوره في ذلك فلم يكن راضيه سلطانا جميعا فان كان فعلا لها من بد لم يوص  
لانها مما سهر الشرط نصبت سلطانا جميعا وان كان التعليل في الصبي والشرط في المرض  
جمعا على وجهه لانه في وجه الموت بالانسان وهو ما اذا علق بالطلاق بفعل الحي او محي راس  
السهر او بفعلها الذي لها من بد نحو كلام و بد عرس و في وجه موت بالاجماع وهو ما اذا  
علق بفعل عبيد سوا كان له من بد لم يكن لان ما ساس الشرط في المرض محمل كانه طلق في الشرط

ومصيرها واد في وجه اختلافها وجه وهو ما اذا علق بفعلها الذي لها من بد فقلت ذلك في  
الزوج كم مات وهي في الجرح لم يوت عند محمد لان الطلاق مضاف الى الزوج في جاز البحر  
و لم يصح في المرض سوا لم يصيرها و اد عبد في حنفية و اي يوت يوت لان الفلاد لم يكن لها  
منه بد كما مصطوره ملجاء في ذلك الزوج هو الذي جعلها ملجاء في ذلك فيكون فعلها  
مضافا الى الزوج فصارت كالتزوج باسرها بشرط في موضع مصيرها و اد لو صح المرض في  
مات لم يوت كالحال لانه يبين انه لم يكن موص الموت لان مرض الموت ان يصير صاحب فوات  
او يموت فيه قبل ان يسل ولو دخل في موضع او شرب و و اد ما مودعا في ذلك فهو كالموت  
حنفية اذ لو كان صحيحا وهو محصور في حصره كان في ضمن القتال اذ كان في موضع  
في البحر او نزل في سبيله او كان مجبورا لاجل قود او رجم طلق املاة ملاءم هكذا  
في ذلك الوجه لا يوت لانه ليس بخال هلاكه في ذلك الوجه فصارت مريضا بصير  
صاحب راس لو كان بارز رجلا او نزل معه او اخرج من السجن ليقتل في مصاص  
او رجم او اكل السم السمين و يبي على لوح او وقع في ثم سبع طلق ملاءم هكذا في  
ذلك الوجه و رت اذ كانت في الجرح لانه محله مريض هو صاحب الفلاد و جاز  
املاة بالوفا وهو صحيح كم موضع و اد عن القاصي بينهما موقف م مات وهي في الجرح  
و رت عند ابي حنيفة و اي يوسف و عبد الله محمد لم يوت لان العلف يعلين الطلاق  
بفعلها الذي لا بد لها منه وهو اللعان و معا ليعاد عن نفسها و قد بينا الخلاف في مثل  
هذه وان كان العلف في المرض و رت بالاجماع ولو ابي منها وهو صحيح كم مات فهو  
مريض الموت بالاجماع لان الاطلاق يعلين الطلاق لا يعمل احد لم يصيرها و اد محي لو كان

ففرق



المدة في الحوض ودر اذ مات وصي العبد ولو ادعت المرأة بطلانها الموقف لما لم يسلتم  
 مات الزوج وصي في العبد لم يرث لان البره ساقى اهلية الوارثة ومحل النكاح ومقتضى الوارثة لغيره  
 هل محال لو صلت من وجهها او طارح عندهم مات الزوج وصي في العبد ودر لان حرم المجهار  
 بغير في النكاح اما لاساقى الوارثة فان المحرم موت من المجهار موقوف طوارق الوارثة لغيره  
 ثم اقول لها بدس او ادعي لها بوصية ثم مات وصي في العبد عند علمنا ان المرأة تطهر الى ما لها  
 من ما لها من ميراث الزوج واليها اقول لها به او ادعي لها به ايها كان اقل يعطى لها ذلك لا  
 هما من هاتين في الطلاق واليها اقول فلعل وصيها ساقى فليد من الميراث والزوج وطبقها بغيرها  
 حتى يحرم عن الميراث بغير اصل والزوج لها بمال كسب وبيع الوصية لها بمال كسب هذه التهمة  
 اما يتاتي اذا كان ما اقرب له او ادعي لها به البر من مال ما لم يصب الاقارب والوصية يعطى لها  
 الميراث اما اذا كان المصوب والموصي به اصل من الميراث فلا يملكه كما يجوز من الميراث  
 وبيع لها الاقارب والوصية بعد وفاتها جميع ما اقرب له الزوج وجميع ما ادعي لها به من مال  
 بكل حال لان مانع من الاقارب والوصية بها الا ان ذلك في الطلاق سواء اهلها ولو قال  
 المبرهن كسب طهرت بغيره في وصيها او فطخت عدل وصدقة المراه ثم اقول لها بدس او ادعي  
 لها بوصية ثم مات الزوج فعند الوصية جميع ما اقرب لها او ادعي لها به  
 فان ذلك البر من مراه او اصل لانه في الطلاق وانصاف العدل في حاله البصر بغيرها  
 فلم يوجب له المهر لان النكاح ولا العبد وقت لغيره والوصية بغيره وعندها في حيفه ايها  
 الاقل ان كان مراهها او لم يعط لها ذلك وان كان المصوب والوصية يعطى لها ذلك لانها  
 متممة في سداد مما الطلاق وانصاف العبد في حاله البصر بغيره لان ذلك لا يملك الاقل

**باب الرجوع بعد طلاق امراته فلا قابلية لغيره ان يسأله**

ج

حي تشهد علي وجهها لو بدس في الفصل يعني بكونه له الرجوع لغيره لانهما منه عن المود  
 في العبد لقوله تعالى ولا تحوجون من موت من اي من موت اي يكتفي بشهادة علي وجهها  
 للكل لا للكل امه اما الرجوع بعد الاثم بغير عذرنا واذ ارجعها بطلت العدة فليكن  
 الاثم مع الزوج وعندها لم يفسد كما دلالة الرجوع ولا احاد الى امر سداد وكذلك لا يباح  
 لها الخروج الى ما دون السفر لانها مقيمة عن الخروج مطلقا ولو كانت امراته حاملا فليكن  
 وقال لم ارجعها او ولد في كراهة لبقاء طلقها وكذا قال لم ارجعها بطلت من ساقى لان  
 الشروع كما اثبت السب من بعد جيله واجبا حكما وصار ملكا في قوله لم ارجعها والطلاق  
 بعد لو طي معقب للرجوع ولو حادى ما خلوه صحح بطلتها وقال لم ارجعها فليس لان ارجعها  
 لان الرجوع اما بعد الطلاق بعد لو طي فانها اقرب لم ارجعها بعد انما لا رجوع له علمها ولم  
 يصدر كذا في قوله فاقبل يكون حجة عليه قال ارجعها بعد قوله لم ارجعها ثم حات المراه بولدا  
 من سلس يوم ولم يعوا بقضا العدة ظمرا ان تلك الرجوع كانت صحيحة لان السب من  
 اذا احاد به الى سلس من قبل الطلاق ولم يعوا بقضا العدة ونضاف العلوق ايها  
 قبل الطلاق فظمرا انه طلقها بعد لو طي الطلاق بعد لو طي معقب للرجوع ولو زوج المراه  
 ودخل بها طلقها بلا ارجعها ولم يارجعها حتى جات بولدا لا يكون سلس من قبل الطلاق  
 ولم يعوا المراه بانصاف العبد صاير الزوج مارجعها وصي امراته لانها اذا لم يعوا بقضا العدة  
 سلس بولدها من الزوج ودر سلسا بالعلوق بوطي بعد الطلاق الرجعي هنا حيث حات بوطي  
 بالولد لا يكون سلس من وقت الطلاق والولد لا سلسا بالعلوق بوطي من سلسا بالعلوق بوطي



بعد الطلاق مردية والوطي بعد الطلاق الرجعي وجهه وان كانت بالولد اقل من سلس من وقت الطلاق  
لا يصير مراجعا والسبب انه لا يحتمل ان يكون حصل وطى قبل الطلاق فلا يكون الوطي رجوعا  
ولاحتمل ان يكون بوطي بعد الطلاق فيكون الوطي وجهه وان كانت الرجعية المذكورة لوقال الامامة  
اذا ولدت ولدا فانت طالق فانت تولد طلقت طلاقا رجعيا ووجبت العدة كما كانت  
تولد لرجل اخر من سنة اشهر من وقت الطلاق صوابا للزوج مراجعا وهي اجرة سوا جارية  
مراجل من سلس من وقت الطلاق او لا ذكر اما اذا كانت به لا كبر من سلس من طاهر لا تنقضا  
بالعلق بوطي بعد الطلاق الواقع بولادة الولد الاول وكذلك اذا كانت به لاقل من سلس من وقت  
الطلاق انه لما كان من الاولاد من سنة اشهر فصاعدا كان الولد الثاني من وطى لرجل اخر  
علوه بوطي بعد ولادة الولد الاول فيكون الوطي بعد الطلاق الرجعي فيكون رجوعا لوقال  
كلما ولدت ولدا فانت طالق تولدت ثالثة او اربعة من بطون مختلفة طلقت لما وسبب الاولاد  
منه لانها لما ولدت او اوقع طلقه وجميعه ووجبت العدة وعلق الولد الثاني بوطي بعد  
الطلاق الرجعي لان البطن مختلف فصاير مراجعا فاذا ولدت الولد الثاني وجبت  
طلقه ارجي رجعه ووجبت العدة والولد الثالث حصل علوة بوطي بعد الطلاق ايضا ذكر  
وصاير مراجعا فاذا ولدت الولد الثالث طلقت ارجي ولم يوجب العدة فلا يصح الرجوع بها  
**باب العدة** **الطلاق بالنيابة** يعني اذا كان المراجعة بطلاقها من قبل  
كان الزوج حرا او عبدا وان كانت امه فطلاقها من قبل وان كان الزوج حرا او عبدا الشافعي  
على عكس هذا واجمعوا ان العدة بالنسبة لثأله عليه اي ايام طلاق الامه وان عدتها  
حصتان وان طلاق شبع لا يملك حل المحل حل الامه انصفت حل الحرة لان الوقت

منصف المحل فيكون محل الامه على نصف محل الحرة فان سعي امه على الامه بطلقه ونصف  
لكنها لا تحرك فيمكامل العدة اذا ماتت انصفت عدتها كذا في الزوج بولدها فان طلقها  
قولها مع النسيان انما امه ما في وجهها ومما عمت بالكذب فيكون القول قولها مع النسيان  
كلت لم يست انصفا العدة فيخرج حق الرجوع للزوج كما كان امراه طلقت ولم يحضر وطى وولدت  
عليها بلسون سنة او اكثر اقل عدتها بالاشهر والبقول العالي عدتها من سنة اشهر حتى ماتت اموات  
حامل فوضعت الحمل فيصير عدتها موضع الحمل عدتها ولا تست بيب الولد من الصبي وقال الشافعي  
عدتها اربعة اشهر وعشرا لان هذا الحمل ليس من الصبي فلا يعلق به انقضاء العدة ولنا قولنا في  
اولاد الاجال احسن ان يصير حمل من علق انصفا عده الحمل بوضع الحمل مطلقا وهذا  
الاية لو كانت بعد قوله معاني من بعض ما في شهرين اربعة اشهر وعشرا لقول من يسجد لله سجدة  
من سا باصله ان يسوره سبعا المصوري الذي قد قوله واولاد الاجال احسن قول بعد  
قوله يعني **الدين هو منكم** الى قوله اربعة اشهر وعشرا فيكون باسحاكم العدة  
بالاشهر في حق الحامل هذا اذا كانت بالولد لاقل من سنة اشهر من حين مات الصبي  
بعض تكويها حلا جاهلا ووجبت العدة اما اذا كانت بالولد ليست اشهر فصاعدا  
من وجبت العدة عدتها اربعة اشهر وعشرا بالاجماع لان علوتها حصل بعد موت  
الصبي وحس مات الصبي حسب العدة عليها بالاشهر فلا تسعد بالحمل فقد ذلك لومات الزوج  
الكبرى بوجبت الزوج ارجو بعد صبي اربعة اشهر وعشرا كما كانت بولد ليست اشهر من وقت  
الزوج فصاعدا لا حل من سلس او لا كبر من سلس مع سحاك الزوج الباني من يسه الولد  
منه لان قدامها على الزوج بعد اربعة اشهر وعشرا من وفاه زوجها اربع ومنها ما انقضا







وان كانت في موضع يمينه لا يخرج اصلا ما دامت في العبد وعبد بعض العبد  
 يخرج محرم لان العبد يمنع من عدم المحرم لان العبد يمنع ما دون السوء عدم المحرم لا يمنع  
 ما دون السوء وهذا عدم المحرم ما يمنع من السوء فالعبد او يبي عندهما ان يرجع الى مصرها  
 محرم وان كانت في العبد لان العبد اما يمنع من الخروج من منزله وهذا ليس منزله البتة  
 والموتى عنها زوجها المسمى بالحداد جره كانت ارامه ما دام في العبد وهو ان يحرم  
 عليها كل دمه من الطيب ليس المحرم والربوبية من اجرم مطب او عيب مطب لان دمه يمينه  
 السوء الا بعد الصلوة بان كان بها وجع الواجب او حات وجع الواجب لو لم يفعل البرهان  
 وكذلك ليس المحرم بحرم الصلوة بان يودبه المغل او عدمه هناك الماء لا يخرج من  
 المنزلة على ما هو والامه يحرم الحق المولي في استجدامها وهذا عندنا عندنا لا يفتي لا يفتي علي  
 المطلق لما او اما الحداد لا الحداد اما يجب لما مات عنها من جنس الزوج وهذا الزوج  
 او حشرها بالطلاق بخلاف الوفاة فانه ما او حشرها وجبه وورد الحديث وهو ما ودي  
 عن ام حمزة بنت ابي سفيان لما مات ابو حذافه بنت نطف بعد ثلثة ايام وقالت علي الي  
 الطيب حاد لكن سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا يحل لامرأة موتى اهل بيوتها واليوم  
 الاخر ان يجل على من فو له امام الاعلى ووجهها اربعة اشهر عتوا وانا نقول المسمومة  
 في جناها لانه مات عليها النكاح الذي هو جاسمها وسمت وور السعة عليها  
 ثم الحداد الى ثلثة ايام الحق الزوج والى تمام العبد لعظم حظر النكاح حتى رجلا في حرمه الاجر  
 نصر معها ثلثة ايام لما ودينا من الحديث ولما الصغير فلا يلزمها الحداد ولا يمنع من

في الحداد  
 في الحداد  
 في الحداد

الخروج لانها عسر محاطة بحقوق الله تعالى ولم يسل الزوج حل عليها ولا ما تبصونه في احوال  
 بياض النكاح حيث كان له ان سمعها من الخروج لا حل لها سماع مات واما الكابلية  
 لا يجب عليها الحداد ومنع من الخروج الحق الزوج لان له فيها ما تبصونه ولو اذن لها في  
 الخروج لحل لها ذلك كما في حال قيام النكاح لان في الحائض ذلك حق الزوج في المكانة المحترمة  
 والمعتوهه كالدمية لانها عسر محاطة بحقوق الزوج كالدمية في حق الزوج والمعتوهه  
 عن نكاح فاسد لا يلزمها الحداد لعدم موافق الدعوى والاعمال  
**باب في الحداد**  
 مداد بعد اشهر ومات لا بل حسب سنة اشهر والقول قول الجواه لان الظاهر ان الجواه لذي  
 النكاح لان السجاح وذلك في قول الجواه ولم يذكر انها هل سحلف ويجب ان يكون علي  
 ان احلاف عدا في حيف لانه عند ما سحلف لان جامل اخلا فيها واجع الى النيب  
 وجعل الزوج امه ودخل بها ثم اشبهها ما جات بولب لافل من سنة اشهر مداسا لها بنت  
 النسب من غير دعوي لان ما بيننا ان العلوق كان قبل الشرا حال بياض النكاح والعلوق اذا  
 كان في النكاح مداسا لسنة من دعوي واجات بالولب لسنة اشهر من وقت الشرا لان النسب من  
 دعوي لان العلوق يحال الى احوال وقات وذلك سنة اشهر فيكون العلوق بعد الشرا  
 والعلوق الحاصل في ملك المولى لا يلزمه مدون الدعوي ولو كان طلقها واحدا اشهر هاهم  
 حات بولب لافل من سنة اشهر من حمل الشرا بالنسب من دعوي لان العلوق حصل  
 قبل الشرا وقبل الشرا من كونه او محبته ديب ولذا المنكوح والمعتبه من دعوي  
 ان حات به سنة اشهر وحيا او ما ساد لما اذا طلقها بسنة ثم اسرها هاهم جات بولب الشرا

3

ثم طلقها



من عدد عوي سوا حات به اقل من سنة اشهر من هذا شهرها <sup>سنة</sup> لا اكثر من شهرين الاول  
من حين بلقيها لان زوج الامه اذا طلغها بسن حرمه عليه فاذا اشبهها  
لا حمل على الله حتى سلك زوجا غير ولدوا لها العلوق يوطي بعد الاشهر يكون جوا فاطها  
الي ما مل الطلاق حملا لامره على الصلاح عند النيب من غير عوي اجراء حات ليد  
بعد وفات زوجها الي سنين وهدقها الورث انما ولدت من زوجها بسنة حتى من صديق  
حتى ينار لهم في الابن انهم اودا انه سوكا في البيات وهل يد نيب حتى عمر  
ان كان للدين صديقوا رجلان او رجل وامرأتان من سنة الولد حتى انكز هل  
سقط لفظ الشهاده والوضم بسوط لان النيب حتى لتاين كافي <sup>لا</sup> لفظ الشهاده  
الشهاده وفي الكتاب اشاره الى انه لا سوط مانه ذكوانه صدرها الحورية لان لفظ الشهاده  
انما سقط عند السارعة في محلي الفضا والمانعه هنا وان لم يصدقها الورث انما ولدته  
لم يست السب لاسمها به رجلين او رجل وامرأتين عديا حيف لان العبد مخصص لادب  
يوضع الحمل فيضع الحاحه انما ساء النيب بتلا لابتاع علي لقيام الحاح والعبد وحده  
لاست لرحمة كامله عند مما است النيب بشهاده امراه عدله لان الولاده ونفس الولد  
بشهادته القابله او لا يحصى في ذلك الموت والحوال وادام الولاده بشهادته  
القابله عند العلوق قبل الولاده مظهر انما كانت حاملا حين مات الزوج عند سب  
ماعتبار العراس وباركها لو كان الحمل طاهرا وفوفت الزوج بالحمل ماتت كم حات  
بولد الي سس من السب واسمها امراه واحد انما ولدت هذا الولد لعدله  
لذا هذا وكذلك اذا طلغها لسا او ساء حات بولد الي سس لم يبر بانقضا العبد لم

عديا حيفه الا بشهادته رجلين او رجل وامرأتين لما ذكونا ان احد مخصص لادبها  
بالولاده ولم يوجد ما يدل على النيب / الشاح ولا العبد فيصح الحاحه الي اثبات النيب  
اسد ذلك لاست لرحمة ماله وعنده مما است بشهادته امراه واحد يسد بالولاده  
لان الولاده عند سبها به القابله فتظهر العلوق ماله انه حال الي ما مل الطلاق عند  
النيب كالوكان الحمل خاصا او اقوال الزوج بالجمل هذا اذا حات بالولد الي سس من  
وفات الزوج او من من الطلاق السابق ان حات به لا يكون سس است النيب لان  
الولد لا يسيط السوط اكون سس الا اذا كان للطلاق رجعي است لنيب ان طار  
الزمان لجواز انما صارت محله الطهر مطول عدتها وحمل الزوج وطهرها ما دامت في العبد  
في الطلاق الرجعي انه وطهرها في آخر العبد محصل العلوق وبارا رجعا فثبت النيب عي  
امراه وان حات بالولد لا من سس من النيب لا يصبر رجعا لان حمل العلوق  
يوطي ميل الطلاق وان رضاعا عدتها بوضع الحمل لا بالاشهر ان حات به لسب اسمها  
طلغها لاست النيب ان العلوق بحال الي سنة اشهر بعد رضاع العبد بالاشهر قال ابو حنيفة  
من سسها الي سس لانها اذا لم يعموا لا نقضا حمل انقضا عدتها بوضع الحمل فان المراهقة  
تصل الحمل وبارت كالبالغ اذا لم يعموا لا مصا است النيب الي سس لجعل انقضا العبد  
يوضع الحمل كذلك هنا وان كان الطلاق رجعي فان اصوت بالامضاء عدلته اشهر  
كم حات بولد فالحجاب ما ذكونا في الطلاق السابق وان لم يعموا عند الي حيف ومجهول يكون  
عبد مله اشهر عدله لسا قوا بر على ما يور وعذب الي يوريف عند نيب الي سس وعذب الي سس











وهو حيض لقول عائشة رضي الله عنها انما هو حيض قال بعضهم ان كان الحمل  
كسره الوحي عند ذلك لا يكون حيضا وحمل ذلك على فساد المسد ان كانت مودات الوحي  
حيض لحمل هذا على فساد العدا وهذا اصح امره عاده حاجه ايام واد الوحي عند ذلك  
لخاوة العشرة فعلى هذا ان الي العشرة امكن ان يحمل حيضا وان خاوة العشرة فيحيضها  
عائذتها وما زاد عليها استيفاض نصي الصلوات لقول عليه السلام انما هو مع الصلوة  
ايام او اياما حامل مري بالدم وليس بحيض عندنا ان الحيض اسم لدم خارج عن الرحم وقد يرد  
ثم الرحم بالحمل ولو لدم ولد من الفاس من الولد او لدم قول الى حيفة الى يرس  
حتى لو كان من الولد من او من يوم ما نصي نفايسها ولا يكون من الولد ما في نفايس من  
النفايس اسم لدم خرج من الرحم وهو سعي الرحم فولاده الولد لدم ولد والحمد لله  
النفايس من الولد لان قبله من حامل دم الحمل ليس حيض فلا يكون نفايسا واجمعوا ان الولد  
سعي بالولد الاجل ان يوضع الحمل **باب القيس** **الفصل في ما يقدر على**  
الجماع وذلك كمن فر به او لصوت جلدته او كثر من احد من النيا سحر ان كان يصل الى الد  
ولا يصل الى البكر وامرأة بكر فخصه من انصافه الى ما يصل اليها او الى البهاه فليس يكر  
فان القاضى بوجده سنة ماذا مضت السنة فان ادعى الزوج الوصول انكرت من القاضى بوي البهاه  
فان بل ذات كادتها تحلف الزوج بالله اصبتهما لعل كادتها را الى بوجه اخر يشبه الدم  
شهادته النيا يكون من ان يكر او كمل الزوج عن الميس خفيها القاضى ان يودجها وحي  
يدين وادعى الوصول انكرت من القاضى قول الزوج مع الميس لانها كرهت حتى لقوة فان حلف فلا  
يسئل عليه وان نكل اجل سنة واذا مضت السنة وادعى الوصول انكرت من القاضى قول الزوج مع الميس

فان حلف فلا يسئل عليه ان نكل حرمها القاضى فان رصيت بالمعيب بطل حقه في الفصح وان اختارت  
الفوق والقاضى باعرا الزوج ما رطلقها فان جعل الاثبات للقاضى متاخر فيفوق بينهما ويكون  
هذه قوة بطلان ما من عدا عند الثاني مسح والصحيح قولنا لانه تحت على الزوج لا  
مسك بالعود فيفضا حتمها في الجماع اذا التمسح بالاحيان فاذا امتنع نأب للقاضى **باب**  
رجل قد نكح امرأته بالزنا لاهن القاضى بينهما وجوب اللعان ان يقوم الرجل من يري القاضى  
ويقول اربع مواعيد اشهد بالله اني لصاديق فيما رجيتهما من الزنا وفي المدة الخامسة يقول لعنه  
الله عليه ان كان قادرا فيما رجيتهما من الزنا وسرا لهما في كل مرة وقد تم اللعان من حادثة  
ثم تقور المراه ويقول اربع مواعيد اشهد بالله انه كاذب فيما رماي من الزنا ونقول  
في المدة الخامسة عصب الله علي ان كان من الصاديقين فيما رماي من الزنا ونشتر اليه كل  
مرة فاذا فعلت ذلك تم اللعان بينهما وجوب الاستمئاع والوطي لكن ذوال النكاح من  
على يقول القاضى ولما كنت حرمه من استمئاع ما شاره الكتاب فان اللعان والعصا  
على اجدهما واذا اللعن والعصا بطلان النكاح وحل الاستمئاع بعد قول الحل وبقي  
النكاح فان بوء القاضى بينهما ذال النكاح وتقع تطليقة بآية لان العدة تصاد الى وقت  
الزوج فان كرم الزوج ففيه في العدة حار ان يحيطر ما عندنا في حيفة مجرب قال ابو يوسف  
راجمتعا ان بدا لقولهم المتلاعنان لا يجتمعان بدا فها يقولان اذا الكذب بعينه  
رايبقي غدا انما ذالك الكذب نفسه فانه كذب عند العدة لان اللعان خلف عود العدة في  
جانب الزوج وبالا لذاب نفية بطل اللعان وهو كالميك لان اللعان شهادته والشهادة سطر



بالرجوع مستلزم لصلو حد القذف وكذا اذا لم يلحق الزوج وجب عليه حد القذف لهذا  
 فان يلحق الزوج ولم يلحق المراه فانما يخرج حد الزنا عنده لان للعنان في حاشيها خلص عن  
 حد الزنا قال في بقاها **من عها العدا** يعني لقاضي يدفع حد الزنا اذا اشتهد  
 المراه اربع موثبات ان لغاوب فيما عاني به من الزنا فاذا اختلف البدر صار الى الاجل  
 وهذا كله مدرج الشافعي ومدا ان البعث ولم يلحق الزوج لم يمسح حتى يلحق ان يلحق  
 الزوج ولم يلحق المراه لم يمسح حتى يلحق او يصدق الصحيح هذا عند تمام اللعان سيما بانه  
 موكله باليمن موعودا لللعن او الوص عند تاحي لا يحرى اللعان من من لسن اهل للتماده  
 كالعبد ويحد بصره في له احد صومر سلم لا يحرى على نعمتها لان النفقة فيما من عن والادب  
 والحول لذين متعلقه بالمعرات لقوله تعالى **وعلى الوايت من ذلك** لا امر من  
 الكافو والميم فلذا لا ينفقه مني ما دخل اسرى حاره ولم يمسحها حتى هاضت حيث  
 او يمسح الحيض في بر البائع لا يثبت في ذلك من لسن اسرا حتى يحض حيضه فاما في  
 بد الشفوي لا لا اسرا اعماح عليه بعد القبض **كتاب الاعاق**  
**عبد من يكره الحق اجد ما نصيبه هو موبر** **النفقة**  
 الشربك الساك الخيا من ملكه اشيا ان شا اعنى نصيبه لا شيء له سوى بقوله وانما يستبيح  
 العبد في نصيبه **والنفس** ولا ايضا وان شا ضمن المعنى في نصيبه الاول للمعنى  
 ملك نصيب الساك الغناب موجه على اجرب ما ضمن انه قام مقام الساك في نصيبه

وعنى ذلك النصف في حق نصيب الساك كان معلقا بما اذا ايجاه فلذا في حق من قام مقامه  
 وان كان المعنى معبرا فليس الساك حرا وان شا اعنى نصيبه ان شا استبيح العبد في نفسه  
 نصيبه ولا يمسح له في الوجهين والوجه العبد على المعنى سى لانه ما اذا ايجاه فله  
 وقبه نصيبه عن الوقت وعندهما لا خيار للسالك وله ان ضمن المعنى ان كان موبرا واستبيح  
 العبد ان كان المعنى معبرا والولا فله للمعنى في الجالين وهذا على انه عندهما الا ان  
 راى يحرى لا لا عتاق اسات الحق والحق لا يحرى عدا صحابنا ما ذا اعنى بعض  
 عنى فله فلا سالى الخوي الحبار وعندها في خيفه يحرى لان امر عتاق عنده ازالة الملك ان  
 محل بصرف المال دون الوقت واذا له الملك يحرى لساك يحرى انه اذا باع نصيبه عده يجوز  
 ما ذا اعنى نصيبه زال الملك عن نصيبه فبذل الملك في نصيب الشربك ملك له الخيا وعنده من  
 ملكه يهود يوه احبهم وهو موبرم اعنى لساك وهو موبرم الساك ساك للشربك الساك  
 ان ضمن الذي يوفى نصيبه ما وهو لساك لساك لساك ان ضمن المعنى لا لا الاجل في الضمان  
 ضمان ملك وهو ان نصيبا لضمون ملك لساك كالفانص ملك المفصوب ما ذا  
 الضمان وقد امكن الحجاب ضمان الملك على المبرور لان حين ذبحه كان نصيب الساك ما لا  
 للملك نصيب الساك ملكا للمبرور بالضمان اما لا يملك الحجاب ضمان الملك على المعنى  
 مرانه حين اعنى لم يكن نصيب الساك فالا للملك سقى المبرور ولو وجب الضمان عليه كمن  
 ضمان حيا به لا ضمان ملك ولا ضمان الى ضمان الحماية من عند جبر بعد ضمان الملك للمبرور  
 ان ضمن المعنى في نفسه عدا لا لا المبرور من اعان سركه كان يمسح نصيبه حش



من سجد له والشريك المعق بالاعناق اخرج نصيبا للمدير من ان يكون مسعوا به فانه لا يمكن  
 من سجد له بعد الاعناق فكان مسلما نصيبه مضمين معه نصيبه موزن الى هذا وليس للمدير ان يضمن  
 المعق السل الذي ملكه موجه الساك بالاضمان لان المدير قام مقام الساك في السل الذي  
 ملكه موجه ولم يكن للساك ان يضمن المعق لئلا يملك فكلما لا يكون له مقام مقامه هذا  
 كله قول في حيفه وعندهما محسوس ولولاه ولصاحبها فلهذا وصح المدير بلي صحتة لشركه موزنا  
 كان موزنا لان ضمانه كان مله نصيبه موزنا له وصاحب الضمان له سداد بخلاف ضمان المعق  
 لان ضمان حياه حاره من رحلتين وعم القدرهما انه ام ولد صاحبه ولكن صاحب معق في حيفه  
 لحكم المسكر وما هو موجهه يوم ليس لهما غير ذلك لا السجاية ولا العم لا المقارن كان  
 صادقا لحكمه ام ام لصاحبه لاني يكون ام ولده وان كانا فلصاحبه نصف لحكمه لانها  
 مرقوة تسمى ما نصف لحكمه له بعض وقع الشك في النصف لانه خرف فلا استلشك والسجاية  
 لهما علمهما لان المقبول كان صادقا فكلما ام ولد لصاحبه ولا سجاية على ام الولد وان كان  
 فاذبا فكلما مرقوة تسمى ما ولا سجاية علمها بعض ورضمان للمقو على صاحبه لانه سكر لانه  
 سداد وعندي يوسن ومحمد للمسكر ان يستبجها في نصف صحتها ثم يكون حره لاسر  
 يراد عليهما لان لهما افرانها ام ولد شريك وانكر شريك انقلب عليه صبا وام  
 بالحق والكر صاحبه ولد عليه باقاره كاحد السركن سجد علي صاحبه على كذا كذا صاوت ام ولد عليه  
 وعد بعد انجاب الضمان على المقر للمسكر لا المقر مدعي الضمان على المنكر وقد عذر  
 سها فتخرج الي الحريم بالسجاية في نصيب المنكر ولا سجاية للمقو في نصفه نصيب

باقار به فانه استت كانت حره لا يسجل عليها لاحد ما المسكر لانه احد سجاية نصيبه بالملح لان  
 المقبوله لا يسجل له عليها حيث افرانها ام ولد شريك فصاوت حره صبر برام ذكر ان  
 ما به ام الولد غير مضمون عند في حيفه وعندهما مضمون لان السجاية بالاحرار هي حره  
 ام سعاد بها وابو حيفه يقول حره للفران لا لهما اليه وليس عليه ام ولد من رجلين  
 فان جات ولدا فادعياه معا فاعقبا احدهما فالضمان على المعق عند في حيفه وعندهما  
 مضمين المعق نصف قتهما ام ولد لشركه ان كان موزنا وسبعت في نصف قتهما ان كان  
 المعق مجسبا ولو غصب رجل ام ولد لانيان وهلك في به فلا ضمان عده وعندهما يضمن  
 الغاصب قتهما لولاها ام ولد من رجلين جات ولدا في احدهما نصيب الولد من نصيب  
 الولد منه وعقود الولد لم يضمن لشريك من قته الولد شيئا وعندهما نصيب نصف قته الولد  
 ونصيب نصف القتر بالاجماع وكذلك ام ولد من سكر فأت احد ما حتى صفت فلا  
 سجاية علمها لشريك عده وعندهما سعي نصف قتهما لشريك الحي والاضمان  
 بالاعناق لانه لم يوجب صنع من عقت عنه ولد لك لوباع حاره حاملا فولدت في يد  
 المسوي لا قبل من سكر اشهر مرت وت البيع فادعي البائع نصيب الولد وولد ما لرام في يد  
 المسوي فان البائع يرد جميع اليمن الى المسوي عنده لان ما احسن عندا لشريه في  
 لرام غير مضمون عنده وعندهما سكر البائع حصه لرام من اليمن وولد عده من رجلين  
 قال احدهما ان دخل فلان لدا بعدا فعدت حره مال الاخر لم يدخل ذلك فلان الباء وعدي  
 حره نصيبا لولد والدركي دخل فلان ام لا فعدت في حيفه حيفه وان يوزن سعي البند نصيب  
 قته لهما لان احدهما كان بعض عقت النصف ثمانا عليه السجاية في النصف وليس احد مما يولي



من اظهر فيكون كعابه النصف بينهما وعند محمد يسعي جمع قيمته لهما لان الدعوى على من  
يغير عياله يجوز فلا يمكن القضاء بقطب السعاه على المجهول عند ابن حنبل يسعي في نصف  
قيمة لهما مويسون فانا او ميسون او اجد ميسون لان سائر المقتضى عنه لا يمنع من السعاه  
وعند ابن مونس ان كانا ميسون يسعي نصف القيمة لهما وان كانا مويسون ولا يسعي شيء لهما  
لان سائر كل اجد ميسون مع السعاه لصاحب لان كل واحد يدعي الصمان على تمام حاجه اقرا  
بانه السعاه له على اجد وان كان اجد ميسون او لهما حو ميسون يسعي للموسر في ربع فتمت  
لان سائر صاحب لا يمنع السعاه له ولا يسعي للموسر لان سائر صاحب يمنع السعاه وماذا  
لا يوقف في نصف القيمة بقول محمد في جميع العمه كذلك ان سائر المقتضى يمنع السعاه لهما  
عنه فاقال ابو يوسف ان كل واحد يعتق عبد واحد والماله لهما لا يعتق لغير  
العتدين لانه وقع الشرك في عتق كل واحد من اجد ميسون والعق بالعق بالشرع لا يملك  
لهم ولا يملك اجد ميسون نصف سعيهما لان اشتريا عتدا وهو من اجد ميسون والشرك  
الاحصى يعلم بذلك او لا يعلم فلا ضمان على الاب لشركه عند ابن حنبل لكن الاجابي يسعي لعتد  
في نصيبه لان الشرك الاحصى يعني لغيره نصيبه حيث وهي سائر مع الاب مع علمه انه يعتق  
نصف الاب ويغيب نصيبه عند ميسون اجد نصيب لشركه ان كان ميسون لانه اجد  
نصيب ميسون ويسعي لعتد ان كان الاب ميسون وكذلك اذا باع رجل نصف عبده من اب  
الاجد لعتد الاب للبايع عند ابن حنبل ويسعي عند ميسون ان كان ميسون ولو كان  
العتد من الشركتين اشترى او العبد بصف واحد ميسون الاب نصيب لشركه الاجرا بالاعاق

### باب في العتق وحل قال اذا دخل

البراد فكل مملوك املك يومه حر يعتق كل مملوك يكون في ملكه يوم دخول البراد الذي  
اسواه لعتد العتق الذي كان في ملكه يوم حلف ادا بعتا على ملكه الى وقت الدخول لان  
قوله يومه دخل في ملكه فيعتد بالملك يوم الدخول لوقال ادا دخلت البراد فكل مملوك  
يحرر دخل البراد عتق ما كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق ما اشتراه بعد الحلف لان قوله  
مملوك في تناول الملك للحال لكن ما عتقه الى وقت الدخول وهذه العتق لا تناول الحنن  
لان الحنن ليس بمملوك مطلق من كل وجه ولذلك اذا قال كل مملوك لملكه حر بعد تناول  
المملوك للحال يعتق اذا جاء بعد عتد لا تناول ما عتقه في المستقبل لان قوله املك للحال  
حق فان لا سائر مال نصيبه احري وهو قوله سائر مملوك فصوره الى الحال او الى

### باب عتق جدي بعد من دخل له ملك احد من اهل بيته

رجل عليه امان فقال اجد كما خرج اخرج احد ميسون لهما جوعا على مكانه فدخل امان الى  
سائر فقال لموي اجد كما جرد مات فلما ابيان عتق من الخارج نصيبه لان الاعاق  
لهم اول اذا عتق وعتد من الخارج والابعت فعتق من كل اجد نصفه يعتق نصف  
الخارج وسعي نصفه عتد وعتق من امان ملكه او باع النصيب بالاعاق  
الاول لما قلنا والبيع بالاعاق الثاني لان الكلام الثاني فقد عتق منه في حال ان كان  
المواد بالاحاب لهما اول الخارج لانه يكون داويا من رقيق مفتر عتق وجهه ولا يغيب  
شيئا في حال ان كان المواد بالاحاب لهما اول السات فيبيع الاحاب الثاني خيرا ولا  
يغيب سائر نصيبه من الاحاب الثاني عتق نصيبه وجهه من السات الثاني فاجاب



السات الربع وقد عتقوا الاحباب لمراد النصف فعسى منه ثلثه او باجمعه ويسمي بربع  
 الداخل معق وبعده بالاحباب الثاني عند محمد لان الاحباب الثاني اقل نصف عسى وبعده  
 بين السات الداخل فكان للداخل وبعده عند أبي حنيفة وابي يوسف عسى من الداخل النصف  
 لان الاحباب الثاني انما لا شيئا اذا كان المراد هو السات بالاحباب لمراد ذلك الباقي لما  
 اذا كان المراد هو الداخل من الاحباب الثاني معن الداخل كله فاذا الداخل معن  
 حال ولا عسى حال معن نصفه وان كان القول في الموضع قسم السات وهو عسى  
 وبعده سهم على قدر سهامهم وهو حالي الخارج في النصف وذلك سيمان كل ربع سهم وحده  
 السات في ثلث الارباع وذلك سيمانهم وهو الداخل في سهمين عند أبي حنيفة في يكون  
 صلح سهامهم سبعة فحسبنا ثلثه لثالثه يكون سهم الوصايا من الثلث وثلثه  
 عند واحد مصادق عبد يسوع عن من الخارج سيمان وسعي حنيفة هو الداخل لذلك  
 وعسى من السات ثلثه وسعي في اربعة صلح سهام الوصية سيمان السبع اربعة عشر  
 فاستقام الثلث السلان وعند محمد سهام صلح سبعة اربعة اقل في سهم واحد عند  
 وصار كل عبد ستة واحم محمد على أبي حنيفة وابي يوسف عسى الطلاق اذا كان ذلك  
 سوه لم يدخل عن دخل عليه ثمان فقال احبكما طالب فخرجت احدهما ودخلت للآخر  
 فقال احبكما طالب فغارت السلان سقطت من مهب الخارجه الربع لان الطلاق لمراد  
 اسقط نصف المهر من الخارجه والساة فيسقط من كل واحد الربع وسقط من مهب الثاني  
 ثلثه الا ان بالطلاق لمراد المهر بالاحباب الثاني لان الاحباب الثاني صحيح حال  
 دون حال فيسقط ربع الصداق فاصاب السات ثمن بعد سوط مهبها بالطلاق

الربع

لمراد الربع ختمت لمراد وان وهي لها حصة المهر يسقط من مهب الداخل  
 هو الثمن وقد هي لها سبعة امار المهر محمد بن علي ان عسى من الداخل الربع في  
 السات لمراد في ثمان مائة اربعة اقل في السات لمراد في ثمان مائة اربعة اقل في السات  
 مباع احدهما او ديوها او اعقمتها او مات احدهما عند الاخرى للعق بالجماع لان عسى  
 المصريات سطل من ارجل على اعصاب سنان لعق فيها والسان والحب فاقدر على  
 هذه المصريات سارا لعق في الاخرى لمراد ما اذا وطئ احداهما جث لا تسع الاخرى  
 للعق عند أبي حنيفة وعند سيمان لهما ان الوطي تصور لالحمل لمراد ما ملكه الاقل عليه  
 بدل على احصاء الملك كالبيع ولما سداد ولما حاره والديود الكتابه صاد كالوطي  
 في الطلاق المهر ولا في حنيفة على اعصاب السان في الموطوءة لا يطهران الوطي فاحرما  
 ان الوطي يلا في المعصه والعق فاول محمد لعن لم يكن الوطي مصاد فاحمل الحق  
 فلا يكون حراما خلا والوطي في الطلاق المهر حركان ساما للطلاق في الطلاق  
 لان اخرج لان قدامه على الوطي ولعل طلب الولد منها وطهر العرق منها رجل قال الله اول  
 في الاخرى فاما وطي الله انك على طلب الولد منها وطهر العرق منها رجل قال الله اول  
 وللمدنة ان كان علاما قات حره فولدت علاما وحاربه وامه انهم رايدون  
 ايتها اول عسى نصف لمراد ونصف الجاربه لهما ان البنت العلام اول عسى لمراد  
 والجاربه وان طاب الجاربه او لا لعن احد فالام والجاربه بعثان في حال دون حال  
 معن من كل واحد نصفها والعلام لا معن كل حال ولما دعوا ان العلام اول عسى  
 لمراد والجاربه وان صادفوا ان الجاربه اول لعن احد



وارسلوا فقال المولى الجارية اول لم يمت احد قالت لهم الغلام اول وعنده  
 انا وديني والند صعيه فالقول قول المولى مع اليمن لان مركز العتق فان حرم  
 عتق احد فكل عتقت لرام والجارية لان الجارية اذا كانت صغيرة صارت لرام  
 حصا عنها وان كانت كسرة رادعت لرام دون الجارية وكل المولى يعصي عتق  
 الام دون الجارية لان الجارية اذا كانت كسرة لا تكون لرام حصا عنها ولا يعصي عنها  
 بدون حصومتها ورا دعت الجارية دون الام يعصي عتق الجارية دون الام لما قلنا  
 وحل ان شهدا على رجل انه اعنت احد عبدا لا يسل عتق اي حنيف لان البعوي عتق  
 العبد سوط عتقه لان العتق حي العبد سوط بعوي العبد سوط البعوي هنا  
 لان من له الحق مجهول عندهما فعمل هذه الشهادة لان البعوي حي العتق لس  
 بشرط عندهما وعلى هذا الخلاف اذا شهدا على عتق احدى الاسرى ليعمل عتق اي  
 حنيف لان منك الشهادة على عتق امه نعمها اما يعمل بدن البعوي لما فيه من محرم  
 الفروج وانه حق الله تعالى فلا يشرط بعوي الام والعتق المباح لا يوجب محرم  
 الفروج عتقه صبار فالشهادة على عتق احد العبدان وان شهد انه طلق احدك  
 امرائه لما يعمل من عبادة بعوي وهو الزوج بالسان لان الطلاق المباح ولو شهد  
 بوجوب محرم الفروج ولما كان الوطي سائيا بالاجماع لخلاف عتق الميم ولو شهدا  
 بعبد موات المولى او في مرضه انه اعنت احد عبده في مرضه او شهدا انه فوج احد هما في  
 صحته او في مرضه فبقي قيار قول اي حنيف لا يعمل الاستحسان فسل لان التدبير  
 والاعتاق في مرض الموت وصيه وللقاضي شعلا لوصيه كالوصي بالهبة فلا حاجة

**العتق على رجل واحد**

الي البعوي عندهما فصل **باب** العتق على رجل واحد  
 اسجد بعبد مولى علي الف درهم بعينه لقبول بعبد مولى لا لا يجازي نصف الي ما بعد العتق  
 واذا فعل بعد الموت سعي ان لا يمتنع الا باعتاق الواو او الوصي او القاضي لان العتق  
 ماله عن الموت الى ان يصل والعقبة في ما هو عن الموت لاسم الاجلقات لا بد من هولا لانه  
 صبار عتقه الوصيه بالاعتاق ولو اعنت عبده على حذمة اربع سنين فسل العبد عتق بعبد حذمة  
 اربع سنين لان العتق نعلونا لقبول ودرسل فان مات المولى قبل ان يخدم العبد سبعا فود  
 اي حنيف اي يوفى عليه ثمة نظيره للورثة وعند محمد عليه ثمة اربع سنين وهذه الميلة  
 فوج ما اذا باع نفسا لغيره من حذمة او اعنته على جارية بعينها فسل العبد عتق  
 اسحت الجارية وجع المولى على العبد نعمه نظيره لانه لما لم سلم له الدار يرجع نعمه المولى  
 لما بعد الوصول الي عتق المولى عند محمد يرجع نعمه الجارية لارحمة في عتق الدار  
 في ثمة اذا اتوا من الوصول الي البذل رجل قال لغير اعنت اشك على الف علي ان  
 بوجه ما مني فاعتقها المولى عتقت ولا تجب هي على النكاح لانهما جرم ولا سي على العتق  
 ذلك لان الف سوا وحت نعمها من ادم سراج لكان ما اذا قال لرجل طلق امرأتك  
 علي الف علي او مال اخلع لغيرك علي الف علي ففعل ومع الطلاق وعلى الامر الف  
 درهم للزوج والعرق وقد فوينا في الطلاق لوقال اعنت لشك علي الف درهم على  
 ان يودها مني فاعتقها عتقت على الامر وبذلك لانه موصي لغيره عتق عنه سابقا  
 عليه فان ابان يودها مني بعيم الالف النبي الرم لانه هو على ثمتها وعلى مبر مثمتها فما اجاز

باعتق



قمت رقبتهما بلزم الامور لان رقبتهما لم يمتدح في حق الجوع من بلزوم لهما لفحص الرقبه  
 وما اصاب من قضيضها لا يلزم لانه لم يمتدح له بضعها بالسخاح فيقطعه عن حصه الصبح ويجزى  
 عنه كما كان عليه في يومه وقمت العبد لك ما به جبرهم كما كان الموتى والامال له عيبر فبعد في حرف  
 العبد بالخيار ان سعي العبد بالخيار ان سعي سعي سعي في العمه ذلك ما ابدى بهم وان شاع في جميع  
 بدل الكتابه وذلك ما به جبرهم لان عبد الامتاع يحرك في اذاعات المولى عسى بل ان الذي  
 يملكه وفي جميع بدل الكتابه من جلا كما كان سعيه قمت سعيه لا فكل المحسنين  
 لا اجل والاعمال مفضل ولعن مثليه سنان ليدرس الكتابه فان هار العن بالدرسي  
 في سعي سعيه حاله وان احاد الكتابه ادي جميع بدل الكتابه من جلا لا جميع بدل الكتابه مقابل  
 سعي الرقبه لان عن الثالث سعي بالدرسي محانا فصار جميع بدل الكتابه مقابل سعي العبد  
 ابي يوسف ومحمد سعي في الاصل لكن عني في يوسف في الاصل من جميع بدل الكتابه من سعي العبد  
 وعبد محمد في الاصل من سعي بدل الكتابه من سعي العبد من الجبار عنيهما ساعلي ان الاعتناء  
 عندهما لا يحرك في سعي سعي سعي في حق كل واحد بدل الكتابه جلا لا سعيه في العبد  
 حال ايضا فلا فانه في التميز بين ابي حالين احداهما قليل والاخر كثير في الاعمال والاعمال  
 لا محاله لكن عند محمد بدل الكتابه كان مقابل جميع الرقبه وقد عني له محانا بالدرسي فيقطعه  
 حصه من بدل الكتابه وهو بدل الكتابه عني في يوسف جميع بدل الكتابه مقابل سعي الرقبه كما قلنا  
 في حيفه وان كانه جبره عند في حيفه ان شاع في سعي بدل الكتابه وان شاع في سعي

القمي بل بدل الكتابه هناك مقابل بكل الرقبه ومفقط الثالث الذي هو حصه بل  
 الرقبه الذي عني محانا بالدرسي عند سعي في الاصل عنيهما وانما اعلم  
**باب الاول في الامواله والامواله**  
 بوجه سعي قديس في رجا وعنده مولد بينهما ولد فولا الولد لمولى الام في قول في  
 حيفه ومحمد فبعد في يوسف لمولى الاب لان المولا له كلمه النيب السب من جانب الاب  
 المولا ولهما ان المولا من جانب الام ولا اعتناء ومن جانب الاب والامواله وولا العاقه  
 اوي هو لان الموالاه فكان الحاق ولا الولد لمولى الام اوي حتى لو مات هذا الولد  
 بعد موت الام لم يورثه لمولى الام عني في حيفه ومحمد عني في حيفه ومحمد لمولى  
 الاب وكل حكم جناته على هذا ولو كان اواه عوي من ولد ولا على الولد لاحد لان  
 العوي هو الاصل لان لا استيفاء عليهم وكذلك اذا كانا سطس حرس من الامواله  
 وكذلك اذا كان الاب عوا او سطسا وهو هو الاصل ولهم موقوفه ولا على الولد  
 لانه ينع الاب ان الام عوييه ولهم ج معني او سعي ايلم وواي جلا او كانا معني  
 قال ولد لمولى لمولى الاب لان الولد سعي رجا المولا كما في السب انما الخلاف فيما اذا كان  
 الام معتقه والاب مولى الموالاه على ما قد قوام مولى الموالاه موصي عن دي لمولى الام  
 في الميراث ومولى العاقه مقدم عليهم على ما عوف في الاخبار ينفق معتقه وموت لعبد  
 مولد بينهما ولد فولا الولد لمولى الام لان لعبد ولا له حي لوجتي الولد فكم حمار  
 على مولى الام فان عني الاب لم يورث ولا الولد الى نفسه لولا المانع وهو حق الاب والوج

كان



عاقلة الام على عاقلة اهل بيتك لو كان عاقلة الولد على مولى الام بغير حرم  
**كتاب الامان** **جزء قال** **لا تأكل من ثمره** **اوليت محمد**  
قال عيب به طعنا بدون طعام او شربا بدون شراب او نوما بدون ثوب لم يصدق لان  
الخصيص انما يصح في الملهوطة والثوب والطعام والشراب ليس بملفوظ لولا انما  
يثبت بطريق لزم فتضايف وده ان للسلي لا يكون بدون السوب والضرر قد تدفع مادي  
ما يكون ثوبا فلم يصح عاقلة الامان يصح به الخصيص منه ولو قال ان اكلت طعاما قال عيب  
طعاما ما جاز صدق دناه لان الطعام نكح في موضع الثوب لان موضع الثوب موضع السوب  
لان موضع الثوب هو الكحل مع مصحح به الخصيص منه لكن لا يصدق في العضا  
رانه خلاف الطاهر لو حلف لا يأكل لحما لم يحنث ما كلف السمك اسما لان اللحم ينشأ من  
الدم والسمك ليس ينشأ من الدم وحسب اللحم الحيوان والادبي لان لحم حقيقة من الخائف  
اذا كان قبل السعي ان لا يحنث ان اكله ليس بمعاقبة ومبي الامان على العون  
وهو الصحيح ولكن لا يحنث بالكره والكثير في عوفهم وفي عوفنا ليس لم يحنث  
وحسب السمك الطاهر ايضا لانه لم يحنث لا يأكل شيئا حيث سمى السمك والسمك اسم الطير  
عند ابن حنبل لانه لم يحنث وسمي سمك وعنبها وحسب لان شحم قال ابو داود في حرمنا  
عليهم شحمها لما حلت طهورها استثناه من الشحم جواب ابن حنبل  
ان الامم في كذا قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا بهلا ما اى لكن يلهوا وبالغوا  
وسمى في السداد سم الطير وما لاجماع واسم الشحم واللحم لا بد من الاكل ولو حلف  
لا يأكل

او لا اشرب راسا بحسب نواصي لقوله العنم عند ابن حنبل لان في بعض ما يبيعونها  
فامس كما عابن اهل زمانه وعند ابن يوسف محمد فهو علي اس لعن حاصه راسي  
ومسها كما هو مدعون راس الغنم خاصة فافيتا كما عابنا ولو حلف لا يأكل هذا اللحم  
فاكل خنزير حنث لان عيبا لدقيق لا يؤكل فاصون الى جبر محاروا ولو اكل عن الرقن  
لم يحنث هو الصحيح كما اذا حلف لا يأكل من هذه الشجر يحنث بكل ثمرتها  
ولا يحنث باكل عن الشجر لان حصنة مذكورة كذلك هنا ولو حلف لا يأكل هذه  
الخطبة فاكل خنزيرا لم يحنث عند ابن حنبل لان الحصنة عن مذكورة فان الخطبة وكل  
قضا اذا كان مثلب او مطروحا فانصرفت الى الحقيقة عند ما ان اكل حرمها  
حنث ايضا لان اكل الخطبة برادة اكل ما في الخطبة محاروا ايضا كل حرمه الخطبة  
ادعى الخطبة نصا كاملا في الخطبة محل الحصنة وهو اكل عن الخطبة دخل  
حسب عموم المحاروا لان يكون جمعا من الحقيقة والمحاروا لو حلف لا يصح دله  
دارملان ودخل حافيا او راكب حنث لان وضع الدم لما صار مجازا  
عن الدخول ما يوجب دحل حنث محل الحقيقة وهو الدخول حافيا ودخل  
حسب عموم المحاروا كذا هنا حلف لا يأكل فأكله لا يحنث ما لصار المحار











الاشياء الصادرة عن الانسان لو كان له ان يملك الاموال والخراج على اهل وادوم  
 العجب او نام على الساط او نزل على الدابة على نور المين لم يحسب عيبا خلافا لوقوع الملاحمة و  
 حلف المخرج من الجحيم فله ان ياتي بالخروج اليه لو حمل الاموال لم يحسب  
 سوا وهي بغيره او لم يوص هو الصحيح لان فعل الغيا بما يصير له العمل لا يابى حلف المخرج  
 من دابة الا الى حنازة خرج لصلوه الحنازة ثم ذهب الى حنازة اخرى لم يحسب ذلك الخروج كان لصلوه  
 الحنازة والذهاب الى حنازة اخرى ليس بخروج على الدابة بل هو حلف لا يخرج الى مكان خارج فا  
 جد به ملكه حيث كان الخروج اسم له اتصال من الداخل الى الخارج فاذا انفصل عن طرفة عين  
 به ملكه فخرج الى مكانه فخرج سواد به اخرج ولو حلف لا ياتي مكانه لم يحسب الا بالوصول اليها لان الا  
 تيان الى مكانه لا يحقق الا بالوصول اليها قال الله تعالى فاني اوعون وصولا والمواد الوصول اليه  
 ولو حلف لا يذهب الى مكانه فان نوي الخروج صحيح منه وان نوي الايمان صحيح منه فله ان يخرج  
 لم يكن له نية احلف المخرج به قال يصدر من محي هو عنده الانسان قال الله هو بمنزلة الخروج وانه  
 اخرج لان الزهاب هو الزوال والذهاب هو الازالة يقال اذهب يدك عنك هذا الدابة قال الله  
 علي لذهب عنك الوحش اي لنزل الزوال من ايديك بمحقق الخروج ولو ارادت الجواه ان يخرج  
 من البيت فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فحلف بترك الخروج فوجب بطلان الحلف لان  
 المين بعدت بذلك الخروج الذي قصد به الجواه بطريق اذا اراد ان يصير عده فقال  
 اجوان صوته فعدى هو مكره ذلك الضرب فوجب بعد ذلك الحلف وكذلك جاز كل الغيا  
 فقال الجوهري في قوله تعالى ان تغيب وجهي هو مصدق المين في ذلك الوجه حتى لو غيبته

محمد

في قوله لم يحسب حلف لا ياتي هذه الدابة يخرج من ساعد علي فمدان لا يوجب البطلان وترك  
 اهله وماله في الدابة بحث لانه بعد ساكني الدابة سكنى اهله وماله في الدابة فله ان  
 سكن دابة كذبي وان كان هو في الدابة او الدابة في الدابة كذلك لو فعل اهله بترك ساعد عده اذا  
 وجب فعل الملتاع فبعدا في حقيقته يصير جميع الملتاع حتى لو بقي من الملتاع دابة بحث لان  
 الدابة كانت ثلثا الملتاع فبقي ثلث منه لا يفسد الملتاع فيكون عده في بغيره يصير له ان يكون  
 فعل العقل منه حرج وعده حرج يصير له ان يقوم به كذا حادثة وان لم يكن العقل من ساعد فله ان  
 يترك الحلف لان قدر ما لم يكن له ساعد عنه مسمى عن المين كذا ذكره العبد ابو الليث  
 رحمه الله وان فعل الملتاع الى السكة او الى المسجد او الى الدابة لا يوجب الحلف لان ساعد  
 عمله لم يوجب اسدوا ما لم يوجب فعل اهله وعياله الى مكان سوطا عالم يدخله لا يفسد  
 وطنة بالكلية حتى لو خرج قبل ان يدخل مكة ودخل مكة يصير مقما حلف لا يترك هذا  
 المصالحح عنه ساعد اهله بغيره ولا يوقف اليه على فعل الملتاع وهو هل فان الرجل من كان  
 ساكنا في المصير له في مصراحو اهل وملتاع ولا يفسد اليه ان كان حبة حمل بعضهم على الدابة وحمل  
 بعضهم على المصير هو احسان الشئ الى عام لم يجل به ان الدابة حلف لا يترك دابة فله ان يترك  
 دابة عده الماذون فيمنع مجرب حلف على حاله ان علي الجهد في مسوق او لم يكن بوي دابة  
 عده او لم يكن به لان الدابة المستوفى لا يمنع بوما ملك للمو في عده الماذون فله  
 ترك دابة هو ملك وان موكل وجه فحلف عده في موطن ان بوي دابة عده حلف ان لم يوي لم يحسب  
 بوما كان على الجهد في الدابة لان الدابة وان كان ملك للمو في عده حلف لان الدابة مستوفى











معاد اول الامور فانه هو ان يكون موحدا في الشرا وهذا اول واحد في الشرا لان المبدأ  
 الاول في ان يضاف الشرا الى عبد يكون اول مطلقا انما يكون اول مطلقا اذا كان سائما منقلا  
 ولو قال اخر عبد سبويه فهو حر فاشهر في عبداء عبداء مات عن ابي من وادلس  
 عند ابي حنيفة حتى يمت من جمع المال ان صفة الاجرة تمت له من ذلك الوقت للمالم  
 ستر احواله عند ابي حنيفة ومحمد بن عمر من المالك لان صفة الاجرة له لانت له لعدم  
 شرا عبد اخر بعد وعلية الشرا لا يمتنع الا بالموت فعلق العتق بعدم الشرا وعدم  
 الشرا انما يمتنع بالثبوت عن المحرور فليس العتق في احواله مع من المالك وعليه من المالك اذا  
 قال اخواه او زوجها طالق لما راج اجراه ثم تخرج اخوه في رجل يام مات الزوج  
 فعبد ابي حنيفة بفتح الطلاق من موت الزوج والوفد عند ما يقع في احواله الزوج موت  
 الجواه فصلا الزوج طار او لو قال كل عبد شتوني بولاده فانه فهو حر مشتم ثلاثة اعمد  
 واحد بعد اذ عتق الاول لاعمال ان الشارة ابيه لم يمت بشره الوجه  
 من الهوى او من الموت وذلك جعل من الاول ولو شره معا عدمه لان السارة حر  
 من العلق قال الله تعالى فبشره بعلام علم ولو قال ان اسيرت فلانا فهو حر فاستقره  
 بغيره عن كفارة محرم عن كفارة لان العتق عند الشرا انصاف الى الممنوعين  
 ولم يوجد به الكفارة وقت العتق ولو اسيرت اباه ما واما عن كفارة يمينه اخواه عبد طار  
 لربو والثاني لنا ان سزا العرب اعناق لعوله عليه السلام لن يحزني ذلك والبلد ان يحذر  
 مملوكا مسدده فيقطة يعني بعتك الشرا لان عبد الشرا لا يصور اعتاق مسددا لانه لما  
 اسره عن ماله محمل معقما بالشرا سطل قوله فعققة وكلام الوهبول يحصر صاعدا الى

ولو

ومثل هذا جابر كما قال سنده فادواه يعني باليقين ولو قال جابره هي كات ام ولده سواح  
 ان اسيرت اسيرت الى ذلك لا يتبدل من وجه فلم يكن العتق من كل وجه مضافا الى الشرا  
 خلا من ما اذا قال ذلك لانه لست بام ولده حب محرم عن الكفارة لان العتق كله عند الشرا  
 لعوله كات حرة ومن حذرت اليه مت السواجل قال ان اسيرت جابره هي حرة مسير  
 حارة هي كات في ملكه يوم حلف عتقت ولو اشترى جابره فسيبر بها لم يعتق عبدنا وقد  
 يعتق هو يقول ان العتق اصف الى المالك دلالا لانه لما علق العتق بالثبوت والسيور  
 رابح الا ان المالك يصاد المالك من ثوبه او لاله يصاد العتق مضافا اليه دلالا فانه قال ان ملك  
 حارة فسيبر بها وصاد قال لا حسنة رطلت بعد في حرمه بغير عتق قوله ان ملكك وطلوك  
 بعد في حرمه لنا انه ما اضاف العتق الى المالك دالا الى سزال ملك لان الشرا ليس  
 للملك انه صاده عن معنى عن الخروج والبرق في لقضا الشهوة وعنده في بيف طلب  
 الولد مع ذلك سوط وهذا لا ينبغي عن المالك الا ان لا يصح بدون المالك فصاد المالك  
 مذكورا وطون له مضافا والثابت بطريق لهما قصا مات بطون الصويرة وهي  
 صرنا صحر السوي فلا يظهر المالك في حق صحر اصاده العتق اليه فلم يكن عتق هذه الامة  
 مضافا الى المالك ولم يصح الممنوع في حقها خلاف قوله لا حسنة رطلت بعد في حرمه  
 ثم انما يصح لاصافه الحر الى عبد بغير بيع مبيع حتى لو قال لنا ان طلقك اجد فارتطبا  
 فهو حرة وطلقها اجد بعد ما دخل بعالم يقع حكم الممنوع في لم يصح الممنوع لهذا ان الحاج  
 جابره مذكورا وطون له مضافا ضربه ان قوله ان طلقك لا يصح بدون الحاج فلا يظهر  
 في حرمه اضافة الحر اليه

الفتير

المتبع الصبح لعل قال لاجوان

تاريخ  
 من احواله  
 من احواله  
 من احواله



فأمراته طالق فذكر المحلوف عليه في كتاب الخالف فباع الخالف السائر المحلوف  
 في هذا ان حرم اللام من حرم الفعل وذلك الفعل ما ملكه العبد فهو البيع ومن جازوه  
 والمخاطة والصباغة والساحون اللام يعضي وقوع الفعل المحلوف عليه ذلك ان كان  
 بأمرة ذلك كان فعلا لا ملكا بالعبد نحو الأكل والشرب الصبر نحوه لا ملكا إنما هو  
 اللام منه فعل فما بعده من العنصر ليس هو ما على اللام حال بل هو إذا قال  
 ان بعد ذلك ما إذا قال ان حطت لك روماء إذا قال ان احرق لك دارا أو قال ان تحرق  
 حليا أو قال ان تتركه إذا ان فعل الخالف ذلك ما هو المحلوف عليه حيثما كان فذلك العنصر ملك المحلوف  
 عليه أو ملك غيره لان هذه الأشياء ملكا بالعبد محرم اللام فيه يعضي وقوع الفعل المحلوف عليه ذلك  
 ما يكون بأمرة وقد حدث ان فعل بأمرة لم يثبت وان كان العنصر ملكه لأنه إذا كان بغيره  
 لا يقع الفعل المحلوف عليه وسال السائل إذا قال ان كل طعنا أو سرت لك شرا ما أو  
 صرته أو علامنا يعضي ملك العنصر المحلوف عليه لان الفعل لا يصح ان يكون ملكا للمحلف  
 عليه فجعل العنصر مودعا على اللام وصار كما لو قال ان كل طعنا أو سرت سواء بالذات  
 صرته أو علامنا يعضي ملك العنصر المحلوف عليه ذلك إذا قال ان بعد ذلك أو حدث أو ألك  
 أو حطه أو بالذات صرته أو حدث أو بعد ذلك يعضي ملك العنصر المحلوف عليه لان حرم  
 اللام دخل على العنصر يعضي ملك العنصر المحلوف عليه فإذا فعل الخالف في غير ملكه للمحلف  
 عليه حيث كان بغيره بغيره قال ان سرت هذا العبد فهو حرم ما عهده بشرط الجهاد للبايع  
 عنق العبد لأنه جحد الشرط والعبد في ملكه لان حرم البايع يعضي ذلك عن ملكه فيعقوب ولو قال

ان اسرت هذا العبد فهو حرم ما عهده بشرط الجهاد عنق وبطل الجهاد لأنه صبا ومعتقا  
 بعد الشوا وصار كالمستأجر بشرط الجهاد واعقده بغير العنق وبطل الجهاد كذا هو  
 ولو قال ان لم ابع هذا العبد وهذه الامه فأمراته طالق فاعقدها او بغيرها بطلت الامه  
 لأنه محقق الشرط وهو عدم البيع وصار كمنوت الخالف أو موت العبد بل البيع فان  
 قيل في حرم الامه لم يفتح الجهاد عن البيع لحوار انما هو بغيره بل هو الجوز في بيعي فذلك  
 فسمع ما مل له العنصر استعدت على هذا الملك وباعها وهذا الملك مع الناس في البيع

**باب المبيع المحلوف به في الكعبة على المشي الى بيت الله تعالى**

فلو نذر أو عزم ماسيا لا خفاءه عن التزام الاحرام فان راد العزم يحل عليه ان يحرم من  
 الميقات وميقات اهل مكة النعم وهو خارج الحرم فلو نذر ماسيا لأنه التزم كذا هو  
 وماده نوار قال عليه السلام من حج ماسيا وله كل خطوه حسنة من حسنات الاجرام بل  
 ومن لم يحسن الاجرام قال واحد سبع مائة وان احرم للحج والحرم من ذبيحة  
 اهله لا ميقات المكى للحج وهو اهله ومكة وطون وسعي ماسيا لأنه التزم ذلك  
 وان راد جاز ولو نذر دم ولو قال علي لرهاب الخروج الى مكة ايلزمه سعي لأنه لم  
 يستعمل اللام المحلوف المشي الى بيت الله وما جاز به لأنه لا يعمل في التزام  
 المحلوف لو قال علي المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام عدل في حنيفة لا يلزمه سعي لأنه غير متميز  
 في التوام المحلوف بهما بل هو حجة أو عزم لان الحرم والمسجد الحرام شامل على البيت فذكرهم  
 يكون دهر البيت ولو قال علي المشي الى البصرة والمودة لا يلزمه الاضيق لأنه خارج البلد



مفصل عنه ولوقال الى مكة اركب بركه لانه متعارف ولوقال عبد بن جبران امح العام  
فسمي ساهل لان اسم ضحي العام بالكوفة عن العبد محمد لانه ثبت حود الشرط وهو عدم  
الحج وعبد بن حنيفة داي بوسن راعش ولا يصل هذه الشهادة الى ما لوقيل ما ان بعد علي  
التفجيرة بالكوفة او على قدم الحج لادجه الى العراق لان الشهادة اما يصل فيما يخل بحج  
والتفجيرة لا يخل بحج لقضا لا يطال له محمد العباد ولا وجهه الى ما في لان شهادة على  
الحج والشهادة على النبي لا يصل والعلوم على هذا اذا سميت على حاله قال المسح ان  
الله ولم يقل عنه هذا قول المصاري فيقبل هذه الشهادة وبانت امراته وان كانت شهادة على  
النبي لا نقول هذه شهادة على النبي كونه عقبه له المسح ان الله والسكون مما يعين مفصل لهذا

3

**باب المسح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل وقت من اوقات الصلاة**

وهو هذا الذي يحاولون ان يروا من طهر هو ملك الودج يوم حلفوا ان يمشوا في طهر  
وليس الودج لا يحج عليه ان يهدي الله ما اضاف الدبر الى الملك والى الملك ان الله ليس  
للملك وعبد بن حنيفة لم يزم ان يهدي وجه الدبر لانه اضاف الى الملك وهو علمها للزوج ووطن  
الزوج لان لعاذه ان طواه بعد لزوجها من بطنه والواحد اسباب الملك الا ان ياتي من غير بطنه  
وعنه وعلمه ملكه الصمان حلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يمشي في طهره لانه ليس على يديه ان يمشي في طهره  
من دونه حلفه لانه ليس على يديه ان يمشي في طهره لانه ليس على يديه ان يمشي في طهره  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون الا برصا وجب ادفعه عن يمينه لان اللولو على حمله في العالي وسبحه في حمله  
بلسوما وانما يخرج من البحر اللولو على قلبه على قول في حنيفة يجوز للذكر اللولو عن موضع لانه ليس  
على الذهب دون الصاعه ليس على جي لوعلمه المراه في عقمها لم يحكي في

**باب المسح والضرب**

ولوقال الامان موك بعد في حوضه بعد موته لم يحث  
لان الصور معلوم اذا لا يحق بعد الموت لا يلزم هذا القول لان بعد الموت حوج من  
نصف السر والله تعالى بعد بر علي لانه دخل الله فيه الحيوة بعد ما سلم من العباد  
ولوقال ان عبيدك فعيله بعد الموت محث لان لا يخل بحق بعد الموت ولوقال ان كل من  
فعله بعد موته لم يحث لان الكلام للفيهم وهذا لا يحق بعد الموت ولوقال ان يسوءك فهو  
على الحيوة لان الكسوة يراى به ملك الثوب قال الله تعالى او كسوتكم والمواد من العباد والتملك  
من الملت لا تصور الا اذا اراد به التبرجيد وحده حلف لا يدخل عليه على الوارده حال حيوة  
لان بعد الموت يوارى من لاعنه قال عليه السلام ككسيتكم ما به القوم الا امرهم ها  
حلف لا ضرب امراته من سرها او عصمها او حده جميعها في حال عصي حث لانه فعل موم وان كان  
في حال الملايكة واصاب ابيه فيها فادماها لم يحث لانه لا يورثها بل بعد ما حده في

**باب ما يكره من افعال**

اولاده وخدمه وعبيد لا يمشي مملوك له من كل وجه الا ادى اليهم لا يمشي من المدهار  
اس سار الساعه للموي ولا ساول المعات الا ماله لانه حث في الاكابر لانه ولادة الاموي  
انه قصر عنه من الموت ولوقال لرب الدين اقص دراهمك اليوم فاموي طاب الله بها  
عمرها في عس لانه وح على رب الدين من يمن العوض من ماله على الساع لان الدين في الاسواق  
البيع الاضافه واما كان او عسا حثت المفاصه فصارا لبيع فاصا ديه بطون المعاصه في  
حسنة لذل اذا قصاه واما او عسا حثت في عس لانه من حسنة وان يحوز فيها وان يرها اسع في السفر  
لكن لا يسهل المراه لانه يصل الاسواق ولو قصاه سوقه او قصاه في اليوم حث عس لانه ليس حث



انما استدرهم في حلف لا يزوج ولا يزوج ولا يطلق ولا ينفق فامر عمره صواب لان  
 حقوق هذه الحقوق يوجب الي الامر فكان بعد الوكيل ففعل الموكل فان قال عند ان لا يفعل شي  
 يصدق دونه لا يصح حلف لا يصبر صبره والصدق سائر فامر عمره صواب لان صبره  
 ان لا يفعل شي صدق صانه وقضا لان الذبح والصوم فعل حسي ولم يجر بوجده من العرجيا  
 بعد بوي حقيقه فاسم كانه مصدق قصاص لان المصلحة في ان لا يزوج والطلاق والتمس  
 تصون سوري يوجب الحقوق الي الامر فصار فعل المأمور كفعل الامر فاذا انوي ان لا يفعل شي  
 فلا يصدق قصاص حلف لا يصبر صبره فامر عمره صواب لان صبره كصبره لان العبد  
 مسعود الصوب يعود الي المولي وهو الامسار لا امره ففكان صبره كصبره اما في الولد  
 مسعود الصوب يعود الي الولد لان ساد به فلم يكن صوب المأمور كصبره حلف ان عملا  
 لعل ان يوجه لم يعمل وان يرضى بيمينه لان المية على من حلف واحد انما اصبحت شرط محض  
 ضم ما لو اعيد شرط الواليد المطلقة لا المية المصدرة للملك حلف لا يصبلي فام بعد ذلك  
 بالسجدة لم يحل جعل الصلوة القيام والوقوف والسجود وحسب اداسجدة سجدة واحدة  
 لانه وجد فعل الصلوة وما رواه نكوا رجل ان كان في الاماية درهم او عشرة اياه او سري اياه  
 ففعل يجر له اقل ما يه لم يحسب شرط الحسب ان يكون له ماله على الماية فاما ماله فماده  
 مسدد عن الحسن حلف لا يشتم والحامض وردا او يابسينا لم يحسب لان لو كان في عوفهم  
 ايم لاله رايحه طيبه من السجود والاساولة والورد والاسمين لهما سات حلف الاسري  
 بصلته ولا يسه له فهو علي من المسح هذا في عوفهم ولو حلف الاسري في الامور

قال

علي مروي الورد امواء قالت لو زجها مروجت على فعال كل امواء في طلق طلعت هذه التي  
 حلفت لانه راجع على الجواز لانه كفارة ان يقول ان يزوجت محض طلق والوراءه على الجوا  
 بدل على لانه راجع في مروي الورد امواء حلفت لان اوجه حوالا لانه حلفت الجوا  
 الاوي انه لو يزوجها مروجت لانه حلفت لان اوجه حوالا لانه حلفت الجوا  
**الحديث الثاني في حلف**  
 الشهادة على جبر الوفا وحدا يبرق ولا يمنع لان قوا وحى لو شهد الشهود على رجل فواتوا  
 او يبرق مصادره لا يحد ولا يقطع لكن يصن البرقة لانهم اذا اعدوا المأذنة فان اواذا  
 الحسنة راعاه حتى انما في فامه الحد لا يجوز لهم التناهي في ادا الشهادة ومع هذه  
 اجر واجل ما حرمهم على احصاء مع السرا سرنا الى ما يدرى صاحب الشرع بقوله فليست  
 فاد احصاء اليتيم ادم على الشهادة دل في ذلك على صفة حمله على الشهادة ففكان معهما لم  
 يفل في السرة الدعوي شرط والشهود لم يسموا بالاحسان لانه لا يمكنهم الشهادة قبل  
 الدعوي لكن يحكم المية في الدعوي المدعي لان المدعي يحسب سائر مدعي احد لما لا يندع  
 السرة حبي تصون حقه في المال تصون عوص البارق عن القطيع وهك السرة في انهم  
 الحسبة مدعي السرة اعياه لمن انما عودجل في فامه الحد فان فاصد الحسبة لم يحول  
 الساحب ومع هذا اوعلم انه احاد اليرفاد احاد السوم ادعي اليرود ذلك على  
 صفة حمله على الدعوي فليصح الدعوي حتى القطيع ومع في حق المال ففصلي المال والاصفي  
 بالقطع واما حد العا دم بعضهم فدره ستة اشهر بعضهم فوضع الى الهاء الثاني وعظم  
 مدره سبهر ولو اوفوا سفا دم او يبرق مصادره صح امواءه لانه لا يسمه في ان جابر



واما من سرب المحرود حال كونه اسما لا يشرب سبطا للعدم سوا فان بالشهادة او بالاقوال  
 وقال محمد السبط له او بالعدم وسطل الشراجه وهو مصدر عندنا بالشهر غير محقق  
 ما سبطاع الواحه محمد رحمه الله فاسد على ما يراه المردود والعدم لا يمنع  
 له اقرار وهو مبدى برسمه كن في معنا ولما ان جرد سرب الخمر من اجتماع البهجة وقد عان  
 ان يبيحوه وهي انه عندنا الواحه في الاقرار وهو ما دوي ان برحلا حاشا ان لا الى  
 ان يسود رحمه الله عنه فاجوب شرب الخمر حال ان يسود كذلك الرجل يسد اليه السم لا اذ  
 صعبا ولا سرب عليه كبره الملوه وهو موده واسرلهوه وان جديم انه الخمر فاجله سبط  
 الواحه في حاله الاقرار ومع تحالفة اسواط الواحه لا ينفذ من جماع ولو كانت الواحه  
 موجوده وقت لا احد ظلام هبوا اليه الامام ذهب اليها لحد المسافة اسطل الخمر  
 لمكان العدم السكون الذي يحكي عليه الجبال كبر عندنا في حقيقه ان لا يعمل مسطفا ولا  
 نفوذ الارض من ايمان ان عصبه معبر اهل السكك حساطا لدر الجدر عند مما هو  
 مدي في كلامه لانه هو السكون مدعوف النابذ قال بعضهم مستقرا مل بايها الكاؤون هذا  
 فله في غير الخمر من الاشبه اما في الخمر سرب قطره قال السكون اذا قد اسما  
 محذرا واصحا ولو اوعى عليه في بحر حد لونا حد العرف وحد الشرب وحد البيوت  
 لايصح اقراره لكن يضمن المبروق ولو اقر طلاق او عاق او قضا او حد فذلك  
 ادما في اقراره لانه لو اقر اقراره بحقوق الجار وحد اقزف اسطل بالعدم فقال  
 بالاجماع لان وجه العبد لهذا الاسم دون دعوى المقذوف بطله في العام عليه في حال  
 سكره اذا اقرت محضنا ولا يصح الرجوع بجوابه في حاله

**باب الاحصان وما** **المحرم من دخول الحصان في الحرام** **الحرام**

عاوان سلمان مشق من احصان في دخول في الحصان في الحرام والما دخل في الحصان في الحرام  
 الشرايط حيث يتوقفا لدعي الى الحلال ويقبل الموانع من نفوه الطبع وعدم الاربع كماله  
 في العقوبة ولا يجب الاحصان مساهبه في العاطف والحصان لكانا يحقن عند حامل الميركامل  
 معه الحاصل هذه المعاني وعرا في كون انه يصيب محضنا بوطي اجواءه كسامة في ظاهر الواحه  
 رايه محضنا لانه نعم الحلال لم سوا مل مع الكفر والكره مع التوق وكذلك مع الحنون القرا  
 وان اسلمت الكسايه في حل بها صاير محضنا بالاجماع ولو اوزا ذلك لهما حصان وهو الدحل  
 في النكاح وله ولد من هذه الماه فانه لو لم يكن له ولد الوطي ولو لم يكن له ولد ومحمد علي  
 الدخول ادخل سوط من سبط لهما حصان بحد او امان سبط لهما حصان عندنا اذا وجد  
 سوا الشرايط وقال رجب لا بد ان يثما به النبا بعد ذلك لما في باب الحد ولوقت  
 كان الزوج مصافا الى ثمة اذ كان لنا ان الاحصان سوط والحكم يضاف اليه اقله هو لونا  
 لا الى السوط ولا يضاف الزوج الى سماء دهم حتى لو دم وجوا فلا ضمان على شهود الاحصان

**باب الذي يجب له الحد في السهم**

لاوجب الحد السهمه موعان شيمه ملكه لانه لاوجب الحد وان قال علك انما علي حرام وهو  
 سبطا الاج حايه وله او سبطا المطلقة طلاقا بايها الكسامة دون الجمع لاحلاف البهجة  
 انما راجع ام يواس او سبطا البائع الجارة المسمة من التسليم او سبطا الزوج الجارة التي حملها  
 مملها او سبطا الي الجواه او سبطا الجارة المستركة الموثقين وبطي الجارة الموهونه في مائة كماله



وسا لنثبت هذه المواضع عبدا لدعوى ان الوطى ليس بونا والنوع لهم خوسمه العول فكون  
سهم في حق من اسره عليه حي لو قال طيب انما حل في لا يحب المحرم لا يكون شبيهه في حق من لم  
يسره عليه حي لو قال علمت انما هوام بحسب الحد وهو ان يطا لا من جازية اوله او حرة او  
بطا المطلقة بلثا وهي العبد او المعبود عن خلق او طلاق مال او ام الولد بعد ما اعقبها  
ومى في الجرم او العبد في حارة مولاه او الموثق في الحارة الموهونة في كتاب الحد وحي  
هذه المواضع ان قال طيب انما حل في لا يحب المحرم وان قال علمت انما على حوام خبر ولا بد من مقتضى  
المواضع لان الفعل وناتى بغيره لكن سقط الحد فكان الاسماء وحي لونا لا بد من المراه  
اذا طاعه من صبي او محرم لا حد عليها وقال روى الشافعي بحسب الحد على المراه لان  
فعلها ما وادونا ان قول المراه تابع لفعل المراه المهر ولا يصلح عمره وجب الحد فذكر  
السبع البالغ العاقل اذا ونا وصيه ويجوز ان يحسب الحد على الرجل بالاجماع لان فعله فباو انه  
اصل لعدم وجوب الحد بالسبع لا بد على عدم وجوب الحد بالاصل الحوي اذا ونا وصيه  
او سلبه لا يحب الحد على الحوي قول في حقيقه ومجرد انه لم يلزم احكامنا سوى حقوق  
العباد حى لو قدر اننا نأخذ لان فيه حي العبد وعبد اي يوفى بحسب عليه الحد لانه المهر  
احكامنا ما دام في دار الاسلام واما الدمية المسلمة بحسب علمها الحد قول في حقيقه  
واي يوفى وقال محمد لا حد عليها لان لم يصل عند اي موصو ومحمد انه مبي سوط الحد  
حاشا العاقل وانه اصل وكذا سقط من حاشا المصغر وانه سبع وهما سقط الحد الحوي  
عند محمد فكذا سقط عن المفعول وما يسه على المراه البالغه فكنتم نفيها من صبي او محرم

وعند اي يوفى وحسب الحد على الفاعل فكذا يحب على المفعول وابو حنيفة يقول فاعل  
المسافر حرام محصوا نه ونا لا لانه لم يحسب عليه الحد لانه لم يلزم احكامنا وهذا  
لا واجب سقوط الحد عن المراه وعلى هذا لا يصل المراه اذا ونا عطا وعه لا يحب الحد  
على المراه بالاجماع ويجب على المطا وعه قول في حقيقه لان فعل المراه ونا محصو لانه لا  
يرحمها المراه لولا ان يحسب عليه الحد لمكان المراه وهذا لا واجب سقوطه عن المراه فكذا  
لما لم يحسب على الفاعل فكذا لا يحب على الموصول ايضا خلاف ما اذا مكنت من صبي او محرم  
لان من فعل الصبي المحرم ليس بونا اما الذي اذا ونا محرمه من ثمانه حبس الحد على الذي  
بالاجماع واما المحرمه بحسب الحد عليها في قول في حقيقه وفي قول في حقيقه لا يحب الحد  
وحد كوجه السلطان حتى ونا لا يحب بالاجماع وكان ابو حنيفة يقول ولا حد لانه  
مشاود لسل الطوع ثم رجع وقال لا يحب لان الاشداد قد يكون بدون الاحساب وكما  
في التام وان كوجه السلطان بحسب عند اي حقيقه لانه امكنه دفع هذا المكرم بالسلطان  
ولا يحب المراه وعندهما لا يحب لان المراه يكون بالسف وذلك لا بد من وجوب  
الى السلطان وجل اجور النافع فلهذا فقال في حقيقه لا يحب لانه لا بد من احكام  
الكاح فهو لها اذا سقط الحد بحسب مذهبنا مثل رجل عمل عمر قوم لوط فانه بعد فحسب  
عند اي حقيقه فلهذا ما حد لونا وهذا بنا على ان عند اي حقيقه اللواطة ليست  
لونا وعند صها ونا وعند صها ونا وجل ونا بخاره فلهذا ما فانه بحسب عليه الحد لونا والقديم  
بالصل لانها حاشا بان فواحد مو حاشا بان فلهذا ما فانه بحسب عليه الحد لونا والقديم

يُحْزَرُ



ولا ما الذي ليس في الامام فما يوجب الجدل في فعل غيره فاذا فعل الامام فلا حجة  
 لان ولاية استعانة بخلاف اقتصاص في حقوق العباد لان عمدة الولاية الاستعانة  
 او بالامام دون الامام **باب** **الشهادتين** **الاولى** **ارسلتكم**  
 بعلي بن ابي طالب وانه وصي عاتق كذا لان الدعوى من امره ليس بشرط جبي بشرط  
 بخلاف ما اذا شهدوا انه سرق من فلان وهو عاتق حر لا يعطى لان الدعوى بشرط  
 من الموقوف قال ابو علي يعطى لان القطع حوالته تعالى كونا كالزنا ولو شهدوا انه  
 زنا ما جواه لا يعرفونها لا بحجة لان حمل ان ذلك المراه امراته او اخته بخلاف ما اذا جواه  
 وبما جواه لا يعرفونها لان الظاهر انه لا يخفى عليه امراته ولو شهدوا بوجوه على وجوه الزنا مع فلاه  
 فاسان منهم قالوا كانت المراه مطاوعة والاخران قالوا كانت مكرمة فلا حجة عليهما  
 في قول ابو حنيفة لان الشهادة بحلف لان الدين سمي اعلى الطوع اثبتا شرط الجدل  
 منه والذي شهد اعلى الكرم اثبتا كمال العقل منه ولم يوجب على كل واحد شهادته لزم  
 وقالوا لا حجة حاصلة لانهم انصوا في شهادتهم على رنا الوجه من طوع ولو شهدا بان  
 انه زنا بالكوفة وشهدا بان انه زنا بالبصرة لا يجب لرا كل من شهد بزمانه  
 والشهود لا يحدون حد المقدف عندنا وقال مرفق الحدون لانه سمي على كل واحد شهادته  
 فلم يمتح حصار اعدوه ولنا ان في دعوى الزنا واجب لكل الحلفاء في المكان فثبت كنه  
 لا حجة فيسقط عنهم حد العرف لمكان الشهادة ولو شهدا بان انه زنا بهذا البيت  
 زنا به كذا في حوائر شهدا به زنا في هذا البيت في زنا به احوي بحسب الوجه والمراه لان

اليوم يمكن وهو ان يكون ما فعلنا في زنا به وادبه في مطرمان في ذلك الجدل حتى  
 يصل الى مراده احري هذا اذا كان كسر الاحمل ذلك لم يعمل سهادتهم ولو شهدا به  
 انه زنا فعليه بالتحديد عند طلوع الشمس وسعدا ربوا حري انه زنا به بدير جدد عند طلوع  
 الشمس عند ذلك اليوم لا حجة لان الحد لغيره من كاد من مقتضى الحد من حد العرف لا لغير  
 العرف من صادق فلا حجة على الصادق منهم هو اربعة شهدا اعلى امراه بالزنا مطر المناظر  
 كره فلا حجة عليهما لان العكازة ثبت بشهادة النيا ولا يجب حد العرف على الشهود لان  
 سهادته النسائية كحقي في الحد اربعة شهدا اعلى رجل بالزنا وصح عثمان او عبد الله او  
 في عرف او بعضهم كذا في ما لم يحد من حد العرف لان كلامهم لا يقع بشهادة اصلا لانهم لم يرا  
 من اهل اذا الشهادة فلم يثبت الزنا بشهادتهم فلا يثبت حد العرف عنهم وان كانوا فسقة لا  
 يعمل شهادتهم ولا يحدون حد العرف لان كلامهم سهادته لكن في نوع قصور لمكانهم  
 الكفر فثبت سهادتهم سمة الزنا هذه اسقط حد العرف عنهم اربعة شهدا اعلى رجل بالزنا  
 فوجم طهران الحد من الشهود كان عبد الله او محمد او ابي فليم يحدون حد العرف لا في  
 ان سجد الزنا كانوا اربعة وشهدوا الزنا منى كانوا اربعة كانوا اربعة مع علمهم  
 العرف الا انه سقط عفو المقدف وحى لو كان الحد حدا يحدون حد العرف بحسب مقتضى القول  
 في مسائل لان المدة كضمان الى قضا القاضي لا الى الشهود لانهم ما يجمعوا عن الشهادة لكن  
 القاضي احط في قضاء القاضي من احط في قضاية لا يكون الضمان عليه انما يجب الضمان على  
 من مع العصاة والعصاة بالحد وقع للجماعة لا لنفسه الحد يوجب الي العامة حال من مال العامة  
 وان كان الحد اربعة او مدجبوج فلا يجب

اسم موضع



او ساقط على احد عند ان حقيقه لان المخرج غير محال الى قضا القاضي لان القاضي ما هو الفاعل  
 بالمخرج وانما هو تصرف عن صاحبه لكن المخرج انما يحصل بتجوز في التصرف ولقد ذكرنا هذا في  
 نفي المخرج في بيت المال والاعلى الشهود كان القياس ان يجب على الصادق لكن مع هذا المخرج  
 على الصادق ايضا لان الواجب عليه ان لا يصير بغير موافقة الناس اقامه المخرج عند  
 يكون اس الحواجز من المال في المخرج وان لم يخرج التصرف فلا يسي على احد ولا يعمل الشهاده  
 على الشهاده في المخرج فان شهد الفروع وود القاضي سمادهم كحصول اصولهم في  
 سمادهم الفروع لم يعمل سمادهم ايضا لان الفروع قائمون مقام اصولهم فقال في سماده  
 الفروع ود الشهاده لاصول من جهة الشهاده وكان دسما به الفروع ود الشهاده  
 ده الاصول من جهة الشهاده متقوت في حادده لا يعمل في ذلك الحادده اذ لا يثبت  
 على رجل بالوفاء فكلما يجمع واحد منهم ومع البده لانه لا يثبت مع البده لانه لا يثبت  
 وداد الراجع انه ابلغ من يضمن قدر ما يلف ويضرب الواجب حد لعنف عمر  
 خلافا لو هو يقول بان شهداده بالوفاء كان قد قال للشهود عليه قد سقط المخرج  
 المتقوت ولنا ان سماده انما يصير مدافعا لوجوع فيضرقا في بيت وذلك يجب  
 المخرج ان لم يكن محصنا وبذلك يخرج بالحد ثم يرجع واحد من الشهود فلا ضمان على الواجب  
 عند ان حقيقه وعندهما يضمن اس المخرج لما هو وكذا الواجب حد لعنف عمر خلافا لو هو  
 ولا يجب حد لعنف على الذي لم يوجع بالاجماع لان شهدادهم صارت حجة بالعضد ولا مضاد  
 يوجب ترواجع الواجب في سمادهم لا مويهم لا يضمن كسافا رجع واحد قبل القضا

حد واجتماع الحد لان كلامهم قد ثبت في الحقيقه وانما يصحح بالعضد فاذا لم يثبت  
 العضد فلم يصحح معي قد فادما في فوجد الواجب حاصه لانه لا يصدق في الوجوع على  
 اجماعه وان رجع بعد افضا قبل الامضاء فبعد محمد خد الواجب حاصه لان العضد الصل  
 سهادهم وصارت حجة فلم يكن مدافعا الا الذي رجع فصار قوله مدافعا قماره وان لم يثبت  
 على اصحابه وعند ان حقيقه وان يوسخ من جميعا لان العضد في باب الحد وهو الاضما  
 فان القاضي يحتاج الى ان يقول بصل لوجع او بالحد فان قضاوه في الحد فضاوه فصار  
 الوجوع قبل العضد فالوجوع قبل القضا ولو كان الشهود حقيقه وجم الشهود عليه  
 يرجع واحد لا يسي عليه لان قضا القاضي يكونه زانيا با في سقا الاربعه فان رجع اجر غوم الرا  
 جعان ومع البده فيحد ان حد لعنف لانه يسي مع البده لانه يبيع شهادته على رجل بالوفاء  
 ونكاه المولى ووجع الشهود عليه طهر ان الشهود عند وجع ضمان على المولى  
 فتاويل اذ اقالوا علينا انهم محض ومع هذا زناهم اما اذا قالوا اخطانا ولا يحكم عليهم الضمان  
 لانهم ياتون عن القاضي والقاضي لو اخطا اضمن عليه فكذا هنا وانما وجب الضمان عليهم دا  
 بعد انهم اظهروا علة التلف وهو صدق الشهاده على الزنا والحكم يضاف الى علة العمل  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن ان الضمان على من ادعى الزنا فامو القاضي اسما سرجه فخر قسمة  
 الفصل على ما هو قبل هذا اربعة سماد اعلى رجل الزنا فامو القاضي اسما سرجه فخر قسمة  
 ان الشهود عبيد بالبده على الجواز لان لو حصل معامو القاضي ود ائتمنى ان ضله كان يوجع في الحد  
 لم يصح ما حاد لكن قضا القاضي في الحد صار سمادهم فامو القاضي ود ائتمنى ان ضله كان يوجع في الحد  
 عند فالد على بيت المال فامو اربعة شهداء اعلى رجل الزنا وقالوا بعد ان طهر صلت شهدادهم لانهم  
 اطلعوا انطرا فامو الحقيقه

تبين



**باب المدرك عام رجل قد رجا بالزنا كالمخبر**

المعروف فانه يجب للمعروف مبلغ مائة وذلك سواء قلون شوطا عندي بيمينه وحده لانه لو رد  
على ذلك مبلغا فاحدا لعبد القدر او بيمين شوطا وقد قال صلى الله عليه وسلم من بلغ حد في  
غير حد فهو من المعدين معناه بلغ فيما ليس بحد فهو من المعدين لا بد من النقض في ذلك الخبر  
بعضان سوطا من اربعين شوطا وعن ابي يوسف في ظاهر الرواية مصرف خمسين وفي رواية اخرى  
تسعين وسبعون لان الحد الكامل وحسب الحرامون شوطا ولا بد من النقض واختلفت الروايات  
عنه في النقض اما بخلاف الرواية عنه فانه كان لعبد رجل اقام الضاركة مصوبة كان لا بد  
ببغض كل حبة غنقا فلما عذب حبة عشر عذب اخر صور الضارب حبة وسبعين ثم ببغض الابرة لانه  
رأه لم يبلغ حبة حتى عذب وطى لذي عذبه انما ابو حبة وسبعين والذي عدل سوطا علم انه  
صور تسعة وسبعين فاحصفت الروايات لهذا وهذا العربي قصي التوفيقا اذناه وعليه ما رواه  
وان كان قنفا لا يوجب الحد لو كان محصا بموالة واسوي يابوق باحد عشر مرة احصا والتغير الى الابد  
وضرب العرا لاسد الصرب لانه خفف عدد التغليظ وصفا وضرب الراي اسد من ضرب السد  
الساو لان سدا اعلم وضرب الياوق اسد من ضرب الوادف لان سوب الخرج حاية موقن الودف  
لحمل الصدق اقامة الحسنة نصرب في ذلك فانه قائما معهودا ان كان رجلا مارا واحد عر عليه  
به واددت السدة وفسر المدفقال بعضهم اراجه ان لا يسط على الارض موعدا بجل على راسه  
ولما هو على رجليه لانه زياده على الحد بان لم يكن ان يحرقا فلا يابسان مرد على اسطواه نحوه  
وقال بعضهم المدعو ان يرفع السوط على راسه عند الضرب قال بعضهم المدعو ان يضرب بحد الخش  
عنه لانه مخوفه المدشع مولا العارحا والعاوون نصوب عليه سارة لانه يبي على الحصة

فيعتبط

اضربوا

سرع عنه الخشود الفرو لان ذلك يمنع او الصوب صلا ولا يملك والرواية في الا ان يحرق  
سب ونصوب المدد الاغضا كلها الى الفرج والوجه والوايس اما الفرج لانه عر عليه  
بحدك الوجه المحاسن مصر على الوايس كان على عوله وعلامه حوايسه قال ابو يوسف  
الوايس ايضا الحد سالي بكر رضى الله عنه اخبروا الوايس والابن حصة محمد ما دونوا والحد بمحمل  
على ملجوني وخلق وصرط الوايس والمراه سمره الرجل الا انما صور حاله على رضى الله  
عنه نصوب الوجه الحد في قياها والنيا معود او لا يجوز عرانه سرع عنها الخشود الفرو لاسلام  
وفي المرحوسه ان سرع حرق لما لرحم وان سميت لم يحرق اما المرحوم لاروي هو على رضى الله عنه  
انه حرق لشوكة الممداسه ولما المرك لفرقة عليه السلام بالسرا عبد الى المراه هذا قال امرت  
فارجمها ولم ياهو بالحفر ولا يحرق للرجل ان ياعوا رضى الله عنه لم يحرق له ولم يوط له لم يحيي كان  
هو من ارض ملد الحارة الى ارض كمر الحارة

**باب في الحدود**

احصا المعدون سوطا لوجوب الحد على النافذ ومن شرط الاحصان العفة عن الزنا من كل وجه  
وجه فار في من كل وجه ومن وجد سبيل احصانه فلا يحد بادن وجل من امواه لهما ولد وليس له اب  
معروف لا يحد لان وجود ولد ليس له اب معروف اما وه الزنا وكذا اذا قذف امواه لاعت لها  
ولدا ومات ولدها لان هذا الولد لا اب له فلو كان اماده الو ناه وجل وطي حارة منكره  
وسرع معودة انبان لا يحد لانه راي من وجد ذلك اذ او طي حارسته وبني احزنه من الوضاع  
لا يحد فادنه لانه وثا لان المومنة على سبيل الماسد ولورث نصرايه لم اسلمت لا يحد فادنه  
مراهما وانه لو وطى امره المحبسية امراهه الحايض او مخاينة خرافة لان وطى ليس مونا لان المدرك قام



والحكمة عن مودك فلم يكن معاد ملك المتعة عن في سرفانه سيقط لهما حصان يوطي القارة لو  
 قذرت مكاتبات عن وما لا احد قاذفه لان الصمابة وصي الله عنهم احلفوا في مودت جوا او بعدا  
 فان مات عبد لا احد قاذفه بملك الشهرة لو قذرت امواه لا عنت بغير ليدخل لان اللعان في  
 جانب الزوج اقيم مقام عبد العتف هذا القذف على الزوج ولو كذا حصان الجواه وليس مع ما دله  
 حتى يكون امارة على الزنا فكانت محضته ولو قذرت بموسيا مودج بانه دخل عشاء ايسلم في قاذفه  
 عبد في حينه لان عبد في حينه لهذا النكاح حكم الصمبة فيما بينهم لانا امرنا بان نكرهم صابرون  
 وهو ان علي ذلك عبد وصي بالنسبة عند في حينه سب هذا النكاح فلم يكن دنا محمد قاذفه  
 معي اذ اذنه بعد ايسلم دعد في مودج لا احد قاذفه لان عندهما ليس لهذا النكاح حكم  
 النكاح الصمبة حي لان يهران عليه لا يقطع بالسعة فكان دنا فلا احد قاذفه وهذا لواء  
 منهم على ان الدخول حكم النكاح الثاني سبب سبب احصانه ولا احد قاذفه في امواه طرد  
 فقال الزوج هذا دلكي ثم قال ليس يوليدي بل اعني بهما لانه لما عني الولد فعد مودت  
 امها بالونا ولا يقطع السبب اللعان لا يبرم بالنسب لو قال ليس يوليدي ثم قال يوليدي  
 سبب اللعان وعليه حد العتف لانه لما عني وجب اللعان ثم اذا قذف بعد كذا بغير  
 سبب اللعان دعت حد العتف لان اللعان في حال الزوج خلف عن حد العتف فاذا  
 سبب الخلف ميراثي الاصل والنسب يابى لاجل ما راي فقال لا يبارك فانما احذر ان  
 ار كل واحد مودت صاحب القول لا يبارك كانه عطف فلم يدق له حرا صوابا ليجب له مصادره  
 قال لا يبارك واني لو قال الجواه ما رايه فكانت لا يبارك حد الجواه حد العتف في سبب  
 اللعان

١٢٦

عن الزوج لان مودت الجواه ووجهها يجب الحد عليها وودت الرجل ووجهه يجب اللعان ولو سبها بالحد  
 الجواه سبب اللعان عن الزوج لان اللعان لا يبرم بالنسب لو قال ليس يوليدي ثم قال يوليدي  
 لا يجوز شهادته بملكه باللحن او العتف المحذور لسر من هل اذ الشهادته وان كان من  
 اهل اللعان اما لو سبب اللعان لا سبب الحد عن الجواه لان حد القذف يجب على الما عني  
 بالحد الجواه احسا لانه حد اللعان لانه عتف الحد لو قال الجواه ما رايه فقال دنا لا احد  
 لعان لان قولها دنت بك محمل انما ارادت قتل النكاح فصارت محبوه بالونا حقيقة سبب احصانها  
 فلا يجب اللعان على الزوج ومحمل انما ارادت بعد النكاح يعني بالي او طاروا في النكاح هذا  
 لا يكون دنا للزوج لان الزنا معه بعد النكاح لا يصور ولا يوجب الحد على الجواه ويجب اللعان على  
 بعد مودع السكر وجوب كل واحد منهما ولا يحذر بالسكر وجب قال لا يبرم بالنسب لان يبرم  
 الجواه وان كان في عتف لانه عتف ان كان في عتف لم يبرم بالنسب لو قال اس اس فلان يعني  
 عني اذ قاله ووجه امه لا احد لان المعنى انما اراد ان الله تعالى حقا به عن اولاد يصوت عليه ليلام  
 حتى قالوا لا يبرم بعد الحد والى اما لانه لم يبرم دنا يسمي عتف كان عني عتف الحال سمي اما ان  
 الحال سمي اما قال الله عز وجل ووجه ابيه يعني اياه وحالته فان ام يوسف لم تكن في الاحصان اما  
 ووجه الام قال الله عز وجل حوا عن نوح عليه السلام ان يسي من اهل بيته كان اس اوانه وقال  
 اس اس فلان يعني حد لانه صادق فيه وجب قال لا احد مودت الحد فان عتف صعود الحد  
 لم يحد محمد لان لونا ماله هو الصبر قال القائل اوق الى الحشرات دنا في الحد وكذا في  
 عام مقام كذا على قال الله تعالى في حد دنا النكاح على حد دنا النكاح وعني في حد دنا النكاح



من التنازل لهم كعمل الصعود ومقتضى الفاجئة قوله في الخبر يدل على ان المبادىء الفاجئة  
فان في الصعود تعالى على الجبل ولا يقال في الخبر نصا في له ام يسل ما لم يقد فيها رجل او جمل ام  
عنت وما لم يقد فيها رجل يورثها فلا يثبت ان محبا القاذف لان هذا مدعى فيه بحجته  
يوجب الجدل وقال بعد ما يحب الجدل لان الجدل لا يحل للصوري والعبد يورثها فكيف يحب له الجدل  
عندهما وان كان القاذف لزم العبد موي الجدل فلا بد عليه لان الجدل لو حبب للعبد السبل  
باعت سبب غيره وكذا لزم ولما عنت وما لم يورثها بل من الموي يورثها مولاها لا يحب الجدل  
لو حبب للولد ولا يجوز للولد ان يحد اياه وان كان لها ولد غير الموي فذلك للولد ان  
ياخذ الموي بالجد رجل مدعى فينا محصنا يجب الجدل ولا يأخذ باقامة الجدل الا بالوراثة فلو كان  
او ان يورث الوالدان الاب والام هما فان دارنا او لم يكن دارنا لان الجوارس الميم والسوطنة  
طريق الوراثة ولما سوي منه لهما موت لهما بعد لس لهما فادى لهما فاما رجل  
مدعى حافار المدعى سقط الجدل عندنا لانه لو كان عبد الشافعي يورث كجاء الحقوق لنا  
ان الجدل يورث لبيع العاقر من المحدث من موقوف او من اولاده ساقا لوي بعد موته بجمل  
ومع العاقر من الوارد مقبوضا بخلاف ما اذا كان من مسالان من مخرج العاقر من الوارد  
مقبوضا لان الميت ليس من اهل الحقوق العاقر في مسالان قد يورثه مسالان فانه يجب لان هذا الذي  
من حق العبد المستأمن من الحقوق العاقر في مسالان قد يورثه مسالان فانه يجب لان هذا الذي  
الذي لان الجدل في القدر مودود الشهادة باليه فان سلم حاد سهادة على الجدل لانه  
حسن يورثه يورثه على الجدل في روح الجدل انما حدث له بعد السلام وهذا الجدل

الورد ايضا ولو صوب سوطا ام يورثه الشافعي حاد سهادة لان الذي صوب بعد السلام  
بعض الجدل ولا يوجب ود الشهادة **باب في مسائل** **مهور وجرانا**  
او شوب او قدف هو او احد موه سقط عنه الكل ان المقصود هو الحر احوال حصول  
الرحمة بالاول وعندها لا يفي في القدر ان قدف عا الاول او قدف لهما ولما انما الجدل  
ولو سوي سومات فان قطع محصوم الكل يقع للكل ولا يضمن سوا الآخر لاحد لان الكل اسوي  
حقوقهم لما اصابوا جميعا وان قطع محصوم واحد فذلك عندنا في حيفه ان القطع حتى انه يورث  
ولما اسوي لهما مام والقطع الواحد يصلح عن السومات كلما يدل له لو حاصم الكل يكتفي  
بقطع واحد المحصوم سوط لهما ظاهرا عندنا لقاضيه حتى يمكن من قطع به ومد طهر محصوم  
الواحد فاد قطع وقع الكل وقال يقطع للمخام ويضمن للشافعي ام الميم لانهم لم يصابوا ولم يورثوا  
حقوقهم وجران او اسوة ما به درهم ثم قال احد ما هو مالى لم يعطانية لان احد ما يوجب  
عما هو الخدمية وجب الاقارب سطل بالوجوع سطل عن الاخر سمة الشوكه رجل او ارف  
مع ولان الغائب يورث درهم او شهدا شاهدان ان هذا سوط فلان الغائب يقطع الجاهض  
ما به درهم لان السرة من الغائب عدم او لم يسل عليه السرة والعديم لا يصلح سمة نصي  
في الباب ان الغائب محتمل ان يحضر مدعى له ماله لكن هذه سمة موددة موهوم  
والمعدوم سمة موجودة لا موهوم رجل يورث ثوبا يقطع به ورجل يورث ثوبا يقطع به  
ثم سوط لم يقطع عندنا حاد انا للشافعي لنا ان عصمه هذا العود قد سقط موه بالسرة  
لما ولي والورد الى المالك ان عادت العصمة لكن سمة لهما حاد محل العصمة والشهد



ليقتطع الحد و لو سرق عن لا يقطع منه ابره الى المال كدفعه ثم سرق ما يقطع  
 بالاجماع ان محل العصمة قد اختلف قال العصمة النامية عن العصمة للمواري من كل وجه  
 والعصمة النامية لم يقطع بحال حاكم قال للمحد اذا قطع عن هذا في سرقته سرقته ما يقطع  
 الحد و ساره عند لاسي عليه عند اي خيعة لانه قطع واختلف ما هو عند ما يقطع قال  
 نعم ان سرقه لانه قطع بعرض عند ولو فعل خطأ لم يصح بالاجماع بمبدأ محو عليه  
 امر سنة عشر دراهم وهي قامة بعينها قال ابو يوسف يقطع والعشرة للمواري لان الدراهم  
 في يد ملك المواري فاصبرا فاقبالهم بالقطع على نصف صبح مسطح واقوامه بالمال لغير المال ك  
 لم يصح ملك الدراهم للمواري والمال بمجرده وهو لا يقطع والعشرة للمواري لان القطع صح  
 من احد المال فاذا لم يصح اقبالهم بالاصل وهو احد المال فلا يصح اقوامه بالسبع ايضا  
 وقال ابو حنيفة يقطع وورد العشرة الى المسروق منه لان القطع في زمان ثلث  
 السيرة اصل والمال مع المذلول لو فعل ذلك المال واستعمله لم يصح القطع وهو اصل  
 اما ما هو اصل وهو القطع فيصح اقوامه فيه فيصح فيما هو متبع ايضا واليه  
 منه اذا ذهب المسروق من ابارق بعد ان يقطع لانه يقطع عند ثلثه انا  
 للشافعي اجمعوا انه لو ذهب قبل القضا لا يقطع لان العضاض باب الحد هو الا  
 مضافاته لا يحاج الى قوله نصت وتمامه الخصومة الى وقت العضاض شرط صحة القضا  
 فصارت الهم قبل العضاض كالمب قبل العضاض وكل سرق من امره من الرضاع قطع لانه  
 لا يشبه في المال والحور لما لا يشبه في المال فانه لا يصح قل لا حد مال صاحبه من غيرها

الاموي انه لا يقطع قل لا حد النفقة على الغير عند الحاجة اما الجوز فانه لا يجوز البذل  
 من ماسد ان يقطع خلقا حيا فله عجب ابره عند اي خيعة عند صاحب القضا  
 وهي ميله الصلوا لمعل وان كان يقول ذلك كثيرا فعلى سبيله لانه ساعى الادمن بالقياد  
**كتاب السرقة لا يقطع في سرقة بطير وصيد الا في ناله لم يعصم**  
 اخر هذه الاشياء فانه ساءع اليه القياد وكذلك البصير وهو الطير بطير وورد في قوله  
 لا يقطع في طير ولا في حش عر الساج لانه ملحق على نوع الطوق ولا في مصحف مخصص لانه محرر  
 للحواء لا للمول ولا في النورج والمهوه والتوبة لان هذه الاشياء ملحق على باب الحافوف والحواف  
 الطوق ولا في ابواب المسجد لان الناس يدخلونها وكان الحد واما ولا في الطيل والربط  
 لانه نحو للمول لا للمول ولا في الاشربة المبكوة لان بعضها ليس بمحرم بالاجماع وفي بعضها في  
 يقوم بالحلاف وان كان من الشراب الخلال وهو سفي ولا يصيد ونحو حجب القطع وان كان سرا لا  
 سفي بعد لا يقطع فيه ولو سرق من حش الساج او اما او لوسيا وهو ساوي عشر دراهم  
 قطع لان الصوة عالية عليه الصوة عروج عن حد السقاهة ونحو في السب كلالا الحصر  
 لان بالصوة لا يخرج عن حد السقاهة الاموي انه سفي في عر الحور حتى لو كان من الحصر السقاهة  
 حجب به القطع هو و يقطع في سرقة العصوص والمافوف والموحد لانها بحر على المال  
 ولا يقطع في اقل من عشر دراهم عندنا وقال الشافعي لا يقطع في اقل من ربع دراهم وقال بعضهم لا  
 بشرط النصاب واحلف لهما ما رده فاعدا ما لا كرا حسا لا للحد الحد والقوله عليهم لا يقطع  
 الا في بحر المحر ودروي جماعة من الصحابة ومن الله عنهم ان من المحر ذلك الوقت كان عشر



جبراهم ونقطع ما ابراهم في قول ابي حنيفة ويجزى جبراه صهيون وليس فيه سوط العود وقال  
ابو يوسف لا يقطع ما لم يهر من اسار اعن حقوق ليس فيها حد وروي عنه في برهانه الحوي  
انه سوط لهر واد من سوط محلس ولو سرق مودي رجم مجرم لم يقطع لان نقصان الخزانة ما  
دون بال دخول فيه وجل سرق هذه السوي مقطوعة او شتلا لم يقطع بحسبه لانه يكون اهلا  
ما ولو كان اعماده السوي مقطوعا او سلا او اصعان منها سوي لهر اعمام وكذا لم يقطع  
بحسبه لذلك لو كان اعمام السوي حده مقطوعا لم يقطع لان الاعمام من حاشيات اربع اصابع من  
جانبه لو كان المقطوع اصعانا لم يقطع لهر اعمام قطع بحسبه وفي باب الكفار قوات اصعاب غير  
لهر اعمام من كل يد لا يمنع ما لم يقطع السوي لهر اعمام وهذا هو ان اصعاب من السوي غير  
لهر اعمام يمنع قطع العن ان المانع هو المداك وذلك لكون اكل الاصابع لكن في باب المعصية قام  
قوات اصعاب من مقام قوات الاكراهي منع قطع العن حسا لا لدرامته لا لذلك في الكفارة  
السارق احد المساع ولم يخرجها من الدار لم يقطع فان جعل في يده في الدار جعل ضمن الصمم  
انه ضمن لانه حد السارق كان عاصيا وان كانت دارا فيها متاجرا ما خرجها من المقبر  
الى الدار لم يقطع لان كل معصوم من الدار على حده لان كل معصوم من اجل احصاء  
الدار بحسبه السك والحد لسرق احد من اهل معصوم لوجله معصوم اخر يقطع  
وجلس سارق سارقا خارج الدار لم يقطع فان خرج هو واحدا قطع لانه معصوم في السيرة فان  
لم ياتخذ بعد ذلك لم يقطع لانه ليس ان معصومه المصعج دون السرقه وان تاول  
صاحبه خارج الدار لم يقطع واحدهما لان الذي تاول لم يحد منه الجراح والذي احذر

في  
كله

لم يحد منه هلك الخور بالدخول وعناي يوسن ان الذي الدار ان اخرج يده وما واهما  
قطع هو لانه حد منه هلك الخور ولهر جراح وان ادخل الخارج يده واحد لم يقطع  
واحدهما لانه لم يوجد من الدار لهر الجراح ولان الخارج الدخول ابل مقام واصول  
سرقان وعلمها اجمال صاحب لهر بل يحد يحد ما سرق من رجل محلا من الابل فان  
الحمل واحد المساع قطع فان لم يمس لكن احد الحمل مكد مع الجولق لم يقطع لان صاحب لهر  
اذا كان قادرا او ساقا كان قصده السيق والغزو لا الحفظ فكان الخور هو الخوات  
ماذا شئت الخوات بعد هلك الخور وقطع واذا احد الحمل مع الخوات لم يوجب هلك الخور لان حرم  
يحفظ صاحب وصاحبه عن اصد حفته حي لو كان مع الحمل اجل يحفظ فسرق الحمل مع  
الخوات يقطع لانه حد هلك الخور ولو كان صاحب الحمل على الخوات وهو ما او عمام  
قطع سارق الخوات لانه محرم لصاحبه ولو ظل صرا وهو جراح الكم واحد الدبر لم يقطع  
لانه ما ادخل به في الكم ولو ادخل به في الكم وطرد احد قطع لان هلك الخور من حد لوجله  
الرباط واحد الدبر لم يقطع فان كان الدبر مع وصعها في جراح الكم وماطها داخل الكم فادخل  
به في الكم وحد الرباط لم يقطع لانه واحد الدبر مع من الخارج لم يقطع به لانه لم يحد الدبر مع  
من الخور وان كان وضع الدبر في باطن الكم ويطرها جراح الكم محل الرباط من الخارج فادخل  
به في الكم واحد الدبر لم يقطع لانه واحد الدبر مع من الخور يقوم سيقوا معوي واحد حمل المساع  
تقطعوا جميعا اسمحانا لانه معصوم سارق القياس ان يقطع الحامل وحده لوجود



فيل السرق منه حصته ولو سرق ثوبا فشق في الدارين فصغر اخرج قطع وادرك  
عن ابي يوسف انه لا يقطع وهذا اذا لم يمسح بممته عن عشم سب القطع فان السرق  
لم يقطع بالاجماع لا في سرق السرق للثوب الضمان فاجوبه <sup>الملك</sup> وله فيه  
فصار اسمه ولها انه ليس سرقا للثوب الخالي وانما يصير سرقا اذا الضمان مسددا  
في ذلك سرك واحمال هذا لم يصير اسمه الا سرقا لا احد محمل ان يصير سرقا للثوب  
ومع هذا لم يصير اسمه ولو سرق ثوبا من جهايم اخرجها لم يقطع لانه جازم لما مل السرق  
ولا يقطع في اللحم ولا يقطع البياض مخصوصه العاصم الموضع وبما جازم الجوز او ادله  
اذ اجماع من شرب عصرون وقبض العيون فيسرق منه اتيان وقال من لم يقطع  
مخصوصه هو لا لئلا الموضع والغائب محض اذ انما في ثوبه يدعيها حي بمكان  
العين الي المالك فيكون حصا لثوب الوضوء واجمعوا على ان يبارق من ابارق  
بعد قطع يد ابارق لئلا لا يقطع بمخصوصه ابارق لئلا ولا بمخصوصه المسروق  
منه لان قصص المجلد اختلف يقطع يد ابارق لئلا <sup>باب ما يقطع</sup> فيه  
وجلس سرق دها او فضة مقبلا وما يجب منه القطع فصغر باد واما ما سرق من ثوبه فله  
المسروق الى المسروق منه لان السارق يملكه البصير لم يملكها لانه ما يصيرها الكا من  
سرقها الي المالك وجب القطع سب السرقه وقال ابو يوسف ومحمد يملكها البياض  
بملكه الصنف لانه احدث منه صنعه مضمونه وهل يقطع عندهما قال بعضهم لا يقطع لانه  
ملك المسروق لكن يجب عليه المالك المأجور وقال بعضهم يقطع ولا شيء عليه لان المسروق

مردد فلم يملكه المسروق ولو كان عاصا هل يملكها بهذه الصنف فهو على الخلاف ولو  
سرق ثوبا فقصه اخرج يقطع فيه لم يؤخذ منه الثوب وعطيه ولم يصن منه الثوب  
قول ابو حنيفة والى يوسف وقال محمد لم يؤخذ منه الثوب وعطيه صانع الثوب ما زاد  
في القيمة سب الصنع لان الصنع لا يقطع حتى للمالك باب الغصب بالاجماع فلذا هما  
ومما مر بها من السرق والغصب معا لان في ابي سرق حتى ابارق في الصنع فام صوم  
ومعني يزيل المالك لو اخذ الثوب بعطيه منه الصنع وجن المالك في الثوب فام صوم  
وامعني يزيل لانه لو ابلغه السارق قبل القطع او بعده لا يصن سرقا اذا احتق الختان  
بعد مرعاها مكي الحقن نحو اعاده ما هو قائم صوم ومعني معني ادي من مواعاه  
ما هو قائم صوم لامعني خلاف الغائب لان كنه حق المالك في الثوب قائم صوم ومعني  
كمن لغائب الصنع ومحض احبال المالك لان الغائب حالي ما هذا المالك الثوب  
وعطيه الغائب ما زاد الصنع فيه وان صبغ ابارق اسود فبعد اني يوسف لم يؤخذ منه  
الثوب كما لو صبغ احمرا بعد اني حنيفة ومحمد لم يؤخذ منه الثوب لان السارق يقطع فلم  
يكن حيا ابارق في الصنع قائما معني لانه لم يوجب بوجهه قسمة سب الصنع فاسر باقر حيا  
حان المالك لما ملنا وجل سرق عسا يقطع فيه وان كان العن فاما بده الي المالك وان  
هلك او استملك لم يصن عندها خلافا للشامي لانا ان العوم سرق على قصص العين ولم  
ين الغصب حقا للعب لانه وجب لقطع حادثة تعالي ولاكن جرحا شترع القطع حقا  
لله تعالي مع جرحا حيا لعبد لا ريبا حيا لعبد وجب الضمان وجوب الضمان ما جري  
ساقى القطع لان لو جرح الضمان لم يمت احد المالك بعوسا معني القطع بوسا



صورته ومعني مسجود المماثلة مسار سارع القطع ساروا العصمة حتى للبعد  
**باب قطع الطون ومن قطع الطون في الجبلين**  
 والمهر وصي او منوال الكوفة لم يجب حد قطع الطون سمنا لان قطع الطون لنا  
 يحصل بالقطع المار وفي هذا الموضع لا يقطع المرو فلم يكن قاطع الطون بخلاف  
 ثم لان من يقطع مود الناس ما لم يطمئن من سعي للصوم لو يطمئن في المقارة  
 واجد المال اسلوا اذا فالعام يقطع ايديهم واربعتهم من خلاف يعني البداهي  
 والرجل السراي وان قتلوا ما احدها المال سلمهم لمرام ولم يقطع ايديهم  
 واربعتهم هكذا يهيرون ليدفعهم في اصحاب اي يرحه وان قتلوا واخذوا المال  
 بعد ان يمسكوا في يوسف الامام بالخيار ان يقطع اليد الرجل ثم قتل وان شاملا  
 ولم يقطع بعد تجرد يسل ولا يقطع لان لعل حدوا لقطع حد و قطع الطون حماره  
 واحد ولا يجمع من الحدين سر حمار واحد لكن يسلط حماره بان يعمل لوطا  
 الحمايه ولا في حنيه واني يوسف ان الحماره مملوكه من جرحه من حيث ان قطع الطون واحد  
 ومحدده من حد من حمار قطع الطون جعل بحماره من لعل واحد والمال لمرام  
 ان شاملا الي حمله لمرام حماره حمار واحد يقطع في جرحه وماله ان شاملا الي  
 جرحه المحدد و قطع وماله حد واحد وان سئل على عقوبتين كما ان الجنايه الحد  
 حب فونها و قطع الطون وان شاملا على فويل من هلك القطع مع ذلك فقد  
 الى حنيه ومحمد الامام بالخيار ان شاملا ان شاملا لعل لعل ان يعلني حماره الصلب بقوله

او يسلوا وكلمه او للمحرم عمدا في يمينه يصلب لانه قاله او يسلوا او يمهناه و يسلوا  
 واحلف المشايخ في كسر الصلب قال الطحاوي يسلب بصلب قال ابو حنيفة يسلب بصلب  
 كما ثبت في الاسحري موت واذا وصل موت على خشبة ثلثه ايام ليعتبر الناس ثم يحل في  
 اهل يديهم قبل سادس الناس من ثلثه وروي عن ابي يوسف انه ترك ذلك في يقطع  
 مسابطه او اصل الامام قطع الطون فلا ضمان عليه فان اذله ان هلك او استه  
 ورا في نفسه يسل لان تجرد مع الضمان لا يمتنعان كما في البيروق وفي كل موضع كسوط  
 الحد فكان شبيه بحد ضمان المال والقصاص من النفس الجراحات ان كان موجبا  
 للقصاص على القاتل والجراح وجب له والادب ان لم يكن موجبا للقصاص يكون  
 الاستيفاء لولي القاتل ولو تولى واحد من القضاة قبل اهل القاتل معاولا اجبا  
 ان القاتل سوط مملوكه يوحى من بعض دسوقي منه ان لو كان القاتل  
 ماله او حماره يجب ان يقطع ان يقطع ان يقطع ان يقطع ان يقطع ان يقطع ان يقطع  
 يشترط التباين ولو كان بالقاتل واحد هو دود من مجموع من احد من القضاة لم  
 يجب الحد عليهم قال ابو ابي بكر الرازي تاويل المبله اذا كان المال مشتركين  
 اهل القاتل حتى ان يجب الحد عليهم باعسار نصيبك الوهم المجموع مصداق المبله  
 باعتبار الشوك وان لم يكن المال مشتركين ولم يحد المال من ذي جرحه فكذا لما  
 او احد المال من الكل يجب الحد باعسار احد المال من عدي من جرحه والصحى  
 جواظا من المبله لان قطع الطون واحد فاذ لم يكن يجب الحد باعسار نصيبك من جرحه







اهل الجور على مال اى انهم على مال عند هذه المسلمين الى ذلك يجوز الاستعانة بالمسلمين  
على القتال اما بعد هذه فلا يجوز لان مبدء المولد عنه لم يصداقوه لنا من كل جهة لهذا  
لا يبرهم احكامنا ولا يجوز لهم عبد الفرو وبع ما كان بالمسلمين ضعف فيهموا اساء  
السال يجوز مواده الموتى من بعد مال حتى ما ملوا فسدوا وبالمال لا يجوز رايهم  
بمعنى صوب الجور عليهم ولا جوره على الجور لكن مع هذا لو احدث لهم مالم المال لا يبر  
عليهم لان هذا مال لا يصح له واد الحق الجور يبر الجور فللقاضي ان يقطع بعض اموات  
او اوجه وندرية من الملك واذ اقطع بخل ذنوبه وقيم ماله من ربه وصل العضا لمحاقة  
حكمه بعد الخاق ككلمه من الملك لان موده بالوجه اما شعور بعضا القاضي جعل العضا  
لمن شعور احب عايد بعد انضام الحاقه جيلما اذ مريد ايم ايلم ولا سئل له على اموات  
لهم وراجه والمدون لا رضاء القاضي مد بعد فلا سئل من بعد كز كل ما اذا الارب  
عن ملكه بيع او هبه او عتق او كتابه عبد ولا سئل له على ذلك الا ما كان قائما في يد  
الوارث وله ان يخذلانه انما يقع للوارث لا سحابه فاذا عايد جيلما احلح اليه  
وكذلك اذا كان دل الكتابه فاما اخذ ان يخذل ويكون الولا له لما قلنا وان عايد جيلما  
سل قضا القاضي لمحاقة وكان كانه لم يول جيلما فله ان يبيع بعضا من الوارث فيكون  
الحواري اموات الاولاد والمدون مرموا كما كان مود الحق ببعض اموال الى دار  
الجور وقضي لمحاقة عايد وده ساقى لهم موالهم طهر على ذلك لم موال عايد هبه  
قبل انضام الحاقه فهو في المسلمين لا سئل للوارث عليه انه ما جابر ملكا للوارث

وما دهب بعد انضام الحاقه فهو في نصا لكن لو ارثه الميراث واحد بالعمه مثاله  
حين قضي القاضي لمحاقة صار ماله الذي دار الايلا م ملكه واره فاذا ذهبت  
الى دار الجور وصار بموله الجور اسوي على مال مسلم طهر على ذلك المالك كان الملك  
الخدم حتى لا يخذل بالقيمة ان شاكر اهننا نصرا فان المود مودون عبد اى جيفه نحو  
البيع والهبة والاصان والديار وعندهما ما قد ران عندهما الملك ما قد مود  
نصرانه وبعث في حقه لوفد ملكه فيسوف نصرا به ان ايلم سعد ان مود اقول  
على رده او الحق وقضي لمحاقة سئل نصرا به لان حاله مودون من ان نصرا بما لا ييلام  
فكون ملكه باقيا سعد نصرة او شعور موده بالفضل على الوده او بعضا القاضي لمحاقة  
فكون ملكه ايللا فكون نصرة ما طالا وعندهما سعد نصرا به لكن عند محمد من ملك  
ماله انه يسميه المود من مود الموت لان لظاهر من حاله انه او اعتقد سالا يمول  
عن ملكه ففعل او يملحى يد الجور وعبد اى مودون رحمه الله ينفذ نصرة من حراله  
كالصحيح لان المود من مودون من غير احساده وهو محمدي بعه على الوده وطلاق  
صحيح بالاصاق لانه بعد تمام النكاح واذا اريد مودا كان النكاح باقيا بالاصاق  
وكذا يصح اسلا ده لانه لا يها لاحاده من الى حقيقة الملك بل هو الملك كى لصحة  
الاسلا ده وكذا يصح سلمه بالشفعة لانه لم يعلو به حق احد فاما موده في حال  
الوده ودمحه باطل ولو اريد الحق وقضي لمحاقة وله مال الكسنة حال الايلا م  
وما الكسنة حال الوده فعبد اى جيفه ما الكسنة حال الايلا م فهو لوده وما الكسنة حال الوده فهو في المسلمين



يوضع في سائر المال والارث فيكون جميعا لورثة المسلمين وهذا ما علق ان  
 عند ابي حنيفة بصرفه في حاله الرده موقوف فاذا قضيت لمخافة من الرده  
 كان باطلا ولم يثبت له الملك ولا يكون لورثه نصيبا وعنده ابي يوسف ومحمد بصرفه  
 ما غدا للملك له ما لم يمسك قبل ذلك الى اذله وعند الشافعي الكسبان جميعا في الرده  
 ١٧ موت اليتيم من الكافر ولنا ان الرده موت فاذا اعيدوا لغير اهل الكفا طهر موت  
 من موت الرده فقولنا ييتم او يدكر له قولنا مسلم مات واليتيم اذا مات مود منه اليتيم  
 فلذا اذا اريد ان الرده موت حكمنا وان ييتم فالكسبان ماله بالاعتاق هو وهو  
 اليتيم على المود حرا كان او عبدا فان كان ييتم وانه لم يلق فان ملك الناحي  
 ليه انام ما ييتم والى فضل الموتى لا يفسد بل يحسب حره كالتامه ولا يحررها  
 مولاها وقال الشافعي يفسد لقوله عليه السلام من بدل دمه فاماله ولنا ان المراه  
 ليست من اهل الجوب ودار الحرا دار الاخيه لقوله تعالى تحريم كل عين ما كسرت  
 لكن عجل للاحره في الدنيا لبيع الشؤ البصر بر الصدوق لم يوحده من المراه وكان  
 حواءها موحرا الى دار الاحره ولهذا لم يفسد الكافره لانه عليه السلام ابيها الحافل  
 اذا ردهم امرها ده حي يطل كاحه وحرم عن المرات ومحمد علي السلام ولا  
 يفسد وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يبيع امرأه لانه ضار لهما انه  
 اسكر يات على من اعصابه مسجدا ان يبي مومنا مع اعتقاد الشرك كما  
 انه مسجدا ان يبي مومنا مع اعتقاد التوحيد اسلامه صحيح عندنا جلا ما للشافعي

ان لا عقل يبرر لو احسن حاله اذله وحده لا شريك له نعم كلام المحمدين كذا لا يعلو  
 بصرفه اذله تعالى وحده لا يبرر لو احسن حاله اذله وحده لا شريك له نعم كلام المحمدين  
 مع علم انه عشر من عمره وحرمة عن امراته وحرم عن مولاته وهو حق عن ابيه لو يبي  
 اسلامه ومع هذا احسن حاله يبرر دل ذلك على انه اعتمد ذلك عليه في بعض العبد  
 ولحقه بدار الجوب قضيت لمخافة بعض امهات اولاده ومدرسه ونعم ما روي من  
 كالمود لان المود اذا اسرق بل يحرر على الاسلام فان اسلم وانه فصل  
 والدي اذا اسرق لانه حاز اعاده على الكفو بالمحرم كما واسترقاه مسلم  
 له حاره نصرانية فادرك ييتم تحت الحارة النصرانية لولا ان من سنة اشهر مديار  
 مولاها فادعى الولد من نسب الولد منه وهو هو وصاوت الحارة لم ولد له ولا يبر  
 الولد من ابيه ان مات علي ردة الحق بدار الجوب لان الولد يكون مولا سعالا لانه  
 رجا الاسلام ولا يتحول سعالا لان النصرانية لا يحرر بل يبي في حاله اسلامه وللمود  
 ليس من اهل المرات وان كانت به لاول مرة اشهر مديار مولاها كان الولد مسلما  
 لان العلوق حصل حال اسلامه الموي وكان مسلما وورث من امه وان كانت الحارة مسلمة  
 الولد من امه المرتد لان الولد يكون مسلما سعالا والمسلم يبرر من المريد ييتم مل  
 وطاحطا والحق وقضي لمخافة والد له في حال الكسبه حال الاسلام عند ما وان حنف  
 وعندهما في حال الكسبه حال الاسلام وحال الرده ساعلى ما تقدم مسلم قطعت يدهم  
 اريد مات من القطع على رده او الحق وقضي لمخافة لم عا دوا ييتم مات من ذلك القطع على



القاطع نصف البرية في ماله وليس عليه كمال البرية بالطلاق لان ردة ما يفر بالموت او  
بقضا القاطع لمحاقة بعد تقو بطلان عصمة نفية ذلك موجب فطع السامع عن البرية  
فالقطع حصل في محل معصوم ضمن نصف البرية اما السامية حصلت في محل غير معصوم  
فلا ضمن النفس الكثر في الهابة لما عبادوا في عادت العصمة لكن هذه هي حقيقة امر  
اخر ولم يرد من القاطع حايه هذه العصمة فان لم يلحق بها والحرث في اسلام ما في ذلك  
القطع بحده كامل لان الذي بطل العصمة وهو الرده عن صفوره فاذا زال البطل  
فصل صفوره فصار كأن لم يكن وصار كأن لم يول سيما معصوما فلم يعط السامية من البرية  
لا محاد العصمة ضمن جميع عصمة النفس هذا قول في حصة ابو يوسف وقال محمد وروى عن  
البرية في ماله كالمثل الاول معاد ردي حتى وعصى للمحافة اكتسب اموال التي ردهم  
احد مع ماله ولم يسلح حتى يرد فانه لو ادى مكانه من ماله وقعه المال لورده لان المكان انما  
يملك كسره بعقد الكراهة بالورده لم يسلح الكتابه مكسب امواله موجودي من بدل خاير  
وعنى في احواليه مود منه ولله المليم الود جان اربنا معام ايما معامها على نكاحها  
وقال في بطل نكاحها لان الموت ليس باهل النكاح اسدا فلا يكون اهلا للنكاح فعادها  
الشيء غير اهل بها ولنا ان البصمارة فان بابكم الصديق رضى الله عنه لم يمتد  
النكاح لم اسلام بعد لورده منع الزكوة ولم يمتد احد من البصمارة كان احما وان ابدل احما  
ومع العروة نفس الورده والورده صح عندنا في حصة او يورثوا كانت من الزوج  
او من المراه خفي لم يمتد من علة الطلاق سي عدما لان هذه عروة سب السامية يكون الورده

عنه الموت والوقت ما في النكاح وليس لطلاق الاموي ان الموت لم يكن اهلا والموت  
لم يكن محلا للنكاح والطلاق مسرع وانفا والوفع يكون حال ميام المحلة والمسا في عدم المحل  
وبهم ما في عهد محمد الورده من جانب الزوج بالطلاق لان هذه عروة حصلت من قبل الزوج  
طلاقا ولو ابدل اجماع ايما احد هما مع العروة باحدا والاخر على الكفر ولو كانا كافين  
اصلح اسلام احدهما لا يقع والعروة نفس اسلام احدهما مالم يمتد العاض بالفرقة ان كانا  
في دار الاسلام وان كانا في دار الحرب ما يقع الفرقة عصي بل حيوسا دخل عينا اول  
يدخل عدنا لان الاسلام لاسامي النكاح فان ايما الاخر سمي النكاح بينهما وان ايما  
مروا لقا في ماله وان كانا في دار الحرب فليس للقاضي ولا على اهل الحرب فقام مرط  
الدمونة وهو عصي بل حيوسا تمام بعون القاضي ويصير بل حيوسا صلح سربا للفتنة  
فان الطلاق الوحي اذ انا بل عصي بل حيوسا لا عدا وبل حيوسا كان  
دخل بها وهذا قول في تعين محمد فاما بعده لا عدا على الحوسة لم الايمان كان من  
جانب الزوج لا يكون بركة طلاق وان كان من جانب الزوج حى فوقة بطلاق في  
قول في حصة محمد لان الاما لاسامي النكاح الاموي انه سمي النكاح الى ان يعصى  
القاضي بالعروة لكن لما في لراياك سب اما الزوج وح عليه السورح ما طلاق  
حسان ما المنع باب القاضي حسان وصار كالفوق بالح العنة عندنا في بركة عروة  
ان هذه العروة كما يمتد من جانب الزوج باماره الاسلام يحصل من جانب المراه باماره الاسلام  
انما ولو كان عروة بطلاق لما يمتد من جانب المراه لان لطلاق وبذلك الحال لا يمتد



وصار كالغرة بالمحمدة ومالك احدهما صاحبه لما كان اسير كان فيه لم يكن طلاقا كذا هنا وصار  
 كالغرة بسبب الرده عنه وعند أبي بصير انصافه الرده عنه لا في ماله  
حسنه في ماله وما فوق او حقيقه من الرده ومن الاثا والحق ما ذكرنا  
**باب في الارض**  
يسلم عليها اهلها او يبيع عمره اذا اظهر  
 الامام على طبع في الردم انما من علمهم بوقامهم واراضهم واموالهم ووضع على برسمهم  
 الحريه وعلى ارضهم الخراج ومسوى منه الما العسري نحو ما اليها واليعون والادبار  
 والخراج نحو ما الاما واليه خفوتها الامام لان هذا اسد التوطيف على الكا في وضع  
 الخراج كحال دون العشر لان الكا في ليس من اهل وجوب العشر اسد لانه صدقة  
 اذ اد اسير من يمل ارضه عشر ما يبي كذلك عند محمد وعند ابي من يصاعف العشر  
 وعند ابي حنيفة يصح احدا ودمر هذه المبال في كتاب الزكوة هكذا في فعل عمر رضي الله عنه  
 بسواد الخراج جي اصبحت صوة ولن ثا الامام قبل معانهم وخصيهم ودمرهم  
 واموالهم واراضهم ودفنهم للميتا واليا كين واسا اليعيل وفيهم ابائي من  
 العامين ويضع على ارضهم العشر لان هذا اسد التوطيف على المي واران اهلها  
 بغير القم والمعلم فان كانت الاراضى عشرية يضع العشر كحال ان كانت حواص  
 نحو له ان يصح الخراج لان هذا الاصل لما صح صارت مسخرة الخراج بعد  
 ذلك وان اسلموا نحو توطيف الخراج علمهم ليكون ابطال حق العامين في حلف لو  
 وضع العشر ما عسار اسلامهم حار ايضا وكذلك كل من حلف احيا ارضا مسته باذن

**باب اسنلا الكفار** عبد الله اسره الجوز وانشىه في ماله  
**باب اسنلا الكفار** عبد الله اسره الجوز وانشىه في ماله

الامام فان كانت تسبغ من الخراج لجم الامام ان يصح الخراج لانها صارت مستحقة الخراج  
 حينئذ هذه الاواني بطريق العبر على الكفر وان شاذ يصح العشر وان كانت حريه  
 يصح العشر كحال ولو اسلم عليها اهلها طوعا قسرا لا سيما علمهم فم احوار كلمهم لا  
 سئل علمهم ويضع الامام عليهم العشر دون الخراج سواء كانت يسرى من العشر او من  
 الخراج لان ارضهم ما حارده مسخرة للخراج وهذا اسد التوطيف على المي فيضع العشر  
 دون الخراج الذي اذ احيا ارضه مسته باذن الامام يوضع عليه الخراج كحال علي بن ابي طالب  
 العفر ليس من اهل وجوب العشر عليه اسد وكذلك الذي اذ اجوز ارضه مسته باذن  
 عليه الخراج سواء استقام من العشر او من الخراج وان جعل المي داره سدا لاجب  
 العشر كحال لان لا بد ان يكون مسحت الموه من الاصل فكون اسد التوطيف على  
 المي وانه الحق بالجزا وارض العبر فلمما عشرية لاخراج على ارضهم ولا حريه على  
 حاتم حصوا ذلك السرى المسويول لانه كان من العوب فجعل احدا ارضه مسته بغير اذن  
 الامام لم يملكه عبد في حقيقه وعند مالك له لقوله عليه السلام من احيا ارضا مسته فهي له  
 والى حقيقه قوله عليه السلام لسر الجوز والاما طاب له نفسا ما له الحديث الذي روي  
 كان في قوم حاص وكان ذلك اذ باه من السرى علمه السلام لهم بالاحا او يحمل انه اذ اذ  
 به الاحيا باذن الامام والارض الميتة ان لا تعرف له مال في الا سلام وشروط الطاري  
 ان يكون بعدا من القوية راسع اليها الصوت من عمران تلك القوية

**باب اسنلا الكفار** عبد الله اسره الجوز وانشىه في ماله  
**باب اسنلا الكفار** عبد الله اسره الجوز وانشىه في ماله

**باب اسنلا الكفار** عبد الله اسره الجوز وانشىه في ماله







ان له معلوم وهو السلطان قال عليه السلام السلطان في من لا يملكه ولا يملكه لا يحل  
 شيء من قول ان يكون لانه احتمال وجود الوالي غير الامام وفي الامام ولا يكون الامام  
 وليا على سبيل احتمال ولا احتمال فثبت بالدفع العقوبة وقال ابو حنيفة ومحمد بن  
 القصاص وسنن فيه الامام لان المحصول لا يصلح وليا لاهل البيت لا على سبيل التيقن  
 ولا على سبيل احتمال فثبت في الامام وليا للخيار ان ساقطه ان شا اذ لا بد له ان  
 يقع الميادين فيه الكبر ليس له ان يعفو عن من فيه ابطال حق المسلمين فيلزم دخلا  
 دار الحرب فثبت احدهما صاحبه عليه البدن في العبد في الخطا البدن والكنار ويكون  
 ذلك في حال الثقل لانه قبل سحبا معصوما لكن باعتبار سببه وال العبد هو  
 دار الحرب تنسبه عدم العبد فيسقط القصاص ويجب البدن في حال امان العبد  
 فلا سخط واما في الخطا كذلك لانه لا جناح من اعاقله من حيث نقصه الحفظ وجوب البدن  
 على العاقل للعصاة الحفظ ولا تقصير هنا لان هذه الواقعة وقعت في دار الحرب لو كانا  
 اسرى من مسلمين في ارض الكفر فثبت احدهما صاحبه هذا احط بالذات عند ان يكون محمد  
 كماله في حال القتال ان عصم المسلم لا يؤول اسرا الكفر فصار كما لو لم يكونا اسرى  
 وهذا في حيفه لاسي على القاتل الا الكفاره في الخطا لان الاسرى في ارض الكفر لا يؤولون  
 قتل ما يحل عن ارضهم ولا يمكن الرجوع اليه ابل لا يؤولون مسطت عصمته محلا وعرا  
 ليس اسرى حتى دخل دارا امان فاودع احلا وبعده او اوصاه لا الحق بل والحق  
 ثم ظهر عليهم الميولون فاسرا ومن لم يودعت في الميولين والعرض يطل عن دعه المستوفى

اما الردية لانها في يد عدلها لان من المودع كذا المودع ولو كان يد حقيقه صار  
 عصمه كذا هنا واما الفرض لان المستوفى ملكه لانه سفت من عليه فملكه فيسقط عنه  
 اذ لم يظهر على الدار لكنه ما في دار الحرب فودعه فوضه لورثه لانه لم يصدر عنه شيء على  
 ملكه وصار في يد لورثه ولو اسلم المولى في دار الاسلام وله في دار الحرب ابواه واولاد  
 صغار وكبار واولاد بعضهم في دار الحرب فبعضها في دار الاسلام فبعضها في دار الاسلام  
 فظهر على الدار بذلك كله امانا لهما واولاده الكبار فلا شئ لاهم فوارحل  
 الاسترقاق واما البغايا لانهم لم يصروا مسلمين تنبعا لابيهم لان التبعية باعتبار الوالديه  
 والولاية منقطعة لتبائن الدارين وكافوا تنبعا للدار فيسترقون لهما الاموال فلا نفاه  
 عن محرم بل دار الاسلام لا حقيقة ولا تفور ما حصة فلا شئ واما بعد ما لى  
 امانت ما دخاله دار الاسلام او دار الاسلام قبل الظهور عليه لم يوجب اذ لم يكن  
 كان مباحا فيكون محلا لاستيلا ولو كان اسلم في دار الحرب فدخل دار الاسلام اذ لم  
 يظهر على الدار فاهراة واولاده الكبار في لاهرو واولاده الصغار احاد مسلمون لا اوق  
 عليهم لانه حين اسلم كما هو انجب ولاسه وصاروا مسلمين سعا لابيهم وحي ظهر  
 على الدار كافوا مسطرين عرا لام فلم يصروا اوقا سعا للام ولما امواله فما  
 كان في يد اسلم اذ في فموله وما وراه في لان بدل اسلم وذل الذي محترمه فوام مقام  
 به ولو كان في يد كان هو اولى لانه سفت يد عليه كذا هنا بخلاف ما كان في يد  
 حربي لان من است سد حترمه فلا يكون كان المال به ولم يست العبد بخلاف الية الاولى

لا يخرج من دار الاسلام كان  
 مباحا وما لا يخرج من دار الاسلام



لا يرد على ذلك الا ان كان حرمه فله بصر مجوز اما لا حقيقة ولا بعد اقام  
 من العزم فيجب ذلك وان اقبل ايضاً له في دار الحرب معصوما لعدم لزم حوار  
 والمنهين الذي في بطن لزم في عند الالة وقت نفع الالة انه مسلم بغير الاسلام  
 ايته في دار الحرب وما كان في بطن لزم ادعى في غيبها يكون فمالان بدل العزم  
 لسبب كونه بصر مجزاً له بالاسلام وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون فيا لان نفسيه موم  
 وعصمة المال يكون نفعاً لعصمة المسلمين لا في حيفه ان عصمة المال ايماناً بالحرار  
 ولما حوار هنا عزماء فيكون فيا والعقار يكون فيا بالاجماع لانه يقع الدار ومن ملك  
 من عزمه مع المسلمين فهو في لانه صار متمرداً لولاه فصار تبعاً للدار ويجل قبل رجلا  
 ومما من اجل البغي في عسكرهم فظهر عليهم فلا سى على القائل لانه حين قتله كل هو  
 صاحب الفصل اهل النقي اذا غلبوا على جبهة فسل واحد من اهل المصير جده من اهل المصير  
 ان عجمهم امام اهل الجبل اقتصر من الخامل لانه قبل سنجها معصوما واسلادهم  
 كان يعارض فاذا زال هذا العارض وصار كان لم يكن العادل اذا قلنا الناعي لم يجرم  
 عن الملائكة لانه حتى ولا بوجب الحرمان وان قلنا الناعي العادل قال فمر على الحق وان  
 اننا على الحق لم يجرم هو الملائكة في قول الى حسنة وحجة لزم الناعي الحوارح العزم  
 كالمهم يستجلبوا اصل العادل يتناول العوان وادوا ذلك فانه قالوا من ادعى صوم  
 او كسر بعد كبرياءه على حل قبله الا ان يوجب نيكوا وطمير قوله تعالى ومن بعض  
 الله ورسوله فان له ما همم حاله من فيها هذا الماويل وان كان فاسداً لكن الصجابه

من نسخ

واوردون على ان كل دم اسجد ما ويل العوان فهو موضوع وكل مال استجلب ما ويل  
 القوان فهو موضوع ولهذا الباعى اذا تلف مال العادل لا ضمان عليه من اصحابنا  
 جميعاً خلافاً للشافعي ولذلك الناعي اذا قتل مسلماً لا يجب عليه القصاص والدية لما قلنا ان ذلك  
 في حرمات الملائكة وقال ابو يوسف ومحمد الناعي عن الملائكة لان ما ويلهم بالجل  
 فلهن الحق بالصحيح في حوزة الضمان بقول الصجابه فهذا لاوجب الحاد بالصحيح  
 في حوزة استحقاق المرات وقد كفى للبدخ ما لا يفي لزم استحقاق ولو قال قتلته  
 وكنت اعلم اني علي الباطل اسجد على حرم عن المرات بالاجماع ويكره مع السلاح في عسكر  
 اهل الفتنه لانه اعانه على المعصية والاساس يسع السلاح ممن لا يفر من اهل الفتنه  
 لانه يجوز على الجهاد ويكره ان يمدى الرجل اياه الموكفة فله لانه اقرطها بالعدو  
 في حوزة الخابو فان دركه امتنع حتى يقتله غير كذا يلحقه ما في ذلكم ان شأوا محرم  
 القرآن الي جوار الحرب خاصة الى قتله العوان لانه وما يقع في ابرهم مستحقون وقال  
 الطحاوي لا يابى به **ما في الاسماء للعدل العادل والعدو والعدو**  
 فتعق قوسه وقابل رجلا استخوى ستم الغويان ولو اجادوا الدرك واجلا ما شتركي  
 قويا وقابل فارساً استخوى ستم البراجل وهذا عدنا وعدنا شافعي على عكس هذا  
 لنا ان محاوره الدرك فاريا لقصد القتال ستم القتال فاريا والحق يدى على الطاهر  
 ولا على حقيقة القتال لان تلك الحال حاله مخاطره الروح فكل واحد يوافق لغير قيدا  
 بصية ستم او عزم فلا يقدرون على الوقوف على كل واحد منهم فدي الحكم على الطاهر

حرم



وهو محاوره الدرع ثم عدا في حنيفه محمد يعطى للفارس سهمان سهم له سهم  
 لقوسيه ولا يعطى اكثر من ذلك ان كان له قوس كسرم ان العتال فارس الامكن  
 الا الفرس اجد وقال ابو يوسف سهم له قوسين ولا سهم لا قوس ذلك وهو  
 بطل الخلف في المواه اذا كان لها خادم فعدا في حنيفه محمد يجب على الزوج نفقة  
 خادم واحد ومنه نفقة حاجبين في امانات واحد من الفراه قبل الخروج  
 الى دار الاسلام فلا يورث نفقة عدا وهذا لا معنى له في نصيبه امانات  
 بعد سفره او فور المهر ولنا ان الزوج يملك على المالك ولا يملك قبل النكاح  
 بل والاسلام لان هذه الاموال كانت في ايدي الكفر صوم ومعنى الان  
 والبرم صوره لكن معنى في الدار في ايديهم فاني لها يكون في ايديهم  
 معنى فسادهم معنى فوجب نظام ملكهم وزوال نفقهم صوم فوجب رد اموالهم وقطع  
 السكر في الموال ولا يورث بالكره لو مات بعد اداها قبل الفسخ بغير نص  
 بالاجماع لان الملك قد تم بالاعمار ومن عمل للجماع كالفاضي والمفتي والمدير العالم  
 اذ امانات في ديوانه فلا يورث من الخطا يورثه من مال ماله لا يورث  
 ولا يملك قبل الفسخ في الابد كان يعطى لكل من له مكره صوم حرمه في الاسلام  
 كادراج النسي اولاد المهاجرين والافصا وادكان عاجزا محتاج الى معونة الوفاة  
 بعد الفسخ لم يسمحن بها ايضا لما قلنا لكن تشيخ صوفه الى ذننه فزكوة قبل الفسخ  
 لمندنا ومكره ان يضرب الامام المتعد على الناس لاجل الفراه خادم للفراه في ايديهم

العزاة

لان فيه سمة لهم جميع الفصال وان تكن لهم عسمة فلا يبر بان نفوي بعض المسلمين  
 للمحاجة الى المهاد **باب** **الحري يدخل بامان اذا دخل الحري**  
 دارا بامان للمحارة او غيرهما فانه لا يمكن من بطلان المكت في دارا بامان فانه لا يمكن  
 حارة ويخرج مسعى ثم امام ان يخدم اليه ويضرب له ماله حي يفسد حاجته مقبلا  
 ما يوري ويقول له ان حاور هذه المدة جعلك دميما فاذا جاد وملك المدة جعله دميما  
 ونصرف عليه الحرية للسبيل فاذا مضت السنة من حري صوب عليه الحرية احرمه  
 الحرية حري دخل دار الاسلام واسرى ابو من حواج ووضع عليه الحواج صا وضيما  
 لانه لو لم يملك سلع بالمقام في دارا بامان حرة دخلت بامان مكرهت دميما صارت حرة  
 لانه لو لم يملك المقام معه ولو تودج حري دميما لم يصر دميما لانه لا يلزمها المقام معها في

**باب** **البيع ثمرة على حريته جازا ليم الى حريته بامان**

فقال البيه سرت لك وديا وقال ان البيه لم يقل شيئا والقول قول البيه الى الناس  
 لان في قوله صحه العقد اقتباسا على العقد دليل البصحة وانه لم يمتنع اسما وشرط  
 الوصف لانه ينكر حقا له وهو المنع فيه فيعين الفاد فوضا فلا يقبل قوله ولو ادعى  
 وباليه شرط التودي وانكر المالك البطلان اصلا فعدا في حنيفه القول قول البيه  
 لانه يدعى صحه العقد عند البيه الحنيفه القول قول من يدعى البطلان عند البيه  
 القول قول البيه لانه وان انكر البطلان لكنه انكر حقا على نفسه وهو قول البيه



فيه فاما ان يكون القول قوله وان ادعى رد اليمين ليرحلوا اليه والقول  
حول رد اليمين بالافتات لانه يدعى البعثة اليه منعت لان الاجل حقه لان ليرحل  
لناخذ المسلم فاذا اتى الاجل بعد ان يكون حق بغيره فيباد عزمنا له فلم يقبل وله  
واذا اصر القول قول رد اليمين في الاجل كان القول قوله مقبداً بالاجل ايضا وان ادعى  
المسلم اليه ليرحل وادعى اليه بعد ان حلفه القول قول اليمين اليه لانه يدعى البعثة  
وعندما القول قول رد اليمين لانه الموقوف على نفسه هو الاجل فاما ان يكون  
فيكون القول قوله وان كان فيه عيب العقد فليس هذا جازي كبر المال ادعى عليه  
المضارب في شرط كل ان يدفع من اوج عشره درهم والباقي يكون بينهما نصفين  
وقال للمضارب شرط الربح يساوي نصفين لا غير قال القول قول رد المال وان  
كان فيه عيب المضاربة كذا هنا واذا جعلنا القول قول اليمين اليه بشرط الاجل  
كان القول قوله في مقبداً ليرحل وقال بعضهم يقبل قوله الى ادبي الاجل ذلك شهر  
وفما زاد عليه لا يقبل قوله الا بيمينه وجل على رجل فانه درهم فاليه رد الدين الى  
المدين مالي درهم وكذا حلفه اني اجل ما به مائة ومائة الدين الذي له على اليمين اليه  
ادركوا في العقد ما في درهم مطلقا تقاضا الما به مائة ومائة مائة صح السلم في نصف  
الكس لا يصف راس المال منقوبة بيمينه وفيه في النصف حتى اسوقا عن المجلس لان  
نصف راس المال ليس بنقود فان الدين لا يصالح راس مال اليمين لان اليمين فيه من  
فلو كان راس المال مساو لكون هذا ببيع دين بدين وذلك جرم ولا مسلم هذا علي

اصل ان حلفه فان عده العدد الواحد يعني قيد بعضه قيد كله لا يعتد به في باد  
السقف انما يقيد لكل اذا كان العباد معاونا للعقد ولم يوجب هذا لان السلم  
صح في الكل لم يقيد في النصف بالامانة موثر من راس المال والعباد الطائفة  
في البعض لا يبعد في الباقي ولو ابيح في حلفه بعضه يعرف ميعادها في مقبداً  
ولا حرجه لان في اليمين شأنا المسلم فربما يملك القفوس قبل حلفه مقبداً  
الى المارعة ولو باعه حلفه بعينها عشرين افعوه بمدا القفوز حاز لان السلم  
واجب في الحال فلا يودي الى المارعة ولو ابيح في شئ له حمل ومونة ولم يبين  
مكان السلم فهو فاسد عدا في حلفه حرام الله لان السلم اسوأ من الحال  
حتى يوصى مكان العقد للسلم فاذا لم يبين مكانا يودي الى المارعة لاربع  
السلم بطالبه بالسلم في المصير اليه الله يقول ايا اليمين بالصورة مسانعة قال  
ابو يوسف وخمد العقد جائز في بعض مكان العقد مكانا للتسليم كافي مع الحسن  
والعقب والعوض فانه يتعين مكان البيع ومكان العقب والعوض مكانا للسلم الوقت  
لان حلفه ان هذه المواضع السلم واجب في الحال فبعض مكان جوب السلم في  
السلم بخلاف وعلى هذا الخلاف ليراجع في اجازات اذا كان سببا له حمل ومونة وهو  
دس وعنده بسوط سان مكان الايفاء صحة العقد وعنده مما لا يشترط وسع  
مكان الدار في اجاره الدار ومكان تسليم الدار في اجاره الدار وكذلك اذا باع  
دارا او عدا بغير حلفه دسا لاند من سان مكان التسليم عنده وعنده مما لا يشترط وقال  
نعصم لاسطة سان مكان التسليم هنا

ك



ليس

لاجماع لا التسلّم واجب في الحال فتعبر مكان وجوب التسليم ولو ايسر في معنى  
حلّ مونه كن من الرعيان كونه مع من عرفان مكان التسليم بالاجماع وسعيه مكان  
العقد مكان التسليم في برأيه هذا الكتاب في رويته كتاب لبراهنات لم يسميها  
قال اذا اورد اياه بما ليس ليجعل مونه مع رويته اي مكان ساكنا هذا واحد لهما  
ولا ييسر اليه في الحدو عدد اذ كذا لانه كما يعلم بالعدد يعلم بالكل والسادات في  
الصغير الكس هدر اصطلاح الناس ولا ييسر اليه في الفلوس عدد الان التسليم  
في الايمان وان كان لا يصح لكن شبه الفلوس كان اصطلاح الناس وما يتلوا اصطلاح  
يبطل بالاصطلاح بخلافه اذا ايسر في الفلوس لا يصح التسليم مع تمام التمسيد  
انطلاقة شبه يبطل في جميعها وهو عدد ما والى في العدد ما والمعاره نحو وقال بعض  
والحور كذا هنا وهذا قول الى حصف واني يوسف وعند محمد لم يبطل شبه الفلوس بالاصطلاح  
فلم يصح اليه ولا ييسر اليه في ايسر المانع وزنا معلوما وضوبا معلوما ولو ايسر عدد  
لم يحول انه سعاد في الطوى يحور في حينه زنا معلوما وضوبا معلوما وعدد المجر  
لما لنا ولو لم سقط في الشنا يحور في جميع لمر وقاف اليه في العلم جان عبد اي يوسف ومحمد  
اد اني موضوعا خاصا بمحو الخت وعمر ومن الوصف لانه سلم موزون كالوزن ومانع لهذا  
يحوي فيه الرتوا ونصف المسد في ممان العد ايات محوز كافي سايبا المحوز ومانع وهذا في حينه  
ار ايسر في علم عز مزوع العظم لا خيه فيه لانه يتفاوت سعادت العظم فتقضي الى المساو  
وان ايسر في مخلوع العظم فيه ومانع ولا مانع اليه في البطيشت والتوقفه والمختص

ان كان يسيرا تعلم بالوصف وان لم تعلم بالوصف فلا خير فيه ولو استنصح بجلاليتان ذلك  
ففيما جل بعض طلب من الصانع ان تصنع له شيئا من ذلك من معلوم حارا ايتجيانا وان سح فال  
بعضهم هذا وعد الصانع انه سح لا لقياس وليس سحان يكون في البيع لا في الويل  
وكذا ذكره حار الويه وهذا يكون في البيع فاداره المروي هو الممار وان شالعه  
وان شالوك واما الصانع لاختياره تلح على العمل كبر في المسوط هو الممار واما  
مخروج لمر سصاع مما يجري فيه تعامل الناس لا لقياس بل لعرف الناس واما  
تعامل في المحوز كما اذا امرها كائنه شيئا باعول من عند نفسه بدلا من معلومه  
بمجره التعامل فمقي على اصل القياس الا اذا اشوبت فيه الاجل ومن شرط التسليم عند  
سفي اسصاعا ويكون ذلك المده للتجديد او للتشبه لانه يصح الاجل وجب اليه الي  
رجل في كرجطه فلما حل لمر حل طالب وقت التسليم اليه بعضا الكس ما شترى اليه  
اليه من رجل كرا بعيه وامور التسليم تصد لم تصد قايضا الا ان ميا له موبس موه  
للمسلم اليه يحكم سواه من بايعه وموه لنفسه يحكم اليه محسود يصح لان التسليم اليه امتنع في  
انه كره والكاسم لا يري من فعل ولا يحوز له ان تصرف فيه ولا ان يسعه من عمر  
حيث يقبضه مكره له لانه ربما يكون وابد اعلى او ومن قبضه اعدا اليه له الزيادة  
فكونه مصوفا في حال العز انه حرام فلا بد وان يقبضه فيكيا له لم يبيعه اذ ابد هذا  
فتقول ان اليه اليه ما عرفت اليه في حق بعض الكس الذي اشتراه فضا محقه فيضيرا  
باع ذلك الكس وجب اليه في حق العين لا حق رجب اليه كايه الدين ولما يافذ العين  
بدلا عن الدين فصار التسليم اليه بايعا العين بالدين حوز اليه معايله فاجتمع صفقتان معني

محمد بن خورنطوف التسليم بالاجماع  
اما اذا ذكره الاجل فلما جرى فيه  
التعامل يكون ميا عند اي حصفه  
وكمه الدين



سوط الكيل احد هما سلا الملم اليه من باعه والباقي يسوق من يرب اليه بشرط الكيل فيما  
 يرجع الى العنق فلا بد من الكيل من ماله للميل اليه ماله لتفصيل لا البي عليه ايام يمني  
 عن بيع الطعام حتى يحوي فيه صاعان صاع للبايع وصاع للمسوي اي كيل للميل اليه  
 سرايه من باعه وكيل لوب الميل حكمه شرائه من الميل اليه ولو اسعق من كماله من انسان فلما  
 طاب المقروض اسوي المسعق من رجل قرا واما المقروض بعينه فصالحه مع الامر  
 فادامه يكتفي بكماله لحد اجل المسعق لا المقروض بعينه لكون المقروض امره  
 فلا حاجة له الى الكيل مع كماله لحد للمقروض حكمه سرايه من باعه وكيل اسوي  
 من رجل حنطه على ما عثره افقوه حنطه او اسوي عثره افقوه حنطه من هذه  
 الصفة او اشترا كرا والكوا من لا ربح في قفيز او قبضه لم يحول ان يسعه ولا ان ياكل  
 حتى يحاله لانه لا يوزن ولا يلم له الزيادة او ينقص فيرجح خصته من العنق فلو باع  
 او اكل كيل في ما نصرا يباع او اكل ما لا العنق لانه لا يحول وهذا يعني يمني  
 السبي عليه عن بيع الطعام حتى يحوي فيه صاعان صاع للبايع وصاع للمسوي اي كيل  
 كيل للبايع حكمه سرايه من عزم وكيل للمسوي الذي استدى منه ولو اسوي قرا وحنطه  
 وكاله ورجل امره حاضر سطر اليه فباعه من ذلك الرجل يجب على المشتري الباقي من كماله ولا  
 يحول له ان يصرف منه حتى يكمل بعد الشراء وان كان الكيل لاول خصوصه لا لما اشتراه  
 مكانه لانه من الكيل بعد الشراء لا الباع على قدر ربحه كما يبيع من ربحه  
 وهو الكيل لاحتمال الزيادة والنقصان ربحا للميل الى رجل في كماله لحد دفع  
 ربح الميل اليه على ما كان له ان كماله في العنق بالامر باطل لان الميل فيه دين ولا يتقرب

مطلق الكيل  
 مطلق الكيل

حول الدين في العنق وانما استحوذ في العنق بالقبض فلم يوجد للميل النصرا للميل النصرا في  
 اساك العنق لان الامر لم يصح فلم يكن بدا للميل العنق العنق كماله وبيع  
 ربح الميل مع العنق من الميل اليه فادامه فيها الحنطه مع جعل حنطه بعينه من الميل  
 فيه في دفته كما كان حتى لو هلك الحنطه بمالك من مال الميل اليه لا مال ربح الميل وكذلك  
 لو امره ربح الميل ان كماله في عزم لم يصح الامر لان في الميل الاولي لم يصح العزم  
 ان العنق لم يكتفي فادامه كان العنق للبايع اولى ان لا يصح الامر ولو اسوي  
 حنطه بعينها محايله ودفن المسوي للبايع على ما قام ان كماله في عمل المسوي فعول  
 صح الامر وصار المشتري فاصلا لا لا متناول ملك المسوي وهي الحنطه المستحقة  
 وصار البايع وحيلا منه في مبال العنق فصار منه كمال المسوي فصار الواقع في العنق  
 واعاقب بد المسوي فصار فاصلا ولما صح الكيل بعينه للمسوي يكون البايع ماله  
 عنه في الكيل فصار كماله فكيل المشتري ولو كان العنق للبايع وامر به من كماله في عمل  
 بعينه فعول لم يصح المسوي فاصلا لان المسوي فصار مسعق العنق من البايع ولم يقض  
 فلم يصح العنق فلم يكن من البايع كمال المسوي فلو كان الواقع فيها واقعا في يد المشتري  
 وكذلك اذا امر البايع ان كمال الحنطه المسعق في حان بعينه فعول لم يصح فاصلا لان  
 المشتري صار مستعجل البت ولم يقضه فلم يصح العنق فاصلا لواقع في حان البت  
 واعاقب بد المسوي ولو امر المسوي البايع بالطنح صح الامر وكان الدين للمشتري لان  
 الامر تناول ملك المشتري وفي الميل اذا امرت الميل اليه بالطنح لم يصح الامر لان الطنح



للبعين لا للدين وحسب ايلم في الدين وانما في العين فكون لبوا له  
 بار بطن ملك يديه فان احذر العلم الدين كان حراما الله بدين علم وقد  
 قال عليه السلام لا تأخذ الا بسلوك اربابه ايلم فيه ان اجتمع العين والدين قدغ  
 رب ايلم الغواير الى الملم الله وامره ان يجعل العين والدين في العراير فربا بالعين  
 ثم بالدين صارت ايلم قابضا العين والدين جميعا لان الامر في العين وبعده وصار ثانيا  
 عنه في اسأل العراير نصار العين الواقع في العراير واعا في يد المروي فاذا اوجل  
 الدين بالعين والبعين في يد المروي حكما فصار الدين في يده ايضا فصار فيها للملك  
 وصار كرجل اسفصر من رجل كرا وامره ان يزدجعه في ارض المسفصر فيجعل  
 العرس وصار المسفصر من فاتها باتصاله الى ملكه كذا ههنا وكذا اذا وقع في الباع  
 وان يزيد نصف دينار من عند يديه فوضا ففعل صح العرس وصار الباع بانيضا الى  
 ملك الامور شيئا نصف دينار الله لما قلنا وان بدا الملم اليه بالدين ثم بالدين  
 لم نصار المروي فافضا شيئا من ذلك اما الدين فلما جرد اما العين فلانه خلط حظه  
 المروي بحظه نفسه فصار مستهلكا فينصف من السع في الخطه العرس عند في حصف  
 في الملال المبيع مل العرس عند فيما المروي بالحيار وان شاركه في الخلوط بقدر حظه  
 وان شاركه وانتفض السع ورجل اسلم حاربه في كبر حظه وسلم الحاربه الى ايلم  
 اليه فمات الحاربه في يد ايلم اليه ثم نقلا ايلم صحت له قاله لان صحة الاماله  
 يقتضي على تمام السع وتمام السع بالمسح واليهم فيه مسح وان قام فصحت له قاله

من فاهم من لول  
 واما الموصى به فانه  
 الى ارضه

فحب على الملم اليه ورجا الحاربه وقد عمن عن ورجها لموتها فحب ورج قتمها ولو كانت  
 الحاربه حيه وقت له قاله فقبل ارجها الى رب ايلم ماله في الملم اليه  
 سطل الا قاله لان موت الحاربه لما يمنع احد الاماله فلا يمنع مع الاقاله  
 كان ايلي لان لسقا اسهل من الاسد واذا بقيت الاماله وقد عمن عن ورج الحاربه فحب  
 ورج قتمها ههنا ولو اسوي من جل حاربه ماله ووضا لمروي الحاربه فمات به  
 نقلا لا لم يصح له قاله لان المسع ههنا هي الحاربه دون البديع فمات به  
 رصم له قاله فيبقى المسع كماله كما كان ولو عاد ارض حيه فقبل ان يسلم المروي  
 الى الباع ماله او نفعت له قاله وصار كان لم يكن وعاد الباع اليه لان الاقاله  
 بمنزله بيع المستوي من الباع فانه باعها منه ولم يلمها حتى هلكت يبطل السع كذا  
 ههنا يبطل الا قاله وعاد السع فلا يحب على المروي ورج فمات الحاربه الى الباع ولا  
 على الباع ودالمن الى المروي وحل اسلم الى رجل عرسه ورجاه في كبر حظه  
 ثم نقلا لا يحب على الملم اليه ورج العرس ولا يجوز لرب ايلم ان يشتري من ملك  
 العرس شيئا قبل القبض وقال ذو الجور لان مال يجل الاقاله دون لا يحب ففقه  
 في محلي الاقاله فمخون الاستبدال له كويين العرس والعص وعرس العرس  
 وعرس المسع بخلاف الاستبدال لرباس مال بعد ايلم حيث لا يجوز لان عرسه ليس  
 المال في المحلي واجب والاستبدال يفوت ذلك لنا في المله قوله عليه السلام  
 لا باخذ الا سلك بعني حال قيام العقد او راس مال كمال انفساح العقد ولا الاقاله



بسمه مع جنبه و حق غير المتعاقدين والشروع غير كافيات لمرأه فانه عند  
المسلم في حق المبيع والاستبدال لمرأه المال عند المالك المسلم حرام  
للموع فكذا عند الاقال فانما حرم الاستبدال لهذا المجيب لا يقضي في المال  
في مجلس الاقاله واحده الاستبدال يقوته تحل باع دسار من زيد العثم  
درهم وبيع الدسار الى زيد ولم يقبض العثم حتى اسرى من زيد ثوبا بالعثم  
التي له عليه في ذلك المجلس فهو فاسد لان العثم بطل الصرف في المجلس  
واجب والاستبدال نفوذ الفصل الواجب لوقوله لا يعد الصرف بعد اتمام  
رضا وجب مضا ليدل على مجلس الاقاله والاستبدال بطل الصرف بعد الاقاله  
حاشا وان كان نفوذ الفصل الواجب المجلس ولم يذكر في الكتاب الصرف بينهما  
فذكر بعد هذا ان ما يدعى على رجل اسمه زيد له على عمر درهم فاما  
سري زيد من عمر دسار انا العثم التي له عليه فقبض الدسار مع الصرف سقط  
العثم عن عمر لانه ملكه بطلان عن الدسار سقط عن عمر لانه اصابه الخوف  
الى الدسار سقط العثم عن عمر من غير مخالفة الكتاب في الباطن عند عقد صرف  
وفي الصرف مضمون البديهي في المجلس شرط لكن يقول مضمون الدسار عند الصرف انما  
كان واجبا لان الدرهم والدسار في المعنى فلو كان الصرف فشرط فشرط  
الدسار حتى يصير غنما بالقبض فلا يكون العقد دسار من لانه حرام قال النبي عليه السلام  
مما عن الكافي الكافي اي عن بيع الدين بالدين وشرط قبض بدل لمرأه نحو ما يوتي

الى الوفاء لان هذا الدليل بالقبض من غير خطر الهلاك ولو لم يقبض الدسار لكان يكون  
في خطر الهلاك لان الدين في معنى التاوي مودى الى الوفاء هذا المعنى معدوم  
في مجلس الاقاله لولا انصارا وقد اوعى بالقبض فانعدم الدين بالدين والعثم  
التي يدل الدسار سقط عن بايع الدسار وصار فانه سلم له فلا يكون في خطر الهلاك  
انما الخطر لادن يجب عقد الصرف لا الدين سقط بعقد الصرف الا ان ياتي انه لو كان لا  
حدهما على صاحبه درهم ولصاحبه عليه دسار ففقاها الدرهم بالدسار مع  
وسقط عن درهم كل واحد من صاحبه لان هذا من شرطه عن كل واحد بالعدول ولو لم  
يكن لكل واحد على صاحبه شي ففقاها درهم دين بدسار ومن لم يصح لان الدين  
هنا محال فقد فجب فيه مضمون معين ولم يوجد ولو اسرى زيد الدسار من عمر  
بعثم درهم مطلقا ولم ينفذ الى الدين الذي له على عمر وجب لغيره على بدل  
عثم درهم ارضا بذلك الدسار ففقاها العثم بالعثم في المجلس صححت المنا  
جه لان قد اتمها على المناجه يكون فيها للصرف المطلق يعني ثوبا الدسار بعثم  
مطلقة ويكون اثباتا للصرف الاجمعا ما الى العثم الى درهم دين على بايع الدسار  
مطلوب الاضا اذا اشترط في العقد المضا الى العثم التي هي دين مضمون العثم  
مرانه سقط بالعقد عند رفر لا يصح المعاصه لانه لا يقول بغيره بشي بطريق  
الاضا ولو لم يكن لزيد على عمر وسمى من الدين حتى اسرى من عمر دسار بعثم  
درهم مطلقا ومض الدسار ولم ينفذ العثم لعمى حتى وجب لزيد على عمر وبعثم



بار بانه ثوبا بعشتم سلم العوب ولم يقبض العشر من عروم نعاصا العشر  
 بالعشر وذلك كله في المجلس فيه وداستان والاصح انه يصح المقابلة يكون ذلك  
 فيها للصود المطلق وهو يشترط الدمار والعصر مطلقا واسانا للصوف اجاز  
 شيوا الدمار بالعشر الذي في عوب يطوي لدا مضاعف من رايه لما  
 قلنا **ما يجوز ما لا يجوز من الاجور مع**  
 المراسي ولا احاقها او ادبه الكلا لانه باع عالم بملك هذا البيع الاسد الملك ايضا  
 لانه مباح في حق الناس كانه مال علمه الناس سوا في الملك لما داروا الكلا  
 والبيع لا يملك الا بالاسلام اذ هو دواعي ولما الجابر لما ذكرنا في المعنى  
 ومعنى احراق الاحارة بملك المتافع مع فناء العين ههنا العقيد وروى علي بن محمد  
 العين وهو الكلا في البيع الا يري انه لو اسما عروم لتشرع لسمها البيع  
 لما قلنا ويجوز السهم في حطرم لا يسطع الخوج منها اذا كان لا يخذل الا بصر  
 لانه عند مودع السلم صار كبيع فوس عاين لا يوجد الا بحسبه لا يجوز هذا اذا  
 احد السهم والقاه في الحطرم حتى كان ملكا له اما اذا اجمعت سمسها لا يحكم  
 كيف ما كان لانه باع عالم بملك الا يري ان الصديق اذا اكسره جله في روضه  
 او بكس الطر في ارضه او باض الطر او اخرج الفوج في ارضه لم يملكه لما قلنا  
 ان القاه في الحطرم وامكن احدها بعد جاز سمسها والمسترى حصارا اذا  
 رآها لان اسرى عالم لانه البروقية في الما لا يحمق ولا يجوز مع النخل لانه

من الهوام ولا يجوز كسح الزنبور وعن محمد انه يجوز اذا كان يجوز اي يجوز لانه  
 حيوان مستفيع فان حدث العسل في كواينها فاشترى الكوارة بما فيها من العسل  
 ما لا يعاق ويدخل النخل فيه تبعها واما دود القز لا يجوز بيعه عند اي حصة محمد  
 يجوز وعنده في نوس ان ظهر الفوجا ولما ولا واما بذر لا يجوز بيعه عند اي حصة  
 وعنده ما يجوز كان الطيور و الهامة واما الحمام ان عوف عروها وامكن  
 سلمها حارسها لانه عند مودع السلم ولا يجوز الاتق لسمي الذي عوم عوم  
 الاتق ولانه يجوز السلم ولا يجوز مع لسواه في قنح لان الادبي في هذا  
 فلا يجوز ان يكون في مئة مبتدلا وروى في نوس انه اذا ربيع لسوا لانه عند  
 الثاني يجوز لكل وكذلك لا يجوز مع شجر لادبي لما قلنا وكذلك الاسعاع  
 به حوام للسوا لقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة والواصل المتكاثرة  
 سمر عروها لشجرها والمستوصلة التي اجروا المساطة بذلك انما جاز الوجه  
 مما يتخذ من الوبوي فممن زالنسا ذو اتمس وسعر لادبي طامر عروها وما  
 الثاني يجوز ان حوام الاسعاع واما بقول من الكرامة فلا يدل على محاسنة  
 ولا يجوز مع شجر الحمر ويجوز الاسعاع به للخير لان ذلك الجمل لا ذلك الجمل  
 رايت في نوس فكان فيه صريره ولا صريره الى يجوز لسع ولو وقع في الماء العليل  
 من الحية عند محمد ران جمل لسع اسعاع به يدل على طهارة وعنده في نوس يحمي  
 ران لا يسطع سماع كان لاجل الفهرم ولا صريره في هذا ولا يجوز مع

لكن



تنتفعوا

بيع جلود الميتة والاسباع قبل ان يبيع لانه يحس لقوله م لا تسعوا من الميتة باهاب وهو  
ايهم لغيره يبيع فاذا اذ به فلا يبيع بغير الاسباع له لما روي ان النبي ع م بوشة ميتة  
فقال من من قبل لمعونه فقال هذا انتفيم باها بما فصل انما ميتة فقال انما اهاب يبيع بعد  
طهر كذا يظهر بالدباغ طهر بالدباغ طهر بالدباغ طهر بالدباغ يوزل الدسومات البرطوبان المشبهية  
والدكوة يمنع الشرب لم يظهر بالدكوة فكذا بالدباغ ولا يبيع بغير عظام الميتة عظمها  
وعظمها وهو فيها وقوفها وسعورها وبوها والاسباع بذلك عندنا لانها طاهرة لانه  
راصوه فيها ولا ياكلها الموت والنام يكون اللحم المصلح العظم لا يلعظم يظهر جلد سمع الحواد  
بالدباغ والدكوة عندنا الاكل الادبي الحبوب وروي عن ابي ذر ان النبي ع لم يظهر جلد السمك  
ولذلك لم ياكله الا بوجوه طهر بالدباغ حتى لو وقع في الماء القليل لا يبيده وقال الشافعي لا يظهر  
جلده من هذه الاشياء بالدباغ ولا واحد من الدباغ لا يظهر جلد الخيل ولا واحد ايضا  
وفي سائر السباع له قولان عندنا لما روي عن ابي ذر في بيعه من بيعه من  
بخار الانبياء وروى عن ابي مطلق انه ليس ببيع حتى يشتري لو قال هو يبيد  
فان بيعه من بيعه من لم يحر لانه ان في حق المعاقدين هو بجل باع هذه على انها حارة  
فاذا هو عالم فالبيع باطل لان الدكوة الاسمي من ادم هيان مختلفان لاختلاف المقصود  
فان الجوارح لخدمه داخل البيت والعلام لخدمه خارج البيت نحو الرواح والجمادى وعمر  
واذا اختلف المقصود اختلف الحكم عند اختلاف الجنس السبع ساول النبي السبع هو  
معدوم ومع المجدوم باطل لوان هذه المهمة على انها ذكرا فاذا هو ابي حار السبع والمشتوب

الخيار لان المقصود منهما واحد فكان الجنس احدا وهذا كاحاد الجنس السبع منها والمشتوب اليه  
وانه موجود لخار السبع ولب الحمار لفوات الوصف المسروط وبطرح اذا باع فصاعلي  
انه باقوت فاذا هو راجح كان البيع باطلا ولو اسوي عبد علي انه جوار فاذا هو ليس  
حار البيع ولب الخيار للمشتري كذا هنا في بجل باع الى السبع واد الى المهر حار والي  
الحصاد او الى الدباس او الى الحمار او الى قطط الغب فالبيع فاسد ان كفل الى سبي من هذه  
الاموات صحت الكفالة لان الجمل صفة الدين يقال يحس موجد ومن موجد وجماله له  
وهو الدين يمنع البيع فكذا لجماله وصف الدين فاما جماله الدين لا يمنع صحة الكفالة التي  
انه اذا قال ما داب لك على فلان فهو على صحت الكفالة فلذا جماله وصف الدين يمنع  
صحة الكفالة هو علو لوجله وسفل لآخر فيقطا او سفل العلو وحده جباع صائب  
العلو علوه لم يبيع لان البيع اما ان يكون للموا او الحق النقلي وهو حق البناء على السفل  
والموا ليس ببعض مال عامك وصعد ولعواره والموا لا يمكن احرازه وهو المولى لسوق ولا  
تسحب العين لما يبيع بخلاف السوق بحسب قوله تعالى ومن بالاجاع ويجوز بيعه  
في روايه وهو قول بعض مشايخنا لانه عباره عن نصيب لما وانه غير مال الا انه لا يجوز بيعه  
مقصود اني روايه لجماله فاذا ساع مقصود ابيع لا يرضى جوار ويكون له سطا من المثل  
وكوفي كتاب الشرب في رجل ادعي علي اجرا فضا بسرها ان اشتواها بالف درهم  
مسهد ساهدا ان احد صماذكو الشرب في سها دة ولما خرج لم يكو الشرب لا سهل سها دة  
ولا الذي كوا الشرب حول بعض له لف بمقابلة الارض والعرض بمقابلة الشرب الذي

لان الحال



يدور السور حول جميع الارض بمقابلته الارض واحلف للشهود به فله قبل بيع الطوبى به  
 حان اما اذا كان المبادى من الطوبى بغير الارض ولا بمعلوم الطوبى العوض عايبا وعرض  
 مقدرا وعرض المبادى ان كان المبادى حق المرد فذلك يجوز وسواء واية هذا الكتاب في رواية  
 القسمة وجعل الحق المبادى ووقف طاعت التمس في رواية الزبادى لا يجوز ولا يجوز مع  
 الميرد ولا حتى الميرد سرا فان على الارض او على السطح لا مقدار وما يشغل الماس من الارض  
 السطح مجهول جدا هو فوق من المور في رواية وسرحت العلوى ارجى المور وسرحت على  
 نفاذ هو ارض فالحق ما يقع وهو العين فمحمدا سواء ما على العلوى نحو الميرد على السطح  
 معلق بما ابقاه وهو السطح فالحق بما لا سقى وهو المنافع ولا يجوز بيعه رجل اسرى  
 عبد آخر او حره بقبضه اعطاه او دهبه او باعه سلع جميعها مع هذه المصروفات وعليه الخلاف  
 للشافعي لان البيع القاييد بعد الملك القمى عبد صالح القبطى عبدنا ولا سقى للبايع حتى لا  
 يرد اذ من يد الناق لا يكون له نفقة هذه المصروفات لانها حصلت بسلطة البائع يجب  
 نعم الجواب على المسوي ان الاصل ان يكون مول العبد هو القمى ولما لا يجب القمى عبد البشير  
 ويجب الميحيى حتى لا يفسد البيع وهذا البيع قاييد فصار الى الاصل وهو القمى انما قلنا  
 بان البيع القاسد بعد الملك عبد صالح القمى لان البيع قد حدث من وجوده وجود  
 كنه من اهل في محل ومدح مدح حكم وهو الملك عبد القبطى اذ اسلم الملك والمصرف  
 الحاصل في الملك يكون ما قد ولوا حر المشتري الجيد كان للبايع حتى يصح لا بالاطار  
 لم يزل العبد عن ملكه معى للبايع حتى لا يرد سدا اذ بعد ساد الملك لهما وكل هذا ما سيجزله

والفرق

او شراها به العوكل في قول الى خيفة وقال لا يصح الوكيل لغيره والى حينه ان الموكل  
 اهل لم يوت الملك له في الحيا الاقوي انه يوت للموكل لى الملك في الحب الوكيل اهل  
 للمصرف في الحب يصح التصرف وفسد الملك للموكل من غير قصد في الحب كالارض في  
 وكذا اذا وكله سوا المهور فهو على سبيل حيلان اذ املك المهور والمهور يخلل المهور  
 المهور ولو اسرى في ابراسا فابدا ونقابضا اذ اريد البائع ان يسهل الدار كما  
 فيباد البيع لسهل ان يسهل حتى يودي الى المسوي ما عصف من منعه الدار لان الدار  
 محبوس به بخلاف الوهن بالدين فان مات البائع والمسوي الحق بالدار ومن عايب البائع  
 حتى يصل اليه ماله لانه لما كان الحق به من البائع طال حوته فذلك يكون الحق به من عومايه  
 بعد وفاته فان كان اسم ملك البائع ما دفع اليه المستوي فانه يباع الدار الحق المسوي فان  
 وصل من من الدار وصرف الى الغوا كما في الوهن بالدين وان كان عن المدفع  
 فاعاود عس الى المسوي لانه لا يرد لهم والدائم سعين في البيع القاييد عند الفسخ كما في  
 المحصور في المشتري شرا فاسدا اذ المستند الثمن لا يمكن من بعض المبيع من عرادن  
 البائع وبعد التقديس من القسمة المحل في غير المحل لان البائع لما مضى الثمن قد ادن  
 له ما لخص ولو اسرى في ابراسا فابدا فبني فيما يملك الحق البائع في الاستعداد  
 عند الى حينه حتى يفسد البيع حتى يشفع فياخذها بغيرها لان السا حصل بسلطه البائع  
 فصار كما لو باعه او دهبه من غير ما لا للبائع ان يبره بنقص البناء وسرير الدار حتى  
 لا يفسد للشفع حتى يشفع عند ما لان حق البائع في حيا لسهل سدا اذ هو من البيع  
 في الشفعة الشرا الصحيح يزيل اذ حق البائع لو يفسد من عرضا ولا يرضى حتى  
 البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع



لا يوثق ولا يثبت بقضاء أو ضمان البناء في السوا الصحيح لا يثبت حتى الشفع بل يثبت  
 الحق البيع فلو ان شخص حق البيع في لرا سورد اذ وكذا اذا اسوي ادها سرافا سربا  
 وغرس فيها فهو على ما ذكرنا وبيع القمار قبل القبض فلو ان في حنيقة واني سوسو خافا  
 لمجد ووقود الشايعي لرا ان المانع من حواز البيع قبل القبض غير ان المانع اي خطير  
 المانع والغرض من هذا لا ان يعقار هو عرصه الارض وانه لا يحمل الى اكر والواجب  
 الباد بل الصف فيل هو على هذا خلاف ولما مع انه لا يحوز لان الحاره مع  
 المنقعه وانه دور المسقول مع المنقول قبل القبض لا يحوز بهذا ادبي ان يطاير  
 اذ اذ لو اجلاس عبد اد يصفه او طلاق او عناق او كاح لم يحوز البيع والمب  
 وبيع الطلاق والعناق والنكاح عندنا وعند الشايعي كله باطل واذا لم يحوز البيع عندنا  
 فاد اقص المسوي من الملك قال وقرانك لنا ان لغات بالاكباء هو الرضا  
 والرضا ليس شرط في الطلاق والعناق والنكاح لقوله عليه السلام ملكه جده وحده  
 وهو ليس جز النكاح والطلاق والعناق بخلاف البيع والمب لان الرضا فيه شرط  
 لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم سكم بالباطل الا ان يكون بخاره عن موافق اجل اسوي  
 جارية بالف درهم وحص الحاره ولم يعد الممن حتى باعها من البائع بحسبه لم يحوز عندنا  
 حلا فالشايعي لرا ان البيع النابي فيه سيمه الرضا لان البيع النابي حصل مع حسابه  
 من عر عوف ولا ضمان معال له لان الحسمه بالحسمه فصار قضا صا في البائع لرا  
 حسمه من عر عوف ولا ضمان لان الممن لم يدخل في ضمان البائع فكان هذا يرجع  
 مالم يضمن ولو لم المسوي الى الحاره التي اسواها جارية هو يبيعها من البائع

بالف درهم قبل بعد الممن فالبيع فابعد في التي استبرها لما ملنا معا في التي مع اليها  
 وهذا لا سكل علي قول اني يوسف ومحمد وانما سكل على قول اني حنيقه لان عند البيع  
 اذ اذ بعد حصه صد كذا اذا كان الفيا ج معا وما و هذا لم يعد لان الفيا ج  
 2 احد المصدق ليس بمعاون بل هو طاري لانها لم يدكر اني البيع ما يوجب سباد البيع لكن  
 سيمه الرضا انما يثبت بعد البيع وهو يرجح حسابه من عر عوف ولا ضمان معال له  
 والفياد في الصف ممي كان طاروا لا سعدي الى الصف لرا هو كمن باع عند  
 صفه واحد ومن عن كل واحد منهما المانع الا حل الى وقت الحيا ج وفي عن احدهما  
 فيد البيع فيه ولا سعدي الى الحار كذا هذا وحل اسوي سرافا سربا ومضما وما عها  
 ورجع عليها فالزوج لا يطب للمسوي لان الزوج حصل له ملكا سره وانه لا يعد الحار الى بيع  
 لو اسوي بالمرسما ورجع بطب له الزوج لان الزوج لم يحصل على ملك فابعد لان عن  
 ما اسوي بحر لا دمه بالشرا لان البواقم والثاير لا سعدي العقود عندنا لم يصح  
 جينه من الحاره ولو كان عند جيهام وديعه او عصف فاسوي بها سا ورجع لا يطب  
 له الزوج عندنا في حنيقه ومحمد وهذا الميله على ملكه اوجه احدها ان سها لهما وسود  
 مها فلا يطب له الزوج لان الزوج حصل ملكا العدم من كل وجه وكذا ان شاد اليها وسود  
 مال يبيع لان الزوج ان لم سلم له ملك العدم في حواز العقد فان ملك العدم ان الشايعي  
 البواقم يصح لسها لعدو والحسن الوصف وسان حسن الممن ومدرج ووصفه هو  
 لرا دمنه الحراز العقد معد فويل الى الزوج بمال العدم من وجه وان اسار الى مال غيره  
 وبعده من مال غيره فلا يطب ايضا لان الزوج سلم له مال العدم فويل للزوج بمال البواقم

جارية



وعدا في يوسف طبيب له في الوجه كلما دلواد على اجر مشهور واهم هدية دفع  
 الدرامم اليه فتصرف فيها وخرج منها دقا انه لم يكن عليه دين طبيب له الودع لان المدعي  
 قصر الدرامم بدلا عن الدين صد الملك له بالصبر فاذا صادقا انه لم يكن عليه دين كانت  
 الدرامم المخصوصة بمنزلة بدل المبتحق بدل المملوك لكن في صد الملك مظهر  
 البرع الحاصل لما ملنا رجل اسرى جارية قيمتها الف درهم وفي عتقها طوق منه وذه  
 الف درهم اسراهما مع الطوق بالفي درهم وبع الف درهم في المجلس لم يعد  
 الف درهم في المجلس لم يعد لئلا لا يخرج او احله في الالف الا جوف المصروف به  
 الطوق لان مضمون حصة الطوق في المجلس لم يضر حصة الجارية ليس بموجب الظا  
 هرا الايمان الواجب بما فيه العقب لو اسري ام ولد بعد المدة فمات في يده ضمن  
 قيمتها عدا في العقب ومحمد لانه قبضها بحكم عود مبيع لان ام الولد المدبر يجل المبيع لئلا  
 لو مضمون من الام والولد المدبر في البيع وبقي المضمون حصة الممنوع علمها ونفذ  
 البيع في المضمون من ثمن فله ان قبضها بحكم عقد مبيع في المضمون بمحمد البيع  
 مضمون بالصفة وهو المضمون على رسوم الشراء والمضمون بحكم البيع المدبر او ان  
 يكون مضمونا بالصفة عدا في حصة المضمون المشتري سيما ان المدبر لم الولد  
 لسا محل حكم البيع وهو الملك ضمان البيع متقابلا للملك فان المضمون نملك اذا  
 الضمان فاذا لم يكن محلا لسوء الملك لا موجب لاجاب الضمان مقابلا للملك صارا كما  
 اذا باع المقاتل هلك في يد المشتري لا يضمن شيئا لما قلنا كذا هنا وعلي الخلاف  
 اذا باع عياله بيمينه وقبض العبد ومات في يده لا يضمن بيا عياله وعندهما يضمن في ذكرو

ابو يوسف

هذا

ان اللقح وبيع البطن والا لانه احاسيس بخلاف جازيعة بعضها بعض متفاضلا لان  
 المقصود بذلك لوباع منه بصد من ادخوزه بخور من ادخوزه بغيره من جازيعة لان  
 اعدام الكل فلا يخوي الوواد لو كان احدهما سبي لم يحولان الحسب بانواعه محرم  
 السا والوباع فلا يبيع به علي بن اعمامها خاوند في حبيبة ابي موسى وعبد محمد لا يجوز  
 لهما ان التمس بطلت باصطلاح التعاقد من تصحيجا لمصروفها لكن لم يطل فورد عودها  
 محمودة فالوباع حوزة محمودة من عهد محمد لم يطل التمنية فابصح البيع ولو كان احد الخدين  
 نسيه او فلا الخامس حبيبه لم يحولان الدين بالدين حرام لان الحسب بانواعه محرم لئلا  
 وكل ما يباع بالانصاف او بالاداء في مهوره في ان الاداء في مهوره بالورث حتى لو باع بمخرجه  
 لم يعرف مديرا لم يحولانه نصا كانه باعه بحسبه بخلافه فلا يجوز ولو اسري من المكبرات  
 او المورومات سا بخلافه بضمن من خلاف حصة محمودة ومحمود المصروف فيه بعد القبض  
 والكيل والوزن لان البيع لم يماول المعدومات اشتباها على انه عشرة اشعة لم يحول  
 فيه البعد القبض والكيل في مهور هذا من قبل المعدوم هو الكيل بعد البيع محصر المشترك  
 وكعه كل البعد هو الصحيح لان الكيل لا اعلام قدر المبيع وذلك يكون بعد البيع ولله اعلام  
 يحصل لكل واحد شرط ان يكون محصر المهور فان ذكر في الجامع الكبر او اباغ فعدا  
 من صدم وقال النافع عند غيبة المشتري فملك المبيع بملك على البائع والبيع قائم في غيب  
 الصبره لان ذلك الكيل لم يتم المبيع فان الكيل من تمام السلم والسلم الى الغيب لا يصوب  
 ولما المذود عات فان اسري بوبا على انه عشرم ادفع فعبضه حاد المصروف في مهور الودع  
 لان الواداة والمقبضان في باب الوجوب بحسبه الصفة لانه لم يرد في طوله ادفعي نصه والوصف



لا يقابل من اثنين ولا من ثلثي بقوله من اثنين لان سبع في ذلك معا لملك الاموال  
واما العدد ما كان اسوي عدد من الجوز اذا السقف نحوه ومضما وردى عن  
الى حقيقه انه لم يحجر البصير فيها قبل العدد وما لا يحوز لانه ليس من اموال الورثة  
وصار بطرا المدبر عات ولا في حقيقه القوت هو ان في العدد ما كان الوارثه لاسم  
للمسوي لان الوارثه ليس بحله الوصف بل يرد في مدره وصار كالمجالات من حيث  
الوجه بشرط العدد بعد البيع حتى لو راد بوز الوارثه على البائع ولو اشترى  
رجع حصه البصير من اثنين ولو اسوي كما في الملك او المودون فقصه في وجوب  
سعه حيا فان كان في وعاد احد الورثه لمع من غيرا لمع بوحده ووارثه  
عنه في المسوي وحده العت في المسوي منع الوجه بالبيع لان كان في عات  
بود المع حيا لانه لا رده لا واجب حدث عت في الجوز ولو كان في وعاد احد اثنين  
بعضه في راد الثاني على البائع وراسان في الجمع انه لم يرد بل يرجع حصه المسوي من  
المن لان استحقاق البعض لا يوجب عت في الثاني حتى لو كان مساهما لباقي معرا  
كاستحقاق بعضه كان له ان يرد الثاني على البائع بجل الشتر في راسا على ان يرد لظوه  
مطروح عنه مكان الطوف حين رطله فالبيع فابدا لانه شرط مخالفت بعضي الهد  
لان بعضي العتدان لظوه معدا ورون الطوف اتي فدر كان فاذا شرط خلافه  
فبعض البيع ولو اسوي عشر ادرع من مائه ذراع من دار حمام فيعند ابي يوسف ومحمد  
بحوز اذا كان لدار مائه ذراع لان عشرهم من مائه عشوها وبيع عسرا لدار ثمانية اجماع

فلان هذا وعند ابي حنيفة لا يحوز لاسرا كانت الدار مائه ذراع او اقل هو الصحيح  
لان لدار مائه ذراع حقيقه ابي حنيفة يذرع به المسوح واما صاد بحار المادرج به المسوح  
باعتبار حلول الذرع منه لان اطلاق اسم الجاهل على المحل بحوز بطون الجار والدار على كل  
مكانا لا شاعا لان ذرع الشائع لا يتصور بل يصح بحار ذراع الحوز الشائع بل صاد بحار ذراع  
عن ذلك بحوز ربع المجهول باطل وصار كالمكان الدار بمقصوره سلت اقيام فعال  
يعتزل مسما واحدا من هذه لقيام الثلث ولم يعينه لم يحوز مسما واحدا من هذه لقيام  
الثلث ولم يعينه لم يحوز لان العيب ليس اسما للبائع بل هو ابي حنيفة من غير مقتدر اذا كان كبحر  
لا فليصح البيع لحياله فصار كالموت قال يعكسنا من هذه السور لم يحوز كذا هنا لان  
ما لو باع عشر اسماء من مائه ستم حيث يحوز لان البيعه اسم الحوز سابع من الدار وانه اذا  
اذ اقال يعكسها من ستم من الدار ويصح عماله قوله يعكس الدار لانه لو كان ستم من  
عشر اسماء لا يكون مثل ستم من مائه ستم ذراع من عشر ادرع يكون مثل ذراع من  
مائه ذراع وطهر الفوق بينهما ولو اسوي ذراعا على انها الف ذراع فوجدتها ولدا  
على الاف يلم الوارثه للمسوي من عت في لو وجدها انقص لا يرجع لشي من اثنين  
بوان الدار في المدبر عات جاري بحوز الوصف والوصف لا يعايله من اثنين لو كان  
قال كل ذراع يذرع فواجب لم سلم له الوارثه محانا لانه يحبان مثل احد العقل كل ذراع  
مدرهم وان شافوك البيع لانه عيسى لنفسه اذ امن الوارثه فلم يكن راسا به ان يحوز  
انقص بخير هنا ان شاف كل ذراع مدرهم وان شافوك لانه عيسى لوصي بصيق الدار

معتنا

نصفه







عسكه بالقي دهم وقال المصري بالاسريهما الا انما لفظ درهم فلكل واحد من اصحابنا قول  
في هذه السلة قد كثر قول كل واحد واحد ليهون اسرع الى الفهم معناه في حيفه القول قول  
المصري مع عينه الا ان ما الساع ان واحد الحى والآخر من من الميت بها واختلف المشايخ  
في هذا الاستدلال بعضهم هذا اسما منقطع معناه اذا دعي البائع ان واحد الحى يطون  
الصبيح ولا تخافهم المصري في سبي من من العائد يورد له لا تخافهم في زياده مدعيه بل ياذ  
لعل بها اوجه المصري وبكر الخصوم في الروايه فهو جازم لان لا سفي المساعه بعد الصبيح  
مستطاع الثمن عنهما وقال بعضهم هذا اسما منقطع ومعناه ان القول قول المبرك  
مع ماله ولا يخالفان الا ان يوصي البائع ان واحد الثمن الحى بعد الخالف ولا تخافهم  
المصري في سبي من من الهالك فحسب بالخالفان لان اسما الخالف كان الحى  
البائع فان بعد الخالف لا يعود اليه راس ماله بعينه فاذا دعي بالصوره معقول كان  
المبيع كله هو الحى والهالك ليجعل عمله فوات وصفه المبيع مع الخالفان فسد الثمن  
المصري لان اسما ماله بائنه ما اسريتهما ما لبي درهم فان كل لزمه الفان واختلف  
خلف البائع بائنه ما نعمهما مالف درهم فان كل ماله الف لا عذر اختلف احدا الحى ولا  
خصومه له مع المصري عن الهالك لان دعي ان واحد الحى بعد الخالف ولا ياذن  
من من الميت سرا وانما ذكر في الخالف العديد من مع ان حكم الخالف وهو الفبيح يورد  
على الحى لا عذر لهما اما الارضه العام وحصه من الثمن يعرف بطريق الحرر والفقير  
لا يطون الاعاط والسفوف فلو حلف على العام وعدة حصه من الثمن بما خالف كاذبا

فيكون صورا اولاه حلف كل واحد على العام وجده ساول ولا يحصل المقصود هذا  
اذا دعي البائع ان واحد الحى بعد الخالف ولا تخافهم المصري في من الهالك سرا وان قال  
القول المضموم في حصه الهالك لا يخالفان عند في حيفه لانه لا يمكن ان يكون كان  
المبيع كله هو الحى بل يكون المبيع و هذا ان احدهما فماله لهما في المبيع من الخالف عند  
رار الخالف بعد من المبيع مع مخالفا للعاس لا البائع ان كان يدعي على  
المصري زياده الثمن فالمصري لا يدعي على البائع سالكين عرواه بالسفوف البور  
حال قيام السله لقوله عليه السلام اذا حلف المساعان السله قائمه مخالفا  
ووادوا اليه ابيهم لجمع ليعوا المبيح وجمعها ليس بعام مدعي على اصل العاس  
ولانه لو جري الخالف بعد خلاك المبيع يعود الى البائع مالفه بعض من راس  
ماله يورد الى يعرف الصوفه على البائع قبل عامه معنى لاحدا فماله في الثمن لانه لا  
لحور واذا سقط الخالف فان القول قول المصري مع ماله لما هو فخلق بائنه  
ما اسريتهما بالقي درهم فان كل لزمه الفان وان حلف لزمه الف لا عذر هذا  
كله قول في حيفه ولما عند ابي حنيفه بالخالفان على العام يدعي حكم الخالف وهو الفبيح  
يطهر في العام لكن يدعي الثمن العديد لما هو لا الخالف من الخالف الهالك فمسمع  
الهالك فمخلف المصري بائنه ما اسريتهما ما لبي درهم فان كل لزمه الفان واختلف  
خلف البائع بائنه ما نعمهما مالف درهم فان كل ماله الف لا عذر اختلف احدا الحى ولم  
على المصري حصه الهالك من الثمن ويكون القول قول مع الثمن مخلف بائنه ما عذر حصه



الهالك الاحمديه كما يقولون كلف مائة ما عليك من جهة الهالك الف درهم فاقول  
 البائع هكذا دكوشتمس الامه اليه جيبى رحمه الله واشاء استنادنا جيام الدين  
 رحمه الله ان الميري لا يخلف ما لا يدرى به من انه ما اسماها الا ما لا يخلف ولا <sup>او الضلوع</sup> <sup>الشهيد</sup>  
 كلف ما لا يدرى به الهالك احمديه هذا اذا تصادقا ان يمتها فانا يصادرت  
 البعض ان اختلفا على الميري كان معه العام الف وقمة الهالك جيباه قال  
 البائع على عكس هذا فان كان معه العام في الحال هو افعال المير واحد ما كان القول  
 قوله لان الحال يدل على ما قبله وان لم يكن فاقول قول البائع على الذي اقره  
 الميري فكله كان واجبا على الميري بصادق مهام الميري بدمراه ان معه الهالك  
 اقل يدعي سقوط ما وجب عليه البائع مكرسكون القول قول البائع وان اقاما السنة فالبس  
 سنة البائع ايضا لان في السنة بعد الظاهر لان الشاهد بعد على الظاهر هو  
 و البائع مدعي في الظاهر لانه مدعي وباده العمة الهالك في السنة بعد الحصة  
 لان من علمه الزمن يعرف الحصة و البائع هو المير كحصة لانه سكر سبوت  
 بعض اثني الذي كان واجبا على الميري اصل هذه السنة ما ذكرها في كتاب السور  
 في رجل اسرى عشرين مائة ومعهما واد احداهما بعد ثم هلك المير في يده فاحتملنا  
 في التي يرد له اذا لم سعد الميري التي سقطت على الميري حصه المير واد ولونه جهه الهالك  
 معهم الزمن علمها على مدعته ما يوم البعض سقطت حصه المير واد ويلونه جهه الهالك  
 ما اختلفا في قيمتهما يوم البعض الميري يدعي ان قيمة الهالك كان اقل وقيمة المير واد اكثر

و البائع يقول على عكس هذا فاقول قول البائع و السنة سنة اصالا فلنا لزا هنا واما  
 عند محمد بن الحنفية على انما وعلمه الهالك لا يدرى به هلا ان السنة لا يمنع التحالف  
 و بعض التحالف ما هو واد اختلفا مع القاضي البيع على القام وعلى قمة الهالك فبه  
 الميري العام فمعه الهالك و ان اختلفا في ممة فاقول قول الميري لانه المير البعض  
 مما يسوى اقره و رجل اسرى حارية وعاد صائم معا ولا و اختلفا في التي على المير  
 كان التي الف مولى ان يرد الف درهم و قال البائع كان على جيب مائة وعلى مائة الحجة  
 فامهما التحالف لان الاقاله مائة مع حديد في حق السور و وطح المنازعة في حق السور  
 و لان التحالف على البعض في البيع موافق للعاسي لكل واحد مدعي مكرسكون البائع مدعي  
 وباده الزمن على الميري مكرسكون الميري مدعي على البائع وهو السلم بالتي الذي  
 مدعي البائع مكرسكون الحكم الى السور لان موضع السنة مما اذا لم يسل المير الحاربه الى  
 البائع حكم الاقاله و الميري مدعي على البائع وباده الزمن البائع مكرسكون البائع مدعي  
 على الميري وهو سلم الحاربه بالتي الذي اقره و المير مكرسكون التحالف فامهما  
 سكر لونه دعوى صاحبه واد اختلفا مع الاقاله دعاء السور ايان ولا يجب على لجر  
 ان يرد على صاحبه سداد ان اختلفا بعد من البائع الحاربه حكم الاقاله فلا التحالف في  
 قول الى حصة و الى يورس ويكون القول قول البائع مع سنة لانه مكرسكون باده من مدعي المير  
 و لا يخلف الميري لان البائع لا يدعي عليه سداد عند محمد بن سعي ان التحالف على قايي السور  
 اختلفا بعد البعض لان كل واحد مدعي على صاحبه بعد اخرين لجر و المير صاحبه و لو مات احد

المتقارب  
 يعني



قبل البيع في اختلاف داود الميثاق مع الحي في الميثاقان بالقاس على البيع قبل القبض  
 ولو قبل لا يعد العلم باختلاف في إيسا مال لا مخالفان ويكون القول قول إيسا في البيع  
 لأن الإقالة في باب العلم لا يحمل البيع لأن العلم قد ينفي الذي هو شرط مطلق لا يحمل  
 العود إلى إيسا لأن المال لو كان عروضا وجوب العلم إليه في غنما وود إيسا في حكم  
 العوض قبل التسليم إلى إيسا لا يرفع البيع ولا يرفع العلم وفي البيع يرفع البيع في البيع  
**باب في خيار بيع المشتري شيئا لم يره قبل الروية لو يبيعه بعد**  
 ولو روى به لم يفسد ما به في لوراه ولم يره له أن يره لأن الرضا إمام بعد العلم بأوجاهة  
 وذلك بالروية فعليه ثم يتم الرضا لكن مع صحة لأن العقد لم يتم في الرضا لم يكن لأداه  
 فتكون البيع أساعا من جهة مضمحل ولو وكل وكذا في بعضه فبعضه الوكيل هو مظهر إليه  
 وفي بعضه بطل خيار رديه الموكل عند في حصة واللاستطال لأن هذا القبض لا يبطال  
 الخيار ولم يزل لو كان يبيع في القبض بال مال أن فلا يفعل سلم إلى ما استمره  
 فبعضه الرسول وهو مظهر إليه لا يبطال خيار الموكل وأجمعوا أن الوكيل بالقبض إذا قبض  
 مسودا مراه لا يبطال خيار الموكل لأن حصة أنه بعد القبض المطلق والقبض المطلق  
 يساوي الكامل والناقص تمام القبض بطل خيار الروية لا خيار الروية يمنع تمام القبض  
 إلا في المسري لا يملك المدين بعد القبض من سقوط الخيار كاره عند مضمحل فإذا  
 كان استطال خيار الروية تمام القبض أنه يملك القبض تمام استطال الخيار بطريق القبض  
 إماما للقبض أما إذا قبض مسودا بعد خيار القبض الناقص أنه يملك أيضا ولو بطل الخيار

بعد ذلك بالروية إليه يكون بطل الخيار مقصودا لا سعا لإمام القبض أنه لم يرض  
 إليه ذلك لو علم هذا الوكيل بعينه فبعضه وهو يعلم بالعباد وهي العاد كان في البيع  
 الشرط للمشتري فاستطال الوكيل خياره لم يبيع شي من ذلك لأنه ليس بوكيل بطل خيار  
 السوط أو خيار العبد خيار العبد لا يمنع تمام القبض حتى يكون استطال الخيار مضمحل  
 نعم القبض خيار الشرط وإن كان يمنع تمام القبض إلا أنه لا يستطال مضمحل القبض  
 إلا في المسري لو مضمحل مضمحل لا يستطال خياره وهذا لأنه مسودع لمرح حصاره والقبض  
 مسودع إلى الإحصاء فلم يصلح دلاله الرضا سلطان الخيار لو استطال مضمحل فبطل وان لم  
 يرض إلى بيعه ذلك بخلاف الرسول لأنه سفل كلام الموكل فتكون العاقبة هو الموكل  
 سدا فتكون إلى الموكل إماما ما لا يملكه للقبض فتكون له إمامة رجل أسير  
 عند لا رطيا لم يره أو كان له الخيار الشرط مباع بتمامها أو وجهه وسلم لم يره العاني  
 بحمار الروية أو بحمار الشرط لا حصار الروية وخيار الشرط سمعان تمام الصفقة  
 بمؤمن الموقوف ولو وجد العاني عسالة لم يره لا خيار العبد لا يمنع تمام القبض لأن  
 البيع وقع على السلم والطاهر وهو السلام في الرضا والعرض عند تمام القبض  
 بحمار الأعمى إذا أسرى ساء لم يره فله خيار الروية فماسم بالشتم وتمامه بالذوق فيهما  
 بحسب المحس لا يطبق العلم له هذا فإذا فعل ذلك وقال يرصد بطل خياره ولو وجد  
 ذلك منه قبل الشراء فلا خيار له وفي العباد بطل مضمحل فبعضه فبعضه هو مظهر إليه  
 بطل خياره عند في حصة وقال أبو يوسف ومحمد في العباد بطل مضمحل لو كان بطل خياره مضمحل  
 له صفة العباد

وإماما سلطان



فاد اقال رشت بطل حواره دروکی عن انی یوسف انه اعسر هذا الطون انما خیر  
العقار ولم یصر السهم والدون والمحمود الوضیع ومحمد اعسر ذلك في عمر العقار  
قام رجل اسري دارا وشروط الحساب لغير حار عتدا ولس الحساب  
للمسري ايضا وقال في الاجور السبع بهذا الشرط ما يلا لا شرط الحساب وحكم  
العقد ولا يجوز اسائه بعد العاقد ولما ان تصرا مسدا للخیار لنفسه ولا معصی شرط  
الخیار لغيره وتصريحه باساعته في البيع والا حواره وادام الحساب لهما فاعلم ان الجار  
او بعض صح وان احار حدهما وبعض الاخر فالسائق اولى وان حلا مواذ كوی المبرج  
ان تصون الموكل اولى بها كان او احاره قالوا وهذا حول انی محمد ذكر في المادون  
ان التعق اولى سوا كان من الموكل او من الموكل قالوا وهذا انی دوس وهذا بنا على  
ان محمد لعدم تصون الموكل لانه تصرف لولاه المالك بطون لرا صا والوكيل بطون  
الساه والاصل فوق الساب ولا ی یوسن سوي بينهما لان الوكيل ما مقام الموكل  
كانه هو ما سوي واحد ذلك يروح اخر مما يقوه التصرف والتعق اوى من الاحاره  
لان التعق يرفع الاحاره اما الاحاره لا يرفع التعق وكان التعق اولى لطرف اذا  
وكل جلا سبع عده ما عاه معا فلك احد من رجل احو بعد محمد مع الموكل اولى وحده  
یوسن يكون بعد من المسري یوسن كذلك الوكيل بالسهم او تشبا بعد غیر عده اذا  
ایلم او اسري عبدا ولم یحصیه السه لنفسه للموكل بعد محمد مع له وعبد انی یوسن  
ان تعد من مال الموكل مع للموكل وان تعد من مال نفسه مع له ولو باع عبدا وشروط

الخیار للبیاع او للمشتری بثلاثه ايام مقص من الخیار بعد محصر صاحب یعنی یعر علم صاحب المصح عبد  
حنیفه ومحمد لانه لو صح التصرف یعر علم صاحب والخیار للبیاع وما یصورن المسري في المبيع التصرف  
علي طر ان البایع لم یعض السبع فلیکن مصروفا في المال العبر صامنا مصروفا في المال  
بثلاثه السبع لان السبع وقال ابو یوسف صح التصرف یعر علم صاحب لان صاحب یسقط مطلقا  
ص است الخیار له مطلقا والاحاره صححه من عو علم صاحب الاجماع لانه لا ضرورة فيه لا حده  
فان الخیار للمشتری فثالث العبد في بد المشتری في الثلث او احاره او فعل ساجی مصر  
السبع والسبع ولومه الضمن ولو كان الخیار للبیاع فان اجا واوضت المده ولم یعل سببا لوزم  
المسري الضمن وان ثالث العبد في الثلث في بد المسري لوزم المسري القيمة لانه معبوض  
بحكم البيع الصحيح وقد عد من الحساب الضمن لان العبد لم یدخل في بد المسري فوجب القيمة كالمقبوض  
على سوم السوا ولو شرط الخیار اربعة ايام فبطل العقد عند انی حنیفه مرفو لان القیاس ان  
بعد ايضا بشرط الخیار بثلاثه لان البيع علیه ایلام فبقي عن سبع وشروط یعنی عن سبع وثلاثه  
لكن یوقا القیاس بثلاثه ايام فحدث حمان من معد في ثلاثه ايام ان الذي علیه ایلام قال له اذا  
بالعد فعل لاحلایه وفي الخیار بثلاثه ايام ولا الحاح انی النامل لعل انه راجح او حایم مدح  
سله ايام مقص ما وراه على الصایب فان سقط الخیار من مبیع الثلث المحایس او بعد المحایس  
العلی طر اعند انی حنیفه وقال ابو یوسف حانوا الا في حنیفه المقصد لما عن سوط اليوم  
الرابع لان شرط الخیار الى ثلاثه حانوا فاذا ایقظ ذلك بعد ارفع المقید من لوزم  
حكمه فصار قال لم یكن وقال ابو یوسف ومحمد يجوز شرط الخیار وان طالت المده لان قبل ان یكون



سوط الخيار سمها وحار المسوي يمنع دخول المسوي في ملك المسوي عند أبي حنيفة عندهما  
رد منع ونسب على هذا الاصل يميل منها ان المشتراة اذا كانت امراته لم يملك الكاح  
عند أبي حنيفة بل يصي منه الخيار وعندهما ينفذ الخيار على حاله بالاجماع فان وطئها  
المسوي في هذه الخيار وهي بكر او ثيب بعد نفصها الوطي بطل خياره بالاجماع لان المسوي  
المسواه سطل حاروه لانه عقر عن زوجها فامسوا ان كان سالم سقصها الوطي بعد ذلك  
حنيفة لم سطل خياره لانه وطئها بملك النكاح لان النكاح عبده باي وقتها بطل خياره لانه  
وطئها بملك النكاح لسبب باقي فاقدمه على الوطي يكون اسقاطا للخيار ومنها  
ان المسواه اذا كانت دابة ثم حرم من المسوي لم يعتق عند أبي حنيفة بل يصي منه  
الخيار وعندهما يعتق ولو كانت امرأة وكان المشتري منها ولد سكا ح صارت ام ولد عندهما  
وعنده لا ومنها اذا كانت امرأة فاصحبه او بعض الحصص منه الخيار بمقت المدة لا  
حسب ملك الحصة لاسا عدة وعندهما محتب اد ابيع المسوي السبع وعادت الي  
البايع لا يحك عليه لئلا يكره عدة بطلان عدتها ان كان الفسخ قبل القبض فذلك لان  
كان بعد القبض يجب لئلا يسرا على البايع ومنها ان المشتري اذا قبض المسوي باذن البايع  
ثم ادعى عليه لم يبيع لئلا يداع عدة حتى لو هلك في يد البايع اسقص الباع وهكذا قال  
البايع وان بيع الفسخ عدتها صح الادعاء وهكذا قال المسوي بطل خياره ومنها  
العبد المادون اذا اسري سابط شرط الخيار لثلاثة ايام على البايع اسراة اخر التمسكه  
الخارج صح الا لو او بطل حاروه عدتها لان عندهما لما دخل المسوي ملكه كان الفسخ بملكه

من البائع بعد ذلك دانه اصطباع بالمعروف والعرب لا يملك ذلك عند أبي حنيفة يعني حمله لان  
العبد بملكه فكون الفسخ اسما على المملك والعبد بملك ذلك كما اذا اوجبه له بملك بملك  
وحل باع عند من وسوط الحار والبايع في احدهما فهذا على اوجه عدة منه اوجه لم يصب السبع احدها  
ادامه من كل واحد منهما ولم يعتق الذي فيه الخيار او من كل واحد ولم يعتق الذي فيه  
الخيار او من الذي فيه الخيار ولم يعتق من كل واحد منهما لان الذي فيه الخيار لم يكن داخل تحت  
السبع لان حار البائع منع وادعى ملك البائع وكان الداخل تحت حكم البيع الذي لا حار فاذا لم  
يعتق الذي فيه الخيار كان المبيع مجهولا وادعى الذي فيه الخيار ولم يعتق من كل واحد منهما  
كان مجهولا وخبره المبيع او الممنوع صح البيع في الوجه الرابع صح البيع وهو ما اذا لم يمس  
كل واحد منهما وعسى الذي فيه الخيار لم يمس المبيع معلوم ومعه معلوم فلم يمس الا معلوم صح البيع  
الذي لا حار منه سوط قبول البيع ولو هو وان شرط صحيح لان الذي فيه الخيار دخل  
تحت البيع في حق الاعتقاد وان لم يدخل في الحكم وصار كالموحد من مدبره وباعه ما بالوجه  
بعد البيع في الحق بخصته من الممنوع وان يعلق صح البيع بعد سوط قبول البيع في المدبر وان  
المدبر دخل تحت البيع في حق الاعتقاد وكان قبوله سوطا صح ما كذا هي محل اسوي  
عبد واحد من الخيار لثلاثة ايام في عيد الفطر وفي هذه الحار صدقة الفطر على من يملكه وان  
مضى العقد كان على المسوي ان يمسح فان علي البايع وقال بخر على من يكون المدة يوم الفطر  
ولان بالبيع يمسح ان المالك للبايع لان الفسخ بيع الحكم من الما قبل وكان صدقة الفطر  
عليه واذا مضى البيع يمسح ان المالك للمسوي من وقت البيع فكان صدقة الفطر عليه جل اسوي



احد هذين العويين يعني انهما ساعش وهو بالخيار بلث امام حاد استخار وكذلك في التلغاف  
 الاربع لا يجوز ولا يهايس ان لا يجوز في العويين ايضا لان المبيع مجهول لكن لا يهايس ان لا يجوز  
 وفي ثلثه الحاد الثاني لثايس لسوي لثايس واولاده وما لا يمكن ان يحصرهم الى البسوت  
 فمماح الى ذلك حتى يحار اهل ما هو اوقى بهم والحاد سدح بالثلاث لان الثوب في العويين الحاد  
 والوسط والردى هذا جماله انقص الى المنازعة لان من له خيار العويين فهو  
 المصري لا اذ هو احدث الحاد معى على اصل القياس دكوى الكتاب حمار الشرط  
 مع حمار العويين انه وقع اتفاقا لان هذا البيع يجوز من حمار الشرط لكن لو ذكر فيه حمار  
 الشرط كان له ان يوردها ولو لم يذكر فيه خيار الشرط له ان يوردها من حمار العويين ليس  
 له ان يوردها ولو مات ثوبت خيار العويين ولا يورث خيار الشرط واذ لم يذكر فيه خيار  
 الشرط لا يورث ثوبت حمار العويين ثلاثة ايام فبادنه وبالياد به لا يجوز عند ان حينه  
 وعندهما يجوز بما ساء العاقدان بجل اسوي اذ اعلى انه بالخيار ثلثة ايام مسود او جسمها  
 في البلد فطال المصري الشفع بطل حماره لان طلب الشفع دليل اسديام الملك حلال  
 اسود اذ اعلى انهما بالخيار ثلثة ايام فوض اذ هما لم يتق لهما يجوز ان يفسخ عند ان حينه لان  
 البيع ابرم في مصر الذي احاد فلو صح فيه لزم خوي فبجيبه يعود الى البائع مسوكا بعد ارجح  
 عوضه لزمه حمل والسرکه عيب مكن صودا البائع وقال ابو يوسف ومحمد صح فيه لزم خول البائع  
 وبني لزم الصود لما سئلها على البيع وعلى هذا الخلاف لو كان لهما حمار العويين اذ هو  
 ولو اسوي عبد اعلى انه ان لم سعد العن الثلاثة ايام واسع بينهما حمارا يستحقا بعدا خلافا لروى

اي في الجامع الصغير

ما ياد لنا ان البائع وما يحاق عن ما طالع المصري او عوا فلا يفي بهذا الشرط لحاجة  
 الخيار ثلثة ايام وان قال الى اربعة ايام فالبيع فابدى في قول ابي حنيفة وابي يوسف لما عدا في  
 اعمار الوسط الخيار ثلثة ايام عدم ولما افوتوا سوتى هذه المسئلة وبسوط الخيار  
 لربعة ايام فانه اسع السد فمما وفي ثوبت الخيار لربعة ايام منه السد فادري ان عند ان  
 من عوام مسوط الخيار شهرين وفي هذه المسئلة وودع ان البائع وكوطانه ان لم سعد العن  
 ثلثة ايام فلا يصح بينهما ولم يورده فيه لربعة ايام وقال محمد بن حنبل لربعة ايام او اكثر كما هو اصله  
 في شرط الخيار لربعة ايام فان بعد العن من مضي الثلث حاد عندهما انصالا ان يما عواما  
 المسد من بعد حكمه على ما هو لو اسوي اذ او اي حارهما بطل خياره الرويه لان رديه هو  
 مكفى لطلان حمار الرويه كالو اي بعض دخل الدار وهذا في عوضهم لان النظام الخلف  
 الساطن اما في عرفنا الطاهر كخالف الساطن ورويه الطاهر لا سطل الخيار ولو اسوي  
 سانا وراي مواضع التي منها بطل خياره الرويه وكذلك اذ او اي وجه الجارية او اي  
 مدم الحمار وموهم بطل الخيار **باب**  
**المواحه مع ما اسوي بمثل ما اسوي وماده روح والتولي مع ما اسوي بمثل**  
 ما اسوي بمثل ما اسوي والمساومه مع مطلقا ما من شاور سمى الخياره ملجئة الحقيقة  
 هذا الباب قال رجل اسوي ثوبا بعشر مائة حبة عشرين مائة استواء في الميراث  
 بعشر مائة اذ ان سموا مواحه سموا على حبة وطرح من الميراث كل روح روح لا روح حبة كان  
 تعرض لطلان ان يورده المصري عليه لو بيعت وسمو دمنه حمة عرق ذا اسواه مة

فوق



بعد ذلك الروح ولنا كبرياء بالانجاب فصار كان اسري بوا وحبيته وراحم بعشيم فالحق بالحق  
الروح له حبيب من حبيب الله فمعه مواعيد على من حبيبته لكن لا يقول اسوة حبيبته لا يكون  
كاذبا لكن يقول وام علي حبيبته والان ايها الروح كذا لو اسواه بعشيم وباعة بعشيم  
ثم اسواه بعشيم لا يسعه مواعيد بل يسعه بيا منه لانه لو خط الروح فله عن النبي الباقي النبي  
لله ولي هذا كله قول الى حبيبته لما جاز السهم منه ملكه بالحقيقة الا هو ان لو  
استراه بمن مواعيد لا يسعه مواعيد على ذلك الحق الا لانه مراد في الثمن لمكان الاجل فكان بعض  
المن بمكانه الاجل من حبيبته السهم وكذلك اذا كان له على اخو حبيبته عسود وصاها على  
على روح لم يسعه مواعيد على حبيبته عسرا لا يصلح لاحلوا مواعيد بعض الحق عسرا وقال ابو بكر  
ومحمد بن ابي على النبي صلى الله عليه وسلم لا يدين احد من بني علي له المواجه فاذا  
باعه المصري الباقي من عمره ان المصري الاول اسراه من ذلك الرجل يسعه مواعيد على النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
هنا عبد عبادون اسوي عبد بعشيم ثم باعة من مولا حبيبته عسرا لا يسعه لان النبي صلى الله عليه وسلم  
الشوا يستفيد بذلك البدن فان اراد المولى ان يسعه مواعيد فان المولى يسعه مواعيد على عشيم  
لان سوا البدن بعشيم عسرا لان الشوا الحبيب بعشيم كسرا المولى من وجه بيع الله العباد  
من مولا حبيبته عسرا عدم من جهة لانه هذا كان المولى هو الشوا بعشيم ثم باعة من حبيبته عسرا  
باجل امر وجه في خروج الحبيب عسرا من وجه فعات العدم للثمن لانه في بيعه مواعيد على النبي  
الاول وذلك عشيم ولذلك لو اسري المولى العبد بعشيم ثم باعة من عسرا لا يدين عسرا ان اراد  
العبد ان يسعه مواعيد يسعه مواعيد على عشيم لان سوا المولى من عبد حبيبته عسرا لا يسعه

بقي العدم للثمن الاول وكان العبد بايها للمولى في بيع المواجه يسعه مواعيد على النبي الذي اسراه  
المولى المضارب اذا اسري بمال المضاربة فوبا بعشيم ثم باعة من ربح المال بحبيبته عسرا  
عندنا فان لو جرم لو لم يرد ربح المال ان يسعه مواعيد يسعه مواعيد على النبي عسرا وبصف  
لان نصف الروح وذلك درهمان ونصف سلم لوج المال في خط عن النبي لانه لم يخرج  
من ملكه يعني عشيم ونصف عشيم من ذلك ربح المضارب ان يباعه كان ربح المال دفع  
سفيه ودرهمان ونصف الذي هو بهيب المضارب يعطي ربح المال من مال الفهم  
الروح على ربح المال باي عمر ونصف فمعه مواعيد على ذلك رجل اسري جارية بالف  
فاعودت في من حازل ان يسعه مواعيد على الف من عمره ان يدين ان اسراه اسلم هذا  
المن لانه اسراه اسلم فاقوى لا يدين من النبي صلى الله عليه وسلم ما به سواه فله حبيبته عسرا  
من الجبيع والدله خلاف ما اذا اعفا المصري عسرا او ما احصى اخذ المصري عسرا  
حسرا لا يسعه مواعيد من عمره ان لانه حسرا واسباه مقصودا او حسن بدل فلا يجوز  
له ان يسعه الباقي مواعيد على ذلك المن وكذا اذا اسري فوبا بعشيم فاسباه ووصف فاسرا  
ما لم يلزمه السان ولو كسر يسره وطيه واسعه لوزم السان ولو اشتري  
جارية بكرا فادال سوا ربحها ثم باعة مواعيد لوزم السان لان حسرا واسباه النبي صلى الله عليه وسلم  
سما لم يصحها الوطى لم يلزمه السان ولو اسري جارية بالف يسره ثم باعة ربح ما به  
حاله علم المصري لانه ان يودها ان سالا لانه مراد في الثمن لمكان الاجل فاذا باعها مواعيد  
حاله يدل المن مد منع بعض ما عابله المن من حيث السهم فظهرت الحسرة لو استمر بها



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



المسوي بمعلم خضاه البائع لا يورد بعض النعمان الممنوع هو المجلد والمجلد المقابل  
 من النعمان في الحقيقة لكن فيه شبهة المقابلة فاعسا رسمه الحمار كان ان يوردها  
 ان كانت قائمه اما ان يقطع من من مقابله مع الاجل ولا كذلك المولى ان اشترى  
 ثوبا بعثه سبه بماء من اخر مثل النعمان الذي اشترى في حاله ولم يدر علم المسوي  
 له ان يورده ولو كان اشتهر ملكه بمعلم لا يورد ساسا من النعمان لما قلنا وعي اي يورده  
 قيمه العود وسرد النعمان حكي عن العود في حفره ان كان يعني ان يورده المبيع من  
 حاله ومن موجد ورجع المسوي لعصل النعمان من النعمان بجل حاله ان يورده هذا العود  
 بما قام على ولم يعلم المسوي بمقام عليه فالبيع فاشهد ان النعمان محمول على علم في الحمار  
 فلن شا المشرك احد وان شا يورده ان جعل عنده امدا البيع بعد ان علام على ما هو  
**باب العيوب بجل اشترى بجله فوجد ما لا يحصى من عيوبه وذكر**  
 ان سلع الغنى من بلوغ البياض ذلك سبعه عشر ميسره في قول في حينه ولا يحصى ذلك  
 دلاله على ما هو مصدق فيها وكذلك الاستحسانه فيها عيب رن دود والدم على الولا  
 نفسي الى القضا الصا وانما عوف ذلك عند الماذه لعول الامه لانه لا يصف على ذلك عيب  
 عنهما قال انما ارى المحض في وقت خلف الموي في ذلك انما بعد سلمها بمعلم السبع وما بها  
 هذا العيب هذا اذا كان بعد القصر ان كان قبل القصر بخلافه فانه ما به هذا العيب الذي  
 يدعه المسوي في الحال هذا على ما يس قول في حينه ان يورده في سله العاوه اذا اكره  
 حاد على انما سكر حال المسوي لست سكره قال السبع هي سكر في الحال فالقاضي يري  
 السامان من هي

لوجه المسوي من عزمه البائع لان سهاد من ياد يورد وهو ان يورده هو البكره قل  
 هي سله سكره في البيع للمسوي بشهادته من ان سهاد من يورده من صحنه حتى ان يورده  
 سهاد من يورده للمسوي في الحضور في يوحده النعمان على البائع صحنه البائع بالله ليد  
 سلمها بمعلم البيع وهي لكران كان بعد القصر ان كان قبل القصر بالله انما  
 لكران كالعول وودي عن حمد انما سكره على البائع بشهادته من عزمه البائع  
 منها كذلك التونا عيبه الحاربه لانه بعد القواش لسبعه العبد لانه لا يورده  
 به القواش الا اذا اعماد ذلك والتونا عيبه الحاربه لانه محل بالاسماع وليس  
 في البياض الكفره لان الملم سكره عن صحنه لو اسكرى عندا على ان ما هو وجوده  
 سلمها لانه ان يورده عندا خلافا للشافعي لانه سرجب العيب فوجد سلمها اذا اسكرى على  
 انه اعني في حبه نصره والحيون عيب واحد اذا معناه انه يورده كان حتى في يد  
 البائع في صحنه من حتى في يد المشتري في كرم كان الثاني هو لمراد ان يظاوان  
 المله حتى كلن للمسوي حتى البوجه لان السب احد هو بياض الدماغ والامان  
 والعول في القواش عيب احد مادام صحنه حتى لو ثبت انه كان مال اذ بق في يد البائع  
 في صحنه بمعاودة في المسوي في صحنه فله ان يورده وان كان مال اذ بق في يد البائع في صحنه  
 بمعاودة ذلك في يد المسوي في كرم فان السامان عمل اول حتى لا يكون للمسوي حتى  
 البوجه لان السب واحد صحنه لان العول في الصحنه صحنه الماذه بعد الكرم لانه الباق  
 حاله الصحنه لجهله بعد الكرم لجهله ولو اسكرى عندا فقبضه ولم سلم الثمن حتى ادعي



عينا في الجهد لم يجز المشتري على اداء الثمن الا انكره بعد تسليم الثمن عليه لانه لو لم  
العيب بعد ادسكول البائع يحرم على البائع رد الثمن الي المشتري مسطرا فضا العاقي  
لو جرد ادا الثمن عليه على البائع ويقال للمشتري ان السعة على العيب وحلف البائع فان قال  
را حلفه في سمود للمهم عن القاصي بامره ادا الثمن الي البائع وان قال انا حلف  
البائع فان كان سمود حصود اما القاصي لا يجيبه الى ذلك لكن بامره باقاه البينة  
وان كان سموده نجيبا حلف البائع بانك بعد سلمته اليك الحكم البيع دعابه هذا العيب  
فان كل لومه حكم العيب وان حلف بامره المشتري ادا الثمن ولا يضره للمشتري  
في ذلك لانه لو حصص سموده نعم السعة على العيب وسمود الثمن من البائع ولو  
اسري جابيه وقبضها ثم ادا ان يرد بها تعيب فقال البائع تعيب هذه وادرك  
معها وقال المشتري بغير قبضها وادركها فالقول قول المشتري مع بينة لانه انكر البيع  
والقبض فمما يبرها رجل اسري عنها فادعي ما قال المشتري بغيره فهو  
انك وادرك ان حلف البائع بانك لم ياتك عندك لم يكن له ان يحلف حتى يثبت لهما ما  
في يد بينة لانه يجوز ان يكون هذا العيب وادركه في يد المشتري فان ادا المشتري  
ان يحلف البائع بانك ما تعلم انه انك عندك له ذلك عندك في حيف عندك عن اي  
حنيبه وروايتان وسمي هذا من المصنوع ثم اذا حلف البائع بغيره ما وكل اذ الام  
المشتري سمع على انك عندك المشتري الا ان يوجه بمن الرد على البائع يحلف  
بانك لسمو عليه حوالا لرد بالسمو الذي يدعيه فان سكر رد العيب عليه وان حلف لم يرد

لما قال عبد البائع ولا يرد عليه الا اذا امام المشتري سمع على ان العيب كان ان  
في يد البائع على ما هو رجل اسري بها او حووا او بطحا او قشا فكسهم ووجه  
فايد بان كان لا سمع به اصدان كان لا ما فله الا بدعي البينة فالباع بالجل  
وسود الثمن لانه ليس مال وان كان سمع به في الحمله لسمو ان يرد ان العيب  
حادث في يد المشتري فسمو من البود ورجع بصفان العيب ان كان بعضه فبدا  
مر سمع به وبعضه صالحا فان كان الفايده قليلا احوار البيع في العكس احسانا لانه  
لا يحلو ان قلل فاسد ولا يمكن له ان يحول لومته وان كان كثيرا صح البيع فمما يصح بحسنه  
من الثمن ونظر في الفايده عند اي يوسف ومحمد وعبد اي حنيبه مسدي العكس لان الجهل  
عند ارباعه متقاييد بعضه بفساد معارف فبيد كله ورجل اسري عند من هو  
واحد بعض احدهما ووجد بالآخر عسا فان ما حد هما او يرد مما ذكره الودعي اي يعرف  
الصعوه على البائع مثل العام وان وجد بالمعروف عسا احلف المشتري به الا ان يرد  
المعصية حاصبه ولو اسري حاد او دابه فمصرها واحد فمما هو حاصدا واما فهو صا  
ولو ذلك الدابة لم يرد فمصرها وان دكها لم يرد بها على البائع فليس بوضا  
سوا كان له منه ما ولم يكن وان دكها لم يرد فان كان له منه بدعي بوضا وان لم  
يكن له منه بدعي بغيره او لعموه فليس بوضا ولو حمل عليها علفها فليس بوضا ولو دكها  
فان لم يكن له يدان كان العلف في عا واحد فليس بوضا وان كان العلف في عاين  
صاح الى الركوب ولو ذلك كان وضانا لبيب رجل اسري ثوبا ومطو لم يخطه لم يجر











هالكا فالقول قول الامور فان عبد بعينه لا لا مال ولا مال استضاف الشرا لمال  
وهو يدعي الجوع على الامور بالحق الامور مكره فيكون القول قول الامور ان كان العبد حافيا والعبد  
والقول قول الامور لانه امر عاملا لاه في الحال وهو عن ممتهم فيه فلا يصح كونه ان كان هذا  
لغيره في التوكيل وهو حي عندهما فالقول قول الامور ولا مالنا وهذا في حينه القول قول الامور ان  
الامور ممتهم لان العبد اذا كان بغيره عليه ان يسري لنفسه فيجوز ان يسري لنفسه فلما  
لم يوافق محله الامور فلم يصب قوله الا محله لاجل ان الامور فلا تاتي بان يسري هذا العبد  
منذ لم يصح لعلان فاسواه له ما له لم قال لم ياتي فلان فان حضر فلان وبعده فليس  
الامر احذ العبد لانه امر انه استراة لفلان لم وجوعه بعد ذلك لم يصح وان قال فلان لم يره  
والعبد للامور وان قال بعد ذلك امره لم يكن له على العبد سبيل الا ان يسلم المصور العبد اليه  
واحد مكره ذلك ساعدان بالحق وان يكون عمده لهما على الامور لان البيع  
يطوق التجا في سعة في الاشيا الخسب في البيع باحد المبيع فلا اذا التمس في الجا في امرنا  
الوكيل بالبيع اذ اود المصور المبيع عليه بقضا القاض بعد لا يحدث مثله لانه او بالامور  
او امر او يقول ان كان عسا لا يحدث مثله كالاصح الوارد في حقه فليست في ان يره من غير  
منه ولا يكون ولا اقرار ان القاض يتفق بكون هذا العبد بالبيع ويكون ذلك ودا على  
الموكل من غير حضوره ان كان عسا اذ ما لم يعلم انه لا يحدث هذه المدة من الشا وهو  
بابل المسلة وهو قوله ودا عليه من اذ ما لم يعلم انه لا يحدث هذه المدة من الشا وهو  
لحدث في مده سبيل المالك القاض لا يعلم باويع البيع ان يارحه مده سبيل او الكرخة يحتاج

المصور الى اقامه البينة او الى عمرها من ارجح البيع مده سبيل القاض ان هذا العبد كان  
في يد البائع مده عليه بعض ممتهم اذ لو اذ ما ولا امر لكون البائع وهو ان يكون عسا في  
الساكن لا يحدث مثله لكونه طلع على الساكن اقرب في الفرج ويجمع فالقاضي في النيا  
فان سبيل اذ لا يكون فلا يستلزم ان يكون سبيل حيا لخصومه للتبوي في حقه الممتهم على  
البائع فيحلف القاضي مده عليه كونه ويكون ذلك ودا على الموكل من غير حضوره ايضا وان كان  
عسا يحمل حده في هذه المدة بعد البيع فالقاضي لا يره الا محله لانه او يكون البائع او اواره  
بان هذا العبد كان مده السلم الى المصور اذا قصي القاضي بالود على الوكيل لو احدث  
من الجا هل يكون ذلك ودا على الموكل في الاحتياج الوكيل لو احدث الى الخصومه  
مع الموكل في البينة والنكول يكون ودا على الموكل والاحتياج الوكيل الى الخصومه اما  
البينة فلا يحتاج في جوا التماس كانه والنكول عسا على المدة لان الوكيل مصطفي النكول ان  
اذا كان عالما بالبيع فلا يمكن ان يحلف فاذا باق امر الوكيل بالبيع يكون ودا على الموكل  
لكن الوكيل ان يحلف الموكل مده عليه بيمينه ان العبد كان في يد الموكل او يحلف ما دام  
مده عليه هذا اذا كان الوكيل بقضا القاض فان يره عليه باويع مده سبيل مده سبيل  
بان فان عسا لا يحدث مثله في هذه المدة ولا حضوره مع الموكل ولو لم يجمع على الوكيل فيجوز  
ذلك عسا سوا حده في حق الموكل وان كان عسا لا يحدث مده مده عليه بقضا ما باويع في  
رواه فان السوع من يره صل هذا عسا المدة بقضا القاض لان الوكيل مده سبيل فيه  
القضا وعسا لقصا كالاخذ بالشهود الجوع في المدة في عامه الروايات لسبب ان يره







المسرى على الباع ما قلن ولو استحقها ما قبلوا المشركي باحدا ولا يأخذون بها لان الاموال  
حرة فاصح وان اخاودا فانيست الخبيث ما ساعده يصحها الحكم ولا يطهره ملك المسحق من  
الاصل لهذا لا يوجب المسرى على الباع ما قلن لما استحق الولد بالثمن هل يدخل الولد  
في القضا بالام ام سوط له فصاعدا قال بعضهم لا بشرط لانه يدخل سعاد قال  
بعضهم سوط له اصل يوم العضا فلا بد له من الحلم رجل اسرى دارا مبيدا للرجل  
على الصلح وحمم ادعي المراء يصح دعواه ولا يكون الشهادة على الصلح اموال امرئها  
ملك الباع لان الايمان ببيع ما لم يعم فان كتب الصلح بعه هو ملكه ومبيد مبيد ذلك على  
الصلح لم يسمك دعواه اما اذا استبد على الصلح على اموال الباع بذكر الخبيث ببيع دعواه  
رجل اسرى عمدا فاذا هو خويبان امامه ان جرد وقال له العدا اسرى فاني عمدا على  
الباع فان كانت عليه مودعة او كان خاضرا فلا يسبيل للشك على العبد بل يبيع الباع بالثمن  
وان كان عليه لا يوري ان هو بوجه المسرى على العبد بوجه العبد على الباع لان المشركي  
ايما اقدم على شرايه معتمدا على كلامه تجعل العبد فالصان له بصفه الاسلام بغير  
للغير وان ابيع معاوضة بعضى سلامه ما راسلامه لكن جعل صامنا حال بعد اسرها  
المن من الباع لانه جعل صامنا ضرب بدمع الضرب عن المسرى مسعود بعد الضمونه  
كالولي اذا قال ما عودى فاني ادب له بالجماعة فليخف دمول بم اسمع العبد فان  
اصحاب الدون يوجعون على الولي بقيمة كذا في صاذا قال لو سرف لا يوجب المسرى  
على العبد بحال لانه لم يضمن شيئا وصار كما لو قال له ذلك احبى اجود صاذا كما لو قال له العبد

ارتمني فاما عبيد فاولئك هم اسحق العبد لا يوجب المومن على العبد شيئا لانه هذا ذلك  
الميله على ان الساكن لا يجلد بعوي الحرة والعق لان العبد هذا او بالولي عت  
حرة وشعوت الحرة يدعوا به يكون ملوكات الما فاضه مافعه صم الدعوي لا حرة  
قال عامه المشايخ الساكن سبط الذي لكن الدعوي ليس بشرط في الشهادة على حرة  
لهم صلح بالاعاق لانه لا يحملوا عن حقوق العوج وانما سوط الدعوي عدا في حرة  
في الشهادة على العتق العاوض حتى لو كان الدعوي في ارض العاوض لا يعمل  
الشهادة عنده على قول عامه المشايخ لان الدعوي سوط عدا في حنيفة ودر بطل بالساق  
وقال بعض المشايخ يعمل عدا في حنيفة الدعوي سوط عتقها لكن الساكن يصوي  
الحرة والعق العاوض جميعا وهذا لان مسى الحرة والعق العاوض على الخفا اما  
في حرة الاصل لحما حال العلوق في العاوضي لان الولي مفرده فوما لا يعلم العبد  
ما عاود لم يعلم بعد ذلك بالساق ومنه لا يمنع الدعوي اجل ادعي في دارها فصالحه  
المدعي عليه على مال لم استحق الدار لانه ذراع منها لا يوجب الدعوى على المدعي شي لان  
للمدعي ان يقول عدا بالدعوي هذا العبد الذي يفي بركونه اذا استحق العقل  
محملة بوجه ولو ادعي كل الدار فصالحه على ما به وبهم لم استحق مني ما سي بوجه على المدعي  
حيات ذلك رجل باع عدا ولدي ملكه وفضه المسرى بامه من اجرة ادعي الباع  
الاول بسبب العبد بدمه وبطل البيع لانه ولد الساق لان العلوق لما كان في ملكه فالظاهر  
انه يكون منه الكبر ما في الباب انه مساحص لانه لما اعدم على بدمه عدا ودمه فاذا ادعي الباع



كان مساها للكن الساعص في ملة عفو لحقا حال العلوق بما وقالبه احلص في اقب  
 السد على السطليقات السد قبل الخلع ملك لذلك المكاتب اذا امام السد في المولى  
 كان اعنفه فقلت بسد الله اعلم **باب** **بيع مدبره رجل عصفه وادبره**  
 ان المديري اعنى اجدكم اجاز المولى مع الغائب فكذا اعتق في قول اي حنيه اي يوسف فقال  
 مبرر وادبره لا ينفذ مما قامه على البيع فان المشتري لو باع من غيره ثم اجاز المالك بيع الغائب  
 ينفذ فكذا العتق بل ادبي لان العتق اخرج الى الملك من بيع المديري ان المكاتب لو باع  
 محو ولو اعتق لا يجوز فظالم يتوقف البيع فادبي ان لا يتوقف العتق بما اذا اشتري  
 جهدا بشرط الخيا والبيع ثم اعتق المشتري اجدكم اجاز الباع البيع لا بعد العتق فكذا  
 هذا ولا في حنيه اي يوسف الفوق وهو ان بالتوقف ينتمى الملك والمنتمى متفرد حكما  
 وما كان متفردا للشئ كان من حقوقه فيتوقف بغيره بخلاف البيع لانه غير متفرد للملك  
 لانه لو ازاله الملك لانها الملك لم يكن من حقوقه ولا موقوفه فحقه في ذلك  
 ان ذوال الملك هذا ملك الشئ لا يتوقف بغيره فكذا اما العتق فمقتضى الملك متبعا  
 الشئ جاز ان يتوقف بغيره فكذا الدليل على الفوق بينهما ان المشتري لو اعتق ثم  
 اطلع على عيب يرجع بنقصان اعيان لو باع ثم اطلع على عيب لا يرجع بنقصان اعيان ثم في  
 سلسا لو قطع ما لعبد ثم اجاز المالك بيع الغائب كان الارش للمديري لان ملكه من  
 وقت السوا فليس له قطع حصل على ملكه فكون الارش له بخلاف ما اجاز الباع  
 لان ملكه لم يسد الملك على سبيل العفو لان الخيا يمنع انعقاده في حق الملك فلم يتوقف العتق

في البيع

اما هنا البيع مرسى مطابق عرشه ويطر مشروط فاعقب حتى الملك يسد الملك على سبيل العفو لانه  
 راد صوره للمالك في سوا الملك على سبيل العفو فموقوف ما هو من حقوقه بوجه رجل باع عبد او رجل  
 فقال المديري بعد ما ادان المولى محمد الباع ذلك ما قام المديري على اقرار الباع او على  
 اقرار صاحب العبد انه ما يجره سعة لم يعمل بسنة لان السد يرد على دعوى صحته ثم يصح المديري  
 لما كان الساعص لان بطله على الشرا او اومنعه بوجه البيع فاذا ادعي بطلانه كان مساها وما يما  
 في بعض ما به دانه لا يجوز الا اذا امو الباع عبد لقايع ان صاحب العبد ما به سعة المديري على  
 في ذلك فكون بعضا منها للبع رجل عصفه مدبره وما به سعة من قيمتها في ام الولد خلاف فغير  
 في كتاب العتق **باب** **الشعيرة استرداد او اصعده اخذه فالشعيرة**  
 ان يخذ بعضا جديهم لانه يعمون مقام المديري ولا يصدر على ابيع ولا على احد من المديريين ليس مع  
 ولا لو احد من المديريين ان يخذل ساسا من الدار وحي يودد اجمع الثمن ولو اشري رجل دارا من  
 حبه فباعها لغيره فبطل كل الدار او سرقها لان المديري احد احد المعص ففوق الصعده  
 على المديري لا يجوز رجل اشري رصا فبطل المديري في المديري فبطل في البيع من غير كونه  
 مسددا وادبره لانه اما المديري لا يدخل من غير كونه مسددا لانه لفصل محل مانه مسددا ما حصر  
 السبيع واحد الارض المديري المديري لان المديري ادم على المديري مبيع للمديري والمديري مع الاذن  
 فان جاز المديري المديري السبيع الارض المديري دون المديري لانه ليس بها ولا شعيرة في المديري كرسط  
 عن السبيع حصه المديري المديري لان المديري ما يوجد ادم المديري مكان له مديري المديري  
 بد المديري والسبيع واحد المديري ادم على المديري لانه سوا فاحصر المديري والسبيع باخذ الارض



والتي لا تجمع الثمن لا ما أخذ المولى لم يكن ذلك العقل الوقت العصف لم يكن له حط من الثمن فلا  
 سقط محض من الثمن ولو اشترى بغيره اذ شأنا بقاء ما سم البائع ذلك الشفع ان يأخذ المصنف الذي  
 صار المشتري ليس على له ان بعض القيمة لان القيمة لتفصيل البعض ليس للشفيع ان بعض قسط  
 المشتري ليغيب العدة على ابيع وكذا ليس له ان ينقص القيمة لجل اسري اذ افعال الشفع  
 اشترتها بالثمن وما ان المشتري اشترتها بالثمن فالقول قول المشتري مع يمينه ان الشفع يدعي  
 عليه ان لا يأخذ بالثمن وهو منك ولا تخالفان ان المشتري ادعي على الشفع شيئا من الشفع عن منك ان  
 المثل من اذ التوك الخصومة لا يترك له وهذا لو توك الشفع الخصومة تركه لفعلا يكون منك شيئا وان  
 اقاما البينة بينه المشتري والى قول أبي يوسف لان يثبت الزيادة في قول الى جنة محمد بن  
 الشفع اولى لان جنة ملوكة فاما يلزم على المشتري تسليم الدار الى الشفع وبينة المشتري عن ملوكة  
 لانه اذا ثبت انه اشترىها بالثمن لا يلزم على الشفع الاخذ بالثمن بل هو محتيا شأنا هذا وان  
 توك ولان فمالمنا عمل لا يثبت ان لا يحمل فانه اشترى بالثمن ثم بالثمن فلك الشفع ان يأخذها بالثمن  
 فالسع الاول بجل باع دأرا ولعله الماذن المدون الشفع كذلك العدة لو باع دأرا  
 فلم يلا الشفع لان الاخذ بالشفع في معنى الشرا والقل لجدان سوي من لهما خول ذلك الشفع  
 ولا يكون الرجل المحدث على الحائط سبيع سرور بل هو سبيع هو اذ ان العدة هي الشرا في العباد  
 ولم يوجد ولا سفع في ميسر العباد ودية لان القيمة او ارم من جسد من جسد الشفع كما يحس  
 بالسع من كل وجه حوله ولا حاد ودية بان كانت الوداية بكسلا لرايغي لا شفعه اخبار الوداية بان  
 سيلم الشفع الشفعه الشرا من مسح المشتري بمحار الوداية لا سجد للشفيع حتى الشفع

لأنه

وانه مع معنى ان قلت الوداية يقع الوعداه لسر القيمة حاد الوداية العباد هو  
 الاول لان حاد الوداية يس في القيمة مذكور في كتاب القيمة اهل اسري اذ او شفعها  
 صحت سلا راد والوصي السفع اذ سماعا وابطالنا نطقت سفع البصيف في قول الى جنة الى  
 لان السلم امساع من المملك لا ابطال حريات الاوى انه لا يورث فصار كما لو باع رجل للبصيف  
 دأرا ما نقل الارب الوصي قال محمد لا سطل سفعته حتى لو بلغ له ان يأخذ بالشفع لا سطل  
 ابطال حن بالشفع لان السلم ابطال حريات الارب الوصي لا يملك ذلك الشرا في العدة  
 على العقل بالشفعه بعدة للشرا في الطون ثم بعدة الحاد المذات الذي لا سويك له في الطون  
 حتى ان الحاد المقابل الذي له سويك له سويك في الطون احى من الحاد المذات الذي لا  
 سويك له في الطون ولو كانا سويك في الطون ولا حدها حاد ودية اسوما لان الحار  
 عليه بعد السرك وما يكون على لا يصلح مرجع المعاني في ذلك ان لا يصلح للملك  
 دفع صود الدجل والاصال بالسرك في المعاني اوى من السرك في الطون اذ اداك  
 اتصال ما هو الاصل وهذا اتصال ما هو بيع **باب الحاد من حاد ودية**  
 باع حوله وعبه المشتري والقوما بالحيا ان سا حاد والسع واحد والتمن ان شرا هو  
 البائع او المشتري فمما ان حاتم فان متعلقا بالعد من حيث كان لهم ان سعه مدوم الا ان بعض المير  
 د يومهم وهذا لف البائع حاتم بالسع والسلم المشتري البعض لانه من حن العوام على الموهون  
 والحواج في الموهون كذلك فان اخذوا الضمان بدية المشتري لعد على الموي بوي عادي  
 حاتم في عن العبد البائع او المشتري ارجع على العوام الضمان لا تقاع سعة الضمان



لا ابيع الا بالاف وصمايه فقال احر به بالف على ابي صامن لك خمسمائيه احرى سوي الا الف من  
 اليمن فقال بحث وقال المصري استمع معي يكون الا الف على المصري الخمسمائيه على الفاضل  
 ولو قال على ابي صامن لك خمسمائيه احرى لم يعمل من اليمن لم يصح الرابده والسوي على الفاضل ي  
 والبيع بالف لا يبيع القوي انه لما قال من اليمن يكون زياده في اليمن فيكون له بالبيع واذا  
 لم يعمل من اليمن لم يبيع بالبيع ولم يكن مما فذلك هذا السام الرشيق اسد وانه ما ظل وان عمل  
 اذا قال احصا من اليمن فكون بمنا ولم يدخل في ملكه سوي من المبيع وكذلك هذا مع عمل على  
 عمل المصري انه فاسد ولنا له اليمن مبي يجب مقصود اسرط ان يدخل في ملكه سوي من المبيع وهذا



في المحظوظ يكون اوا العصبان بجل في يده و اوقام بجل منه اسر اها في دي الدار  
و بعد المن اقام و الدبر منه اسر اها من الخارج بالاف و مع و بعد المن و بعد في كثر  
و الى و في يدها و في الدار في يدي لانها انصاعا مع و احببها ملائكي  
العضا بالسعر لانه فصا لغيره في و در ا لعضا ستماسه احببها على العبد و ليس  
احد صاها في من الاجر معن الدار في و في كل احببها من الدار و من صاها في  
صان و عبد محمد يعني للخارج لانه امس العضا بالسعر ان يعني يسوي غيرا فالودا  
بالشرا الخارج مودي الدار و لم يصح بيعه من دي الدار بعد ذلك لعدم العبد صدي لو  
بدان شرا دي الدار و لم يصح بيعه من الخارج لوجود العبد في جعل كان دا الدار بدي  
من الخارج و بعضه باع من الخارج و لم يلم اليه مضمي الدار بالخارج و هو مود و الدار  
الدرا اليه و هو مود بالسعر و بعض الدار بها و لا لسان لا لجماع لانه بعد  
العضا بالسعر لانه اسر احدها ادي بالسعر من لمار و جل اسري جاره و وجه  
المشترى من العبد مع الروح و فان طمها الروح صا في المودي فانه ان الوطي  
اسلا حسا و من جعل سطر المودي بصار كان المودي قول سيرة اليه  
قائضا بخر و الروح اسما و القايين ان بصر فانه لانه تعيب وجه الايمان  
ان الروح بعد طر و العبد انما يحصل بالاستيلاء احببها في و بعد العبد جميعه  
و حاصرها فانه بجل اسري عبد و عاب لم سعد المن و طلب الباع من القايي  
ان مع العبد و مع عليه السعة القايي لا يح من عمره ما اقام الباع بده باع العبد

من دلائل و انه عاد قبل الدار المن في كل من عبيد معروفه لا تسعة القايي لانه امس الباع  
حقه بدون السعر ان كان لا يدي من هو القايي مع العبد و في عزة في الجبر  
ليس هذا بضا بالسعر لانه يكون قضا على القايي لكنه انما يفعل ذلك باقاره لان العبد مملوك  
بحكم البدي و باقاره لعدم مسعولا الحق و بعد لعدم لكن مسعولا الحق و لا في بطل منه  
البين لبيع لونه و المممة و حاله اسر ما عدا صفة احبب و عاب احببها في ارضان  
بمع المن و كل و بعض جميع العبد يكون نصيب صاها في يده ما و مع فانه من  
المن و هذا قول في حبيفة و محمد لانه مصطفي اذ انص السوكل ليمس من مضمي  
لم يكن مسعولا و قال ابو يوسف هو مسعول في اذ انص السوكل ليمس ان يحبس في السوكل  
او احضروا لانه ادي و بهما و كان مسعولا و جل مودج امراه و عرها امراه فطاهر  
منها في الحاد فاطمها و باطل و هي مسله كتاب الطلاق و جل اسري جاره بالاف  
مسال دهب و فقه فانه نصبان لانه اضاف الباع اليها على السوكل و جل على  
اخر مشتم بواهم حاد فقصاه و وفا و انفق ما دام لم يعلم به فعلم مع العبد في قول  
في حبيفة محمد ان الروح من حصة طر و لم يصح العبد احببها على ضمان المعروض  
حالة ليمس من لوجوع بالحاد و العنان اما احبب علي الايمان حقا لغير  
عليه لا حقا له و قال ابو يوسف و ر و وفا مسله و مودج بالخا و لانه و حذر  
حقه معيا و الدار هم لا معن في المسادات فرد مسله بالعب و مودج حقه هو  
الطبر اخا بالحق و مودج في ارض و جل ما حذر عمره فهو لا احد لا احببها لارض



لانما اعد الارض لذلك وقال عليه السلام العبد يظن اخذ مبادي كوصف سكر الخفاف وتغير  
بما صلا فهو لا يقد لا اصحاب لشدة لانه ما اعد له ذلك ولهذا فتننا في كسر الدرام  
اد اوقع في نور انفسنا لم نعد الا ادا هم نوره او كان هيا نفيسا لذلك فحينئذ يملك خلاف الكل  
اذا غسل في ارض من اصحاب الارض لانه اسى يصير من يما الارض مبادي ما لو يسموه  
في ارضه يكون له كذا هذا عند من يظن اسوي ب العبد نص احدهما وهو موثر بل يشترط  
الذي لم يسمع ان يضمنه منه نصه بالانفاق وقد مر في كتاب العاق والاباين بيع من موثر هذا  
محصو من معنى الذي عليه السلام من لا سام على سوم احده به من ان المبادي من العبد اذ يظن  
ولر كل واحد منهما على التقى المذكور اما اذا قال الباع لا ابيع بهذا العبد والعزم ان يسام بالثمن  
من ذلك **قوله** **الكفالة بجل اخذ من يجل بغيره** **قوله** **الكفالة بجل بغيره**  
**قوله** **الكفالة بجل بغيره** **قوله** **الكفالة بجل بغيره** **قوله** **الكفالة بجل بغيره**  
رجل فكل من يجل لم يجل اذ اذ فعلة النكاح يابوي مد مع اليه فهو يوكي لان هذا حكم  
حكم الكفالة عند سوا الص على اذ لم يضمن الكفالة بالنفس في المبدية والقضا هو في قول  
ابي حنيفة لان الكفالة شرعية لا سدا ولا يلبس سمانى على البدر وقد هما لا يابى لان  
سلم الدين ايج على الاصيل فصح الزامه بالخلاف في جبر الخافض على ابطال الكفالة لما لم  
يتم فيه بذلك لا يابى به ولا يحسب به حيي شهادته ان يشترط ان او احد بعد بغيره  
القاضي شهادته ان او مل فحينئذ يجب لسلمه عليه السهو العبد لان ثبتت عليه الوفا  
او العمل فهو حصة الرهن والكفالة خاير ان في الخراج لانه حين كسائر الدون لكل

له على احواله ما به درهم فكل رجل يظن عليه ان لم يوافق به غدا فعليه المارة صحت الكفالة  
عند القاضي فصح الكفالة لان ما الكفالة بالسبي لانه لا يدرى على تيمم بغيره ان يفي عن  
الكفالة كما نصت نفسه من الاصيل ولما السادة فلا هذا فليق وجوب المال بالخط ولا يبيع كما  
لو قال لك على ما به درهم ان رحلت الدار ولنا اما الاول فلان الكفالة باءد وعلى مسلم يبيع  
الاصيل اما سفيه ادبو ايسر لا استواء من اعوان القاضي يبيع دفعا لحاجة مبادي  
على الكفالة بالدين واذا صحت الكفالة بالسبي يبيع ساعده فوثيقا له ليكون حاملا  
للكفيل على حوط بغيره مسلم وسلمه حوفا عن لزوم المال لولم سلمه ما يكون موكلها  
للسبي يكون مشروعا بوعاله بخلاف ما اذا علق وجوب المال بشرط اهو ان يعلق وجوب  
المال اسدا فلم يبيع هذا اذا كان المال معلوما اما اذا ادعى ما الاول مدعى مدعى  
فعال وحل دعه واما كفيل سفيه على ان له او اوك فكذا فعلى ما به درهم مع عبد محمد لم يبيع  
الكفالة بالسبي لا بالمال حتى لو لم يوافق به غدا لا يضمنه سى لا لا لدعوى لم يبيع بحاله  
المبرعانه فلم يسو ح احصاء المبرعانه عليه يخلص العضا فلم يبيع الكفالة بالسبي ولا يبيع الكفالة  
بالمال لانه غير موكل به يعلق وجوب المال بالخط اسدا وانه ما يجل حتى كان المال معلوم  
عند الدعوى يبيع الكفالة لان عند المارة وعند ابي حنيفة وابي يوسف صحت الكفالة لان اذا  
مس المال بعد ذلك بانه درهم وادعى ايماله من الدعوى صحح على عبد الله حنيفة وابي حنيفة  
صحت الكفالة لان ادعى المال بعد ذلك بانه درهم وادعى ايماله لان الدعوى  
صحح على احوال السان فان ايقاده ان المدي لا يبين المال المدعى به مدبر او حنيفة عن محمد بن



لهول عليه السلام اذا ساعته اذ ابواب السموات تفتح وطمير عليهم عدد من هذا الميثاق  
البيات ان الانسان لا يجد العوض دون هذا اذ كانت هذه مفعول في ميثاق الامور  
بالعبرة عليه فصار كانه قال للكفيل اسر يا مائة عشرين مائة عشرين مائة عشرين  
على هذا الامر باطل اذ ان جعل الكفيل فالشرا يكون له ويرجع الدرهمان للبايع عليه لا على  
الامر وحده من لوجله ما ادب له علي ولان او عا قصى له على هذه فوات لمصلحة المكفول  
عنه فلس على الكفيل متى ما لم يحضر الغائب فعصى له عليه بما لا اله الا الله لا يقصى له  
به على فلان في المسئلة ما لم يقصى له به لا يجب له على الكفيل لو اقام المدعي بطلان  
على فلان الف درهم وهذا كقيل عنه بامره فعصى لما لم علي الكفيل والمكفول عنه حي لو  
حضر المكفول عنه لا يحتاج الى اقامه البينة عليه لانه لما ادت الكفالة على الحاضر  
الغائب فعصى القاضي بذلك على الغائب بالكفالة عنه وبه امره الدين من نصيب  
الحاضر حصاه من الغائب لو اقام البينة عليه بالكفالة بغير الغائب من الدين على الكفيل  
ولا يست على الغائب من الدين لما ادت من الغائب لا بد من الكفيل صالحي مع ربه  
لما لم على حسمه من الدين والدين درهم جمع لا اضافة الصلح الى الدين اضافة الى ما  
على الاصيل من اصيل عن حسمه بالاسعاج من الكفيل ايضا وهو ما من الحسمه  
الاخرى بالاجاد ووجه الكفيل على الاصيل بحسمه ولو قال الكفيل صالحي عن حسمه  
من الكفيل من الكل وموي الاصيل عن حسمه ما اذا الكفيل وفق على الاصيل حسمه  
ثم الكفيل بجمع ما ادب على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وحل اشترى ابا فكل

104  
رجل بالدرك فهو مسلم يعني موي عن المصوم الذي لو كان مسددا لكان  
راي لوجه دعواه واحد ليداد وهو المسلم الى الموي لصان البدل فلا بد ان يكون له  
الحكم قد ثبت **باب** **الشركة** **المقفاة من متارضان امرها**  
**وان صحاح الدين ان يحد احدكم امره بالمال كل واحد منهما** **الشركة** **له صديق لا على صاحب**  
عليه من صان المتارذات وقطع الشركة لا يخرج كل واحد من الكفالة فاذا ادب احدكما سالا بوجه  
على صاحبه سيحي موي الكبر من صف الدين لان المال واجب على كل واحد بوجه وطون الاصل وهو  
طون الكفالة عن صاحبه وما عليه الا بهالة وقت ما عليه الكفالة لا ما عليه الا بهالة من وما عليه الكفالة  
سرم الدين وهي المطالبة الاصل فوالسع ما موي يقع عن الاخرى وهو الا بهالة فاذا ادب الموي  
عليه الصف فلس للزيادة بوارض الا بهالة ومع عن الكفالة فبجمع الزيادة على صاحبه كذلك  
وعلان استؤا عدا ما لم درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا ادب احدكما سالا بوجه  
على صاحبه سيحي موي الموي على الصف فمحدد موجه بالزيادة لما موي وكل واحد  
عن رجل الف درهم وكل واحد من صاحبه ايضا فاذا ادب احدكما شيئا موجه بصفه على صاحبه  
لاز لس عليه بطون الا بهالة سي كل فخال عن الموي وصاحبه ما ادب بجمع بصفه عما  
فكل من الاصل وبصفه عما فكر عن صاحبه موجه بصفه ما ادب على صاحبه وان شام موجه بجمع ما ادب  
هـ به بامره ولو اسود من الدين كل الكفيل من الاخر بجمع الدين كما الكفالة عن الاصيل بطل  
فانته عن من له كتابه واحرم ما لم درهم على كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بالقياس ان تصد  
الكتاب من الشرط لان ادخل فيه شرطا بالجلاد وهو الكفالة من الكفالة لئلا يسحوا فكل واحد



الكسار لانه محمول على واحد منهما في حق صاحبه فان المال عليه لهما فربما يبيع له في المعنى فمصلحة جابر  
 قالوا له المولد في الكتاب يكون مكانا تبعا لانه محمول على نفسه كما للكنانة والصفان وطالب  
 المولى انما يجمع له الف لانه ليس احد من الاول من الاجر فكل من اداه اجهدها مخرج على  
 صاحبه بصفته ما ادى بحقه للسورة بينهما فان اخص المولى لخدمته كما في حق بصول  
 الكسار وهو خمس مائة لان المولى يحمل الالف متابلا لمقبتها وكنار بمقابلته كل احدى خمس مائة  
 وانما يحمل على كل واحد منهما نصفها للصفان فاداهما من اجدهما سبعة عشر من بدل  
 الكسار وهو خمس مائة فانما المولى احد المعنى بجمع كما بحقه الكسار عن صاحبه وانما الاخر بحقه  
 الاصله عن ان ادى المعنى بجمع على صاحبه لانه ادى دية مائة وان ادى له من اجرة  
 بوجه على لانه ادى دين بغير معاوضة فان فعل احدهما لاجل المال لزم ذلك على صاحبه عند  
 ان حنبلة قال ابو يوسف ومحمد لا يلزمه لان هذا ليس بصفان الكسار فلا يلزم صاحبه كون المولى  
 وسواهما اذ كسبه لاهله والى حنبلة ان الكسار اسرا وهما مخرج وتعاودها معا وهذا  
 التوفيل يودي المال الى المكفول له وماخذ عوضه عن المكفول عنه الدليل عليه هو ان المولى  
 اذ ائسا الكسار في موصلة ماتت بغير موصلة له لانه مخرج ولو اقره كساره في صحته  
 بجمع مائة الا ان الامور حصلت في وقت مما الكسار انهما معاوضة في حال السامع  
 من جمع المال لدى هاتين سلتا اما يجب ضمان الكسار على صاحبه الزمان السابى وهو ضمان  
 السنتا في زمان السامع معاوضة وضمان المعاوضة يجب على صاحبه **فصل**  
**في كتاب العبد والحر والجدل اذ يبيع على غيره مالا**

فكل واحد منهما يبيع فمات يودي القليل لانه يودي لهما صلا من مسلم بغيره من القليل او اذ يبيع  
 وفيما العبد يبيع بجل ما احدثت العبد في اقام المديني من ان العبد كان ملكه ضمن المديني عليه  
 وفيما العبد للمديني ذلك لانه يضمن القليل بغير ما يادون كقول من ماله مائة او قل المولى من ماله  
 مائة من العبد وادى ما اقل له عن المولى او ادى المولى ما اقل عنه بعد حقه فكل من  
 يبيع كل واحد على الاخر لان المانع من الوجوه مدرك عندنا لا مخرج كل واحد على صاحبه لان  
 هذه الكسار فجدف عن موجه للوجوه ولا يصح موجه للوجوه بعد ذلك اذ كان الكسار بغير  
 لما دعت عن موجه للوجوه ولا يصح موجه للوجوه بانما هو المكفول عنه **فصل**

**كتاب الجارية والحر والجدل اذ يبيع على غيره مالا**  
 الا لانه من المحال عليه حال الجارية للمحال له هو ما يبيع في بيعه على سبيل كسب في  
 صفه الا ان من عوى قال المحال له هو ما يبيع فانه كان في عليك ان يبيع على سبيل  
 عوى على ما اراد عليك والقول قول المحل وهو المحال له الا ان المحل لا  
 صفه المحال له من عوى المحل فان قال المحل له كاسم على في قول الدين والمطالبة كسره  
 في الوكاله فان محمد رحمه الله قال المصارف اذ لم يكن في المضاربة ربح وامسح عن تفاخي  
 العواما على له اجل رب الما اى ذلك فلا يكون اعدا منه على الجواله او اعدا منه بالدين على  
 نفسه بلوا اذ المحال عليه ان يبيع على الجارية ما ادى المحال له فعلى للمجمل مصدرك  
 ما موك دله من سبيل على ان يبيع عليك وقال المجمل فان في عليك الف درهم اجلت

الوجه



طالبه عليك ما يري ما يري ولا يرجع لك على القول قول المحال عليه له ارجع  
 راسيا لرجوع نائبين وهو صادر عنه بامره من حيث الرجوع الا اذا  
 استحل المحل الدين على المحال وذلك معاوض وكان المحل عليه ولذا اعلم

**كتاب الفرائد في البيع اذا كان ضمن الثمن قبل اتمامه**

باعت لرو المال فظن انها ما اطل لان حق ضمن الثمن للوكيل والمضارب ولو بيع عازا فاما  
 ان لنفسي من نفسي وقابض المال عن نفسي وان محال ليجوز لهما على رجل نحو  
 بصفقة واحدة وصمنا احدهما لمصاحبه نصيبه عن السري فهو باطل لان الدين في دمه  
 من عليه لا يقبل العيب ما دام ديننا فلا يميز نصيب صاحبه لكون ضماننا نصيبه لا قسمه او لا  
 نصا وذلك مذكور في اعيان دورا الدين في دمه واحده ولو بيع الضمان ضمانا لنفسه  
 وان باطل الا بوي انه لو قبض شيئا من المسوي كان هو شريك في ذلك بل او كره فلو بيع ضمانه  
 كان مطا بالنفسه قابض من نفسه وان لا يجوز عداؤه على نفسه محال ولو كان بعد  
 العتق كان هو سميلا مال اتيان او اقرب يولي امره يحتاج لعماد من الموي فكله لغيره  
 بطا لا العتق في المحال لان الدين على العبد لكن لم يطالب به المحي الموي والامان في حق العبد  
 فيطالب في المحال رجل من عن رجل اخر اجرة فوايه دسمت مع الضمان اما الخراج فلما امر به  
 دين ولما لو استألف الماع في جهته قال بعضهم انه لغير حارس المحل وما يصيب من  
 محال لعماله يحرمه وان دين وسبي بانه قال بعضهم هو ما يحتاج اليه الامام كتحصيل الخصالين

حتى انكون في يد المالك من ادخل الى فدا اساري المسلم فيوظف مالا على اساس محو ذلك في  
 ادائه على كل موبر بطر المليل ضمن اسان فبسمه صاحبه اي نصيبه من ذلك محو والقيصر  
 المصنف قال انه لو كان بينهم ان لما قسم بينهم كل سوب اي نصيبا ما الجبايات التي بلذها لاطل  
 في زمانا ضمن اسان فسمه صاحبه من ذلك لم يصح ولو ادعي لا يرجع عليه لانه ليس من عليه يعني  
 الماخون قالوا اذا ضمنه وادعي بامره يرجع عليه لكن هذا اذا ابره به لا بمن الكره اما اذا  
 كان موهبا في الامر لا يعتبر امره في الرجوع عليه وهكذا ذكر شمس الامه السجوي في حل  
 قال لك على ما به درهم اي شهم وقال المقول هو حاله فالقول قول المقوله لان العن تحت اليد  
 حالا واما يصير هو جلا مسوط الاجل وذلك امر عارض محو بامه فعليه المحل ولو قال صمت لك  
 هو فلان ما به الى اجل وقال المقوله في حاله فالقول قول المقوله ليس له صمت في الكمال  
 حلول الدين فان اهل فريقت مريد ذكر فان مضمون ديننا مطلقا وذلك الدين هو حل على  
 الاصيل بسبب محلا على الكفيل من مريد ذكر له حل وكان لو بجا فاذا امر واحد بوي الدين  
 كان القول قول رجل اسوي عايره وكذا له وحل بالدر كفاستحقت الحار واما حل  
 المسوي الكفيل باليمن حتى يقضى به على البائع لا يرد المسكن محلول للبائع هو الدين  
 والبيع لا يفسخ بخود الاستحقاق فاما بعض الناضع على البائع مرد الفتن لا يحل عليه  
 ولا يفسخ بخود البيع فلا يحل ذلك على الكفيل ولو ضمن له اتيان بالعهده فهو بطلان الحلف  
 المشايخ في تفسير العهده قال بعضهم هو سيلم المبيع وهو مبيع الى المسوي فالضمان من  
 باطلا حتى لو لم يكن مسلما يصح ضمان العهده على قول هو لا وقال بعضهم العهده مكره ولو

لبائع دانه







عليه لا يضع الميراث في مكان صاحب يعلو فكان صاحب الاستعمال  
 اولى وصاد كذا به سارع فيها وجعل ان واحد منهما عليه حمل وكونوا مولدين او محلا فصاحب  
 الحمل اولى وكذلك اذا كان للاحدهما اتصال بالخارج المسارع فهو اولى لان الا  
 اتصال ان يكون احدهما طرف خارج من داخل احوال الخاطبة المسارع محمدا  
 بل على ان الكل واحد ولو كان للاحدهما اتصال للآخر خارج فهي لصاحب الا  
 اتصال ولا يورث صاحب المدع بوضع المدع وصاحب الهراذكي لو لم يورثها  
 وكونه الهراذكي لسرشي بل على ان لو كان للاحدهما عليه هراذكي لسرشي للاح  
 عليه في الخاطبة يكون بينهما ان الهراذكي يكون وجوبه وعدمه سواء لم ير لرجل  
 الى حرمه ساء وارض لرجل حل في كل واحد منهما ليس بينهما ساء لساء المساء  
 في واحد منهما يورثه انه ليس لصاحب الارض عروس عليها ولا لصاحب الميراث  
 على علمها ساءها في المساء فعند ان حرمه المساء لصاحب الارض عروس  
 عليها ولسوله ان يحرمها سمعدهم ساء الميراث من الميراث ساء الارض  
 في صلاحه النزع والعروس فكان لظاهر ما عدله وقال ابو يوسف ومحمد هي لها  
 الميراث حرم للمعطية لان النهر لا يقع بدون الحرم وهذا ساء على ان من احسانها  
 في احوالها هل يحق له حرمها له مدع لا يحق وعندهما سمع الصريح  
 انه سمي بالاجاع لان النهر لا يسوي من الحرم اسدا لا يحرم الميراث اختلفوا  
 في منكره قال بعضهم معدا ويطن النهر من الحائس من كل جانب منه قال بعضهم

مقدار يطين النهر من كل جانب ان كانت المساء متفولا يملك احدهما فان لم يكن  
 عروس عليها وبعلم انه عروسها فهو له وان كان لصاحب الميراث يطين عليها فهي له لان لها  
 سماء لئلا للملك عبد الله بن حبيب من صاحب الميراث يطين الطين عليها قال بعضهم  
 لا يرسل والصحيح ان له حق الطين وكسر الخلاف انه اذا كان يطينها عروس  
 لا يدرك من عروسه فيقنع هو لصاحب الميراث وعندهما هو لصاحب الميراث لان  
 عليها عروس فعنده صاحب الارض احق بالعروس وعندهما صاحب الميراث احق بالعروس  
 عبد الله بن حبيب وان كانت المساء لصاحب الارض لكونه ان يحرمها الميراث  
 عن الميراث ان يبا ابطال حتى صاحب الميراث لصاحب الميراث عسى على المشاء لساء  
 اما هو الصحيح وكذلك لو كان ميرا في قوم وجل احواله ان عسى على عاذه الميراث  
 في الكرم لساء اما هو الصحيح وان سارع فيها اسان لو بد به عوصه البراد وجر  
 اليها يورث من احدهما لرجل وعشر بيوت لا يورث ساء عا في الساحة هي بينهما  
 نصفان لان كل واحد منهما ساء الى احد الميراث وان لكل واحد منهما الميراث في جميع  
 الساحة فتكون بينهما ارض بدعتهما وحدها كل واحد يدعي ارضه والخاصة بالنقص  
 باليد لهما حتى يعا السعة انما في يدتهما لان القامى للنقص لا يورث دعواه لهما  
 او لباذي يدعها فاذا اقاما السعة يعصيان لهما لان السعة محرمة فيكون كالساحة  
 معاها وان اقام احدهما السعة يعصيان ليد له فصا هو صاحب يد الاخر حاد ذلك  
 لو كان للاحدهما ارض او يورث حرم او يورث عروس ساءه كان الارض مشغولا  
 بالسعة يعصيان لانه لا يستعمل ليد لولا اما السعة على اليد يعصيان لهما ولا يعصيان



لها ولا يقسم بينهما ايضا اذا طلبا الصمة مالم يقسمها البيعة على الملك والواحد هذا  
عند ان حصة اما عند تقسيم بينهما من غير بيعه على الملك اصل هذه المسئلة ما ذكر  
في كتاب القسمة في رجلين رعا في العتق ومساكنهما من ايمان قسما بينهما  
فالقاضي يسعيهما من ذلك اما اذا طلبا الصمة من القاضي لا يجزيهما حتى يقسم البيعة على  
الميراث عند ان حصة لان منهما موت المورث وقطع ملكهما انهما  
اخر الملك لبيعهما بعد موته لان التركة قبل القسمة مبقاه عليهما ملكا لبيعهما بطلان  
القيمة بغير ان احدهما من ملك المسألة ولا يجوز للقاضي ان يفعل ذلك بغير  
وعند ان يوفى بمجهدين بينهما من عماران الصمة على ذلك لكن بشرط  
على انهما قسم ذلك باحد او صار له حاله ولو عاين العاين ملكهما بالشراف في  
تقسيمهما بينهما اذا طلبا الصمة من غير بيعه الاجماع لانهما لم يطلبوا من القاضي ابطال ملك  
احد لان بعد السرا لا سعي ملك الباع بخلاف ما بعد الموت لا يسعي على حكم ملك  
المست على ما هو هذه النكاح اسما في مسئلة الكتاب ان عند ان حصة اذا طلبا  
الصمة فالقاضي لا يقسم حتى يقسم البيعة على الملك ولو بينا بين الملك كان حوطه ذلك  
اذا دعا ان العاين ملكهما مطلقا فالقاضي لا يقسم مالم يقسم البيعة لان مجرد دعواهما الصمة  
الملك لهما ولعل في ايديهما بعض موقوف لمعصية من بعد حين فبقيا الصمة  
عليه عند ما سعى لخران القاضي الاول قسم بينهما وانما عليه يقسم القاضي في حياط  
ولما في العود من نحو القاضي يقسم بينهما من غير بيعه على الملك والاجماع لا يقسم المسعول  
يكون للخط وذلك حاله الا ترى ان المودع لا يقسم العود للخط اما العاين فلهما في الخط  
فكانت

الصمة قسمه ملك مالم يدعوا الصمة على الملك بوجوب سابع فيه اسان في يد احدهما طوي  
وفي يد الاخر الباقي فهو بينهما نصفان وان كان في يد احدهما النيران لم يجره من حياط  
بوجوب برادة استحقاق كبرادته سهو بوجوب الحد الموعود من عاين لوجله فسل الاجر ليس صاحب  
السفل ان سفل هذا ولا ان سفل كونه الاخر صاحب العلو عند ان حصة بوجوب في الحد  
والسفل ان صاحب العلو حتى السفل من حياط ان عاينه عليه ولا يجوز التصرف في  
حق الاخر الا بموافقه الا ترى انه لا ملك هدم كل الحد او السقف فكذا بقية هذا لان  
عند كونه لا يحلوه عن موته في الحياط في الحال ادبي الباقي عند ما يصح فيه الاخر بالعلو  
لانه ملكه ولما لم يطل ان المصروف في ملكه والمع يكون تجاوز الصمة وقال بعضهم لا  
خلاف فيما اذا كان الاخر بالعلو فانه ان يصح ما الاخر بالعلو بالانفاق انما الخلاف  
حاله لانه كالجزء من الصمة لا تعدل في حصة لانه ذلك الاخر صاحب العلو وعندهما  
له ذلك والله مستطيل بسف منه وانه مستطيل لحي هو عمارا عند موته  
به سكة طويلا او دميعة طويلا في اسفلها من حياط الصمة او السادة دميعة لحي طويلا  
عمرافده وليس احد من اهل الواو له ولي ان يصح ما ما عاينه حياطه في الواو المستطيل  
لانه لا حق له في الواو القصوي بدليل انه لو بيع جاز في الواو القصوي لم يكن لاهل  
الواو الاولي السفل فهو يقع السافل ووصف السافل عليه بغير ان يحمل لبيعه حتى  
العلوي واما استاودم العمد مدعي لبيعه سرية في الطين باعساو السافل المستطيل  
فما حياطه في بيعه ما بالزوج او للصورة لا يمنع من ذلك وحكي عن عثمان انه اذا كانت



والله واحد طوله وحل يان مرله في اول الواو ما وجد في رفع ما جى اسفل الواو على حاله  
له لسه ذلك فهذا اول ان كانت ايه لهن اسد سوه لوق طوقاها جحول  
ساده هذه الوقعه سوه ملول واحد على ما ان يقع ما على حاطه في اى موضع شتا  
ان لكل واحد من المود في كل ساه هذه الواو لكونها مسركه سوه عد في يدى رجل  
او غير رجلان كل واحد هذه فاما احد هما سوه على العصب لكونها لود بوه جوه  
سوها اصفان لا سواهما في الخه ان كل سوه سبه ان العبد للمدعى جل ادعى في دله  
وعوي انكر الدى في سوه وصا لى على مال صح الصلح عندنا خلافا لثا في ثا ان ايه  
لوا في وصف صا الصلح بالخرمه وادى دى وعاد الخوازان القايده الباطل لكون  
حدا وحل ادعى او اى بل رجل انه وهما له في دى وسلم ما خسر البينه فقال عدلى  
المبه فاشتوتها منه واقام البينه على الشرا سادى ساقن على يدى المبه لم يصل لانه  
ساقن لوق قال اسوهم بهما سوه سادى بعد سادى المبه واقام البينه على ذلك بعد لانه  
امكن الو ساقن وقول هما سوه لكون جحد المبه فانه سوه بها منه وجل في يدى دوا  
ادعى رجل انه اسرهما سولان وقال دى والد فلان ذلك ادب عساه ما لخصه سوه  
لانهما تصادقا ان البدار وصل اليه من جده فلان سوا ويخرج من ذلك كون هوجها  
الا اذا مال المدعى اسرهما سولان او امرى بهما سوه لا سادى عن الخصومه  
لان المدعى اقام نفسه مقام البائع بخصومه المودع لا سادى عن المودع فذلك مقام  
مقامه وجل في يدى جاريه فقال لجر اسرت من هذه الخادمه ولم تقول لى جحد لجر  
الشرا فان عوم

البائع على موك الخصومه وسوه ار بطاها لان جحد اسرى جمل سوا جاده لجرى لهما  
لن جحد يكون ذلك سادى في مقامها ماد عوم البائع على موك الخصومه اما لجلوه  
كان ذلك دى الصلح في خاصه فم الصلح سوها الاموك سوا قال لجر جحد  
هذه الجاه لجرى او عتكل هذا العوب مللكي فافنا لدا اذ العوب ذهب كان  
ذاكر فتولا منه كدى هي وجل له على جرحه وراهم سادى موال قبضه كل عشره درهم  
او مال اقبضت بم قال ايها دون او سوه تصدق ان القضا كما ورد على المحادير  
على الوون فاد مال ايها دون فورا لكونه موك لوقول قوله لوق قال انما سوه  
لم تصدق لان لجرى مع لاسا ول اي ثوفه ولو او با صا حقا دالا سادى او عصف  
حقه ان ادعى ايها دون لا تصدق لان الاستفاس على في صا الحق بحق حاد  
دوا لوصفه ما فا ادعى ايها دون فورا عوم عا او فلا تصدق وجل اقر لجر عوم  
دراهم فقال المقبوله لس على كسى بم قال لى عليك عشره فلا سى له عليه لانه  
لما كده او لا يطل احوال المصروف لاجد يد لك لاسا وجل ادعى على لجر او دى عا نكب  
المدعى عليه قال عا كان لك عليك سى عا لجرى لك على سى ما قام المدعى البينه  
على المال المدعى به فم اقام المدعى عليه بينه على لفظ او الاما لى سادى لان الوون  
ممكن فانه لم يكن عليه سى لكن عساه ما ادعى عليه ليرفع الخصومه السعب هذا سى عا  
لوا مصته ما كان يدعى ان لم يكن له عليه سى او يكون ان عا لى على مال مع انكاره  
وعساه ذلك الما لجرى اساده على ان الوون متي كان ممكنا سمع دى عا ولا يطلب  
منه الوون ساقن يقول مصته ليرفع خصومه مع انه لم يكن له على سى وقال  
عقهم







اسمها ملك لا في رايته في يده لان الظاهر كفي اذ الشهاده لما لا مكفي للعضا ولما  
 العبد والامه ان كانا معا من الموت فكل ذلك لان لا بد لهما على انفسهما وان لم  
 يكونا معا ومن الموت فيهما في يدى سمعتهما على انفسهما وان لم يكونا معا ومن الموت فيهما  
 في انكروا سماع صايب اليدين هما احسا وهما كالحجج عدم ما جوار وجودهما ولا سجد  
 علمهما بالموت باعسا وتوهمهما في يده الوارثان والحوصي لهما اذ وجلان لهما على الموت  
 من ادعوا ان علمهما الميت من شهد ان لم يجل هذا لوجله صيا فان ادعى الوصي  
 ذلك الموت معون بغير شهاده هو لا يستجباننا والقائل لا يعمل لانه شهاده  
 لتنفيه من جهة لهن سبحانه وهو ان الموت اذا كان معوقا والوصي يدعى ذلك  
 فالقاضي يملك قصه وصيا ولم يكن وصايه مضافا الى شهاده السهود وانما سقطوا  
 عن القاضي موت التعيين ان لم يكن الموت معوقا ولا يدعى الوصي ذلك لم يعمل ولا يملك  
 القاضي قصه وصا فان موت الوصاية مضافا الى شهاده السهود وهو مطلق السهود  
 لكونها شهاده تنفيه من جهة الا في عمر عن علمها للميت من لان هذا اعلم على يده  
 نحو الموت وهو حيا لمقص المظالمه عليه للوصي لو شهد احلان ان ماها وكل  
 فلان نقص حاله من الدفن الكونه لم يعمل وان ادعى الوكيل ذلك لان القاضي لا يملك  
 وهو الوكيل على الحي الغايه فكون موت وكانت مصاف الى شهادتهم وامسح ذلك  
 بسا لهما المدعى عليه اذ امام الدين المدعى استاجر السهود لا يعمل لان الشهاده  
 يورث على دعوى صحته لم يصح الدعوي لان الشهاده انما يعمل فيما دخل تحت الحكم وهذا  
 لا يدخل تحت الحكم وصاير كما لو شهد الشهود على ميت انبان

المجترى

لا يعمل كذا هنا الا اذا ادعى حوا علمهم بان ادعى ان يثبت لهم كذا من المال حتى لا يثبت  
 بغير الباطل فان اشتهر اولهم ان يود واعلى ما احدث الحمد بغير ما عرفت القاضي يرد ما  
 احدث او بطلت شهادتهم في ضمن ذلك ولوقال فليكن كذا من المال لكن اسمهم لم يعمل  
 بغيره على حجتهم وذكرنا لخصاف ان الشهاده على الجرح المرح بغير ما قبله اذا كان الذي  
 يشهد بصلح موكبا او شهادته اعلى اقرار المدعي بذلك شهادته العمال حاتم ليرد به عامل الهدا  
 لانه محس في هذا العمل اما العامل في احد الحمايات لا يعمل شهادته بالاجماع لانه ظالم  
 معدي وجل شهد عند القاضي فلم يزوج عن مجلس القاضي قال اذ هبت بعض شهادتي اى  
 ردت فيها او عصت عنها بسان او خطا فان علم القاضي انه عدل بغير قوله لان العز  
 طاهر وهو مبادى مجلس القضاء وان جرح عن مجلس القاضي لم يعمل قوله لانه موصى المدعى  
 مرحمه المدعي وجلان شهدا على رجل بعض الف درهم وقال احدهما انه موصى  
 الثاني شهدا على امرئ لا يما افعا على القرض فبدا القرض يعود جل  
 بالعضا فلم يثبت القضاء الكونه الباج ان المدعي كذب الذي شهد بالقضاء شهادته  
 بالقضاء لكن بغيره اياه مما سمى عليه لا يمنع قبول الشهاده له مما شهد له شاهدان  
 شهدا احدهما بالف وحسب ما به وله جوسمدا الف والمدعى يقول لم يكن لي عليه  
 الا الف فسماده الذي شهد بالف وحسب ما به باطله لانه كذب في بعض شهادته الا اذا  
 قال المدعى كان لي عليه الف وحسب ما به لكن قصي جسمانية ونعي عليه الف درهم محمد  
 لانه ما كره في سب لو كان مدعى لقا وحسب ما به بغير شهادتهما على الف لا يملك مقت  
 عليه لكن يعود احدا شاهد من محس ما به ولم يثبت ذلك لغيره الشاهد اذ اقبل الشاهد  
 لو رجع الى يوسف وهو رجع بصرف لان عمر رضى الله عنه فوجد شامدي لروى عنه في حقه



لا يصوب لان سويها كان شهيرا ولا يصوب السهمين لان لطف في البلد سادي في كل  
عمل ان هذا سهمان فالودر ولا يصوبه ولان لو ضرب كان خوف الضرب ما افعال عن  
الرجوع عن الشهادة الباطلة ساهدا ساهدا على اجل اسرى وهو او خلتا في لومها  
معك احدهما كان صادقا والآخر كاذبا لم يجب القطع في قولها لانه لعل الشهود  
به فلا يصح كما لو قال احدهما كاذبا قال الآخر كاذبا لم يجب القطع بالاجماع وكذلك اذا  
اختلفا في اللون في يات العصب لم يصح بالاجماع كذا في هذا عندنا في حجية بغير سهادتهما  
وحسب القطع لان محل الشهادة بالسرة غالبا يكون للبلد من بعد فيكون لجماع اللوم  
في قوله واحد فكونا حرجا عليه اسحق وقع بصرا حدهما عليه من ذلك الجانب ولا  
كذلك الدودة والاموت لانها لا تختمان في حمان ولعل لا كذلك الفصيلة يكون بها  
حمارا فلا يستنبه على التوكل حاساه ولا يجوز الشهادة على الشهادة وشهادته الشايع  
الرجال وكما في القاضي في الحدود والقصاص انهم الكذب في موضعين  
في سهادته الاصول وفي سهادته العود والحاح سدي بالاصول فلا ضرورة الى محله  
وانه مما يبي على الدور ولا كذلك في الاموال لان لمعانات من العوام على وجودها  
فمن الحاجة الى ذلك صاه لحقوقهم ولا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الاصول على  
ميسر ملته ايام وليا لها او يكون مريضا لا يستطيع اسان مجلس القضا المحقق العز عن  
احصاء الاصول وروي عن ابن ابي عمير انه كان محال لو غدا مجلس القضا لا يمكن ان يرب  
الي اهله يجوز الشهادة على الشهادة الشاهد الاصل اذا قال الشاهد بن فلان على عيني  
لكذا لم يحرك الشايع السهم على سهادته حتى يقول له اسهد على شهادتي لان العود باب  
عن الاصل في الشهادة والساه لانه عن الامانة ان يكون بالسويك والحمد والاربع لا بد

من بصل سهادته الاصل في مجلس القضا لصد سهادته الاصل في مجلس القضا لصد سهادته انما  
يكون محله في مجلس القضا فلا بد من العمل ابد له من العمل والتوكيد فمدعى ان يقول  
الاصل للهود عن سهمين فلان بن فلان فلان القلابي على نفسه بكذا فاشهد انما علي  
شهادتي على ذلك ومدعى للهود عن سهمين فلان بن فلان القلابي على هذا الوجه فيقول كل  
واحد عندا القاضي اشهد ان فلانا سهم عدك ان فلان على فلان كذا واشهد بن علي  
شهادته ما انا اشهد على شهادته على فلان بن فلان ولو اسهد الاصل لعل على سهادته  
فيجمع احواله بخوله ان سهمه على شهادته حتى يقول له اشهد على سهادتي لما هو محال اذا  
اشهد القاضي قوما على وصاية فيجمع احواله لليلع ان سهمه على قصته لان القضا  
محله منبه كمثل الاول في محله الشهادة عليه بالجماعة من غير توكيد واسأل القاضي  
عن الشهود ايا ادا طعن الخصم عندا في حجية بغيره العدل لان العدل له ما  
باري لاهم لقوله عم المسلمون عند بعضهم على بعض فاذا طعن الخصم عندا  
هنا ان الظاهر طاهر هو موجب الروح بالعدل وعندهما سال عن السهود  
طعن الخصم اذ لم يطعن لان طاهر العدل لا يمكن ان ياتي بكنى واجهوا في الخبر و  
والقصاصي سال عن السهود انما يدعى بالشبهة ولا يصح تعديل المدعى عليه  
لشهود المدعى الادوية عن ابن ابي عمير ان المدعى ان المدعى عليه كاذب في الخبر  
وعدل الكاذب لا يسمع معه ان يقول المدعى عليه انهم عدول لكم لخطا وا  
في هذه الشهادة اما اذا قال صدقوا صدق الحق فكيف المونة في ما القاضي يعمل  
بقولها لان باحقيقه كان في من شهادته لم يبول انما اصل المدعى عليه في الخبر فقال



حصر القرون رهطى لذكرنا فهم في الدين ما فهم في الدين بل فهم في الدين الكذب هو كان  
في القرون الثالثة مما كان في القرون الرابعه وما حصره في القرون السادسة والعشرين  
فكيف في مما ساد وويل القاصي اذا كان واحدا جاز ولا سائر حوط يرد به الذي يوجب  
القاصي الى المحل لسال عن الشهود وبسبب موافق ما الموكي في الحقيقة الذي سمع  
بعد له الشهود من هل المحل كذا الموكي هو الذي يسمي به حال الشاهد اذا كان  
واحدا غير لا يجوز ولا سائر افضل وتذكر الموكي ما يعرف القاصي لسان الشهود  
او المدعى كما يوجب عدل يعرف لسان القاصي وبيان الشهود في محض القاصي كما يشهدون  
فان كان الموكي واحدا غير لا يجوز ولا سائر افضل وهذا كله في قول الحنفية والى قولهم ان  
هذه سبب سببها واما سبب سببها فبما لفظ الشهاده في محض القاصي ولا سبب  
العدد وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا لسان لانه في معنى الشهاده مسوط العدد  
احصاها وسال القاصي عن الشهود في السبب وكافهم في العلانية بورد العلانية ان القاصي  
محضر في محض القاصي الموكي الذي احضره واعر عدله الشاهد ومحضر الشاهد ايضا  
وهو للموكي الشاهد الذي ركموه في السبب وهذا اذا فعل هكذا احتياجا لانه  
في المانع في قول الموكي عند السبب ان الشاهد قد انكره لصلاحه فيكون الشا  
هد عنه وسبب اسمها وبسببها وتكونها في المحل هكذا كان بفعله المسعودي  
الا ان الشاهدين بوردوا الموكي في العلانية وانكروا الموكي في السبب فلا يقع العداله  
من الشاهد والموكي اذا حوكم اذا كانا في سبب محله ولحقه مصفي ذلك الى السبب  
وحل سبب لوجله ان اسرى هذا العبد من فلان بالف جريمه وشهد الاقران اشتباهه

ما ألف وحسب ما به والمدعى يدعي هكذا لم يصل شهادتهما وكذا العبد اذا ادعى الكتابه والعين  
على الموكي والموكي لكل اصلا احلف الشاهدان في المال قدر ادعى المدعى هو  
العبد يدعي بالاصل او بالاكبر لم يصل ولذا الجواه اذا دعت الخلع كان لكون الزوج الخلع  
اصلا احلف الشاهدان في سبب الخلع لم يقبل ان كل شاهد سبب بعد اخر عدا  
سبب به لاجرا احلف المسبب به وانكار المدعى هو الموكي في الكتابه كذا لم يصل  
الشهاده لما وان ادعى العبد على الف وحسب ما به واحدا لسانه من شهادته لم يجز  
ما ألف وحسب ما به يصل سببها على الف لان العبد سببها او الموكي بالعين في المدعى  
في المال قد حوكم ان في سبب هذا يصل الشهاده على الف وكذلك الخلع ان كان الموكي  
هو الزوج وانكرت الجواه الخلع سببها احدا لسانه من بالف والاخر بالف وحسب ما به  
والزوج يدعى بالف وحسب ما به يعصى بالف على الجواه لان اطلاق دفع ما قبله في المدعى  
في المال يعصى بالاصل ولو احلف الشاهدان في قدر الموكي السكاح والمدعى يدعي  
بالاصل او بالاكبر لا يعصى بالسكاح عند اي سبب لا احلف المشهود به كما  
في البيع والكتابه عند اي حنيه يعصى بالسكاح بالاصل لان المال باع في بالسكاح ملك  
السكاح اصل وما يعنى الشاهدان بالاصل يعصى بالاصل ولا يطعن الى الاصل في  
البيع وادان السكاح بلفظها وهو الف لانه مسبق لجان شهادته على شهادته  
شاهد من على فلان بلفظها ان القاصي جريمه ومالا ان الاصلين احصاها  
يعرفان العلان يعصها ولكن لا يدري را لبي احصها المدعى هل هي ذلك الغلانه



ام انقال للمدعي هات شاهدين ان الى حصرت فلان بنت فلان العلية لمك الشاهد  
الاساره اليها في السهاده فظهر اذا ادعي رجل على رجل محب في يد شهادته  
سهرود ان هذا المحرور المذكور بهذا الحر وملك هذا المدعي في يد المدعي عليه  
لعمرك فقال المدعي عليه الذي في يد محمد بن محمد بن محمد المذكور الى ذكورها السهرود  
فقال للمدعي هات ساهدين ان الذي في يد محمد بن محمد بن محمد المذكور وذكري  
فكان القاضي في السهاده ساهدين بورد ان القاضي الكاتب كتبه فانه  
الى القاضي الاخوان ساهدين عن يد ساهدين ان افلان بن فلان الغلامي على  
فلان بن فلان العلية كدى في الدراع ما ومن علمها ان يد لك فاحصر المدعي فلان  
في مجلس القاضي المكتوب اليه ودفن الكتاب الذي يقول القاضي المكتوب اليه للمدعي هات  
ساهد من التي حصرت بها هي فلان بن فلان العلية المذكور في هذا الكتاب ليكن  
الاساره اليها في السهاده فظهر اذا ادعي رجل على رجل محب في يد شهادته  
فانه بنت فلان العلية لا تكفر حتى يسرها الى اخذها الى  
انها اهل الذي يسرها اليها لان سي علم المحضون ولا يحصل الحروف  
السهرود وجل كذب كذا الحق في كذا اسفله في قام هذا الذكور هو ولي ما وبيد ان  
انك او كذا الشراء كذا لعمرك ما ادرك فلان العلية من ذك وعلى فلان حلاصه ان  
انك بطل الدين في الذكور بطل الشرائع انك عمدا في حيله لان لك كل سى اجر  
فاد الحقة الاسس انصرف الى الكل فلا الذي لازم والشرايات الاسس  
بصرف على من قام بذكر الحق وعلى الخايع لان لك لما كان لم يستبشوا في ذلك  
على الصوف الى لعمرك والله اعلم

ان

**القاضي في الواجب في نصري ما في امره وملك**

وقال اسلمت بعد موته الى الموات فالت الودعة اسلمت قبل موته ولا موات لك قالول  
موت الودعة لان اسلمتها في الجاهل على ما قبله وطامرا جوسهد لها لان الجاهل  
يحمل الى الموت او مات بعده لكن الطامر يكتفى للذبح لا للاسحقاق فالوا  
ووجد ان وصي مثمنه ولو كان الودج قبل ما وله اجراه وصرايه غاب الودج وقد اسلمت  
المواه فالت اسلمت قبل موته الى الموات فالت الودعة اسلمت بعد موته ولا موات  
لك بالقول قول الودعة لانه لعاد من الطامرين على ما ذكرنا لك الواجب في دفع علي ما  
وحل عبد ادبوا لان فيهم لوجله وديعه فالت المسودع ما في الموضع لوجله ان هذا  
ان المست صدقه الامن بوجده المال اليه لانه اجراه احق بهذا المال منه ملكا ودا  
ولو اقر لوجله اجراه ان المست انضاد كذا الاول فان المال كله له ولو لا ان اقر للمالي  
بعد ما صار المال كله له ولا يتبادر عند ابو الماسي مال العمد فلا يصح اقراره به في كذا  
فسم القاضي من الغوما اذ من الودعة ما القاضي لا يأخذ منهم كفيلا عمدا في ضيقه هذا  
سي احاط به القصاص وان ظلم لان الحكم باب للمحاضرين دعم اجراء وادوا اجروهم  
فلا يجوز ان يوجر حقهم لا عطا الكفيل باعبار حق موصوم وقال لا يأخذ منهم كفيلا  
احساطا لا حمالا لهم ودعم اجراء وادوا اجروهم في الجاهل لان اللقطة ادا  
وحه اسان فادعي اجراء ذلك له واقام البيه فانه يدفع اليه لا يأخذ منه كفيلا  
عبد وعندهما احوز ان دفع اليه ما حازه عن العلامه او يقول العبد بوجده كذا  
بالاجماع ذكر في يد رجل اقام رجل بستان باه مات وبو كذا ما واداه من اجرة فلان







**باب من انقضا انقضا القاضى متى يعرطاه بما ينال من طاعة غيره**

انقضى قول ان حصة حتى لو ظهر بطلان السرا اصل الاستلزام انقضا وقال ابو بكر بن محمد  
 لا يفسد باطلا حتى يطل العضو ولا في حقيقته ان القاضى ما هو بالعضو بالعضو  
 الله عليه وسلم اما اوصى بالظاهر انه يولي السر ليعود فضاوه بما هو الله تعالى كعضو الله  
 تعالى وصا الله تعالى بعد باطنا ولا يطل فكذا فضاوه وللنقاضي ان يعرضوا  
 البتة في ذلك ذكروا الحق لانه يمكن من اسما لوجه من ثامن عزمه فامر بان الدم على امره  
 الهوى وكان في بطون الدم والادب والوحي لا يملك ذلك لانها لا يمكن من استخراجه  
 الا بواسطة الخصوم واثباته بالسر عند القاضي من ثمة ذلك قد لا ينفها ويدي  
 في رواية ان لا يملك القاضي ولا يجوز للقاضي ان يامر اسما لوجه من اسما لا  
 اذا كتب مشورته في من شئت ولا يملك عزله الا اذا كتب في مسجود واستبدل  
 من سبكت ان القاضى يبرر عن جماعة المسلمين وهذا لم يكن عليه عهد ولم يزل لومات  
 الخليفة / اينقول اعضا ولا يباين خلفايم ثم الوكيل لا يملك ان يوكل غيره الا ان يقول  
 له الموكل اعلم بواك محمد يصح يوكل عنه واذا وكل غيره فمات الوكيل لم يزل  
 يقول الثاني وكذلك لو عول الاول الثاني لا يصح عزله ولومات الموكل استلزام وكذلك  
 لو عولهما امرولا واذا عرف هذا في حق الوكيل في حق الوكيل والى القاضي اذا  
 يعين في فصل مجتهدا اختلاف حية الفقيه بعد فضاوه والى جود القاضى لغيره في خلاف  
 ذلك ان يطله بل عصه لان يروج احد الحاسن بصل العصا به هذا اذا وضا وهو في ذلك

صوابا اما اذا قضى جزاء او قضى بوشو او قضى ثم نص بخلافه لا يفسد في حق  
 باسما من جهة او من ان مرهبة ذلك بعد فضاوه عندا في حقيقته لان حصد القضاء في  
 ولا لا يفسد فضاوه لان لسان والمطبا حول عدما في دفع الما في الحكم ولو كانت  
 نفس القضاء بمختلفا سعدا اصل امضا قاضي خروما ااصل - الاضا لا يكون  
 اجمع ابطاله القاضى اذا قال لسان فصد على هذا بالوجه فارجحه وكسره ان يفعل  
 وان لم يفسد فضاوه لان القاضى ليس عدل قوله عمر له عا دله فيج يصدق قوله في  
 وروى عن محمد بن ابي الحوز العجل بقوله الا ان يعارض المحم وما يس هذا ان لا يفسد كما  
 القاضى الى القاضي من ثمة احده امدد الووايه لان فضاوه قد صدق ولا  
 يؤمنون لكن لم ياحد امدد الووايه في كتاب القاضي الى القاضي احما لحقوق الناس  
 وقال الشيخ الامام ابو منصور والمأوردى رحمه الله انكار القاضي علما ووعا فعل  
 قوله ان كان قاضيا عالما او حاهلا فاسقا لا يقبل قوله الا ان يوافق المحم ان كان عدلا  
 عدلا لم يفسد احسن فعل قوله والا فلا قاضى عول قال لوجل احسن مالكم علي  
 وج القضاء مدعته الي فلان او قال قطعت بركة له بوجه القضاء وقال لما جود  
 من لا يبل فعله ظلمما بالقول قول القاضي لانه في حال كونه قاضيا لا يقبل لمرام القضاء  
 ولا ضمان على احد اعضا ان كان يستلزمه لا احد بجمه القضاء لا يوجب عليه شيئا ولو قال لما  
 من احده او قطعت بركة ان يكون قاضيا او بعدا يقول في القول قول القاضي ان يفعل  
 على وجه القضاء لا لما يستدعي في حال فضاوه كان معروفا عند انكره الضمان  
 اصلا الا ان يضي بصره لاحد القاطع لانا جود فضاوه في بني الضمان عزمه لامي حتى بني الضمان



عن اخذ القاطع بخلاف الفصل لانه لا يرد على المعنى عليه لقوله تعالى فاعضوا  
فامضوا الطاهرانه كان محل على وجه العضاء وذلك الوجه الضمان على خبر وجل اف  
عند قاضي الدين فانه محبب لم يبال عنه ان كان موكرا ابدا لم يمس الى ان يعصى الدين  
وان كان مفسدا على سبيله يورد له ادلة مما طلعت عند القاضي بان قوله او غيره  
واخره ايضا الدين ولم يعصه او حوجه عند القاضي القاصي فالحاصل ان القاصي لا يحب  
الوجه اذا اقر عبده بل يامره بعبادته فان ائتمنتا نيا محبة ان قال امامه  
طلعت من القاصي ان سال المدعي عن حاله قال القاصي لمدعي قال انه معسر على  
سبيله وان قال انه موكر على سبيله حبه وانما حلفا قال المدعي هو موكر قال  
المدعي ان معسر هذا حلف المشايخ فيه اخلافا كما هو الحال فاصل ان الدين عليه  
كان يرد كالحبيب ان صار مدعي الزوال لانه من دليل ان لم يكن يرد قال  
كالمهر ويدر الخلع ويدر الدم والعول قول من عليه الدين ان الاصل في الاجبي  
الفقير ولا دليل على السار وهذا في المهر الموجه لما في هذا المجل بالقول والبراه  
ان الايمان لا يقدم على النكاح اذا لم يكن له وفاء بالمجل وفي هذه العول قول  
الزوج انه معسر وكما عليه بعت المعسرين دين النكاح من المجل من المهر لانه  
حما والكنال الملبس دون المعسر في كل موضع حبه بحسب سهر من او ماله شهر  
ويروى انه شتهر في زمانه او بعد شهر لان المقصود صحه حبه حتى يعي الدين ذلك  
انما يحصل بطول الحسب هذا العسر ليس بمراد من بل هو معوض الى ان القاصي  
لان احوال الناس في ذلك محلولة فادحبه هذه المدة كما سأل عنه فان سئله بمرحلان

عند من انه موكر ابدا الحسب ان قال هو موكر على سبيله لقوله تعالى فاعضوا  
ولا يزال القاصي عنه بل ايضا هذه الحسب فله ذلكم الله على الاولاس بعد الحسب  
بالاجماع ومن الحسب واسان وعام هذا الفصل بان في وجب القاصي المحسوس بدينهم  
ان كان له دين من القاصي ان يسع الدين له الدين وبعصي له الدين ان اسع هو عن ذلك  
منها ما حسب احب من حبه كونه صالجا لعضا الدين وموجب التمسك ليهذا فم اجربها  
الى الاخر في حق كمال المصاب وكان هذا نصا الدين معي فملك القاصي ذلك ولا يسع  
العروض عند في حبه وهذه ما يسع كما في الدين له في حبه ان يسع العروض لم يسع  
لعضا الدين فانه سبب عرضا وسبب ولا يسع القاصي عليه هذا الطوبى  
كما لا يسع عليه ان يوجب نفسه والناس اعراض في العروض لان المصالح الخلف  
بأحد لا العروض والدليل عليه هو انه يسع المدعي مع الكراهه القاصي بالحسب لانه ما  
حبه باليسع بل حبه لعضا الدين فصار ذلك وطرف من صاوم السلطان الظالم  
ولم يحس عليه يسع ماله انه اذا باع ماله صحه ان يسع العروض لم يسع لعضا الدين  
ولا كذلك الدينهم والدين ان المقصود بهما واحد وهو التمسك الى المصالح  
وقضا الدين بهما من جهة المصالح وقد رأت في موضع انه اقاله على رجل دينهم فظفر  
بدينهم له ان نأخذة عقدا وحقه لكنه خلاف ظاهر الرواية قاضي امامه باع عبدا  
للعم او للواوثة فبعض اليمن وباع من يده فاستحق العبد بوجه الموكر بالتمسك  
على الغرما او على الواوثة لانه بعد الخاق العهد على القاصي او اميب لانه قال الرسول

م  
ار في شرح ادب القاصي  
للخصاص



عن العامة يرجع القامح على من وقع البيع له وهو الغريم او الواهب وان كان الواهب صغيرا  
سحب القامي عنه وصاحب رجح عليه مودعي هو من مال الصغير لوباع العبد وهي  
القامي او وهي المبيع الرجح المشهور على الوصي لانه هو العاقد بم هو يوجب على الغريم  
او على الواهب بكم للقامي بكم الشاهد هو القياس لانه اعان الاجد المصير  
واسحق او لو لم يرد ذلك في موضع المهر لانه لا يثامد من المهر حشمه القامي بماله  
المحلي بمصروف اذا الشهاده ولا يابى به صانه لحقوق الناس والله اعلم  
**باب ما يدخل في الابواب المحرمه والوجع المحرم على الوصي**  
**والوصي على يد الوصي من لا يملك**  
السفوف عليهم ما بهم الواهب لقوله تعالى وعلى الواهب مثل ذلك فهذا يدل على انه على قدر  
مداهم من الصغير حتى لو كان للصغير ام وحدها السفوف عليهم واللسان على  
الحذر وكذلك الاحكام خلاف ما لو كان ابيه ولم يحك فان كل السفوف على الاب والام  
لعله يعلو على المولود له ودينه وكسبه من المولود له الاب وكذلك ينفقه لربا  
على الاب في مال دينه من ماله قارب لانه له حق في مال من عند الحاجة اجل  
اسرى جاريه فاسود بها ام اسحقت الحاربه او مودع من مولود له ولدا ام  
اسحقت بها اجل الوقت فله انما كانت امه فالولد يكون حوايا القمه لانه ولد المودع  
وانه حوايا القمه هكذا هي عمره في الله عنه في السراج وعلى رضى الله عنه في الشارح وغير  
منه الولد يوم المصومه ان الولد حرق امانه في يده وانما نصير صامنا المسع والمع جعل

المصومه بغير عقته يوم المصومه ولومات الولد من المصومه فلا ضمن سواك ولد للمصوم  
اذا مات مثل طلق المال كله ضمن الغاصب ومنه الولد كذا في صبي لومات الولد برك  
فالا قاله لانه لانه علق حوايا حق الاب وصفا في حق المصحق ولا يجب عليه شيء من  
الولد لما هو ولد الولد خطأ واحدا لا بد من عدم صمته لان لونه بدل الولد كان  
حسب له ولد رجل عليه الف درهم لو جل لحا وجل وقال ان رج الدين فكل من شق  
ماله علك من الدين فارصده بوم يتسلم المال اليه لانه او على يده حتى لا ينفق لمكان  
الوجه ومصرف هذه الميله في الغريم اذا دفع المال الى الوكيل ثم اراد ان يسره  
لم يكن له ذلك سوا صدقة او كرهه او سكر لانه لما دفع المال اليه يعلق حوايا الموكل به  
لاحتمال ان يحرق قبضه فاما يفتنه هذا الاحتمال يكون له ان يسره فان حصول  
الدين وحيد الوكاله فله ان يوجع على الغريم بدنه وهل يوجع الغريم على الوكيل  
فان كان المدفع تاما في مال الموكل يوجع عليه سوا صدق الوكيل او كذب ان هلك  
في يد الغريم هل له ان يصمنه بهذا على ابيه او جده في جده واحدا ليس له ان يصمنه هو  
ما اذا صدقة ولم يصمنه لانه اقوان تجبصه حتى ولو الدين طلمس باحد الدين سا  
ليس له ان يظلم غيره في الوجوه البينه له ان يصمنه احدها اذا كذبه الثاني اذا  
سك دفع المال اليه لانه امارمي بعضه لاحتمال ان يكون وكيله او يجهنم بدين  
قبضه فاذا لم يكن شيء من ذلك لم يكن راصيا بنفسه فله ان يصمنه الثالث اذا صدقة  
وصمته صمان البرك بان يقول له نعم انت وكيل لي الى الامن محض الموكل بالجد الوكاله وما حذرني ثانيا



فصرح في ذلك في ما عليه فمما لا يقبل بذلك فقبل اذا اخذ الموكل من الغرام حله فقال  
 قللهم ان ضمن الوكيل الحق فقال متفاد صان امر احدهما صاحبه ان يسوي حاره  
 فيطاهها فاشترى جارية وقضى الممنوع مال الشريك فلا يرجع الزهر عليه شي في قول  
 ابي حنيفة وقال لا يرجع عليه بصف الممنوع ان الشراء وقع للمأمور بدليل انه محل له وطى  
 الحارة وصدق الممنوع من مال الشريك ورجع لمرأه عليه بصف الممنوع كما لو اسوي طها  
 ما ادكسه لاهله وصفي الممنوع من مال الشريك ولا في حبه ان الشراء وقع مستزكا لا عند  
 الشوكه ساء لمطلو السوائ ثم يصير لها مود اصبافيه من المأمور باحلاله الوطى  
 من غير عوض وذهب المشاع في الحاربه فصح بالا **جماع**

**كتاب الوكالة ما في الوكالة يقضي الدين والقول في يد غيره**

موكل بطلان بعض الدين منه وعاد الموكل فحارب منه فادعى المودع انه  
 اعم حتى يوفى له امر يرد له ان الوكيل له ملك قبضه ولا يقضي عليه  
 بالمبيع بل يوقف له امر حتى يحضر الغائب وكذا لو وكله بان يحضر  
 او امسه من نوصح كذا وادعى المراه انه طلبها وادعى الامه انه  
 اعتمها فلا سئل له علمها ولا يكون هو خصما حتى لا يقضي عليه  
 بطلانها ولا عماها بل توقف الامر وهذا الاحلال فيه اما لو كان  
 وكلا يقبض الدين فادعى من علمه الدين انه او فاه الدين او امراه

صاحبا الدين فعد الى نوسن ومحمد هذا والى سوا فانه لا يملك مقضى الدين ولا يبيع  
 عليه على الاعا والاموال انه وكيل بالقبض لا بالخصومه فصار كالوكيل يقبض الدين ومحمد  
 حنيفه يكون خصما ويقضى عليه بالاعا والاموال انه وكيل بالمبادر يقبض العين بدلا  
 من الدين فصار كالوكيل بالشرا يكون خصما لكن بعد الشراء واشبه بمثلنا الوكيل  
 باخذ المراه بالشفعة يكون خصما حتى يبيع البيعة عليه ان الموكل ساء المراه وانما قال الوكيل  
 حصم عدي قبل احد الدين بخلاف الوكيل يقبض الدين بعد الوكيل ينقل المراه واليه  
 لانه ليس بوكيل بالمبادر له فكان محله الى سول فلا يكون وكلا بالخصومه لكنه لما صار  
 وكلا بالقبض والى يبيع الدين عليه من هذا الوجه حتى سئل حنيفة في بعض  
 والى الوكيل بالخصومه اذا اقر في مجلس القضا ان الموكل مضى لاهل بعد اقراره  
 على الموكل اسمانا في قول ابي حنيفة ومحمد وان اقر في مجلس القضا لا يصح اقراره  
 والقياس ان لا يصح اقراره في الوجهين كما قال ابو حنيفة في الوجهين كما قال  
 ابو يوسف ولا في حنيفة ومحمد ان الوكيل قام مقام الموكل في جواب الخصم ثم اقراره  
 دخلا من جوابهما جواب الخصم اما يكون في موضع الخصومه وموضع الخصومه  
 مجلس القضا مسعد القضا مقامه في الجواب بمجلس القضا ولا في موضع الوكيل  
 قام مقام الموكل في الاقرار بدليل انه لو اقر في مجلس القضا في الخصم بالدين فادعى جواب  
 الخصومه محار اصبغ اقراره كما قال ابي حنيفة وانما قلنا ذلك لان الخصومه محار  
 ان يدكر ومراه به جواب الخصومه محار الا ان الخصومه سر الجواب واسم المستماع في

جميع ما في التواريخ لا يملك القضا ولا يملك القضا في التواريخ  
 محار الخصم



اللفظ وادعاء دليل الجاد من الخصوم سواء الاسرار بعد التمسك كما ليس عمل له قطعا الا  
 قتال كونه كاذبا في لسان الجاد ولو صرحا التوكيد الى حقيقة الخصوم لا يصح طاعة من حيث ان يكون  
 محققا في الامكان ان كان يصح التوكيد فمحمداً من سطل لا يصح التوكيد به واقبالاً على التوكيد  
 دليل صدق التهمة قطعا او عابثا ولا يمكن تصحيحه قطعا او عابثا الا بصرفه الى جواب الحق  
 لا جوابا للخصوم حاله قطعا وذلك اما الاسناد او الايراد فان احدهما من حلال  
 سوين تصرفناه الجدة صحيحة التصرف سوين لهذا لم يصح ابقاؤه في غير مجلس القضا محض مجلس  
 القضا العفيل بالدين لا يصح وكذا نقص الدين عن العاهل ان لا يكون التوكيد من عمل القوم  
 وهو نقص الدين بعمل لغيره من حيث انه يعجز عنه بغيره فلا يصح وكذا لا يكون  
 اذا ضمن بغيره المادون المدون باعانة للغير لا يصح وكذا لا يكون نقص الدين  
 من الجيد لان من يملك الفصل من احد فهو بعض الدين عن احد بغيره من غير  
 الصلحان التوكيد بالخصوم توكيد نقص الدين لكن في ما سألنا لا يصح لهذا لانه لا يكون  
 علي مال مودع من يرضى في الخصوم ولو كان يعلق بالخصوم نقص الدين ينتفد احدهما  
 بالخصوم والآخر نقص الدين مالم يحكما لان قبض الدين جباة من حيث انه يقبض  
 العين عن الدين فصار كالتوكيد بالشرا ولو وكل رجلين بالشرا لا ينتفد احدهما الذي هنا  
 بخلاف الخصوم لان سعة خصومتهما معاً في مجلس القضا والمجهود انهما مختار  
 في الوأي في يوم جوه الخصوم يصح وجوه الأربع ثم حكم احدهما في مجلس الحكم  
 وحل دفع الى اجل عشر دبرهم لينفق ما علي عياله فانفق عليها بعشر من مئة بغيره  
 فالعشر بالعشر مراراً وكيد بالنكاح فان الاتفاق

لا ينفل عن الشرا والتوكيد بالشرا بملك ان يشترى بماله بغيره يرجع في حال الموكل كذا هنا  
 وكذلك لو دفع اليه دارهم وكله بان يبيعها بدينه فبقي بدينهم بغيره يرجع بدينهم هذا  
 جواب الاستحسان والقاس ان يكون متبرعا ولا يصح التوكيد باستيفاء الحد والقصاص  
 اذا كان من له الحد والقصاص حاضرا لانه يبي على الدكر لو كان حاضرا بما لم يفتقر  
 فيعفو القصاص او كذب الشهود في الحد ولو وكله باسباب الحد والقصاص بتمامه  
 الشهود يصح التوكيد في قول اني حبيب محمد لان الخصوم شرط محض انصاف اليه جوب  
 الحد ولا ظهور الحد ويحوي فيه اليد هو الوكاله فان سائر الحقوق بخلاف الشهادة على  
 الشهادة وشهادته اليها واشارته الاخير سرح لا يصح لان ظهور العلة هو الوكاله  
 نضاف الى الشهادة او الايراد ولا يجوز في الدلالة عند محمد ان يوصف لم يصح التوكيد  
 بالخصوم لانه لا يدخل للدلالة في الاقبح بهذا الباب كاشهادته على الشهادة ثم  
 الشاهد **واجب الوكاله بالبيع اجل او بعد امان بشرا**  
**فدين ما عاينها ولم يسم الشئ فاسري اجدها على قسمة بقطان فدينه ما عاينها على قسمة**  
 بدل لا معنى بشراهما جملة والامر جعل مطلقا ولو امره ان يسريهما بالف درهم وبعيتهما شيئا  
 فاشترى احدهما بخمسة او باقل حازه واشترى الاخر من حين ياب لم يلزم الامر الا ان يسري  
 الثاني مئة الف هل ان يوده الامر لانه لما اصاب الف اليهما وبعيتهما شيئا  
 تقسم عليهما نصفين فصار كانه فاعل كل واحد بحسب حاجته دلالة وذلك منع الزيادة فل  
 او كبر الا اذا اسري الاخر مئة الف قبل الخصوم فسد على الامر لانه جعل  
 المقصود بالف ومدهن عليه البرالة لا بعد عن جوه التمسك



مخالف وهذا قول ابي حنيفة وما لا اذا اشترى حيا موباه على حسابه وبأدبه سوان  
في ماله بعد على الامور لان الامور بالثواب مطلقا فمجرد على ما هو المشهور في ذلك  
رجل امره بجمع عبده ببيعته فاعلى اذ كسره او يفرق اذ يبيع نصفه جاز عند ابي حنيفة  
لا يجوز الا ببيع النصف الا بغير مئة او بعين سره لا بداهة او بالبداهة وقد بعت المدة  
من رجل امره بجمع عبده او ببيعها فباع عبده ببيع عبده واما الباقي فالحال في المبيع  
ولنا ان العبد والعصى لعائل اهل للتصرف وفي عسار يصرف بطور وفي حقوق العبد  
عليه برفق فاسما ماله نظر ودعنا ما فيه صورحي كان العبد على المولى والعبد على المولى  
الرسول عبد امره بجمع ما اشترى بغيره من ماله بالف وبيع الف اليه فان قال المولى  
للمامور بعتك ماله اشتريت بعت الثواب للمامور والالف المدفوع ملك المولى لا كسر  
عبد على المولى الف اخرتم العبد ان قال المولى له اذ قال المولى بغير العبد للعبد  
فصل المامور بعت العبد ماله هذا في كتاب البيع وهذا الف ملك المولى  
للمامور وعليه الف اخره ولو امره بجمع عبده ببيعته فباعه فباع المامور امره ببيعته  
مطلقا وقال المامور بعتك ماله فالف قول المامور لان الامور مستفاد من جملة ما يكون هو  
علم به ولو قال بعت المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع  
بالصف ولم يقل ساما لقول قول المصنف لان الاطلاق اصل في المضاربة فكان  
القول من ماله الاصل ولو قال بعت المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع  
المضاربة لم يلد دعوت في نوع اخر فالقول قول بعت المامور بجمع المامور بجمع المامور بجمع

173  
الاطلاق الذي هو اصل مضارب نظير الوكالة رجل له رجل الف درهم فامره بجمع الدين  
المدين بان يشتري له بالالف الذي عليه عيونا فان كان العبد مبيعا حتى يتبعين البائع  
او عن البائع بجمع العويار مضارب فالبائع يتبع دينه او لا يحكم المسألة عنه بغيره فافضا  
لنفسه بجمع البيع فلا يودي الى مكدل الدين من فيس عليه الدين فبيع وان لم يكن العبد مبيعا  
ولا البائع لم يصب التوكيل عند ابي حنيفة لان البائع سعين في الوكالات عسا كان ابديا  
فيكون هذا لو قبل لا يملك الدين من عمره عليه الدين هو البائع وانه لا يجوز فلا يمكن ان  
يجعل البائع ماسا عن دينه بغيره او لا لان اناة شخص عن مبيع لا يصح بخلاف ما  
مقدم لان ثمة البائع متعين بجمع اناية واذ لم يصب التوكيل فالشرايطون للمامور قلن  
ودفعه الى الامور وملكه بكون هذا ساعا ساعا بطريق العاطي وانه حارس عندنا وهذا  
كأنه قول ابي حنيفة عند ماله بجمع التوكيل كل حال يقع الشرايطون لان البائع لا يصح  
فصارب الاضافة الى الدين ولما طلاق واجداد لو اطلق بجمع التوكيل فكذا في هذا  
فصارب ما لو كان العبد بعيته رجل امره بجمع ما من سري له بدارية بالف درهم وبعده الف  
اليه فاسري حازه فقال الامور اسري بها بحماية وقال المامور اسري بها بالف  
وان كانت مئة الجاوة الف فالقول قول المامور لانه واجن امره وان كانت مئة الجاوة  
يلزم المامور لانه واجن امره وان كانت مئة الجاوة يلزم المامور لانه خالف امره  
وان لم يكن الممنوع موهدا واحتلنا ما لقول قول الامور مع مبيته ويلزم الجاوة على المامور



ما أفترقا  
أي فرقتهما المسلم المسلم المشتري

أما إذا كان ممتنهما حرة فلا بأس أن يخالف أمره إذا كان ممتنهما الف درهم  
ممتنهما أي ممتنهما لغيره وإذا خالف لم يلزم الحاربه علي المأمور لأن الوكيل مع الموكل موكل  
مورث البائع والمشتري فإن الوكيل يصير ممتن الحاربه من الموكل ولو خالف البائع المشتري  
في مصادق الممن بخالفه وممنع البيع بينهما لذي هما وإذا فسخ البيع بين الوكيل  
والموكل لم يلزم الحاربه على الوكيل ولا يجب له علي الموكل شيء وذكر هذه المسئلة في آخر الباب  
وقال القول قول المأمور مع ممتن ويلزم الحاربه علي الأمر إلا أنه إذا فيه مصادق البائع  
المأمور قال بعضهم لا يثبت له ما صدق البائع المأمور به من الممتن عن حرم  
مصادق كما أن البيع بالف في الحال قال الشيخ الإمام أن مصادق المأمور يكره  
وحرمانه كالحال ممتن ممتن وجواب الكتاب كحمله لأنه ذكر عمر الوكيل وهو البائع  
في حق الموكل والكتاب يحضن ممتن البائع فاما المشتري فعليه عمر كل حال وهذا  
هو الصحيح لأن البائع أن يرضى الممن فصار كالأصبي يهدية ~~لغيره~~ لغو وإن لم يرض  
الممن فلا اشتغال منه من الموكل فلا يصح يهدية علي الموكل وجل أمره جلا من مسوكر  
له لو ما أوداه لا يصح وإن من الممن لأن ممتن الممن لا يرفع الجاهل لأن الوجوب إليه  
مما دل أحسننا محله والممن المذكور موصوف كل حسن مع الوكيل عن الامتنان إذا  
نوفذ إلى إياه ما قال أسير من الساب ماسد ومن الدواب ماسد محله يصح  
أو قال أسير بها ما أوداه لا يصح لأن الساب مما دل جمع الساب ومعلوم  
أنه لم يرد به جمع الساب يعني يوجب استرقم ولو قال أسير في حماره وبها

أو لو ما أوداه ما صح التوكيل أن يمتن الممن لأن هذه جملة سمر مكره في الحال  
لغيره وبها حال السمر لا يمنع صحة الوكالة ولو أوجه مسرى حاربه أو عبيدا أو داران  
من الممن صحت والأفلا لأن هذه جملة موصوفة فان جملة الدار والحاربه أكبر من جملة  
الدار والغرس وأول من جملة السوب والداره فان من الممن فعل الجاهل به ذكر في الحال الإبر  
يصح ولما فلا وجب الإبر وجب البيع عليه أو أمره سواء بسمودي أو حماره وفلسه  
أن يوكل عمر لأنه وصي له أو يبرأى عمر فان فعل الوكيل الثاني محض الوكيل الأول  
أو يمتن الممن لولا حار فعله حار لأنه حصل بوابه وذكر في موضع آخر أن لولا  
أن مصادق الممن للسابق حار كان فعل الثاني ممتن الممتن أو العبد أو الذي يزوج  
أخته الصغير المسلم أو باع لها أسير لهما لم يحول بعد الولاية وكذلك لو بدد  
والحري المستأمن لا يندم الولاية علي المسلم الوكيل بالبيع إذا باع واحد من ممتن  
ملك الوهن في من أو نوى المال على الكفيل فلا شيء علي الوكيل لأن الحق استفا الممن  
للوكيل وهو الكفيل موكد ذلك ممتلك ذلك ولا يكون عليه شيء بباذ هذا الو  
هن في من كما أنه في مولى الموكل رجل أمره رجلين ببيع عربة وسمي الممن أو لم يسم  
أو أوفت أمراه رجلين بأن يحجلا ما ورجما لا يعرف أحدهما بذلك لأن جهل أحدهما  
يحصو إلى الراي الموكل وصي ممتنهما إلا ما يحدما وهي حال مال السلم أي  
مثل الجواهر من العوم صحت إذا كان للسلم حرا في ذلك لأن المبروع في حق  
الصق السطر والطرأ ما يحصل إذا كان المختار عليه أملي من المجلد

كقيل



# كتاب الدعوى في جارية جارية في ملك اليا

فباعها بوليت في يد المشتري فادعي الباع نسب الولد وقد اعترف  
 المشتري لا ميثبت نسب الولد عتق الولد فيقسم المولى على قهر  
 الولد وعلى صفة الام فما اجاب لزام بلوغ المسمى ما اجاب الولد بوليت المسمى  
 لان الولد حصل بمصود ابنا ببيع فصار وسطا من المولى لم يصر الجارية ام ولد للبائع حتى  
 لم ينعض البيع فيها لقيام المانع وهو عتقها حتى لو لم ينعقها المسمى صارت لم ولد البائع  
 ومع جميع المولى هذا على قول في يمين محبها ما على قول في حقيقته وجميع المولى على المسمى  
 لان في بيع البائع انها ام ولد وام الولد لا ينعق لها عبده فلم ينعق المسمى بها هذا اذا كان  
 علومها في ملك البائع وجعله ذلك انما هي بالولد لا قبل من يبرئ اسمها من اسلافها ولا يبرئ  
 من سيرة اسلافها ملكها البائع اما اذا ولدت لافكر من من سيرة اسلافها سيرة اسلافها  
 من اول من سلسل من اسلافها هذا لا نسب السبب الا بصدق المسمى لان المسمى  
 محصور العلق في ملك البائع فان صدقة المسمى بنسب النسب عن الولد وهو حصته  
 من المولى على ما مر ان ليرة الافكر من من سلسل من اسلافها صدقة المسمى بنسب  
 النسب البائع بصادق مما لكن لا ينعق الولد ولا يلزمه ودي من المولى ويحمل على ان  
 العلق حصل بسبب الكايج لا ما سها ان العلق لم يكن في ملك البائع هذا اذا  
 اعترف الام دون الولد فان المسمى المسمى الولد دون الام فادعي البائع الولد لا نسب

ولا ينعض البيع في يمين من ذلك لان الاجل في النسب الولد لزام ببيع له في امه الولد هنا  
 وام بالاجل ما يمنع بوليت النسب وهو الحق فلم يصر الجارية ام ولد فلم ينعض البيع في  
 الوجه الاول ما قام بالاجل وهو الولد ما يمنع بوليت النسب فبني النسب المسمى البيع  
 في الولد ثم حصته من المولى على ما مر وهذا كله حواجر اب لير يتحيان والقاضي هو  
 قول وجوان لا نسب نسب الولد لانه لما ادرم على البيع بعد ابوانه ومن فادعي  
 النسب بعد ذلك كان مضافا لكما يقول لساقي في ماله عموما حال العلق على  
 ما مر غيره ههنا في يد اجل فاقوا له ان عبده ولدان وكذا العبد فادعي النسب بنسبه في ولد  
 ابي يوسف ومحمد لان قواؤه بنسبه من العبد من سبط سكند العبد فصار كان لم يفر  
 وعندني حجة لا نسب نسب من ابنا لانه اقواها لا يحمل المسمى هو المسمى فلا سبط  
 اقواؤه سكند العبد لا يوجب انه لو عاد العبد الى الصدوق بنسب النسب منه وصار  
 فوجلسه بنسب ولد فودت سها بدته ثم ادعاه ليعبده لم ينعق كذا في هي اجل ولد  
 في ملكه علامان وام ببيع احد صما فاعق المسمى ثم ادعي البائع نسب الذي في ملكه  
 بنسب الولد من من لان احدهما لا ينعق عن لير جوتي بنسب احد صما بنسب  
 لير هو صوره وظهر بطلان البيع وطلان عتق المسمى في يد مولى وصار في  
 فعال المولى هو عتق وقال لير ابي هو ابي حرج فكلما هما هو ابي المسمى ابي يكون  
 حرا لان الحرية والنسب ابع من كونه يباع للمسلم لان الاسلام بالسفينة يظهر  
 في احكام الدنيا لير ابي حجاج الاخر وهو بعد بان سلم حقيقته اذا فعل ابوا ولعت



صعبا انه ولها روح مشهده امره انها ولدته بنت السبب الروح وان لم  
 يشهد فلا بد من السبب اذا البر الروح انها ولدته لان الحاجة هي الى انساب الولادة وهو  
 الولد وهذا السبب لها روح العالم وان صدرها الروح بسبب من عرسها هذه التايل  
 وان كانت معده احصا الى محه بانه عندا حنيه لوقال الزوج هو اي من احواله  
 اخري وقال الجواه هو اي من روح اخو كان في فهو ولها لان كل واحد منهما  
 يوجد ابطال اخر صاحبه فلا يصح ان يكون في رجلين روح كل واحد منهما ان هذا  
 المذهب منه ومن فلان اخو فهو سببها لكن هي يدخل في صلب كل واحد المقوله والله اعلم  
**قوله** **الاخو رجل قال لا خير احد منكم الف درهم ودينه فملك**  
 عدي وقال المقول له بل احد منكم عصا فالقول قول المقول مع العيين المعوضان لان  
 سئل المقول عن الامن لان المقرا فوسب الضمان وهو الاخذ لقوله عليه السلام على  
 الدما احد حتى يرد في قوله ودينه عدي يدعي سئل عن الضمان فلا يصدق لقوله  
 اعطيتني الف درهم ودينه وقال الاخو احد منكم عصا فالقول قول المقول مع العيين  
 لانه ما اقوال الفول من نفسه حيث اصاب الفول الى المقول فلم يكن مقبلا بسبب الضمان  
 الا ان سئل عن الامن محمد بن الحسن ولو كان في يده الف درهم قال هذه لعمري الف  
 درهم كانت ودينه لي عند فلان فاحد بها منه قال فلان ابله هو ما في اخرتها مني  
 بالورد الى فلان لانه لما اقوالها كانت في يده عند اخوانها ملكه ثم لقوله كانت ودينه عنده  
 لي يدعي الاستحقاق عليه فلا يصدق الا محه ولو كان في يده ثوب ادا به فقال اعرف

هذا الثوب او هذه الدابة لفلان او احرته منه فليس ادرك ثم قد دعا على فلان  
 داسي وكوني فعلى قول الى موكون ومحرب القول قول فلان ودينه الذي في يده ان  
 الى فلان لانه اجو بالبدله ثم يدعي له استحقاق عليه فاني لو ديوه على قول الى حنيه القول  
 قول المعرو والقول له من هذا ودينه فاحد منكم وهو ان يستحق من البر وهو  
 له احد ما صهي بي سائل لبد هو قوله اعوانا منه فاحد منكم الى ان الامار من  
 الامارات وكذلك الاجاره معلية من القوام ولو لم يعجل قول المعرو لبد اليه يحون عن  
 الاماره والاماره فلا يصح ان يكون له الاك محرب حله الثاني وهو ان قال فلان على  
 الف درهم عن ماع او عوض فعلى بعد زمان من يوف او ينما حقه لا يصدق بالانفا  
 من ان لبداهم في مطلق الاعدد يصرف الى السلم عن عيب الروايه وكان في عوي  
 الروايه ما يامعك يصح موصولا لا مقصولا وان ذكره موصولا ما بال فلان  
 علي الف درهم دون او قال اوصي فلان الف درهم ووفوا او ما بال فلان على الف  
 درهم ووفوا او ما بال فلان على الف درهم ممن متاع او مصلح لانها دون موصولا  
 صدق عندا في موكون ومحرب لان سائل المعنى يصح موصولا لقوله انت طالق ان  
 دخل البدر او ما بال ان شاء الله ان وصل صح الشرط والاسمسا ولما ولد عبد  
 الى حنيه لا يصدق لان مطلق البدرهم في العقد سائل المحاد فان قال يوفن عند  
 يحج عن بعض ما اقواله لا يصدق كالموقال عندك هذا الجبد محسا فقال للمرك  
 نعمه سلما فالقول قول المعرك ولا يصدق الباع وان وصل لما ذكرنا ان مطلق الجبد



الفصل سادس السلم كذا هي كذا على هذا الخلق اذا قال الا انه ستوفى موصولا  
 لان الدرهم سادس السبعة محاراجه بصدقه وعندنا لا ولو قال عشرين  
 الف درهم او قال اخطي او دعني الف درهم ثم قال انما هو من صدقك بواحد  
 ام فصل لانه ليس هي عبد بعضي السلامه عن العبد الغيبه لانه كما يكون  
 للمباد يكون للثوب وهذا انكر العوض مما سواه فكون لعل قوله كالمعصوم  
 او ادفع عبده ثوب فوده ثم قال كان معصا فان لقول قوله ولو قال لفلان على الف  
 درهم ثم ماع او بواحد او قال عصب منه الف درهم او ادفع الف درهم الا انه  
 بعض ما به ان جعل بصدقه ولو فلا لان هذا سادس البعض من الكل لانه بغير موصولا  
 لا موصولا ولو انقطع بغيره فليس ثم فصل لاسدنا مع الاسد لانه موصولا  
 معني باعسار الصدوقه وجعل له على رجل ماله درهم ثمان وله ابنان فقال احدهما  
 من اني حسن مع الثمان في حق نصفه وهو حينئذ لانه ولله  
 على نفسه فجعل فانه اسوي حسن رجل بالفلان على من درهم الى عشرين او ما بين  
 درهم الى عشرين فعليه سبعة ولو قال من عشرين الى عشرين فعليه تسعون وعشرين  
 قول الى حنيه وما لا المذكور لانه هو العشر في الوجه لانه العشر  
 في الوجه الثاني عند ابو عليه ثمانية في الوجه الاول تسعة في الوجه الثاني ولو قال  
 له من ادرك من هذا الحارط الى هذا الحارط او ما بين الحارطين فليس من الحار  
 طين سي والحج وهو في كتاب الجلائق

# **كتاب الفصل رجل له على رجل درهم قال ادفع الى حنيه غدا**

على انكر برك من الفصل وهو بركي من الفصل ان ادرك اليه الحنيه غدا وان لم يوجد  
 الا ان عليه في قول الى حنيه ومحمد في قول الى ثوب لا يعود هو بقول بانه شرط سوطا هو بان  
 بدون الدرك وهو اذا الحنيه غدا لان الاداء واجب في الحال وفي العدم على سبيل الجمل  
 صلوا ذكر هذا معنى الا هو مطلقا ولها ان العواه حصلت معده بشرط ادائها  
 غدا فاذا مات السوط سبيل الماء وعاد الف كالجواز لما كانت له المجل  
 معده لسوط بسلامه الدين من دمه الحال عليه فاذا مات هذا السوط يموت الحال  
 عليه معليا عاذا الدين الى دمه المجلد كما لو قال ابراهيم عن الحنيه بشرط ان يعطيني  
 بالثاني اليوم كفيلا او دهنها فلم يعطه حتى مضى اليوم عاد لانه عليه كذا هي  
 قال ابراهيم عن الحنيه علي ان يودي الى الحنيه لم يوف وما فهو بركي من الحنيه  
 سواء ادرك اليه حنيه او لم يوجد بالاجماع لانه شرط سوطا هو بان بدون الدرك وهو  
 بامطلقا ولها بامطلقا واحص عليه بدون الشرط فلغا الشرط بقيت العواه مطلقه  
 بخلاف الوجه لانه على قول الى حنيه ومحمد لا يرد وقت لادائها الحنيه وما هو الوجه  
 والاداء لم يكن محصا بالعد فاذا حصه بوقت لا بد ان سعلق به مصلحه يخص بالاداء في ذلك  
 الوقت فسد الماء بالاداء في ذلك الوقت الخاص فاذا مات السوط سبيل الماء لما في  
 الوجه الثاني ذكر لانه بامطلقا ولها بامطلقا بان بدون الشرط فلغا الشرط بقيت  
 الماء مطلقه ولو قال اد الى حنيه غدا وان لم يودي من الفصل على ان لم يودي الى غدا



فالأول عليه حاله فإن ادعى الحمايه بما هو مسمى من الحمايه ان لم يرد فالألف عليه انه  
 صرح على نفسه الرأه شرط اذا الحمايه على نفسه هذا الشرط فاذا افادت هذا  
 الشرط عاد الألف عليه كما لو قال نعمت من هذا العبد كذا على لك ان لم سعد المولى  
 ولا مع مسا لم سعد المولى على البيع البع كذا هي يبيع الرأه وعود الألف عليه  
 ما دون له من رجلا منها فصالح العبد عليه عن نفسه على مال لم يجوز ان يقدره لس من كسر  
 الاوى انه لا يملك مع وجهه بغيره وكان ولاية المصون في ربه الى المولى لا الى الوكيل عند  
 هذا العبد رجلا عمدا فصالح العبد الى العسل على مال لان عمده كسبه ولاية  
 المصون فيه اليه وبعده جاز من الحق الهلاك فهو بالصلح كانه سره فملاك ذلك ان  
 عصب وما هو ديا فاسم ملكه وسمه العوب حمون درهم فصالجه على عايه درهم جاز  
 الصلح عند في حقيقه وما لا سطر الفصل وهو حمون لان حق رب العوب يعني في  
 العمه وهو حمون ما اذا صالجه على ما به فصار كانه ناع الحسن ما به فيكون هو اضطر  
 الفصل الا اذا كان سمساعا ليس في ماله حسد لا حذر جاز كما لو قضى القاضي  
 على الغاصب بعمده ثم صالجه على ما به لا يجوز كذا هي جاز كما لو كان عمدا من رجلين  
 اعنته احدهما وهو ميسر فصالح مع الشريك على كسر من نصف عمه سطر الفصل  
 بالاجماع كذا هي هذا ولا في حقيقه ان حق رب العوب في عمن العوب فام الاوى ان  
 ان ايا احد العمه من الغاصب وسمه ملك في الثوب وظهر ملكه في حق الخصومه في الثوب  
 البصلح

منه والليل عليه انه لو صالح مع الغاصب عن العوب على كسبه بعمدها وقبض  
 المجلس مع الصلح ولو كان صالحا على نفسه كان ذلك سرا المخط بعمدها ما لقيمه فيكون سلا  
 حاله وان لا يجوز له ان يملك رعا العوب في العوب فام فيكون صالحا عن الثوب لا عن  
 قيمه العوب بل يكون وهو محلا ما اذا قضى المفاضه بالعمه لانه فعل حقه عن العوب  
 الى القيمة ومخلاف العبد المبرك لان عمه يعني حيا ساك في القيمة لم يوي العبد  
 لو ادعى السعابه الى الشريك الساك او المعين اذا ادعى الصمان ليس له ان يبيع  
 ليس في حقه في عمن العبد فعن اسففا العمه فالصلح على كسر من نصف عمته يوي  
 الى الوكيل سطر الا اذا كان سمساعا على ما هو دجك قال لاجر لا يوزك كما دعي حتى  
 يوجر في سره او يخط بعض المال فاحره او حط عنه صح الماحل والمطل لانه عمر  
 مكره في ذلك لان الاكراه يكون بالعمه او المحس ولم يوجد وانه اعلم  
**المضاربه مصادق ادان دما ترويه اذا كل له**  
 على الناس سمساعا فانه كان في المضاربه ومع فانه محرم على الفاضل بعمدها  
 بعماله لاني لانه سمعوا لاحد ان لم يكن فيه ومع لا يجوز لانه مبرور لكن اذا السع  
 عن السعاصي يقال له اجل وجب المال اى وكله لان الجواله سمساعا مكان الوكاله لما  
 فيه من عمل المطالبه وكذلك كل وكيل بالبيع لا يحرم على الا سمساعا ومحمل الموكل على  
 السعري لان له يبرده على العاود موكله بعض الثمن ليصح مطالبته اما الساع والسجاد  
 محسرا على الاستيفاء لانه وكل بالاجر ويجوز عنه الاجاره الصالحه بعمده لعمه النابيه



مع الف درهم بالنصف اشري بها حاديه فتمها الف وطهرها المضارب بجان الولد  
ساوي لنا ما دعي المضارب سب الولد لم ينفذ دعوته في الحال لكنه موافق لانه  
لا يملك للمضارب في الولد ولا في الحاديه فان كل واحد مسؤول برأس المال ويجوز كل  
واحد كانه يعود لسبب عدم الاثبات لو اشري بالف عمدين فكل واحد منهما  
مثل رأس المال لا يظهر الوجح ويحول كل واحد مسؤولا لسب المال وانه يتحملان  
بملك واحد مما يصعب الاجم لو اشري المال لكن دعوه السب لم تسبل لانه لا يحمل الاطلا  
سبب البهيم فادانعت منه المزام الف وحيث ما ية الآن طهر الوجح وهو حيس ما ية  
مضربه للمضارب فعد ذلك المضارب مسامح الولد فعد دعوته دعوى من  
الولد وقد نصيب من المال مسبقا لمال الولد في الف وما بين وحسب الف  
رأس ماله وما بين حيسون نصيب من الوجح وليس له ان يضمن المضارب سدا وان كان  
موسيرا لا يباد نصيب رأس المال انما كان سب نصيب المضارب عن  
نصفه باعسا او دنا دهم الولد وذلك لم يكن نصيب من حصة المضارب فعد من  
سعدا واذا احذر من المال الف وما بين وحسب الف رأس ماله وما بين حيسون  
رجح طهر من الأم كلما رجح ونصيبها للمضارب تصارفت الحاديه فكلها لم ولد للمضارب  
وهو من نصف حصة الوجح مال موسيرا كان ومجيبا لانه ضمان مملك فلا يقبل الى  
الصحيح من حصة خلاف ضمان العين لانه ضمان املا في ولا يرد له من الصبح ولم يوجد هي  
مضارب معه الف بالنصف اشري بها حاديه فتمها الف وحيث ما ية الآن طهر الوجح وهو حيس ما ية

الا لثان حلان سعد صا الساع فالف وحيث ما ية علي ربها مال وحيث ما ية على المضارب عن  
العبد لا العبد كان بينهما او ما عاروه للمضارب فتمته يكون عليه ثلاثة ارباعه لو لم مال  
فتمته يكون على رب المال لكن المطالب به هو المضارب لانه هو العاقد مع دكي ثم  
يرجع به على رب المال ورجوع العبد عن المضارب لان المضارب ضمن بماله  
نفسه ومال المضارب به امانه فكون الضمان منافيا له وعلى من اوجبه على المضارب  
و صار رأس مال رب المال الفان وحسب ما ية لكن المضارب سببه مراحمه على الا عين  
لانه اسماه بالعين مضارب معه الف بالنصف اشري به عبيد فتمته الفان فقبل العبد  
رجلا خطا حيا رب المال المضارب من البدع والعدا وان احار العدا والعبد  
علمها او ما عاروه على المضارب فتمته ارباعه على رب المال ان العبد بينهما المذكور ج  
العبد فكل عن المضارب اما نصيب المضارب فطاهر اما نصيب رب المال لا العبد  
بالحاديه صار كالرأب عن ملكها فتمها بالعبد كانهما اسراة فمقدم للمضارب فتمها لو لم  
المال ثلاثة ايام المضارب اذ اجمع من قال المضارب سدا الي رب المال ليس او سرك  
حاذ لان رب المال احس في حق ملكه المصروف فصح بوقيل المضارب اياه كالجوح  
وكل احدا اخر بخلاف ما اذا دفع المضارب الى رب المال مضاربه بالنصف  
حس لا يصح المضارب الساسه لان المضارب به عيب سوك وهو ان يكون المال من البدع  
والعبد من المضارب والبرج على السوك وصفي مال من رب المال كذلك  
الجهل من فليكن مضاربه لكن يكون بوقيل المصروف فصح التوكيل وبطلت المضارب



سوط المضارب العزل على وجه المال وبالعقد لم يصح المضاربة لان هذا الشرط يمنع  
 التحلية والسلم الى المضارب وتسلم راس المال الى المضارب سوط هو المضاربة  
 المضارب نفسه وكيفية وركونه في مال المضاربة لانه احسن لعل المضاربة  
 وصار كالقاضي نفسه في مال المملوك لانه محسوس لعلمهم ولو تصرف في مخرج اخرج  
 حرد حاسا ياهله مفعلة في مال نفسه لانه غير محسوس لعل المضاربة فانه يمكن افعال  
 نفية من شاذ ان خرج حرد حلالا لمكة ان يستاهله مفعلة في مال المضاربة وادب بالنفقة  
 الطعام والرواح والكسوة والوكوف اما الدواني في مال نفسه لانه لا يحتاج اليه عابدا في  
 دوايه المحسوس لاداء في مال المضاربة وهو مظهر الجواهر بعضها في مال الزوج وادها  
 في مال نفيسها وكذلك مفعلة الموهون على الواهن واداه على المبرأ من وما انفق المضارب  
 على نفسه لم يلحق براس المال ما اعتق في الكلب والجمالان وقصاره لسائر وجمع  
 ملحق براس المال اعسارا للعبادة وكذا الشريك شريكه عنان اذا ساء بهما الشريك  
 مفعلة في مال الشريك محفوظ عن محمد قال ولو اسرى المضارب بجمع راس المال  
 ساما لم يلحق به ما به من عده او قصرها وقيل له اعمل برأيك فهو مطبوع ولا يرجع  
 بذلك في مال المضاربة الا اذا ابره وجه المال بذلك لانه اسد براس المال وما  
 يسفر ذلك جمع راس المال يكون صورته مال فلا يلزمه الا اذا ارمي  
 به صرحا لکن متى ان اسرى بعض راس المال اثبات تصرف البعض الى المراكذ ولو  
 صعبا احرصا سرهما بعد ما تصح لانه لما قال له اعمل برأيك فملك حلقه مال نفسه

مال المضاربة فلم يصح ما هنا محلط الصبح في الساب فيقيم الممن على وجه الربح  
 وعلى وجه مضمونها مما اصاب الصبح يكون للمضارب وما اصاب الثوب لا يفي  
 يكون مال المضاربة ولو قصرها لا يكون شريها منه لانه ليس فيه مال قائم لان  
 القصاره ليس الا الرشد ولو لم يعمل له اعمل برأيك يصح ما هنا الصبح هو  
 المال بالخيار ان شاذ احرصا سرهما بعد ما تصح لانه لما قال له اعمل برأيك فملك حلقه مال نفسه  
 والربح للمضارب في المضارب ملك الادعاء والاصناع والاجاره والاستجار  
 والوهن والادب هما مطلق بمقدار المضاربة لان هذه لربها من فروع التجارة لا  
 يملك ان يحل مال المضاربة بمال نفسه او مال غيره وان بدع مال المضاربة الى غيره  
 مضاربة الا اذا قال له اعمل برأيك لانه متى سركه لا سركه غيره ولا يملك له سركه  
 والا فواض الا اذا ابره بصرها والاسد ان ما يكون ان يجرها او قصرها مال  
 نفية لصح ذلك رساله في مال المضاربة فلا يملك ذلك لانه تصرف يعني ليس لال  
 مضارب سوط لنفسه بصح البوح واداهه عشره بربا صا او بشرط ربح المال  
 لنفسه ذلك في المضاربة فاسد لان البوح وما يكون فواض لعمري هو في هذا  
 السوط الى قطع الشريك في البوح عسى اذا صدقت المضاربة فجميع البوح يكون ربح  
 المال للمضارب احرصا سرهما بعد ما تصح لانه لما قال له اعمل برأيك فملك حلقه مال نفسه  
 يصح وتثري بالكون صح هذا الشرط حتى لو خرج مال المضاربة الى الغير فملك  
 بصرفه ما ذلك لو ذهب الى الصبح واسرى بها ما عا من ليكون الشرط مفيدا



رد المال اذا اقال المضارب اعلم بانك ما دعي من شي فبيننا نصفان فذبح المضارب  
 الى اخر مضاربة بالنصف ذبح المضارب الثاني فصفة للثاني والنصف لرا جويس رد المال  
 ومن المضارب الاول لان ذبح المال شرط لنصفه نصف ذبح مضارب في المضارب الاول  
 والمضارب في المضارب الاول نصف المخرج فيكون ما حصل لرا ورا بين ذبح  
 المال نصفان ولو قال ما ذق الله تعالى من ذبح فبيننا نصفان والماله بحالها  
 نصف المخرج للثاني والنصف لرا المال ولا شيء للمضارب لرا ولان ذبح المال  
 شرط لنصفه نصف المخرج مطلقا ولا يكون كذلك الا اذا ان يجعل ما شرط

### الاول للثاني من نصف المخرج مصروف في نصيبه جاز اذا اشتهر

الوجان سوكه مفادته وشركه المفادته وهو ان يكون راس مال كل واحد منهما  
 على السواء لانه متى علمنا انه معاوم فوصى الى مساوي بعضهم بعضا فان راد راس  
 مال اخرهما من حسن ما يصلح راس المال من الدراهم او الدراهم مملوكة او مملوكة لاسي  
 معاومه ونص سوكه عسان ونص كل واحد منهما ويلا عن صاحبه بالصرف في نصه  
 كغفلا عن صاحبه بما لم يخط من صان التجارات ولا مفادته الا ان حوز بالعين عاقلين  
 حتى لا يصح من عديم او من عديم او من عديم او من عديم او من عديم او من عديم  
 ان كماله العبد للثاني النص لا يصح فلم يكونا يرا ويصح معاومته الدمين لاسيما  
 ولا يصح معاومته المسلم الذي لعبد لرا سوا فان الميلم لا يملك التصرف في الخصم

والمخول ومالك الذي ورد في عن أبي يوسف انه يصح فان ذبح المضارب من عودضا  
 او ذهب له لم يعد المعاومته لانه ليس من حسن راس المال ذبح راس المال لا يصح في  
 السوكات والمضاربات الا الدراهم والدراهم لهما لا يصح في الشيا وانما يجب  
 الممن في ذمة المضارب فلو حصل المخرج بالشيا يكون المخرج حاصلا ممن ذبحه  
 فلو كان ربح ما ضمن لرا ربح ما لم ضمن وعلم لمصروف لا يصلح راس مال الشركة لراها  
 معين بالسعين فاذا اسرى به سباع من السلم والحمد عن ما اسرى في ذمة  
 ولو ربح يكون ربح مالم ضمن لرا راس مال امانه في ذبح وكذلك العودض لا يصلح راس  
 مال الشركة لراها معين بالسعين فاذا اسرى به سباع من السلم والحمد عن ما  
 اسرى في ذمة وكذلك العودض لا يصلح راس مال الشركة لهذا المعنى لمعنى جويس  
 ان عبد القيم لا يعلم قدر راس المال فلا يلزم المخرج وعلم رايه كتاب الصرف  
 السعة لا سعد من بالسعين يصلح راس مال الشركة والمضاربة والعقود والراحم  
 لا يصلح راس مال الشركة والمضاربة في قول ابو حنيفة في ذبحه وعهد محمد يصلح لانه  
 ممن عده سلمه مضارب معه العان فقال لو ذبح المال دفعه الى العاد ربح  
 الثاني هذا المثل سوا نصفان وما ذبح المال ذبحه المالك المصنوبه فالقول  
 المضارب ذبحه كان ابو حنيفة يقول ولا القول قول راد المال لان المضارب يدعي عليه  
 السوكه في المال وهو سوكه مخرج الى قولها وجه قولها ان الاحاديث في متبدا  
 المعوض المخرج ساعليه في الاصل وهو من المعوض القول قول الثالث اعلم بالملودع



والقابض اذا جاز القول قول المضارب الاصل فيكون القول قوله في الشيء هو  
 البرج ايضا لانه ساعده ولو قال برب المال دفع اليك بضاعة وما لا يولد دفت  
 الى مضاربه ودرج فالقول قول ربح المال لان ربح ماله يولد من ماله فيكون له انصار  
 الظاهر والاحد يدعي في الشركة ورب المال سكر فيكون القول قوله مع مضمون  
 معه الف بالصف فاسري بما عدا وفضل لعبد لم يعد التمن حتى صاع ربح  
 على ربح المال بالف احيى فان صاع هذا الالف انصاره بالف احيى هكذا  
 موه بعد احيى ويكون راس المال جميع ما دفع اليه ربح المال فاما الفصل عند ذكر سرية  
 لا تكون ربحا لان ما نصق المضارب من ربح المال في كل موه امانه في يده لان  
 المضاربه ساعده الضمان لان ساعده على امانه فيكون الضمان ساعدا له والقول  
 محلي رضي الله عنه امانه على من قام الوجه وهلاك الامانة في يد الامن فتملكه  
 في يده ربح المال ورجح في كل موه جرت من هذا ومن الوكالة فان من وكل اساما  
 ساعدا عنه بالف بعد الالف اليه فاسري لو وكيل وهلك الالف في يده  
 ربح على الموكل بالف احيى لو هلك الالف الثاني في يده لم يرجع بعد ذلك على الموكل  
 سبي ان الالف الاول كان امانه في يد الوكيل فاذا هلك في يده بعد الشا  
 بعد هلك امانه ورجح على الموكل بالف احيى ولو هلك لرب الف الثاني لم يرجع  
 بعد ذلك لانه بالسراصار ايها العدم من الموكل واسعد التمن عليه فاذا اضمن  
 الفا بعد الشرا بعد اسوي حوت لانه معوض لجمه المصروف لجمه المصروف  
 على القابض

للمضارب ايضا والضمان لاسا في الوكالة الا ان القابض اذا وكل للمضارب  
 جاز وكيلا يكون المعوض مضمونا في يده حتى لو هلك في يده يجب الضمان عليه اذ ان  
 ان الضمان لاسا في الوكالة كان المعوض بعد الشرا مضمونا عليه فيضارب مباح  
 الخاصة فلا سعي له رجوع على الموكل بخلاف المضاربه لان الضمان ساعده للمضارب  
 على ما مره لوم بعد الموكل الالف الى الوكيل حتى اسري الجهد بعض الالف من  
 الموكل وهلك في يده لا يرجع على الموكل سبي لانه يقبض الالف بعد الشرا اذ ان  
 حقه على ما ان المعوض بعد اسري مضمون في يده فلا يكون له رجوع بعد  
 ذلك بخلاف المعوض قبل الشرا لانه امانه على ما مره ولو سطر ربح المال ان عمل  
 غيره مع المضارب يكون له الرجوع لرب المال والى للعدد والى للمضارب  
 صرح لان هذا الشرط لا يمنع تسليم راس المال الي المضارب لان الجهد لما دون  
 له بدعمه الا ان المولى لا يملك ان يسهه المال من يده ولا سعيه ودينه غيره  
 من يده ووجه بخلاف اسرط عمل ربح المال لان منع السلم على ما لم يذكر ما يله  
 المباح قد مر في كتاب السوع في باب المبراهمة والله اعلم

**باب الرجوع لرب الف في يده الف درهم اذ عاها بجان**

ربحان كل واحد يدعي ان الالف له ودعمها امانه فانه كلف لها فان كل لهما فالالف  
 بينهما ايضا لانه او لكل واحد الف وان كل لهما فكل لهما فالف للكل  
 وكل له لاسي لانه جرد ان خلف لهما فلا سبي لهما واذ اختلف لاحدهما وكل سعي للقاء



ان يصح حيي خلفه لا اخر لظهوره وجه الحكم فاذا حفظت له حركته ايضا فالالف سميها اول  
 الف اخر سميها ثانيا اذا اكل لها حركته وان يصح الثاني بالالف للذي حركته اولاه خلف  
 للثاني حركته لم يركب في الكتاب وسعى ان يكون الالف سميها عليه الف اخر سميها لان بها  
 له اول اسطر حتى الثاني في الالف الثام والمودع ان يخرج مما اراد بوجه يرمز  
 عندنا احدنا لثامعي لانه مامور بالحفظ مطلقا ومن حفظه لا الطوبى اذا اكلنا منا  
 كان ممكنا من الحفظ عند أبي حنيفة له ان يخرج به سوا كان له حمل ومونة اكله في  
 المسافة او قصرت عملا ما طلق اللفظ وفتيا في معنى ان لم يكن له حمل فذلك وان كان له  
 حمل لم يسهل ان يضاف بها لانه يلزم صاحبها مونة الرد من مكان بعد وهو يلزم ذلك عند  
 ان يسهل المسافة له ان يخرج به سوا اكل له حمل ومونة وان عجزت ليس له ذلك لانه اذا  
 تعدت المسافة تعود عليه اكله حر من سوا هذه اشارة الى ان الجهد مقدس ما يعمد  
 به اكله الاخذ من ميثاقه وان المودع امره بالحفظ في المصير ليس له ان يخرج به ان  
 السعد بعد يصح ولو خرج به هلك صار صامنا واجوا ان اللوم ان يبارك بالركم  
 وان دلالة اعم والمودع ان يحفظ المودع سدى من ميثاقه لانه معهود في الحفظ فكون  
 الادعاء او ماله بل ذكر دلاله ولو يهاه ان يدع الى عياله ان لم يكن له سدى ذلك ما كان  
 مسا لا يمكن ان يسكن مع يسه كالدابة ويحمى لا يصح التمسك لانه لا يمكن العمل به وان  
 كان سببا له منه يدعى ان التمسك بعد العمل به ممكن فيصير التمسك له ان يحفظ المودع  
 حساسا في مئة وعادته في كل مكان يحفظ ماله فيه عادة عملا ما طلق اللفظ وان امره

ان يحفظ في داره يبارع اوضح الفصل ان الدور المختلفة سادت في الحفظ والكل  
 ساقى داره فامره ان يحوط في هذا البيت ويهاه عن بيت اخر لم يصح التمسك لانه لا  
 سعادته ان في الحفظ حيي لم يعاد ما كان البيت الذي يهاه عنه مودعه فوضعه فيه مع  
 ضمن مائة اسود وعوار حلا الف درهم فعاد اسان فلما خسر ان يطلب منه  
 عند أبي يوسف ومحمد بن النضر وعبد الله بن حنيفة ليس ذلك لان نصيبه لهما لا يمسك  
 لقيمة ما طلقه بالاجماع حال عسرة السر كحل خلاف الدين لان المدون يصح من مال  
 ليس به نصيب اما في المودعة سلم مال عزم لم يصح وحل اودع وجلا الفاقاد وبعده عمر  
 لم يملك قال ابو يوسف ومحمد بن النضر للمالك انهما ان الاول صار صامنا بالبيع والاني مالا  
 حذ وصار كالمودع الغاصب عزمه ان من الاول اودع له على الثاني وان ضمن المادرج  
 به على الاول كودع الغاصب عند أبي حنيفة للمالك ان يضمن الاول ليس له ان يضمن الثاني  
 لان الاول يضمن صامنا ببيع المال الا في ان الثاني لو كان حاضرا عنده لم يضمن الاول لانه  
 لم يحفظ فلم يكن الثاني احد مال مودع لقائه لكن الاول انما يضمن لثاقفه عن  
 الثاني لكونه ماركا للحفظ ولم يوجد من الثاني بول الحفظ فكان الثمان على الاول والثاني

**كتاب الاعاير**  
**الاعاير غلبت المتابع بغير عوف**

عندما وعد المشافي اياه المتابع لئان لا يبارعه سقود يلوظ العليد فانه اذا اقال المالك  
 متابع هذه الدار سميها نصيب ويكون ابارعه وهذا لان الحاجة ما يسهل الى تملك المتفوق  
 بعد عوف كان الحاجة ماسة الى تملك العين بعد عوف وليس ذلك الا ببارعه وتسمي على







هسك اهدل هسك اما اذا ذهب الواهب سبباً ولم يفعل شيئاً كان لكل واحد منهما ان يرجع في  
ذلك الموهوب له اذا باع نصف الدار فلو اذهب ان يرجع في النصف لرجع في الباقي  
في النصف ولو كان الموهوب ارضاً ببعضاً مني الموهوب له في باقية منها سبباً او كان  
ارياً او عوس محلاً وبعد ذلك رباؤه في الارض بطل حتى الرجوع في الكل لانه بعد رباؤه  
في الكل هذا اذا كان الدكان عظماء بعد ذلك رباؤه الكل اما لو كان سبباً لا بعد رباؤه  
لا يمنع من الرجوع ان كان الموهوب ارضاً في محل ذلك ارض منها كان له ان  
يرجع في الباقي لان ذلك يكون رباؤه في الارض التي سبباً لارض اخرى الزيادة من  
من الرجوع اذا كانت متصلان الزيادة حصلت تسليط الواهب انما ملك الموهوب  
له فامسح الرجوع في الزيادة لانه ليس ملك الواهب وامتنع في الموهوب ارضاً لانه لا  
يفعل الفصل عند اجل ذهب لرجوعه واداعى ان يرجع على الواهب سبباً منها او على ان  
يجوده سبباً منها اذهب له جاره على ان يعتقها او يمد لها ام ولداً لم يمد حيزه والشرط  
والشرط باطل لان محالف موجب العقد لان موجب العقد ان يحرق المصروف لان يكون  
محلاً في المصروف لكن المدة لا يطل بالشرط القابل لان السبي عليه ايلام وجود المدة بطل  
شرط المعمران قال داوي لك عمري لان موجب المدة ان يكون الموهوب بعد موت  
الموهوب له من مال الورثة والراهب شرط ان يعود اليه بعد موت الموهوب له فلو كان  
محالفاً لموجب العقد حلان البيع حسب ما بالشرط القابل لان العبر مرد سبباً  
السع بوجود الشرط القابل وجعل له على امر القدرهم فقال اد لعاقد ما لا ألف

لك او اباك او مال اذا ادب الي نصف المال فالت لربي من النصف الاخر فهو  
باطل والالف عليه على حاله لان الدس قال من جهة من حيث له عوصيه ان نصراً الا ليس  
بمال من جهة لا احتمال ان لا نصراً لا من حيث انه مال كانت المدة مملوكة حتى يصح  
القبول من حيث ان اشتراط ان كان يصح تعلقه بالشرط من حيث انه تمليك لا يصح فلا  
يصح بالسك خلاف ما تقدم في اول كتاب البيع لان في الامور اعم من الشرط بل هو  
معد بالشرط والمعد موجود والمعلق معدوم وسببها فرق معلوم وجعل فان هذه الدار  
هبة لك سكتي ودفعها اليه فهو اعادة لان هذه قوله الدار هبة لك ولو كان طامراً لم يملك  
الوقت لكنه يحمل عليك المنفعة لان اضافة الدار بحرف الدار مسمول في مكر منافعها لحد  
رائع ورجوع قال هذا الحارط في اسرارها وحوالي سكتي حوج نصير للمحل المسم  
لان السكتي لا يداول الا المنفعة والمسم متى يعطى التفسير كان الجواب من المسم  
التفسير كقول الامراء امورك ملكي مطلقاً سكتي كان الجواب من الامر يعوض الظل  
ولذلك لو قال داوي لك سكتي هبة وهذا اظهر من الاول لانه جعل المدة من السكتي  
محلاً في قوله داوي لك هبة سكتي هبة كان هبة للدار لانه اضاف الفعل الي الموهوب  
له فلا يكون نصير المدة فيكون مشفوه واما للعوض يعني هسك ليسكنها باجل  
بصدقت لعشر دنانير لمحا حن ادهما لهما حادوا بالانفاق ولا رجوع فيها لان المدة  
من العبر صدقة والصدقة صيرت المال الى الله تعالى لانه احد لا يشرك له العبر  
انما سوب عوانه تعالى في امره فان السبع لا يمنع الصحة ولو وهبها من عبيد بعد



فما عدى لم يقع عند أبي حنيفة لأنه جازوا وأهبا للكل أحد النصف سألوا السومع  
منع تمام الهبة والصدقة على العن كمنه الهبة حي كان للواهب أن يرجع وعندهما  
الهبة والصدقة مملكتا لأنه رآه الملك الهما حمله فلا يمكن السومع وقبضت الملكا  
يمكن السومع في زمان التقاد السومع الطاري لا سطل الهبة لهذا لو ذهب أرا  
كم يرجع في النصف يقع ولا سطل الهبة السافيه **كتاب** **الأجاء**  
**وحل الكرى إلى ملكه ثم أراد أن يعده فهو عذر له أن يعرضه عن فساد الجارة**  
سقف عذر عندنا أحانا للشافعي وجهه أنه كذا العذر أن يلزمه من قبله بالصدقة  
أو المانع إنما يصدر معصية بالاستعمال فالعذر قبل الاستعمال بمنزلة العذر في كل المصير  
في السومع كمن سجد بالصوم من غير ما كذا هي العذر لها من محموله بحجور العذر  
مقصوده بذكر السومع أو لا توجد سلفته في الموضع الذي قصد هذا صدر لم يلزمه  
بالعذر منسب له من الفسخ في فعل المصير ولو أراد الخصال أن يعده ليس عذر له لأنه  
أن يبيع الأصل إلى المشتاجر ولا يذهب أو يبيع بغيره وذكر في الموادات أن الأجاء  
أن الأجاء لا يفسد إلا بفساد أو بفساد أو بفساد إذا كان عذر يحمل الخفا فذكر في الموادات  
إذا أوردته عشر سنين كالحمد دون لا وما عنده الأمن المشتاجر والمكر المشتاجر  
الدين فأصبح إلى العضا بالدين لا طهار العذر وذكر هنا أنه ينقص بغيره وما قبله  
وما قبله إذا دفعته أكله فاستاجر رجلا ليعطي بغيره أو يطلع منه لو مع كذا يفسد  
الأجاءه من يدن البعض أنه عجز عن المصير على موجب العقد ولم يكن في نفا العقد قابله

منع من رجل آخر عده كمنه ماعى فليس عذر له لأنه لا صور له في المصير على موجب العقد  
الا إذا ألهه دين كذا وقال عده الأمن العذر حياط استأجره عما يحط به معكم  
أولس وقام على السومع فهو عذر له بطله حياط يحط ساف بغيره عما يحط به  
حاشه هذا الثاني ولا يعطيه أحد لو ما يحط به لأن الزمة بالمصير موجب العقب صيرب  
لم يلزمه بالعقد وإن أراد أن يترك الحياط ويعمل الصوف لما أن يعده أكثر فليس عذر  
لأنه من باب التثنية كيف وقيل يمكن الجمع بينهما في ما يوجب أحد ولو استأجره  
لخدمه فصار فهو عذر له لأنه لا يمكن أن يذهب بالفلام مع نفسه لأن خدمة الغير لابد  
من خدمة المصير في مفسد عن السومع اضطراره فيكون عذرا **كتاب** **الأجاءه الفاسد**  
**وحل المشتاجر** حصارا محله هذه العتيم محام دفتق هذا اليوم بغيرهم فالأجاءه فاسد  
عذر أبي حنيفة لأن المعقود عليه مجهول لأن دكر العمل يدل على أن المعقود عليه هو  
العمل وذكر الوقت يدل على أن المعقود عليه هو العمل وذكر الوقت يدل على أن المعقود  
عليه منه بغيره أو الأخير أصلف حكمها لأنه أن كان المعقود عليه هو العمل يجب له  
العمل بالعمل ولو كان المعقود عليه المصير يجب تسليم المصير هذه الجها له مع صحة الجارة  
على العمل ويحذر ذكر الوقت على التعميل لصحها المصير فها ولو استأجره أو ضاع على أن يرضعها  
أو يتركها أو يبيعها فهو جائز لأنه شرط موافق مفسد العقد ولو شرط على المشتاجر أن  
يشقيها أو يتركها أو يتركها إنما يرضعها فسد لأنها جارة لأنه شرط شرط يعود مفسد  
إلى الآخر فإن مفسد السومع سعي إلى إفساد القابل وكذلك فعل بعض الأوص







بصيرة الانسليم الكل واما لا يطالب بسله الكل لانهم لو اكلوا كل واحد من اكله  
 انه ليس موجه واما السليم بل هو محبهم ان شايهم وان شالم سلم اما هي موجه بل  
 المعقود عليه فذلك معذور لان بعض المنفق لا يتحقق الا باليكفي واليكفي في الشاع  
 محال ولو احر من سره جازا بالاجماع لان بعدد على استيفاء الصف باستيفاء مفعول الكل  
 وكذلك رجاء ان احواد ارضها من رجل جازا بالاجماع لان ايتها حبر بعدد على استيفاء الموقود  
 عليه وارجع احدهما لرضا الشاخر اذ مات احدهما لا سطر في الصف لرا حرا لانه سبرع  
 طاري رجل استأجر ارضا فلم يسن ان يدبرها اذ اى سى يورعها لم يحول ان الارض يستأجر  
 للوراء والعرض السا وكذلك الورع سعاد في بيسان الارض ولا بد من لسان حتى لا  
 يعصى الى الشارع ولورعها ساسل حابر او يجب المسمى لانها له ان يعصى كذلك اذا  
 استأجر داته الى عداد درهم ولم يسن ما يحلها فسدت الاجاره ولو حلتها ساسل حابر  
 حتى لو قبل عداد حكي المسمى ولو يعصى في الطريق لا يجب الضمان ولو كانا ممل الممل وقيل  
 الوراء صحت لرا حاره في المسمى لفياد فلو استأجر ساسل بعشر درهم ولم يسن  
 ساسل لرا حاره لان لرا سنا حركى عوف والمعروف فالمعروف وليس له ان  
 سكر حرا واد افسار او لا طمانا لانه صابر كانه يعصى على الكفى وله ان سكر فيم لان  
 الناس اسعافون في الكفى بجل استأجر ارضا لورعها كذا في مدخل الثوب الطوق  
 من عمر كذا لان السع الا ان يقول سكر حتى ودموت المسله في السوع احده نقصت  
 او اسمد في الارض رطه فانما يعلم لانه ليس لهما تهما عاه معلومه ولو كان فيها روع

لم يدرك سره ما حرا الى ان يدرك لان له عاه معلومه فيترك ما حرا عاه للمعنى والله اعلم  
**باب الاجاره على اجل للشرطين اجل دفع الى حيا طوبا**  
 وقال ان حطته اليوم فلك درهم وان حطته عدا فلك نصف درهم فان جاله اليوم فله درهم  
 وان جاله عدا فله احو المثل لرا حرا على درهم ولا يصف من نصف درهم وهذا قول ابي حنيفة لانه  
 حول ذكره اليوم للتعديل لا للنايب فلو ادرك اليوم وحول كرا لغير معتد للمعنى  
 الاجام نصف درهم بامه في الغد لما لم يحط في اليوم وصار ذكر اليوم لورا قال حطه اليوم  
 درهم فلم يحط حتى جال العدا حطه بحال درهم واحتج في الغد سمان كانه قال ان حطته غدا  
 فلك درهم او نصف درهم فسدت لرا حاره في الغد طاله الاخر ويحت في اليوم لان في اليوم سكر  
 واحده ومردمهم وكان الاخر في اليوم معلوما فان حطه في اليوم حرك درهم وان حطه في الغد  
 بحا حرا المثل لكن لو كان حرا المثل انصف من نصف درهم حرك درهم لان صاحب التوب  
 اليوم ولو كان حرا المثل الكون درهم لا يحا لورا حرا لان الحيا ط رضى بحطه الرابده وقال ابو  
 الشيطان حبان ويكون ذكر اليوم للمساك وذكر العدا للتعدي فاعتقد اجارا بان احد  
 صها في اليوم درهم ولرا حرا في الغد نصف فان حطه في اليوم حرك درهم وان حطه عدا حرك  
 درهم كما اذا قال ان حطته يومه فلك درهم وان حطته فاسده فلك نصف درهم صح الاجار فان  
 فلك كرمي وقال ربح الشيطان فاسد لان حول ذكر اليوم للتعديل وذكر العدا للمعنى ولم يكن ذكر  
 الوصى حكا فاحتج في كل وقت سمان بمقابله عدا واحد معسا العدا مطلقا سيرا خا طه في اليوم  
 اذ في العدا وبعد عدا حرا المثل لا يصف من نصف درهم ولا سكر على درهم اكل استأجر

سيف محمد بن محمد بن محمد



لما شملنا على انه ان سلكوا سفينة فدرهم ولما سلكوا دابة او قنبرا فبدرهمين فما اثارا صحتان  
 لانه ذو سمين و قابل فكل اجرهما احرا معلوما فاما واحد وجب اجرهما المسمى ان يسكن  
 ولما سلكوا احرا حتى مضت المدح بحسب لاهل لانه مسعود هذا قول ابي حنيفة واما لا يجوز  
 لهما ان المعهود عليه اجر السنين انه مجهول لانه مجهول ان اجره هذا مجهول  
 السد فاذا مضت المدح ولم يسكن فيه لا يراى اى اجر وجب بخلاف ما اذا قال للخباط  
 ان حطه ودرهم درهم وان حطه فادسية نصف درهم لان كنه لراخه بمقابلته العمل اذا  
 عمل جبار العمل معلوما ولو استأجر دابة الى اخره على انه ان حمل عليها كذا من الشجر  
 وان حمل عليها كذا من الخيط نصف درهم وهو على الاختلاف الذي ذكرنا وكذا في استأجر  
 دابة على انه ان يروح من اخره درهم وان ذهب الى العاديه بدرهمين الصحيح انه على  
 لاهل خلاف الذي ذكرنا رجل استأجر رجلا لذهب الى المصير معي وهم معلومون  
 فذهب فوجد بعضهم مساعدا من ماله الاخر حسابا لانه اذ في بعض المعهود عليه  
 ولو استأجر لعمال الطعام الى بلدان بالمصر فوجد مائة مائة مائة اليه فلا اجر له  
 بالانكسار لانه اجره بمقابلته حمل الطعام وما يطلع عمله بالورد ولو استأجر لذهب  
 الى بلدان ويحى نحو انه مذهب فوجد مائة مائة الكتاب فذلك لانه اجر له في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف لان اجره مقابل لسل الكتاب وقد نص في الطعام وما لم يجد له اجر الدهار  
 لان اجره مقابل بالدهاب المحي لاجر الاستأجر لا بمقابلته لعل الكتاب ويحي الكتاب لانه  
 لسوء مونه والدهار حصل لاجر محب نعمه والمحى ما حصل لاجر مسطحه رجل

غصبت

استأجر عبد محمدا اعلمه سهم درهم عمل القناس ان لا سحق الاجر ان لا سحار وقع  
 ما يلاذى الاستئجار ان سحار العمل جاز لان فيه نفع المولى فانه باخذ الاجر وانه لم يجوز  
 الاجاره لان في محمدا ضربا بالمولى فانه ينفق عليه صمان العبد بمقابلته اجره فليد رجل العمل  
 ما هو العبد نفسه واجر الاجره ويطعم من العمل فدرهمان يجوز الاجاره وماخذ المولى  
 العبد والاحوان كان فاما لانه كتب عبد وان اسم ذلك الغاصب ممن عند ابي يوسف فجد  
 لانه انكسار ملك المولى وقال ابو حنيفة لا يصح لان الكسب ان كان ملك المولى لكونه  
 معلوم في حق الغاصب ان الصوم باساق البدن ولا بد للعبد لانه مقهور في الغلب  
 ولم يصدر الغاصب كذا المولى فلم يملك الصوم لاجل استأجر عبد اشهرين شهرا باربعة وسبعين  
 لحية الشهر الاول يكون بابو حنيفة فالشهر الاول يكون باربعة والسمير الثاني يكون بحية لانه  
 لما قال شهرا باربعة ساول سبعا الى العقد فمعين الشهر الثاني بحية لاجل استأجر عبد  
 شهرا بدرهمين ثم حاروا الشهرين فقال لاجل استأجر لانه انق اومرض اول الشهر  
 ولا اجر على وقال المولى لانه انق اومرض قبل ان ياتى ساعه سطر في حال الحضور  
 فان كان انقا اومرض في الحال فالتقول حول المستأجر لان الحال يول على ما قبله ان  
 كان في الحال صحما او حاضرا بالقول حول صاحب العبد كذا الطاهر مع المستأجر  
 اذا احسقا في حرمان الما واسطاعه في المدة حكم الحال كذا في هذا **في حاله المستأجر**  
**رجل استأجر دابة الى الحرم فحارها الى القاديه ثم عاد الى الحرم فماتت له**  
 عن الصمان و كذلك العادة لانه لما حاروا الحرم صار صانعا بالود الى الحرم لم يوجد البرهاني



المالك ولا الى يد مالكه وكون سماعه في بواجر عن محمد بن عمار هذا اذا احتاج  
داها لاحاسا اما اذا احتاج داهيا وحاسا سأل عن الضمان لان العقد في بواجر  
الى الحرم فاذا اردها الى الحرم والعقد في بواجر الى مالكه بغيره ولو وقع اذا  
حالت في الرجوع عاد الى الوفاء عن الضمان كذا هنا ولكن الصحيح ان لا يضمن  
لان العقد ان كان فاما لكن لا المتاح من المسعور بغيره لانه قصير لغيره لا سماع ولا  
يصلح قايما مقام بواجر المالك فلو وجد الرجوع الى بواجر المالك لا يضمن ولا يحكم بالرجوع  
لان في الحفظ على المالك من كونه بواجر المالك عند الرجوع الى بواجر المالك كما  
وجله استا جرحا والسرور للركوب فمع ذلك السرح واپرعه سرح اجر فان كان سرحا  
سرح كسبه الجمر فلا ضمان عليه لانه عطف الدابة لان بعض السرح غير معبد ولو كان  
السرح الثاني الفصل من الاول بحث ان يضمن من فيه الدابة بزيادة كذا اذا احتاج  
دابه ليعمل على ما عشرين محام حطة تحمل على ما احد عشر محموما والدابة بطون كذا يضمن  
حروا من احد عشر شهرا من فيه الدابة كذا هي وان اسرعه سرح لا سرح كسبه الجمر  
ضمن فيه الدابة كله لانه بمنزلة محمول الحرس ان ادكرها باو كاف لو كسبه الجمر فملكه  
وكذلك يضمن فيه الدابة عند ان يضمن لان الا كاف يستعمل احدهما يستعمل السرح فكان  
الحرس محمولا وصار كذا كان مكان الحطة حطا او سا يضمن كذا هي قال ابو يوسف محمد  
يضمن بغير الزيادة على السرح وقال بعضهم معناه الزيادة في المساحة حتى لو كان  
السرح باحد من طرفي الدابة قدر كسب من كاف فداوه اسار يضمن نصف قيمتها وقال

بعضهم معناه الزيادة من حصة السرح اذا كان السرح بكونه من الاكاف  
اسا يضمن بغير قيمتها وجله استا جرحا لا يضمن من فيه الدابة في طوق كذا يضمن  
الناس فملك المتاع ولا ضمان عليه لان كل الطوبى من لما كان مسلوفا فلم يساوا ولا  
يضمن المعدن وان لم يكن الطوبى الذي حمله فيه مسلوفا يضمن لان المعدن معدن  
بلغ المصروف سالما كان له الاخر لان السوا لا يضمن عند جبرك لم يقصود  
وان حمله في البحر فملك المتاع ضمن بغير اسلكه الناس ولا يملكه الناس لان طوبى البحر  
البحر خطر من طوبى السرا كان المعدن مسلوفا وان بلغ مصروفه سالما ذكره بجل  
استا جرحا لو دعهما حطة فودعهما رطبه ضمن بعضا الا من ولا اجر عليه لان رطبه  
من خلاف هيس الرطاب لان الرطبة ليست لها غاية معلومة بخلاف ودع الحطة لم  
يدخل تحت العقد بغير عاصا يضمن المعدن ولا يضمن له جرحا جرحا يضمن الى حمله  
لولا الحطة فمحملا محاطة فداوه العرطون طوبى لومى ود طوبى احد تصاد  
لسه الرك فوجب العوب الحيا ان ثا احدا لسا واعطاه امر المثل وان ثا لوك عليه  
وصممه فم العوب ولا اجر عليه لان هذا سبه بالهيب من جرحه لان الرك  
سولونه استعمل الهيب فكان مراصا من جرحه محالفا من جرحه فمخا له لهذا ودركي  
الحرس رباد عن ان يضمن انه يضمن فيه الثوب ولا يضمن له عليهما القبا لان  
خلاف حصر الهيب فلم يساوله الامر اصلا فصا **باب حارة المتاجر**  
وجله استا جرحا لا يضمن له **باب حارة المتاجر** هناك يضمن الدابة بغيره بغيره



او غير ما يكره في بعض لطيفات فان شاعمة قيمة في الموضع الذي حمل ولا اجرة ان شاعمة  
صمة صمة في الموضع الذي انكسر اعطاه الاجر بحساره كذلك كل احمر كك القصار  
والصباع والسكالك الساج والفا رصاص لما تلف علي يده فعمله اذ لعله احاطه  
ببراحاته الامراء لم يحالفه خلافا لوجه والثاني لنا ان الدار لم تكن له في المعاش  
وهو عمل من مائة الى مائة وخمسة وعشرين في بعض مائة في هذا الخلاص  
الامر بضمن والتعريف حصل الحق القصار اذ لم يصرف ما لم يواف موضع الطي على  
القصار والنبوع والحمام حب لا يضمن لان السار انما يكون لصوف الطسة ذلك  
امراطين لا يوفى فاما في البحر في سنة فلو قيد بشرط السداد ساعد الناس عهدها  
العمل فيحمل حاحه الناس ولو هلك لا يفعل بان سرق او عصب لا يضمن بخلاف في حينه وكل  
حال لا يضمن مضمون الاخر من ان حصل ما ذن المالك ولهذا لو هلك سرق لا يضمن البحر  
عنه كالخوف الغالب الغارة الغالبه لا يضمن بالاتفاق وعندهما ان هلك سرق يضمن  
البحر وعنه يضمن لان سنة مصرمان عندهما لانه بعض نفية لعملة اقامه العمل به او حيا  
مكدر عمره على رضى الله عنهما انما هما الصمان والقصار والصباع وكل احمر شتر  
لعله امرى العين له ان يحبس حتى ياحد احرة لانه من له الباع لما اقامه بالعين فيكون  
حق الحس في هذا عدنا وقال ربنا الثاني ليس له بحق الحس وجموعه اذ لم يكن  
لعله امرى العين لا يكون له حق الحس كالمالك والعيال كما اذا حبس له حق الحس  
فملاك عنده الصمان عليه عند في حبيبه لانه ليس بحق العين امان في يده عبيده لكن

لا اجرة كذا لك المبيع قبل التسليم فيسقط الاجر عن المتاجر وعندهما يضمن لان العين  
مضمون في يد عثمان وب التوب بالخيار ان شاعمة معمولا واعطاه الاجر لان  
الاجل مضمون عندهما فصيلا لم يبيع مضمونا سعادا ان شاعمة عن معمول لا يعطيه الاجر  
وبار كمالو اللغة العصار ببحر صاحب التوب بالاجماع فكذلك هي عندهما العبد لانه اذا رجه  
اسان فله ان يحبس حتى يسوي العمل لان العبد صار كالمالك عن ملكه فهو بالورد صار كالباع  
منه فيكون له حق الجير وجل استاجر وجلا بغيره كذا في من المستاجر فلما اخرج  
من السور احرق ما وقع في السور فله الاجر ولا ضمان عليه لان السلم قد  
ما اخرج من السور لو قوع في من المستاجر حكما باعتبار كون البيت في يد عثمان  
اذا احرق قبل ان يخرج من السور حب لا يجب الاجر لان المهر ما صار مساعفهم  
العمل فلا يحصل السلم وهذا بخلاف الحماط محطه في معمول وج التوب بخلاف  
بعضه فله ذلك التوب حب حب الاجر بحسبه لا يضمن ما حاط به صار مساعفهم السلم

**باب** **مما لم يدخل في الابواب** **وجل استاجر اوها او استأجر** **وها**  
فأخرو الخصامد فاحرق في يده حاره ولا ضمان عليه لان السلم انما يوجب الضمان  
اذا كان بصفة السودي ولم يوجد لانه صرف في ملكه بغيره وصار كمن حرق ما في ملكه  
بغيره فله ذلك فيه ان يضمن لانه عند مسودي رجل استاجر رجا وعلمها الى يده بغيره  
مؤنه الرد على الاجر لان البيع يعود اليه فان لم يجل له الاجر وانه عن الحاصل  
للمستاجر المسعود العين من المنفعة ولو كان سوس مؤنه الرد عليه لان السلم



له فكان المنة عليه حيا او صاع اعد في الحان من موعده يكون الاخر بينهما نصفان  
وصان ما لفت علمها علمها نصفان في حان زديهي هذا شركة العمل وهو المكلف لا صاحب  
الحاوت قد يكون موقوف لا امانه ولا يكون له جنة في العمل شرك مع رجل لا يكون موقفا  
ويكون له حذاه في العمل على ان يكون الاخر بينهما والصمان علمها بجل استاجر سائما  
بدرهم مكلما سكن وما حب الاخر بحساره دعي اليكم اكلما ساد مرحلة بحسرك وهو قوله  
ان حيفه الاخر هو قوله لا ان ما دون اليوم ساعات لا يمكن اعسابه فعد ربا اليوم  
وفي الكتاب ما لجل اما الحياط وكل صانع لجله ان يحسب لاسر حيا الاخر ما لم يصرع من  
العمل وسلم الى المتاجر لا ان السلم لا يحصل الا بالوحاط في منزله المتاجر مسقور  
الاخر عد ربا بحسب لوفو وسلم الى المتاجر بجل الكراي الى مكة بعد اعماها  
فكفل اسان بالجل ان اى بالجل جاز لا ان يعود عليه بالجل المطلق هذا يمكن اسفاه  
من الكفيل ولو كانت الابل اعماها مكفل يحملها لم يحسب الا بالجل عليه حمل الابل  
وحمل الابل عليها لاس صعبا سفاوه من الكفيل ولو كفل بعين الابل جاز لان الكفيل  
يعد على سلم عيها وذكرك لو كفل بحكمه عند بعينه لم يحسب ولو كفل بعين العبد جاز لما قلنا

**كتاب المكاتب والاعبيد على ما جرت به عادة المولى عبد الله**

ما لكاه فاسده في قول اي حيفه مجرب لان حصه بدل الكتابه من المايه الدراهم مجهول  
من حصه الدريمان ذلك المايه الدراهم من حارس العبد مقابل سبعمائة مائة وبعدها

من حارس المولى معييم المايه الدراهم على قيمه دمه وعلى قيمه عيده وخط فها اصاب بقتله يكون  
مكاساره وان مجهول وجماله العدل منع صحة الكتابه كما لو قاسه على قيمته او على حصه الالف  
اد اقيم بدمه وبعدها حرقان وقال ابو يوسف يصح الكتابه ونص المايه الدراهم على  
القتل وعلى دمه وخط فها اصاب بدمه يكون مكاتبا يصح وما اصاب العبد بالخط  
كأن يباع من حرمه المولى فتكون باطلان العدل المطلق فصل في بدل الكتابه فكذلك يصح  
ان يكون حصته مسمى من بدل الكتابه بحل كانه عبيد على قيمه او على عيده بغير عوض  
في بحر الكتابه اما القمه لانها مجهوله فتكون دسارا او قد يكون دسارهم وكن ذلك النكاح  
سماويون في موعده وقد ذكرنا ان جماله العدل منع صحة الكتابه ولما عدل لغيره لانه  
لا يعد على سلم وصاحب العبد قد سده ومن لاسعه وودي الحسن عن اي حيفه انه  
يحكم الكتابه على عيده بغير لان العدم على السلم لاسر لخط بصحة الكتابه كما لو  
كاسه على مال في دمه فلان العبد اسرى ذلك العبد وذهب له وادى او لجاز  
صاحب العبد سلم في ردايه الحسن يعني دعي فاصبر الواديه لا تعتق لان الكتابه  
ومعنا طله والناظر احكم له الا اذا ذكر المعلق في الكتابه بان قال فاسدك  
على عيده ولان على انك ان دمه الى فانت حرم محمد بحق حكم المعلق اذا دعي  
وودي عن اي يكون انه يعتق عيده لا اذا ذكر المعلق او لم يدعى لان الكتابه تعتق  
فاسده لانا طله وهاهنا لو قاسه على الف رجل من حرقا داه وقبل المولى يعني صفي



بصراي كاسه عنده الصراي على الف وطر من حرم الكتاب لا الجهر بالصوم في  
 فاراسها او اسلم احد صاحب قلم الحولان عن عن سلم عن الحرم في سنة مائة وثمانين  
 من مكات عن عبد دل بال مولوي العبد كاسه عنك ولنا  
 نالف درهم على ان اقبض اليك الف درهم فقبضت المولى على هذا الوجه فالكاتب  
 هو موه على احاد العبد والعلوق باحد في الحال فاربح العبد فاحار صار مكاسا  
 وادى البصرى الف الى المولى عن العبد لان العلوق راى حاج قد ابي رضا العبد  
 عيبي قال لمولاه كاسه صدك فلا العار بالف درهم على عيبي وكاسه على هذا الوجه صح  
 وتكون الف عليه دون العار ودخل الغائب الكتاب سوا لاشي عليه سوا مل الكتاب  
 اول بعيل وانما ادى الف عسما لما الحاصر وطامره لما الغائب فله ان لم يكن الدار  
 عليه لكن له حق في الاول الموصول الى العوق وانما ادى لم يرجع على صاحبه لشي لما الحاصر  
 فله الدار على لما الغائب لانه مبرع بالاد او كذلك امة مل الكتاب عن عيبيها  
 وعن اسن لما صعد بالف على ما صحت وانما ادى عسما لما قلنا  
**ما قبل من رجلين كاسه او مكات احد صاحب عن رجلين**  
 اذن احد صاحب ان مكاتب بصرى بالف درهم وبصرى الف فكاتبه فليس له  
 بصرى لانه رضى له فلو مضى لمكان لره الف او بصرى الف عن العبد فامض  
 تكون سالما لانه لان الشريك لما اذن له بالقبض بعد اذن للمكاتب فادان  
 الكس وكان صرعا بصرى من الكس للمكاتب وهو قول في حقه لان الكتاب عيبي

يتولى فاما عندهما لا يتولى فكون اذن كساره النصف اذ كساره الف درهم فاذا  
 كاسه صار كله مكاتب اسمها فامض من الف كله او بصرى يكون بينهما ولو كان عبد اسمها كاسه  
 من رجلين وطهما احدهما مكات تولد فادعاه احدهما وطهما حر مكات تولد فادعاه فمكاتب  
 من سب الاول لاول من الاول وصارت لهما فكلما ام ولله وتضمن بصرى ما لم يركبوه  
 عقروها وتضمن سب الاول الثاني من الثاني وعليه جميع فمما الولد ويجمع العقر وهو قول في حرم  
 رانه لما ادعى الاول من سب الاول اذ اول لانه يولد فادعاه واسم من صرعه كل الجارية ام  
 ولله لكن لم يصر فكلما ام ولله في الحال لقيام المانع عن ملك بصرى الشريك وهو الكتاب  
 فادعجت نزال المانع من تامل لره يستند او فصارت كلها ام ولله وتضمن بصرى  
 لشريك لملك بصرى نصف عقروها لان المولى صاوت فادعاه مسرورة وان لم يعجز بحال  
 العقر ولا تضمن من فمما الولد سالما لان حوله ينفذ الى وقت العلوق كان عام مكاتب لانه  
 له وقت سب الاول الثاني من الثاني لانه اسول دعاه على طامره لذلك وقت المولى فكون  
 ولد العقر وولد المجرور ورجل العقر فضمن فمما الولد لشريكه وتضمن جميع عقروها لانه  
 طمها لانه وطى ام ولد العقر ايها ادع العقر الى المكاتبه مل الحوها صح لانه كسب المكاتبه كان  
 حق اخذ لها على قول فيكون ومحمد لما استولدها لره ولصاير فكلما ام ولله في الحال  
 مل العقر وصارت كلها مكاتبه له ايضا ولا سب سب الاول الثاني من الثاني لانه وطى  
 ام ولد العقر ليس له ملك ظاهر لكن ينفذ الحد لمكان السمة فمما العصور عيبي يكون  
 بصرى المسول لشريكه نصف فمما مكاتبه لانه ملك بصرى مشوكة بصرى كامل لانه يتولد  
 ولا يملك بصرى العبد







لان المكاتب دالة بعتقان في الجرحية اذا ادنت كانه بعد عات حرام من لوغات المكاتب  
 وتكون دونا على الناس في محاسنه وله ولد حرم من امراه حره حي الولد حقا فقصي بالدم  
 على عامله الام لم يكن مصاحب المكاتب لان المكاتب عند ميل الاداء العبد لا عاقلة له فكون  
 عامله الولد عامله الام ولا ضرر به الى القضا بمكاتب ولو احصى موالي ليرام وموالي الو  
 في لايه فقصي القاصي لولا به لموالي ليرام يكون مصاحب المكاتب لا حاصل احكامهم بل رج  
 الى امه الوالي ليرام يدعون انه مات عبدا ولا الولد لا يمكن يقول بعض الصحابه كان  
 هذه مسله مختلفه من الصحابه ما المكاتب ادل مات عن فاموت حرا او عبدا فاذا قصي  
 القاصي لولا به لموالي الام كان مصاحب المكاتب لا مصاه فظاهرا ما طنا في جعل محمد  
 ومن حكم نفوذ القضا قطعا ظاهرا وباطنا بطلان الكتابه لانه لو سئل الكتابه فموت  
 الاب عبدا لاد استند الى اخر جيره فظاهرا مات جيرا فظاهرا بطلان القضا وفتاوا  
 القاصي مي بعد باطنا وظاهرا لا يصور بطلانه فكان من صر مرقه بطلان الكتابه كان  
 المسله لولا ولي لان به باستناد الحزم لا سئل القضا بالدم على عامله الام لانه حي قصي  
 حكم حسنة علي موالي الام كانت عامله موالي الام وهو يستند الى بظهره في حكم ليس بلام  
 لعن الاجد القضا حكم الحيا لازم فاما ولا الولد من جانب ليرام حكم لا دم لعن ليرام  
 فامر ما من هذا الوجه مكاتب احد الصدقات ودمعها الى المولي عن بطل الكتابه  
 ثم عجز طاب المولي قلها لان المكاتب ملك مجرمه وينقل الى المولي حمله اخرى واختلفت في  
 هذا اشار عليه السلام مما احدثت اليه بريم وكانت مكانه فقال حي لما صدقه ولنا هذه

للس

وصار كعقير محوت وتول صدقات اخذها بطه لكونه ان كانت غنيا وكذلك  
 الفقير صار غنيا طاب له ما احب من الصدقات حال فقره وكذلك ابن اسير اذا اهل  
 الى ماله ولو اسير طعاما شرا فاسد لا يحل اكله له ولا لمن قدمه من يديه بطون بل لا  
 ولو باع الطعام سوا صححها بطه للمسيحي تناوله اشارة الى اخلاف الس هذا يدل  
 على ان العبد لو اناح للعبي تناول الصبة لا يحل ولو باعه من يحل له ساوله عبد حي حيا به  
 حطاه لم يعلم المولي بحسبه حتى كانه عجز بمولي من الدم والعبد لانه لما لم يكن عالما  
 بحسبه وقت كتابته لم يصح محاراة العبد فادامح وال مانع من الدم فيحرم من الدم  
 والوليا مكاتب حي قصي عليه حكم حسنة وحكم حسنة وجوب عليه لودي من حسنة  
 كسبه ملكه فكون حكم حسنة عليه فلو عجز قبل ان يودي حكم الحيا به مع بالدين الا ان بعد المولي  
 وان لم اوص عليه حي عجز فذلك في قول الى حينه بوجوب ليرام لانه بعين حكم حسنة وجوب  
 نعمه عليه بعد الدم قصي في القضا وعدم القضا وصار بحسبه المديون ان حكم  
 حسنه المديون وجوب الصمة على المولي لان كسبه ملك المولي وحكم حسنه المكاتب على المكاتب ان كسبه  
 ملكه وعلي قول الى حينه محمد وهو قول ابي يوسف الاجراد المحو بمولي من الدم والودا  
 لان الحكم الاصل بحسبه العبد هو الدم وذكر على المولي مانع وهو الكتابه على شرف  
 الثالث فلا يتغير الحكم الاصل الى وجوب الصمة الا بعض القاصي يحلفان بالدين المانع من  
 ما يجوز للمكاتب ان يفعل مكاتب شرط عليه لا يجوز من الكون  
 الا فان سدد فالكسبه صححه والشرط باطل لانه حاله قصي العبد لا موجب الكتابه من المحو



وفي هذا الشوط جمل لكن الكتابه لم يبد انه عر اخذ في صل العبد الكتابه معاه من محمد  
 بالشوط الثاني اذا دخل في صل العبد لا يغير اذا لم يدخل في صل العبد مكات عر عده  
 او روح امته حاز ان هذا من حمله الاكساف والمكاتب ملك الكس كما ملك الخاره لو  
 روح عده اذا عتقه على مال لم يصح بوا كان يادن المولي او عر اذن المولي فار المولي احسن عن  
 المكاتب وانما لم يصح لانه ليس من المكاتب لانه ازاله الملك عن العبد باستحقاق الدين في دمه  
 المجلس والجد الرضي في ربيع الصغار كمل المكاتب لانه ملك الكس العبد الماذور  
 لا يملك شيئا من ذلك لانه لا يملك الا العكاه وهذا ليس بحاره الا اذا اذنه المولي محمد  
 يصح وروي عن ابي جعفر انه ملك ان يروح امته كالمكاتب ملك الجاره والاسم الجاره  
 بحاره لان المصوح حكم العين المضارب السرك سركه العنان عمره العبد لا يذون فما  
 ذكرنا من الحكم مكاتب يروح امراه امراه باذون مولاه ودعت المراه انها جرم  
 فولدت منه اولاد ادم اسحق فاولاده عسر كذا العبد على هذا وهو قول ابي جعفر  
 والي يوسر وقال محمد اولاده احاد والعمره لانه ولد المهر من اعسر المهر الا ان يطالب  
 به بعد العن واليه ان هذا ليس بطر الخوان كمال الرجل حر فوجها ما الرجل على المراه بلواه  
 على الحره باعسار العن رطل المهرود اما فها ما الرجل وما المراه وصق فلو سب المهرود  
 بالمهرود بنت اسدا لا يرحح ما الرجل على الحره بما يصح الخافه به مكاتب اد عبيد ياذون امره  
 جاريه فوطيها بعد ان المولي لم استعفت الحاره فوجد المكاتب والعبد بالعر في الحال ان  
 هذا من حقه سب هو من رابع الحاره صلت بها كالعابيه فان طمها بالحقاح يولفن

المولي لم يوجب بالعقر حتى يمس لانه ليس من رابع الحاره فصا وكمن الكفاله بغير اذن المولي ولو  
 استوى المكاتب اذا العبد لما دون حابه سوا فابدا فوطيها ام اسودها الناع احن العبد الحار  
 وان ياله سفسح البيع من الاجل ولو لم يره لاشي عليه في الحال لما امر **باب**  
**مسائل في الاجل في الاموال وما في السيد عرفت بطلت الكتابه كالوا** **باعتها**  
 في حال حونه ام ولد المصرا في اسلمت فانما سعى في قيمتها وهذا قول علمائنا وقال بعض الحار  
 لم يسخي لان الامتاق يعنى لعصره الكافر عنها ولنا ان الذي موصوم يجب االه ملكه بطريق الطر  
 وذلك مما قلنا وحل قال عده حولت عليك العاود بها الى سحر ما كل لحم كذا ما اذنتها  
 الى ثلث حرو ان تحجب فانت وصق فمده مكاسبه صححه لانه الى عدى الكتابه العدم  
 للمعنى دون الصعوب وجعل كتاب عده على الف الى سنة ثم صالحة على حسيه محله صح وتقط  
 عنه حسيه ومثل هذا مع الخبر الصح ان استقابط الحسن فانه عقاله معوط ليرجل سبه ليرجل او سبه  
 الربوا معسر في معاملته الحرس الى معاملته الحرس الى معاملته المولي مع عتبه موصوفه كات عده  
 على العن الى سنة وعينه الف ثم مات ولما لم يغيره ولم يحو الموباه باحسله صح الاجل في يله  
 ويطل في يله يودي يلى الا العن خالا او الثلث الى سنة او بر در صقاني قول ابي جعفر في قولان  
 الكاره ما الا العن مدصح وتولى حق الودعه والناهل سرح يصح في يله لا يصح في يله  
 وقال محمد صح الناهل في الا او ثلث ليرالف لا يره الف لو حط في الكتابه الفادلت  
 الا الف صح فالناجيل اولى او يصح لانه يذونه وهو يلى الف خالا والناق الى سسه  
**باب** **المادون ليس للمكاتب ان يوطيها**  
**وما قاله الرضي في مال الصفي قال فاعيد لان ادنى في الحاره او لم يذكر الا في حصر**







يجل غصب عبيد وابن من بده فقام المالك لئلا ينفذ الف درهم واخذ الف درهم  
العبد فان العبد يكون للغاصب لا سيبل للمواري عليه لان ملكه ياد الاضمان ملكا مسددا  
الى ذل الغصب لان الضمان ما يبرهنا للمالك الا اذا اوبى العضا فلو بقي المقتضوب على ملكه  
مقتنع البذل والمدرك ملكه وهذا لا يجوز وان قال المالك كان ممتنع يوم الغاصب الف درهم وقال  
الغاصب الف درهم كافيته الف وليس للمالك منه فالقول قول الغاصب مع مبنه واذا اظف  
الغاصب والحرمة المالك العام طهر العبد فالمالك بالخيار ان يشاربه الف عليه لغير العبد او ان  
يبيعها لالف ويترك العبد على الغاصب وسوي المولى ادا طهر ان يعمه العبد لغيره  
لم يرضاه تركه عن العبد فصار بمنزلة المجرم على البيع وعمه لغيره ان بالخيار فيما اذا طهر  
ان يعمه العبد لغيره الغاصب اما اذا اظهر كما قاله الغاصب فلا سيبل للمالك على العبد  
والاول اصح رجل غصب العاواسري بها جاره وباعها ما لعنه ماسويها في الاصل  
وباعه سلاسه الف درهم ومن المالك الف درهم فانه ما حذره القاربي ماله يصرف  
بجميع الرجع لان الرجع حصل في ملك الغير بشرط طهه الرجع ان يكون حاصلا في ملكه وضمانه عيب  
الى يوسف بطيب وروى في كتاب السوع ولو اسري لالف المقتضوب جارية ساوي  
بالعين هو مملوك او اشترى طعاما ساوي العين فاكله لم يوجب عليه التصدي في سري لان الرجع  
انما يسر اذا اصاب الكل دبا م لم يصرف ولا يطهر بالرجوع وذكره همام في نوادره ان اذا  
اسري طعاما مندهم مطلقه بعد المقتضوب بكل له الطعام ولكن ذكر في المضاربة  
من هذا الكتاب وفي غيره ان لا يحمل وصدق به رجل غصب جارية مري بها فحملها

على المالك فولدت في بده وماتت في بدها فانه ضمن الغاصب قيمتها يوم علمت في قول ابي  
حنيفة لانه مملوك لم يكن بها سبب لصفي في الملاك لم يرد لها وبها سبب الملاك لم يصح  
الرجوع فصار كان لم يرد لها وما لا ضمان عليه لان السلف كان الى الولاده وانما حصلت في يد المالك  
ولو اسري جاره مد وطهه من الباع فولدت في يد المسمى عاتقها بغيره لم يرجع المشتري على  
الباع مسمى من ماساكتنا من قال هذا اعني قولها اما اعني قول ابي حنيفة فوجع بالعين على الباع  
والصحيح ان هذا قول الكل لان الواجب على الباع السلم اسد وقام سر الملاك لا  
يمنع صحة السلم واجمعوا انه لو غصب حرة مري بها فحملت وماتت في بدها لم يصح ان  
غصب الحرة لا يجمع في رجل غصب مري بها فحملها لاسي لانه لم يرد من الطل الى  
السلم او غصب مري مري بها فحملها لاسي لانه لم يرد من الطل الى  
ان اخذ عري لان ليس للغاصب فيه مال قام ولو اسلم ملكها الغاصب بقي بعد الحمل والوا  
بصم فيه الحمل منه كذا في الحمل منه مودعا لانه الف مالا موهوما مملوكا ضمن وليس للغا  
ص ب فيه مال قام وان حملت الحرة المملوك فذلك لكونه الحواج لان المملوك صار مملوكا فانه مملوك  
الغاصب فلم يكن له فيه مال قام فكان للمالك ان ياحذه من عري لو اسلم ملكها الغاصب  
منه كذا في الصدر الشهيد في سرجه ان للمالك ان ياحذه من عري الغاصب ما زاد المملوك  
فيه وان حملت مالا الحمل فان كان كسرا كسرا صار حلالا من بيعته فهو للغاصب ولا شيء عليه لانه  
اسم ملك المحرم ولا قيمة لها فصار كما لو اسلمها وارصها حلالا قليلا كسرا حلالا مسمى  
الرومان فعند ابي حنيفة كان للمالك ان ياحذه ولو طوي الغاصب ما زاد المحرم من المحرم



ان سملك الغاصب حلا كما بالقاطن من الخلد وعند ما اشتد كان بعد كل ما لان عندهما حظ  
الحسن بالحسن اسماء لان من جردون بعد على ما عرفت ولا تقطع به حتى للملك وذكر سيمس اذ لم يخرج  
ان على قول ان حسن سركان بعد حكمها لان هذا الخلط غير موجب للفتان حتى يكون سركا للملك  
فصار كما لو انصحه في حل عدم لغير خلط ولم يشترط ان كذا في صبي فصار قوله لقولهما وهو الصحيح  
وان استعمل ملك الغاصب بعد اجبا دخلا من بياعته بان كان الملقى كسرا حصار خلا من ساعه ولا  
ضمان عليه لانه اسم ملك بغيره اولانه كمنزله الاراقه وان كان الملقى وليا حتى صار حلا بعد صبي  
الرومان تضمن اعتبار رجل المالك من الخلد لانه الف ملكه لان هذا الخلط لم يسقط حتى للملك  
عن مودا دخل بالاجماع والما اذا ادع الخلد لسي له فمعه كالقسط والشك كان للملك ان يلحق الخلد  
وعطى الغاصب مالا والرياح يقوم الخلد دكا غير مدبوع ويقوم مدبوعا معطيه الربا به  
منزله ماله وعصب لوما وصعد اجرا لان في الرب له ان سركا الرب على الغاصب بضمه صمته  
اسم لرب مرسوم وصبي ليس للملك ان يترك الخلد عليه بضمه فمعه الخلد لا يخلد الجبته وان كان  
له لكنه ليس مرسوم وان اسم ملك الغاصب فلا ضمان عليه عند اي حنيفه لان الغاصب ان يجيب  
لعطيه المالك ما اوج الدراع فمعه صهار حسته ملكا الدراع قبل السلم ولا تضمن الدراع فلا هي  
الخلد ايضا لان الخلد انما مرسوم سوا مال الغاصب فيه فكان معه الخلد سوا لعمه الدراع والاهل  
من مضمون على الغاصب فلذلك السع وعندهما يضمن الغاصب بضمه مدبوعا وعطيه المالك ما اوج  
الدراع في معنى محاسبه بعد ذلك لان الخلد مدبوعا ملكا يدل ان له ان يلحقه والغاصب  
عوض مال قائم في ضمن اسماء لا مرسوم الخلد دكا غير مدبوع ويقوم مدبوعا مطروح عنه  
مذهب الزيادة وياخذ الباقي

الشفعة

كتاب

كتاب  
الشفعة  
وتدبر من قبلها في باب الشفعة من  
البدوي

كتاب

المزاد في مال ذي النفع عند المزاولة

الصف فابعد عند ان حنيفه وكذا في المامل في الاستحار لان النبي عليه م عني عن الخلد الحيا فله  
وهي المزاولة ولان هذا استحار بعض ما يخرج من اهل حصار في معنى مقرر الى الخلد  
وكذلك الاخره معدوم بمحمول وحامل رسول الله عليه السلام مع اهل حصار محمول على انه كان حراج  
مقاسمه بدليل انه لم يفرق بين المله فان روع المزاولة ولم يخرج سوا له احرصه عمل كما في  
استحار الغاصب وقال كلاهما حارسان لان النبي عليه م جمع الاستحار الى اهل حصار  
بالصف وجمع الابل هي مزاولة بالصف والثاني معاملة اسمها من الصغار والمبايعين  
المزاولة لا يصح الا بمسار لمده واي سى مبرع ثم الدر ان كان من العامل كان الخارج  
على ملكه ونص مستأجره الارض من صاحب الارض بعض الخارج وانه حافز وان كان المدين  
صاحب الارض كان الخارج على ملكه ثم هو نص مستأجره العامل بعض الخارج وانه حافز  
ثم قال ابو حنيفة على فاس من يقول بالمزاولة فان كان الاستحار كليهما من العامل من البذر والعمل  
والقوت واللات العمل في وجايز ونص مستأجره الارض من مزاولة بعض الخارج  
وكذلك لو كان الاستحار كليهما على مزاولة الارض سوى البذر يحوز لان المزاولة سرك العمل والارض  
ومدبر ولو كان الدر على العامل والمهر على رب الارض لم يحوز لان الخارج يخرج على ملك  
العامل نص هو مستأجره الارض والقوت بعض الخارج واستحار الارض بعض الخارج محمول



مزاوغة اما السحار الصورا يجوز لانه ليس بمسألة وحصة من الاحوج مجهول وليس  
 منفعة البقر من حسن مسعود الارض حتى يحول سواها بخلاف ما اذا كان البذر على جبال الارض  
 والبقر والجل على الجبال حيث يجوز لان منفعة البقر من حسن منفعة العامل فيجعل سواها  
 ولا يوسط العمل على رب الارض البذر على الجبال الصورا البذر على الارض المحرور  
 لا ان المزارع راس المال من المزارع والعمل لم يوجد في كل موضع مسددا للمزارع الخارج  
 يكون اصحاب الارض لانه خرج من يد المزارع حرا حرم على المزارع حرا حرم على المزارع حرا حرم

**كتاب الخراج الامام اذا فتح بلد من بلاد اهل الذمة**

عنه وحيث ان شاحسهم وسم اربعة الف دينار من علمهم برفاههم ارضهم  
 وادام علمهم بضع على حاقهم الحرة وعلى ارضهم الخراج ان شاذ بضع خراج مناسبتان  
 بضع الخراج ببلده ولساه لهم او ما صنف وان شاذ بضع خراج الموطف وهو ما طوع عمره في  
 عنه على سواد العراق كل حرب يصلح للروع درهم ودرهم على كل حرب الكرم عشيرة درهم  
 وعلى حرب الرطب حبة درهم فانه لعثمان بن حبيب وحول حديثه من الزمان عليه سرفاسما  
 صلح ستا ولسن الف الف خور موضع فافلتنا واجموا ان يجوز القصاص من هذا  
 السعد بن عبد الله اربع هذه الطائفة لان هذا مسمى على الطائفة اما الرواية على هذا عند مائة  
 الرفع والطائفة هل يجوز عند محمد بن عمار المظاهرة عنداني بوبس لا يجوز بلان عمره في  
 الله عنه قال لهما لعلكما جملها ما لا يظن فالا لعلكما ما يظن لو ورنالاطاف لم يظن  
 الله عنه بالرواية والعاذر يعرف الا ما يسمى يعرف ذلك عمره في  
 الله عنه من قول الرسول عليه السلام حين اخرجوا من مكة في المستقبل حول ذلك من شراط البيعة

وقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 هذا وروى بها وبلول العراق من لدن يحوم موبل حارما على سواها الى عبادان وهو من  
 سقط جبل خلوان الى سمعي طون القابسية المتصل بالقيظ من ارض العرب ارض العرب  
 كلها عسرة وهو ما من عسرة الى ارض اليمن وهو اليمناء والمجاز ومن مكة فمكة  
 وخراج روى هل الله قد صرف في كتاب الشوم واذا مضت السنة دخلت  
 السنة السابعة لم يوجد به السنة الاولى عنداني حنيوه لهما ذهب عتونه لانا لوى لى لوى  
 على وجه البصائر والعمومات اذا اجمعت بدلا حلت هذا بده على ان الحرة بحجة اول  
 السنة والعام على السنة ما حصل فكيف ذلك الخراج تحت اول السنة وقال ابو بكر بن محمد  
 لا يقط الحرة بحصة السنة ان سببه الكفر انه سوط بطول الجدة ولوما واياها بعد  
 السنة دامل السنة يقط الحرة عند اخلاقا للتشافعي ثابور عليه السلام ليس على حرة

**كتاب الدماخ لابي اسحق الدرم في الحنن كذا في الاستبصار**

او اذ يقط لقوله عليه السلام الدماخ ما من النعمة النعمة ما من النعمة ما من النعمة  
 المحروا اذا ذبح والشاه والبقوة اذا حوت لان المقصود اى ما رالدم المسروح وانه  
 حاصل لكن لا يجب لانه خلاف السنة قال السى عليه السلام محروا المحروا وروح الشاه من معاها  
 وان يطع الخلقوم والود من قبل الموت هل ولا ران في الوحدة لاول حد الدماخ  
 الى الوجه الثاني لا ولودج الشاه بغير مروع او من او عظم او من مروع لا يابى كل  
 دكم هذا الدم وعندنا تشافعي من سنة لقوله عليه السلام ما اى ما رالدم واخرى الادوية كل  
 ما حلا السن الطفر ما يمدى الحنة واجموا انه يحل سن او بغير مروع ولنا قوله عليه السلام

جندرية











عليه السلام فقال ما ذكرت حتى هل الخنزير ان يدخلها فومست واحذرت حائما من جديد  
 فدخلت عليه فقال ما ذكرت حتى اهل النار فاحذرت حائما من صغر جعلت عليه فقال يا اخي  
 مع الاصنام فعلت كذا اصنع فقال اخذ من لوزي ولا يره على حياض فقال له فليطه محمد  
 على ان اللحم بالخمر الذي قال له يشب بكم ولا يابس بماء الذهب يحول في حجر الفرس لا يكثر فساد  
 سواد هذا بل على ان الفرس لو كان من الخمر لا يكثر ويكثر الخمر لا يفسد في المعصرم اللحم انما يكون  
 منه اذا احاج الى ذلك ان كان ماصا او يسلطانا اما في حاله فانه افضل واذا لم يكن سميان يحل  
 الفرس الى باطن الكف بخلاف السواك فانه يحل في الفرس الى الكف لخاصته من الى الرقبة  
 سدا لسان بالذهب ولا يابس بالفضة والحمد لله لا يابس بالزنجب ايضا وعن ابي نعيم في مسند  
 الحديث عن حماد بن اسحق الكوفي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ان بعد الغنم ذهب في حبيبه ان الحاحه يدرج بالفضة اما حديث غيره ما ادعيت الحاج  
 فانه امن وكنه الحرة التي تحل في كسبه في العوق الا اذا كان سارا فله وكذا الحرة التي  
 يحل في ما وكذا الذي يحل في الرضوخ وانما في ذلك كذا ومن قول ذلك الحاج لا يكثر ولا يابس  
 يربط الرجل في اصبعه او حاتم الخطبة لذكر الحاج لان السبي عليه السلام امر بعض الصحابة ان لا  
 يسمي ذلك الخطبة السلام قال قالهم لا سمعك اليوم ان همت بهم كره ما يوجب وبعاد الياء  
**الحديث في الوطي جاز السوي جاز جاز لا يابس**  
 ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها ولا يابسها  
 كالمسيبة قال السبي عليه السلام الا لا يوطي الحائلي حتى يصفى حملهن ولا الحائلي حتى يفسد

والداعي يوصي الى الوطي والوطي حرام لان عيسى علي من البائع فندعي البائع الولد مدعي الوطي  
 الولد الولد لا يفسد فيهما اذا استنهما من الرجل او المرأة او من الصبي لا الحكم بل على اليد  
 مدعي الحكم وكذلك المطامير المحرم يحرم عليهما الدواعي بخلاف الصائم والحائض حرام  
 الدواعي لا يكثر وجودها ولو حرم الدواعي ينعى الزوج في الحرام اما حديث الملك والظاهر  
 ما لا يكثر اما المسنة والارض فيه عن اصحابنا جميع وليس سلم فلان في الوطي من الحمل لا يفسد في الوطي  
 ولما لم يكثر انما اطلق الدواعي في الكل ولا يابس من مطامير المحرم الى مواضع الرضوخ والارض  
 يحرم منه طاهرها وما طهرها لقوله تعالى ولا تدن منهن الاية والماء دونه مواضع الرضوخ والارض  
 والعين والاذن والصدر والعصاة والكف والبرص والساق والقدم واليد والرجل  
 وجميعهم وفي صفة هذه عن المطر حرج وكذلك المني بعد سميوه لهذه المواضع لا يابس ولا يحل  
 النظر الى المني والسطى والجد لانه ليس بمواضع الرضوخ ولا يابس ولا يابس ولا يابس  
 بعد سميوه الى مواضع الرضوخ الطاهر وصبي النكاح والحام فاما سميوه لا يحل في الوجود فكل ما ولو  
 اراد ان يمسها جاز له لا يابس من سميوها وصدورها ودرا عها ويطو الى ذلك لا يابس في حق  
 الاحسان عهده داوود من المحرم لما روي ان عمر رضي الله عنه مر بحارة ساء في البيوت فنبذ  
 على صدرها وقال اسروها فاما حصة عن محمد انه كره للساق بهذا لثيابها ولم يمسها  
 او حصة به ما ساء به يحصل العلم بفسادها فانه مرد الثايب ساح السوط الى ما ذكرنا بعد سميوه  
 ولا يجوز سميوه والسوط لا يحل حال لانه اسمع بها من عرضة في رجل له اسنان احسان صليها  
 سميوه لسوله ان يطامها او يقبلها او يمسها سميوه حتى يوحى لهما من ملكه يابس الاية



يحتاج عرف لان نفسهما سموا بمرادهم وطبعا كان الحكم ما ذكرنا فذكرى هذا الام  
 اذا حاضت تعري فلتت لم تعرض في اراء واحد لانه لا يحل الربط الى ظهريها وطبعا وبكبره ان يعمل  
 الرجل في الرجل اذ بدنه او عاقبة لو ثبت الهوى عن النبي عليه السلام انه سئل ان عمل بعضا  
 من هذه الاعمال يصح بعضا فقال نعم وقال اذا تصاحف فوسان ساو خطاياها وذكر الخطا  
 وي عن ابن عباس انه لا يابس بالنفس والعامة لان جعفر بن محمد لما قدم من الحنفية وسئل ان  
 عليه السلام سئل عن عده ولها ما دوي عن النبي عليه السلام انه سئل عن المكافاة وهي المعاودة عن  
 المكافاة وهي العمل على كل من اتي من مفسد لما سئل عن ما يكبر اذا كان مجزئا اما اذا كان مسويا  
 لاناس بالعاقبة فالحكم المصاحف به ورد الحديث وما فعله الجهمان وهو فصل بدوي في قوله  
 فذلك مكبره بالاجماع وكذلك ما فعلون من فصل ليرض من يدي العظماء احوام وان الفاعل والرا  
 في الام لانه قد عن بعد الواس **قال**  
 لا يابس مع السوء معاملة الناس الاستغفار به في المراج وطاوع وكره مع العديم والاستغفار  
 به لانه هو من الابد في الدنيا بحب احباده بحب الدار كسجهم وفي حديث ابن عمر كان اذا دفع  
 الارض من راحته شربط على صاحبه ان لا يفرها ولا يدخلها فكبا وما دوي عن ابن عمر وهو انه قد  
 ان كان عراصة سعيه وهو مكنل هو مكنل من تحول المحلوط بالربا اذا كان مخلوبا  
 بالربا يكون الربا عابا عليه لا يابس بالاستغفار لانه صابر محبة بالربا وصابر فالدعوى مع  
 فيه بحاسة والذهن عابا بحود الاستغفار به عند لا فكل مجود سعة كذا هي رجل في بدجاية عومها  
 على السمع والمصري تعلم انها لعين وتقول فكيفني صاحبها سعيها وسع ان ساعها ويطاها لان

**باب في الالوه في البيع**

هو الواحد مقبول في العادة في لحاد النابس حرا كان او عبدا عدلا كان او فاسقا  
 مسلما كان او كافرا رجل باع مبيعا كان او كافرا او جلا باع نجرا او اذ به ان يصفي دينه فان  
 علم بايجاب الدين بذلك لم يسه ان يقبضه لان من الجور ليس بمملوك في حق المسلم بخلاف  
 ما اذا كان البائع فبيعا سا لانه يملك بمنه وجمع سعة و الاحكام واللفظ اذا كان فورا باهل  
 السلطنة فهو مكره وان لم يصح بهم فليس بمكره وقال عليه السلام المحكمي ملعون والخالف من دون  
 وقال عليه السلام من حلق حرق او عين فوفاسي من الله تعالى برك من والمحكمي ان لم يرك  
 طعاما حل الي المصروف من المصروف وان اسري من راس من المصروف فهو مكره عن محمد بن  
 سعة المصروف من المصروف يكون نصار كالتوا سري في المصروف قال ابو حنيفة اذا اشترى  
 من راس من المصروف يكون محكم ويكون حائبا فلا يكره كما اذا اسري من مبيع آخر حل الى مبيع  
 ثم عدل في يمينه ليرحمه بالملك في كل ما فبيعا لناس وهذا كان او بوا او عدم وعدم محمد  
 بمحض يور الناس واليهام نحو الحسنة والشعب الثوب الذي لو اجد الجليحام من ارضه  
 او حذر من مبيع آخر فليس بمكره لكن الافضل ان يبيع ما يقبل عن حاجته او الاستدحاة الثاني الله  
 في المحكم بالامساع عن البيع ملك المدة او كره لكن لا يضر ما لم يطل المدة وقدره بطول  
 المدة بالسهم لان ما دونه دليل وما فوقه كسر السهم وبعضهم قدروا ما ربحوا فوما ولا يجوز  
 ليرام ان يسع لعله عليه السلام ان الله هو المسعر العاصم لاسطة الا اذا عدت الي  
 الطعام عن القيمة بعد ما فاحتا ولا يابس بمسورة اهل الراي البصر وادارح هذا  
 الاجر الى الامام امر المحكم ببيع ما فضل عن حوزة وفوت عيال على حدة السعة فان رغب اليه  
 لحي هو مصر على عاقبة وعط وهذا فاذا دفع اليه في المهر الثالثة حسنة عن علي



ما يرى في لوباع الطعام بعد ما يبرهن معلوم مقدرا بعد الحسب العبد والبيع صحيح  
 كسح المكرم انه يحسب في لوباع سائمين عانا والدا على ما يدبر ثم امام ملس ثم امام ان  
 سقفة لانه لا يجوز على الجوار لان يكون على يوم اعماهم ولما السلي له نصيبا من اجد ما قاله  
 القصة ابو اللث وحمه انه هو ان بيع الطعام من المصير هل لنا ديه يمين عالي عبد  
 حاد اهل المصير هذا بكروه لقوله عليه السلام لا بيع الخاص بل لداوي والمان ان سول  
 على طعام وسماي الطعام ثم بيع من اهل المصير يمين عالي لانه حق اهل المصير ليس له  
 ابطال حرمه وهذا اذا كان السلي اذ ان كانا نصيبا هل البلد ان كان لا يصير مكره اذ لا  
 ملس على هو لا يحار نصيبا الطعام اما اذا لم يعلم مقتول من الطعام في البلد  
 كذا يكون الكرم من ذلك كون مكره هاجي لوجهين وكحوسه سابعوت مكره بالاجماع  
 واما بيع ارضها لا يجوز عندنا في حبيب لاروي عن النبي عليه السلام انه يهي من بيع وبيع مكره ويكر  
 الحسب من رباذ عن ابي حنيفة من قولهما بعد ما يكون وهذا ليلي ان الارض غير ملك عندنا  
 حنفية عندنا مملوك **باب في بيع ما لم يدر في الارض**  
**باب في بيع ما لم يدر في الارض** وسعدان فقد هال ان حاد لو لم يدر في  
 المعاملات وروي عنه **باب في بيع ما لم يدر في الارض** قال بعض الرواة في بيعه  
 فاحدها وسلم ما وجل دي الى ليمه خضا فوجد ثم غنا ولجبا وان كان اللعب في منزل اخبره الاجاب  
 ما يبعد وياكل ان التناول من الوليمه سنة واللعب بدوه فلا يجوز ترك السنة لاجل البدعه  
 كالصلوة على الجاهزة اقامتها وان حضورها يباح وان كان اللعب القنا على المايد فلا يبعد  
 لقوله علي فلا يبعد بعد الذكر مع القوم الظالمين هذا اذا كان جليلا والذليل اذا كان مغتذرا  
 فليخرج انما

يقد على التماهي في الوجهين لانه يشين الدين ويفتح باب المعصية على المسلمين قال ابو  
 حنيفة انما يمتد منه وكان ذلك قبل ان يصير مقتديا هذا اذا حضار علم وان علم  
 قبل ان يحضر فلا يحضر قال محمد اللعب القنا دليل على ان الترخيم لا يختص بالمايد بل  
 القرب بالتضييق والتضييق هو حرام لهو والله هو كذا حرام لقوله عليه السلام كل لعبين ادم حرام  
 الا الشك ملاعبه الرجل مع أهله وتاديبه لغريبه ومناضلة بقوسه ولا يابن بعباده اليهودي  
 واليه في لاروي عن النبي عليه السلام عاذ هو ودا مريض يحول به فقال لا اله الا الله  
 محمد رسول الله فخطب الفتي المويض الي وجها به فقال له ابو حنيفة فاجاب محمد بن  
 الله وان محمد رسول ثم مات فقال عليه السلام الحمد لله الذي اتقني اسمه من النار  
 ربه وكم ان يقول الرجل في عجايب اللهم اني اسالك بمقولتنا من عسر كل لانه  
 بوجه يعلق عرش العرش وروي عن ابي حنيفة لا يابن لانه وروي عن رسول الله عليه السلام  
 هذا في عجايب اما اذا مال بمعدا لعم من عسر كل فانه يكره بالاجماع لانه وصف الله تعالى  
 لقوله على العرس هذا قول قوله المحسن لعنهم الله وكره الصلوة على الجاهزة في المسجد  
 عدا لقوله عليه السلام من صلى على جنازة في المسجد فلا مثله والمعنى من حمد من احبها  
 ان المسجد اعد للصلوة المبرورة والساني انه يحمل طوبى المسجد على هذا المكث لو كان  
 الجاهزة خارج المسجد وام مع الامام صف حاد المسجد فباني العوم في المسجد ولا يكره علي  
 قول بعض المشايخ ومن عذر الكراهة ان المسجد اعد للصلوة المبرورة فنقول انه يكره في  
 المسجد كذا حال قال انما يكره لان النبي عليه السلام صلى على سمل من الى السما في المسجد



صلى على عيسى بن مريم في المسجد وهو من ذهب فاستدعى من ذهب كذا الصالحين  
الذين بالنداء والظهور والاربع عشر وهو لقب اليهودي لما روي عن علي بن ابي طالب  
انه مر بعموم يلقبون بالظهور فقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون فقال النبي  
عليه السلام ما انا من اهل الدجى ولا الدمي ولا سب الصدوق كرامة علي بن ابي طالب  
وقال الشافعي لا يابس بالظهور حاشه لان فيه تذكير الخاطيء هل يجوز السلام عليهم  
او يوسن ومحمد لا يجوز بحسب الميم فان عليا رضي الله عنه لم سلم عليهم وقال ابو جعفر رحمه الله  
لا يابس بالسلام عليهم لصحروا بالسلام شاعرا لهم عن ذلك في تلك ايتاءه هذا اذا لم يناد  
فان قام يكون جارا بالاجماع ويبسقط عداوته وان لم يقام لا سقط عداوته لا يناد  
فيه ولا يابس بان يدخل اهل الزمة المسجد الحرام لان دون بني سعيد حلوا مسجد الحرام  
وكانوا كاهنا ولم يسمعهم النبي عليه السلام عن ذلك ولا ما احضنا على انه لا يابس في سائر  
في سائر الجاهل وكذلك هذا وقال الشافعي يسمون عن ذلك لقوله تعالى انما المشركون  
نجس فلا يعزوا المسجد الحرام وان يقول الملاءمة الدخول للحج ويجوز قبول حريه العبد  
المادون اذا كانت سبه وكلمه احسان دعوت واسعا به دانه وعانه سبحانه  
فان الصالحين اجابوا دعوى الى مسجد مولاي الى اسد كذلك قبل رسول الله عليه السلام هديه  
سلمان وكان يومئذ عبدا اولان الناحية يحتاج الى ذلك كيلا يمس اي السح والحاسه  
مصرعوا لثايب عن التخليه معه فالادب بالمجاهره يكون اذانه دراله ولا يجوز  
كسره هذه الدرام والباقي فان ذلك عاده العظام ولا يطلب من العوام حضورها

من يوم لنام وحل في به لفظ محوره ان بعض ما ذهب للعبه ومصدق عليه لا يلعج  
محض كذلك يسمي بعض الصغار لم يهتد بعضا له واجبه وعمه سوا كان للصغار ان لم يكن ولا  
لهو لا ان لو اخرجوا من ان لو اخرجوا منها لان لها اسما له دون هو لا يسمي ان  
يحمل الرجل الواء في عنق عبده وهو طوي حديد يسمونه ان يحرك راسه لا يسمونه اهل  
الباراحه الحاسه ولا يابس ان حمله او يسمونه اذا كان يحان انا به يحرك من الفرس وهو  
روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان كل عبده رجل يحمل نحو الذي له لاجر يظن له قال  
ابو بکر ومحمد بكره لانه اعانه على المعصيه ولا في جميعه ان المعصيه يحصل بالاحسان والعبد لا  
يضاف اليه كحضر العبد والبراءه من تولد عليه السلام لعن الله في الحرسه يحمل على العبد  
السرب لا يابس بالنداء في المعصيه للرجال والنساء ولا يعمل الجرام فالحرم ويحرم من الذي  
الحرام بالجل ولا يابس بريق القاضي من سائر الابل من لانه يعمل المسلمين فتكون قوات  
من ماله فان اياكم كان ما حل فيهم وديهما وملكهم وديهم وديهم وديهم وديهم  
عمر سرحا فل شمر يابه دبرهم واعطاه على رضي الله عنه بعد كل شمر يابه دبرهم وان كان  
يطبق الاسماء في وجوههم لان الاسماء على الطاعة لا يكون هذا اذا كان عال بالمال  
جمع كمن اذا كان طالما فلا يكون له من حال وان كان القاضي عسا عن عاصي ان خذك حازه  
الاحد والرب افضل وقال بعضهم الاخذ افضل بطول من يحيي بوعده واما يعطي ذلك في  
دبارا وروى السه اول السنة وهذا كان من صل فان الجراح كان موحدا في اول السنة لاني  
رملنا واحد في اخر السنة ولهذا فلنا ان ما وجد من الجراح حواج السنة الحاصه عليه العوي والباقي



ببإذن الله ولم الولد المكاسه من غير محرم لان المكاسه من هو لا في حق ليطر  
والس بموله الرجل من ذات رحم محرم والله اعلم  
**كتاب الحق بجل قال ملك مملوك**  
املكه فهو حر بعد موته او قال كل مملوك لي حر بعد موته له مملوك قاسوي احرى مما كان  
في ملكه صاهر مدبر لا يحوز سعة وما اسماه لم يصح ذلك مدبرا لكن على عقد يلوذ  
حتى جاز ينجده ويعتق من السلب وروى عن ابي بكر وهو قول عيسى بن ابيان انه  
ما يعتق الذي اسراه لان قوله كل مملوك لي او املكك يساوي الحال كما لو قال كل مملوك  
املكه فهو حر بعد عدل لا يساوي ما يملكه في الميت بعد موته طامبا لروايه وهو ايهما  
الايجاب الى الموت وصبيه والوصيه كما يساوي الحال يساوي ما يملكه قبل الموت  
الا يري انه لو قال يملك لي بعد ان وصيه لغيره قال يملك مالا ومات فملكه لغيره  
ذلك بخلاف ما ذكر في المسئلة الاولى

**كتاب الاشربة للخبير حرام**  
فليس لها وكبرها لقوله تعالى خبيث من عمل الشيطان ولغوانه بالخير يعساده  
الا صنام ولقوله تعالى تصدقوا عن كبرائيه وعن الصلوة بقوله فمهل انهم مسبهون  
اي استهوا ومن استعمل قلله او كثره كقولنا انكرا بصومنا لعالمه فحرم ما وزن  
حله ولو اصاب العوب الثمن قدرا لغيرهم بمنع جواز الصلوة وحكم الجذب  
تظيره وحرمة غير مجول ان يكر لقوله عليه السلام حرمت الخبيثات واليكبر من كل  
شرا

ولا يضمن ماله ولا يحوز المداوي به والخبير هي التي منها العت اذا على واسد ودرقا  
لوي اما مادام فارصا يحمل سره بالانفاق ولم يكن حرا ولو طبع اذ في طمحه وهو الطلا  
والنفاق والمصنف وما كان الذهب بالطمخ اقل من اللبس فهو مكروه بوجهي حرام  
بالانفاق الا على قول مالك واما ذكر محمد رحمه الله بلفظ الكفا هو في المصنف لان  
حرمة ما لم يزل موطوع به بل قد حرم حتى لا يكون مسجلا ولا يحسب ساربه مالم يسكنها  
و يحوز سعة ويضمن ماله عند ان خبيثه وما خافه في السع والعتان ولو اصاب  
العوب الثمن قدرا لغيرهم منه رواه اسان والفصح يمنع حوار الصلوة احسا طالا  
الثلث وهو ما ذهب اليه وهو يملكه كما صاهبه الماحي روث اسد ودرقا بالرد كل  
سبه للسلابي اسم الطعام عند ان خبيثه اي يوسن وقال محمد الثاني لا يحل  
سبه ولو سكر منه خيرا لا يجمع وطلاق اليكبان منه واقف وعساه وسعه اما بزم  
حاله لو سرب للمو فله او كثره والوقوف لذلك الذي يجرى بالاجماع الخبر اذا  
حلط بالمان كان الما اقل او كانا سوا احد ساره يعطى منه وان كان الما غالبا فلا  
يحد ما لم يسكن لان قلله لا يدعى الى كثره وكذلك سرب الدردي مالم يسكنها  
فلنا ولا يحوز الامسا ط به لانه حرام الخمر اذا حصر لكن بعض المصنفين فيها ماء فهو  
حرم عند ان خبيثه وعند مما حلط الما بالعصر كيطمخ فان كان الما دهرت ولا يطمخ  
يطمخ حتى يذهب الما كله كيطمخ العصا حتى يذهب لمياه وان كان يذهب لمائع الذهب  
بالطبع يطمخ حتى يذهب لثا الخمر على اسد فهو حلال عند ان خبيثه اي يوسن وعند محمد



هو جرم كان لاهل عبده ان ما اسكر كنه وقيل حرام وروي عن الصادق عليه السلام في عزم  
وعن عايشة رضي الله عنها وقد سئل ان ما حنيفة لم يصب في عزم المسكر بطاكر انما  
قال كل سوبه حتى لا يلزمه بصله كسر من الصبحاء فانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
الصباح فانه سرب فلما فرغ من حجة وطه وحرمه دعا عليا نصف عليه سرب ثم قال اذ اولكم  
من هذه الاسوبه فافكر امورها بالما والما وطه وجهه لسدته روي ان كان مسلما  
وعن عمرو بن عبد الله انه كان سرب المسكر لاهل الناس بالحاده فانه روي انه كتب الى عمار بن  
ان سرب سرب من الشام طه حيي ذهب فلما ذهب عليه ذهب حرامه وروح حرمه في طه  
فمن فلك فله وسوا في سربهم وكان ذلك محض من الصبحاء ولم يكن عليه احد  
كل الاجماع وكذا روي ان فلما اصاف قوما في مقام المسكر بعصم حرمه وقال لاهل  
السعي في حرمه في حال علي اما احد كسكر في الذي كان مرهبا عند بعض عزمهم  
فمنها ودرهبا عند ابن عباس في حال الحنيفة ان من مرهبا السن ان مرهبا عند الحنيفة  
ان في حرمه فسن في الصبحاء والرا مياك من عصم من سرب طه ذهب السنة اما  
السكر وهو الذي من الرطب حرام عندنا وقال سوبك من عندنا في حال لقوله تعالى  
يحدون منه سكر اولنا حد سائس سوبه وصي الله حرمه انه سرب عن الله وكي بالكي  
فقال ان الله تعالى لم يحول سغالم فهاج حرم عليكم وقال عليه السلام الحرم هو هائس السحر  
واسا الى الكرم والحمل وارا به الحرمه وتبع الرشد كنه وسد الله اذا صابر  
وهو لم يطع فهو جرم عندنا اما يقول حماد بن سلمان فانه يقول البكر حرام لقوله عليه السلام

الكرم من كل سراج واما حديث من عزمه سبيل عن نفع الرشد في الحنيفة ما ولا  
حب حتى سكر بالاجماع و اذا طمغ القمع والنداد في طمغهم علاوا سبب فلا باس  
العلم من الامل قول محمد بن جندب قال سواي من عزمه سوبه ما كتب اهلدي الى من في عزمه  
الي من العزم والحرية بل في حال من رماه على عزمه ودرهبا مراده المطهوع لان في الي فاني  
فمن احسنها فان وما يروي هذه الامور من سبب الحنيفة والشيعه الذين الذين الذين  
في قول في حنيفة في يوسف ولله وكرم ولا احد في سكرهم وهو عزمه لمن لوماك وروي  
عزمه سوبه ما اذا كان سكر كرمها وكان ابو يوسف او لا يقول في هذه الاشياء اذا كان حال  
راسه في عزمه ايام وسوق يكون مكردها ثم رجع الى قول في حنيفة في حال وكان ابو يوسف  
في السكر وتبع الرشد وسد الله اعلا واستند وهو في حال محض الحنيفة ايام  
كل سوبه ثم رجع الى قولها يعني حرام علام احد اوبه محوسي في حال كرمه في حال كرمه  
حرم من المحوسي والولد يبيع حرام والابن دين **كاف** **الصبي**  
مسلم ارسل فكل الى صبي وهو محوسي فاحرقوا الصبي لا طامه الكا حصل عزمه سوبه  
المسك وهو عزمه الصرع وعقب رجر المحوسي هو عزمه الدلالة والاعتراف بالدلالة عند حرمه  
الصبر حتى لو اربط المحوسي في حرمه سبب في كل لما دكونا ولو لم يوسل احد لك احد الصبي  
بالحرمان كان الراس هو المي لم يعل وان كان الباطل هو المحوسي لانه لم يوجد الصرع هنا فمقتضى  
**حاجب الوهن** **الدرك باطل** **الكفالة به** **صح** **لايمان البكر** **عبد الجوف**  
فكان الدين عزمه في الحال والوهن بالدين ولا دين محال لا يهبط الوهن في سببنا والدين







بطل الوهن ورجع المرهين كما ضمن على الواهن وندبه ايضا واذ ابرج علي الباهن ما ضمن  
 ما سدد الوهن لانه انما ابرج علي الباهن ما ضمن لانه في حق العين كالمودع والمودع  
 ابرج علي الغائب ما ضمن وانما سدد الوهن عند ان رجوعه عليه سماعه لانه بابرج له القيد  
 فاقصو الرجوع علي وندبه الوهن لانه انما سدد الوهن على ذلك البندج وعند الرجوع  
 سابقا عليه فلا بد من على ذلك سدد علف المضاربة اذا سجن قال المضاربة  
 فحق المسجن في مال المضارب سدد المضاربة في الوهن من انا اذا ضمن رب المال  
 فظاهر اما اذا ضمن المضارب فرجح المضارب على رب المال سدد المضاربة ايضا  
 ما ربح مال المضارب من وندفع المال في المضارب علف المضاربة  
 كان ساعا عليه لان المضاربة ليس بعد لازم فكان لرداه حكم الاستدراك  
 المضاربة سبطل بموت رب المال بموت المضارب كما لو كانا العتيد بعد  
 الرجوع سدد ما الرهن عند ارم الاستدراك لا سبطل بموت الواهن ومحوه كذلك  
 بموت المرهين فليكن لرداه حكم الاستدراك مع عدم العود استدراكا سبطل رجلا في  
 ندبه عند افساد حلال كل واحد منهما انه رده عند الذي في يدية قبضه لا يضمن  
 لانه لا يمكن ان يضمن لكل واحد الجبر هذا عند كماله لانه في حال الوهن لكل  
 واحد نصفه وهذا يكون خلاف ما اوحى السدة يمكن الرجوع ايضا الرجوع سبطل  
 الرهن مع من السطان بخلاف السع لان له الوهن لكل واحد نصفه سابقا  
 لم لا جعل هذا مما حله انه يبيع لان هذا خلاف ما نص عليه لانه لو مات الباهن الباهن

ج

في ايديهما واقام كل واحد منهما على ما ملنا بقصى لكل واحد نصفه وهذا سماعه يكون الوهن  
 بينهما عند في حبيته ويجهد وقال ابو يوسف لا يضمن له ما سمي كما في حال حيا الوهن في وجهه واليه  
 حكم الوهن بعد موت الواهن الاستدراك الرجوع لا يمنع الاستدراك وطرح وجلان  
 كل واحد منهما اقام ندبه على الجبره ايما ابرج له لم يعمل ولو كان ذلك بعد موتها فليس لاحكم اليها  
 بعد موتها اليها ت وانه يحمل السركة المدعى عليه كل رجلا بالخصومة بطل المدعي عار  
 الموكل احس الوكيل علي الخصومة لان الوكالة صارت حال المدعي في حصة الخصومة ليسكن من  
 اقام السدة عليه فصل الى حصة رجل وضع في يده وهن على ان اذا حل احد كذا سنة في  
 عهده المرهين وعاد الواهن اومات فلما حل الاحل في العود ان سدد احد على سدة الوكالة  
 وهو لانه لخصومه بما في عهد المرهين وهو الوهن الباقى انه يضمن لحيث المرهين في سدة  
 ايضا لا الى حصة الوكيل ذلك بعد عدم الوهن فالوجه الاول يدل على انه لا يضمن على السع الوجه  
 الثاني يدل على انه يضمن مما يصحح ولو مات الوكيل استصفت الوكالة وليس المرهين  
 ان سدد من رضا الواهن لانه رضي له ما سمي الوكيل لا سمي عنه ولو كان الواهن  
 وكل المرهين سدد فله ان سدد بعد حضم الواهن ولا سدد بموت الواهن ولا يبره  
 لما روي عن اسير سانداهم فقال الباع اسكن هذا الوهن اعطيك الدرهم فهو  
 لانه ان يضمن الوهن والرجوع للمعنى الاب اذا رهن مال السدة الصخرة من يديه فهو  
 دائن لانه يضمن من يديه هو حايث لانه يضمن من يديه مال الصخرة كان اسير حاله يضمن  
 وذلك داخل تحت ولانته رجل رهن مائة الف ورجعت سعة الف الف مائة  
 رجل عطا قوم المائة احد المرهين المائة وسوطه عن الباهن سعة مائة لان الفصل يوجب



فما كان المرء من فساد ميتة فباذلوها البراهن المبرهن من بيعه فبايعه ما به فانه ملحق بالمائة بوجه ووجه  
 ما به على البراهن من بيع المبرهن بامانة من قس البراهن مكانه اخره وبعده فكونا لفصل ما باع على  
 البراهن لا على المبرهن فلا يقطع من حقه فان لم يقطع فانه يقطع ما به بطلان مع مكانه امك البراهن  
 الدين عند رخصه ما به م عند محمد بن ابي هاشم ان ثا امك مجمع الدين ان ثا ركة على  
 المبرهن بدنه لان الدين حصل في مكان المبرهن كالمعصوب اذا ائتمعت ضمانا لفاصل عند ابي  
 حنيفة ابي يوسف لا خيار له بل يجرى على الفكاك مجمع الدين لان العبد المدفوع فاقام مقام المالك  
 كانه هو ولو كان الاول قائما بغيره على الفكاك مجمع الدين كى هي رجل من ملة ممة وانه عمر  
 بعثهم فباع فان كان ممة ملة وانه ممة او الكرم من وانه يقطع مجمع الدين لان بالبراهن  
 وما بالدين وروا عنه وان كانت ممة اول من ذنه ما به ممة في حبيبه موطع الدين  
 مرون عبد العزم للورن ملة الدين عشر وعندهما نص من المبرهن ممة ما به من خلاف حبيبه  
 الغلب ملك المبرهن بالضمان وبار الضمان رها فاما مقام الاول لا بالو حلتا بوفاء  
 بعد وانه نص من المبرهن باسقاط حقه في الجوده ولو حلتا بوفاء بعد ممة ما به  
 الى المروا تحت الصريح الى العود عن ضمان الدين الى ضمان الفقه من خلاف حقه ما به  
 الراداة العود اذ باع الرهن وادى الى المبرهن ثم ابيحت البرهن المسمون  
 بالخيار ان ثا ضمن البراهن وان ثا ضمن العبد فان ضمن البراهن فقد ربح العبد وجمع نصا  
 المبرهن الدين باليمن وان ضمن العبد البعده فكان العود بالخيار ان ثا ربح مما ضمن على البراهن  
 رانه وكله ووجه عليه بالحق من العوم وعلى البيع وجمع اقتضا المبرهن دينه وان ثا ربح

على المبرهن بما ادى اليه من اليمن لانه طهران العود ملك الرهن الضمان والسبع وقع له  
 واليمن له فكان له ان يوجه على المبرهن باليمن ويطلب امساؤه الدين فخرج المبرهن بدنه وادى  
**الحايات رجل شيخ نقيب وشيخه وعقبه امير اصالة حية مات**

مع ذلك وله على الاحصى ملة البرية لان فعل الحية والايد حسن احد من حكمة به  
 وكان سحبا واحدا وقول بغيره مسمون في حق الام وقول الاحصى مسمون في حقهم والضمان  
 فكانا مملو من مصار كانه تلف بسلامه اسما من العزم لعبد الحياه لا العود والحمايات  
 فكان على الاجنبي ملة البرية في ماله لان العاقلة لا تعمل العبد رجل ضرب رجلا فمسله فان  
 اصابه الحد بمعدته وجب القصاص بالاجماع وان اصابه بغيره ولم يجره عن ابي حنيفة لان  
 في ظاهر البراهن عنه يجب القصاص اعسارا للحد بدنه في براه الطحاوي لا يحل افسار المخرج  
 وسحات الممان وعود الحد هكذا في عدهما بعض من كل حال ان ضرب به عود المومنة  
 البرية عند ابي حنيفة وعندهما العصاص لهما انه ملة من كل وجه بوجوه وراي حنيفة انه لوجه  
 القصاص ولا يحل امانا ان يعمل وما اوجوا لوجه الى الاول لقوله لم لا اوج الى ابي يوسف  
 ولا وجه ان يحترقا لانه سعدم الممانه اذا اعد احباب القصاص بحال البرية وجلد  
 رجلا بسطة القصب بعض لوجود العمل من كل وجه وجل اعني سورا او العي منه اسما او  
 العاه في اذ لا يقطع المخرج منها فعليه القصاص لان المار يخرج وسمع كالبيف رجل عرق  
 صيا او بالغ في الحرقات بحال البرية عند ابي حنيفة وعندهما القصاص مية ملة العبد  
 بالشغل وكذا في الحر العظم والحك كسر على هذا الخلاف واذا صر به سوط ووالي في القوم



حتى مات لا يجب العصاب عند الجدي كذا في الكتاب في عود المرد عند الشافعي في العصاب  
 ولنا الشرح انه لا بد من الاصل والعدم العصب الى الفصل في الاستدلال بطا الى  
 الدليل والبرهان وحوادث العصاب من ان المسلم والمشتري العصب فعلى  
 ما سلكنا طرقة اخرى في الدية والكفارة لانه قبل حطو رجل من عدها يجب الدية  
 في حاله في كل من ذاك كذا في العصاب لنا ان النبي عليه السلام قال لا عاود الوالد بولده  
 ولانه لو يجب العصاب للمقتول او لام سوي عنه وادته وليس له ان يعزل  
 اباه بس الخرافة بهذا السب اولى وادام بحال العود بحال الدية في حاله لانه عهد والعاقلة  
 لا يعمل البرد محتو من لانه ان يعصى من القاتل لان العصاب يقتضي الجذب  
 وذلك يرجع الى نفسه والهاب ولانه على نفسه ولا ان يبالغ لانه يقع للمعصية وليس له ان  
 يعفو وكذلك ان يقطع يد المعتوه عند ولانه ان يعصى في حاله لانه لو يبالغ في ان يبالغ في  
 له ان يعصى او يعفوا لانه لا يراه له على العصب منفع العصاب اوجه الى النفس ومعفو الصلح  
 واجبه الى المال له ولا يراه على المال وكذا في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح اصابا  
 فيه واداسان واما القاضي بالصلح انه من ادب رجل قبل وله ادليا صغار وكبار  
 فذلك كما وان يعلوا القاتل في قول ان خير لانه لا يراه اسفا العصاب في المعوي في كماله  
 لكل احد كذا لا كذا في الامحاج وقالوا انهم ان سوفوا حتى يترك الصغار فيا  
 على الكسر من اوجه مما عاتل من الحاضر يستوفي بالاجماع **باب في الشهادة**  
 اجل قتل او اهلها فان اقام الجاني الدية على قتل ادم القاتل يعم الى عاده البينة في كل يوم

وعند ان حنيعة يحتاج لهما ان اقصاص بحال المقتول او لام يسفل الى الواوثة منسوبة الحاضر جميعا  
 القاتل فيما يدعى للموثة ان لا يوري ان للمراه نصيبا من القصاص لانه لما لا يطون الوالد  
 وصاير كالحط والدين امام الحاضر والدين منه على العمل جبا او على الدين للميت على ولدان مدم  
 العايب لم يصب الى عاده البينة فلهذا ولان حنيعة ان في القصاص منه هو للورثة سداسات  
 من الدين يسفون العصاب دون الميت لانه لا يقضي منه دونه ولا سوك صاياه ومن هنا  
 الوجه لا يصب الحاضر جميعا من العايب والقصاص لانه مع الشبهة ولا كذلك الحط والدين  
 لانه ما كان الميت يسف به مدت له لم يسفل الى الواوثة بجل قتل وله لسان اجد مما عاتل فاما القاتل  
 منه على الحاضر ان الغاب يدعى بعمل وسقط العصاب لانه ادعي على الحاضر حقا وهو قاطع  
 حقه عن العمل الى نصف الدية ولا يملك اسات ذلك الا اساس منه على العايب هو العفو  
 يصب الحاضر جميعا من الغاب وكذا كذا من يجلين من اجد مما عاتل او اشهد الشهود  
 على رجل انه ضرب ولا ما وحرجه فلم يره صاحب فاس حتى مات فله العود لاهم شتمه  
 يعمل عمره لو اختلف الشاهدان في البلد ان ادعى الامام او اختلفا في لاله لم يعمل هما  
 دهما لان العمل لا يملك من انه محلف باحلاف الاله وكل شاهد سجد يعمل عمره سجد له الحجر  
 الاجر وكذلك اذا سجدوا حدهما انه فله بعضا وان لا يجر ادري ما يسي فله من المطلق  
 يحمل وجوها واحكامها محلف ولو شتمه اجمعيا بالعمل المطلق قالوا ان ادري ما يسي فله  
 العاين لا يعمل لما قلنا في الاصححان بعضا بالدية لان شتمه او عفا على المطلق والى  
 موجه الدية بخلاف الاول لان سجد اجمعيا يعمل سجد له من المطلق والمطلق خلاف



المصدر جازان او كل واجاره من اياه عدا وقال الوي سلمها جميعا فله ان يسلها لان كل واحد اقبل كل  
الفل وانه صدق كل واحد في بعض العمل وكذا في البعض المذكور في بعض ما امر به لا يطل  
لما قبله ولو شهدا بان انه فلان عدا وشهدا بان ان فلانا فله عدا وقال الوي سلمها  
جميعا لا يصح لشي من ذلك لانه كذب كل طرف في بعض ما شهد به وذلك يطل الشهادة وجعل  
فلان عدا وله ان يسلها او يسلها بان على الثالث ان عدا وهو منكم لم يعمل شيئا بهما لانهما دعا  
ان القصاص يطل وان يسلها ما لا وقد اقبلها الثالث في ذلك وادعي بطلان حق الثالث  
بالعفو وهو منكم حي لا يصدفهما الثالث في العفو فلا شيء له وللتا هذين من تلك البراءة بقراد  
القائل وان كونهما القائل فلا شيء لهما وللتا يسلها العفو لانهما اقرارا بعوطة  
القصاص وجعل اقرارهما عليهما وادعيا على البراءة على القائل منكم فلم يصب  
بذلك البراءة للتا في ذلك اني الشاهد من ان التا اقرارا بهما وصار كمن اعترفا لمان  
وقال المقوله لشي في ذلك لفلان يكون ذلك لولان كذا هي **قوله في اعتبار حال العدا**  
**وحيث سمي اليه فانه يدين اياه بالسهم فعليه عدا له عدا في حيزه لانه عدا له في حق الفلان**  
لانه انما يصح صامنا فعليه وقت الرمي المحل كان موصوعا الا انه لو كان متبدا وحربا وقت  
الرمي لم يسل وقت الاصابة لا شئ بالاجماع اعساو الحال الوي كذا اذا رمي الى صرير وهو سيم  
اردم اصاب اليهم الصرير بكل الاجماع دل ان المعتز حال الرمي قالا لا احد لبره في  
الوجه من جمع لانهما عدا في وقت الاصابة في حق الفلان لان الفعل  
انما بالاسر والامر يكون الاصابة وقت الاصابة المحل غير معصوم اما في حق البصير المعنى

الرمي بالاجماع وفي حق المملك المعصية في الاصابة بالاجماع وفي حق الفلان حلفوا وقال  
الوحيد لعصاة في البرمي معط وما لا يصح في الرمي والاصابة في حق من العصاة  
حده من الوصية في حق الفلان وحل في سمي الى عدا فافقه مولاة ثم اصابه السهم فسله  
وعليه عدا للرعي عدا في حيزه وادعي بطلان عدا في حيزه فظاهر لانه عدا في  
الرعي ولو لم يسل عدا كذا الحالين وفي كل الحالين المحل معصوم معصوم لكن اعساو حاله الرمي  
بعضي حيز العدا فاعساو حاله الموصي بوجه البراءة فالعفة لانه يدين لانه اول موقع من  
الشك في البراءة ولا يحل الك وقال محمد لا يحل العدا لان العفو يقطع السور الا ان  
قطع برعدا بيان حطام اعسة مولاة مات العدا لا يحل العفة انما يحل العدا مع عدا  
حدث ما قطع الى ان عدا كذا هي حيزه من الفلان الذي جعل الرمي الى ان عدا في  
يوم موميا اليه عدا موميا اليه فصح عدا في العدا وحل في حق عليه المحر فعليه فلا شيء على  
الرمي بالاجماع اما عدا في حيزه لانه عدا حال الرمي حاله الرمي كان هو معاصي البرم صما  
عدا من كل الحالين على ما هو محوي في سمي الى صرير ثم اصابه السهم لم يحل ولو كان على  
الوكير حل لان المعصية في المحل حال الرمي بالاجماع ولو رمي حال الى صرير اجماع اصابه الصرير  
بالاجماع للمبرح **قوله في الرجل يقطع** **بدايه ان يقطع رجل قطيع بن بيان حطام قله**  
عدا او يقطع به عدا قله حطام الرجل او لم يحل بوجه الامر من عدا في القصاص  
في العهد الارش في المحل لان حكم العلين محلف فلا يمكن ان يحل محلا في الحكم وكذلك  
اذا كانا عدا من او كانا حطامين يحل الك ووجد بوجه الاخرين لانه لما يحل الك لا يمكن محل



كل المعطوفين والحد في الحكم لا يقطع انما يكون بالترك واما اذا لم يحل الترك وكانا حيا  
بحب ديه واجره وهي ديه العيس لانها يمكن ان يكون الاولى بالاية ليعا الوه محلا واما  
في الحكم واما كانا معا فعدد مما فعل ولا يقطع ان الفعل محبب محي هو القتل ولا يقطع  
الصوره اذا كان الفاعل واحدا وعدا في حيوان شافطع ثم قبل اعسارا للعدد من حيث  
الصوره وان شاميل ولم يقطع اعسارا لاجل اده من حيث المعنى كل صور برجل اسوين  
شوطا من من صور هو عشره اخرى اذ غير مما في من ذلك محب البده على صا رب العشر ولا  
سي بالسوين سوى الصور لانها صا رب كان لم يكن وكذلك فله حراجه اذ فعل في طامير الوايه  
وعن ان يكون ان محب فم يكون عدل وعن محب ان محب لحر الطل عن الادويه قالوا هذا  
اذا لم يخرج او خرج ولم يسن له ابراما اذا سئل ابرك ارش الحرح قطع بدرجل عددا من لقطع  
سوى الى العيس مات عددا في حنيه محب البده عيدا كانا دحبا الا ان في العبد محب البده ماله  
وفي الخطا ح البده على العاقله ان العفو كان من القطع اذ عن الفعل والشرايه طمرا  
كان فلا كان العاقل ان محب العود في العبد لكن العفو واسمه ولم محب القصاص في ح  
وعندما لا محب في العفو عن القطع عفو موجب وبالبراه ظمير ان موجب العيس هناك كالعوا  
عن الحاره او عفا من القطع وما يحدث منه صح العفو عن الكل كدي هني هني في العمد مع العفو  
من جميع المال لان موجب العبد القصاص ان ليس مال ولم سئل به في الورد وفي الخطا يصح  
ثل مال وهذا لا سئل على قول من لم يعمل العاقل من العاقله وانما سئل على قول من يحل القتل  
واحدا من العاقل قال بعضهم لا يصح العفو في حصه العاقل لانه روصيه للعاقله والاصح ان يصح له  
يصح

انما يصح انما لان من جمع في الوصيه من من يصح من من لا يصح تصرف كل الوصيه من من يصح  
تصرف الوصيه كل البديه الى العاقله وصح العفو في ذلك في الايهما صحها في الانداحل  
للسان ونسب على هذه الميله بيله اخرى وهو ان ابراء قطعت بدرجل فدرجها المقطوعه  
على القطع وما يحدث منه فهو على الحايه حمد الورد على موجب هو البده وانه يصلح مبرا عيا  
انما يصح بمقدار مبرم مبرا لان الورد في حكم المرفق فان كان حمره مبرا مبرا من البده او الكبر  
سقط كل البده عنهما وعن عاقلتهما ولا محب لهما على عاقلتهما يسي كانهما يحلون عنهما محاسنها  
فكيف يحلون لهما سقط كل البده عن جميع مال الورد لان مبرا لمثل بعض من جمع المال ان  
كان البده اكثر من مبرا لمثل بعض من مال البده سقط عن العاقله لما قلنا من سطر في  
الفصل على مبرا لمثل ان كان يخرج من ثلث الورد سقط عن العاقله ايضا وان كان لا يخرج  
سقط ثلث الفصل عن العاقله ووردون ثلث الفصل على برثه الورد فان مبرا على القطع  
عددهما الخوا كذا في الخطا لان عددهما الخارج على القطع يرد على ما يحدث منه وفي العبد  
سقط القصاص عن العاقله لانه يضمن عفا الا ان سمي القصاص في النكاح لا يصح توجب لهما مبرا  
المسل وعدا في حنيه طامير الى النفس بطلت السمي فوجد لهما على الورد مبرا لمثل ووجد لورد  
الورد البديه على عاقلتهما في الخطا ولا يصح مبرا لمصا في العمد البده ولحب علمها ولما علم  
الورد مبرا لمثل مفاصان واما ان الفصل رجل قطع عاقله مبرا فاصح من الناطع  
لان ثمة مات المصير له من لقطع فصل الناطع لان البديه يسن ان الواجب كان قباصا في النفس  
والقطع لسوي بعض حقه انه ان سوي الباي وعن ان يسن انه ليس له ان فعل لانه لما ابدى على  
القطع فند اساءه عن صمان النفس لو شربك وانداع



**باب الفصل في الدار رجل اشترى دارا فقام بقبضتها حتى وجد الدار**  
 مسل فهو على عامله البائع عند ان خفيه لانه بعد ان لم يلق الحوط انما يكون باليد البديع برك  
 الحوط ومعهما الدار على عامله المبري لانهما انصار الملك لان لايه الحوط بالملك والدار  
 للمبري ولو مضى المبري وفيما حار البائع عند ان خفيه الدار على عامله المبري لان البديل  
 ومعهما ان السع فعلى عامله المبري ان اسع الباع فهو على عامله البائع وان كان الخياط  
 للمبري فعندهما كذلك فعنده على من كان البديل ومعهما صاحب الحوط باعوا ورفق لا  
 واحد على له سعي فوجدت ما مسل فعلى خفيه محرم الدار على عامله الذي يولى سعي من اهل  
 الحوط ولا على المبري عند ان يوزن صاحب الحوط والمبرون سواء ان يدر صاحب  
 الحوط يكون على المالك ولا يخيرون من المصلحة في العادة يكون الى العدم الا الى الحوادث  
 فبما بقي احد من اصحاب الحوط فلا يدر للحوادث الا اذا باعوا كلهم وورثهم محمد كون الدار  
 على المبرين لانه لم يمس من الاصل محمد يقوم الخلف مقامهم وارضفها بالرجل  
 وعمرها الرجل الباقي لاخر فالدار عليهم ان لا يدر من الدار يكون منهم يكون الدار  
 بعد البري لا بعد المالك قبل موت الفلاني من قبل من على احد لا ان يدر  
 من احد حتى يحكم عليهم الحوط ولو موت دابة من فوسن عليها مسل فالدار والقباض على  
 امرهما لان ادر على الحوط قوم اتفوا بالبيع فاجلوا عن قبل سعي وظهره وتركوا املا  
 فالدار والعامة على الحوط لا حوط الحوط عليهم الا اذا ادعي راء الفصل على ان ذلك التزم  
 على رجل عنه محمد ضمن لاهل الحوط من الدار ولا يدر على ان ذلك التزم الا على الدار

رجل وجن فمما مسل على عامله صاحب الدار حتى يشهد بالشهر ان الدار اصحاب الدار  
 بديع اذا انكسرت العامله ان الدار بملك دى الدار لانه يحملان به من ماله او عاره  
 او احاره ولا سى على هؤلاء ما لا جماع فيه فمن ان نا حسيه انما بعد الدار اذا كان الدار با  
 حكم الملك لا حكم الامانة **باب الجراحات التي هي من النفس رجل يبيع**  
 من رجل مراع المودع من السار فبما عر من الاول فعلى الاب الباقي من  
 منه وهو جرح ما به درهم لانه لما يدر من الاول من ان المستعبد ان القضاة لم يكن  
 واجبا ضمن ارس الباقي رجل من عبد مبيع ولية من القاذرة عنان لسعي من اولى الخلف  
 انما يدر في قول ان خفيه وعندهما لاسى له عليه لانه اسوي بعض حقة وعنه الباقي  
 ولا في خفيه ان حقة في الطور وانما يدر من اسسها البغير اذا عنان  
 النفس من ان لم يكن رحن في لظوف فمعهما رسل لظوف رجل سعي وحل الموصي  
 مدعاهما فعلى ان خفيه محرم الدار في العدم ولا القضاة في الموصي ولا ارش  
 ان الفعل في الموصي حاشم وفي العدم سعي ولا في القضاة بالسبي فوصي الدار  
 واد اوجت الدار لا في القضاة في الموصي لان الفعل احد موصي والفعل احد موصي لا يكون  
 موجبا للقضاة في الدار لان سعي لا محاد يكتي ليقوط القضاة من قال او من وجرى  
 القضاة في الموصي في الدار في العدم لان الفعل بعد الدار ودر الدار في محله  
 فلم يكن محادا دمار كالوردي سها الى اسان مدعاه ولا يدر احد في القضاة من الدار  
 لا جركي هي لوكطع من اصح وحل الفصل الاعلى مثل ما يفي من لا يبيع او اليد كلها فلا يفي



في سحر لاوش في الفصل الاعلى وهو من عمر ابدية حكومة عبد الله الباقي ولم يذكر خلاف ذلك  
لو كسر وصف سن فاسود ما يوجب حكمه على ابيه لا المحل لحد من ابدية كما في الحال  
واحد وكذلك السن فكان المحل واحدا بخلاف البراءة العبد لا لكل واحد لبرئ  
حده وكما في محله في حكمه على انه سطر لو كان عبدا لم يفسد من ممتدة سب هذه العبد  
فان اسف من عمره تحت المرحلة لبدية هكذا بجل قطع ذكر مولود ان يحول ويدرطوه  
من الحنف او من الاجل تحت القصاص لان اعمسا والمساواة ممكن ان كان خطا تحت كمال الله  
برانه قطع الاسلام عن سلامتها وان لم يحرك تحت حكومة عبيد لانه لم يعرف السلام فلا يصح  
بالقود كمال الله وصار كمال الله كماله المصنوع العبد واما لا يقطع لسان الصبي  
ان لم يحكم تحت كمال الله وان لم يحكم تحت حكومة عبيد وسوى فيه العبد والعبا لان اعمسا  
المساواة بعد لو اذهب لغيره الصبي ان عرف سلامته تحت القود في العبد البنية الخطا  
وان لم يعرف تحت حكومة عبيد لا كبر سراسان وسنه الكرم من الكاسر ابدية الكرم  
القاصح تحت القصاص العبد ما لو اعمسا هذا السعاد وودي الى سدى القصاص لا ابيه  
والسدا ان باب كذا في قوله ابيه ابيه رجل قطع كذا انسان وعلم اصح حبه  
ففيه عبيد الله وان كان عليه صنعان فعليه الحس ولاسي في الكف عبيد في حيوة والا سطر  
الى ابدية الاصح والى حكومة عبيد الكف انما كان الكف لذكر يدخل الاصل في الاكر  
من الكف مع الاصح في احد فلا يجب لكل لحد صمان على حبه ولا تحت اعمسا  
احدهما واهنا رالا حرفا وصا لا كما في حنبه ان لا يصاح اصل في المقصود

الاجل  
الاصح

فان المقصود هو بطرس انه محض بالاصح الكف محل الاصاح فكان سوا ما سبق  
**واجب حايه العبد المكاتب رجل قال ابيد ان ولد فلانا او من تحت**  
فان جر فعقل العبد ولك يكون المولى محبوا واللون ربه صابر محبوا بعد العلم بالحايه  
رجل قطع بوعدم اعتقه المولى بمات من ذلك فان كان له ذمه على المولى فلا يحق القصاص  
ما سواه المولى في حال اسدا العقل ليه مولاه وحال تمام القتل ذمه وارثه معز القافي  
عن القصاص لانه لا يدري انما يصح ان لم يكن له وارث على المولى اصح من القائل هذا في حقه  
والى كون لان من له القصاص معلوم وقال محمد لا يجب القصاص لان السبب فيه فاحال  
اسدا العقل لاسبب ملك المولى وحال تمام العقل السبب له فاقاضي لا يربك  
ماي سبب صابر فاسا المولى اذ لم يحكم القصاص في عمره في الوجه العالي  
وعدمه في الوجه الاول يحس اربا ليد المولى ما يقب القطع الى رعين ويطل السرايه  
ما لعت فصار هذا والقطع خطا يسا وكذلك المكاتب اذ اصل عهدها في فافان كان  
له وارث لغيره المولى لا يحق القصاص بالاجماع لان الصحابه اختلفوا انه مات جرا او عيلا  
فان مات جرا فويله واوله وان مات عيلا فويله مولاه وان لم يكن له وارث فمير المولى  
مولى لاصلا ان وان قتل عيلا عن غيره فاصح منه مولاه بالاجماع انه ماد ذمه اسدا ان  
مولود ولد اساع ولدها يدينها لان الدين واجب دمه فكون صفة لها صري الى لوجها  
علاها اذا جت حايه خطاء ولدت ولدا مدح صريح ولدها لان جوب الدفع  
على المولى فليكن صفة لها ملا سمي الى لدها عيلا لرجم رجل ان مولاه اعتقه فعمل



العبد ويا كذلك الرجل والاسي على العبد ان الرجل يدعي حكم حاشه على عاقلة وهم سكران لكر  
 رجل قال لعبد احدكم اجر فكماء او وقع المربي اوتى على احدكم مما يحكى على الساج او على العبد  
 ولو سلمها حطاحك فمعه عند دونه حرد العرق وهو ان بالسبح لم يحرجا عن محله اللسان  
 واللسان اسمن وجه اطها ومن وجه لا العنق عبد لسان من حسدا والا اسناد  
 را بطهر في الحرد والهاب حله في العنق فمهما لم يسعا محلا للسان بالعقل يكون العقل  
 سا ما عثره الموت فمعه ان احد صا فلحرا فلهذا يجب فمعه عند دونه حرد عنق حال  
 لرجل صل حاك واما عبد وقال ذلك الرجل لا بل فلهذا حرد القول قول العبد ان الكرم  
 الضمان على نفسه حرد اسند الفصل الى حاله معبوده ساي وجوب الضمان عليه ان عكس فقال لولاها  
 عطف ساي او احدث مالي واما حرد وقال المولى لا بل فلهذا حرد القول قول المولى عبد محمد  
 رانه الكرم حرد حرد الضمان حرد اسند الى حاله ساي الضمان لا محاله فصار كالمولى في العبد  
 مان قال وطسك وات امي احرى وحدث فلتك واث امي قال كس حرد والقول قول  
 المولى بالاجماع لذي هي عبد في حيرة او يوسو القول قول بالاراد الا حرد العطف من الضمان  
 وما اسند المولى الى حاله ساي الضمان لا محاله فان قطع يد امي او اخذ ما سب الضمان في الجملة  
 بان كانت مدبوره او موهوبه فهو بالاسناد لم يكن مكررا سب الضمان بخلاف المولى في الجملة  
 رانه لا يصح كذلك حال فكان مكررا سب الضمان ولو كان شي من ذلك قائما في يد المولى بقا عليها  
 بالاجماع انه يدعي ملك ذلك عليها وماى مكررا عند قطع يد رجل عبد يدعي بعضا او غير  
 فصا فاعتق المولى عليه ثم سوك الى النفي ما لم سطل البذخ والصلح لا المحوى  
 لما اعتق مع علمه انه عسى يسري والعنق لا يعمل السوط كان مباله على السابيه ولم

بعقة حتى مات فولية بالخمار ان شادوي وعلى ان شادوي الي مولاه ثم سله فضا صا لانه  
 لم يوجد الا على السابيه لانه لا يولد وبالبود سطل البذخ من الرجل فلم يصح سله مكان  
 من عند ذلك فوجد عليه لانه مملوكه من وجه عند محجور موصا حرا ان يعمل جلا فعله  
 عمدا او خطا فعلى عاقلة الهوى الدية ولا يوجعون على مولى العبد ان لا يبر من العبد قول  
 والعبد المحجور لا يواحد القول ولو كان المامور عبد محجورا بواحدة في العبد الفقير  
 وفي الخطا بدع او يودي رانه لو اذن بافعاله ولا يوجع المولى في حاله لكن يوجع نعمه الما  
 سوب على لا يبر بعد عتقه لان قوله معصية حقة دون مولاه حتى لو كان الاموصيا حرا  
 لا يوجع مولى المامور على عاقلة الصبي اذ لا قوله باطل وكذا لو كان له موصيا حرا  
 والمأمور كذلك محك لدية على عاقلة المامور لا رجوعه على عاقلة الصبي اذ لا فلتنا  
 عند ما ذون له عليه من فعل رجلا خطا ثم اعتقه مولاه ولم يعلم بالحياه فانه يصح عتقه  
 لو ان الدين ما سطل حرد في السبع وعنه لوي الحياه ما سطل حرد في البذخ فانه كان يدفع الي  
 في الحياه ثم ساع بالدين وما لا عتاق ارطل حردا عيب مرقيل وحلن عبد او كل مقول  
 ولنا معنى حد لبي كل واحد منهما فان المولى يدفع الى الدين لم يعفو نصف العبد كما  
 عشر لراف درهم لان العبد كان يدع الهم ارباعا ولو دعى كان بعدهم عسوس  
 انما لو كان خطا موجبا للامان فاذا اقبل سال معوا لولس لطل النصف ولبي النصف  
 لعنا لعاسين وهو دفع النصف او عشر لراف درهم عبد قتل رجلا عبدا او خطا  
 ولعل العبد والمان معوا احد ما اسفل نصيب لرافه مال فان احار المولى البذخ دفع الهم



ان لا يظن العول عبد في حيفه لان حق في العبد الذي لم يعرف بالصف حتى في الخطا  
في لكل وعندهما ارباعا بطريق المناوغة لان النصف لولي الخطا لا يشاركه النصف  
لما جواسير منار عنهما فيكون بينهما نصفين وان احار العبد الذي في العبد الذي  
لم يعرف حيفه لان درهم ولولي الخطا عشر الالف درهم رجل ففانصبي عبد عبد  
حيفه ان شا المولي دفع الجثة العبد الى المولى وصمته قيمة العبد من ثا اسك الحرة ولا ي  
له وقال ان شا اسك الحرة دفع بالنصفان ثا العبد مال نصفه سائر الاموال وفي  
سائر الاقوال اذا عتق انسان كان للمالك ان يملكه نصفه النصفان كدي يعني ولا ي  
ان العبد مال وادبي لعبد من مودر هو كال العمة كما ان العبد المولى كمال الولاية فاذا  
اسك الحرة فلا يمكن ان يرجع كمال العمة لانه لو دعي الى اجتماع المدة والمدة في ملكه  
ولا وجه ان يرجع بما دون العمة لان للعبد من مودر هو كال العمة فامسح الرجوع  
بالنصفان بخلاف ما يراى لاموال لانه ليس له اوش مودر فامسح الرجوع بالنصفان عند  
رجلين من اياهما عتق معا احدا وليس بطل حتى الاخرى حتى النصفين الما لجمعا  
و العوض من احدهما كعوضهما عند في حيفه وقال ابو يع العاني الى الذي لم يعرف نصف  
نصفه وهو ربع العبد او غيره بوجه البوبه لانه لما عتق العبد نصفه الاخرى لا يفسد  
موجب وهو الربع او العدا لكان نصفه وهو الربع دفع في نصيب عرا لعا في سبيل لانه  
لا يمكن ان يدفع نصفه من نصيبه لان عدد نصيبه نصيبه ونصفه وهو الربع  
دفع في نصف العاني مدفع نصف نصيبه وهو الربع او غيره بوجه البوبه ولا ي حيفه

ان نصف العاني لما اربع لا يحمل ان يقع كله في نصفه ولا في نصفه وقوله  
في نصف العاني نصف يحمل السوء ومع الكل في سوره فلا بد ان شك رجل من عبد  
او امه خطا فتمتة عشرون الفاق على قول في حيفه ومحمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
لن عشره وفي الامه حيفه لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره  
بالفاما المبلغ لانه صمان لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره  
ولهما ان العبد ادعي مال وصمان لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره وفي امه حيفه لثا لثا عشره  
اسر حلالا من المال فاحاق صمان الادبي اولى من احقاب صمان المال اطهر بالسره وصمان لثا لثا عشره  
على عشر الالف او حيفه الالف لكن نصفه اعز عشره لخطا طوره العبد من الحرة العشر اقل  
له خطا في الشرح **باب في حيفه العبد المبرر حل قطع سوره ثم غصبه انسان**  
فما في يد الغاصب من القطع فعليه ممتة افقطع لان بالعصب يقطع السرا به لكونه سرا  
للملك الصمان فصار كالبيع وصار كالومات في يد الغاصب لا من القطع ولو غصبه هو  
صحيح مقطع المولى به فمات في يد الغاصب من القطع ولا يسي على الغاصب لان المولى بالقطع  
صار مودرا لانه مبين المولى ان المبرر لم يقطع يد العبد لم يمسح من العصب نصرا فافقا  
فصار كانه مات في يد المولى عند محو عتقه عتبه محو محو عليه فملك فمواض من ممتة  
مرا ل العبد لو اذن بافعله رجل عجب مديرا حتى يد الغاصب حمايه خطا لم حيفه المولى  
حمايه احرى من المولى فممتة لا وليا الحمايه لانه بالمدرا ليا من صار ما فيها الدفع على حبه  
لم يصر بمحار اللغدا فصمن القتمه لم ثم يعطي نصف القيمة لولي الحمايه الاولى ونصفه لولي  
الحمايه السار من حق ولى الحمايه الاولى نصف القيمة لان حقه في كل القيمة لان العبد من حيفه كان



دارغاف الحياه فاسمحت وفي الحياه الادبي كل القيمه وقد وصل اليه الصفه حتى  
 في الصفه حتى في الحياه الساعه نصف القيمه لانه حتى في الحياه الساعه  
 الحياه الادبي يرجع الموي على الغائب نصف القيمه يدفعها الى في الحياه الادبي المكا  
 لالحه ثم يرجع فهو به على الغائب لانه اسمحت عليه سبب كان في ضمان الغائب ولم  
 له نصيب كان لم ياحد من الغائب وادرج نصف الغائب ما سلم له ذلك لانه  
 وصل الى الدنيا الحياه مام حقهم وهذا قول في حيوه في يوسف وقال محمد بن جريح الموي  
 على الغائب نصف القيمه اول مره سلم اليه ولا يدفعها الى في الحياه الادبي لان ما يرجع  
 به على الغائب عرض ما دفع الى في الحياه لانه انما من نصف القيمه لولا الحياه  
 لولا في الحياه كان في ضمان الغائب فلو دفع اليه ما يرجع به على الغائب بجميع العوض  
 والعوض في ملك وفي الحياه لولا في هذا لا يكون الخواص لهما ما ذكرنا ان في الادبي  
 في كل القيمه ما وصل الى الموي من الغائب بذلك العبد فحجب كما حجب به ولن حتى في الموي  
 ولا يرجع به على الغائب حتى في الغائب من الموي في قيمه لولا الحاسبين لما ذكرنا ثم يرجع الموي على الغائب  
 نصف القيمه يدفعها الى في الحياه الادبي بالاجماع والعرف لمحمد بن جريح به علي  
 الغائب ليس عرض ما من لوي الحياه لولا في فلو دفع الى في الحياه الادبي لودعي الى  
 كما ان الاستحقاق بخلاف المله الاولي ثم لا يرجع به على الغائب بالاجماع والعرف  
 لهما ما يرجع به على الغائب عرض ما دفع الى في الحياه الساعه فادرج به على الغائب  
 يرجع جميع ما من سبب كان في ضمان الغائب وقد اسمحت عليه هذا النص ما كان في  
 في ضمان لم يصر كان لم ياحد من الغائب فلا يرجع على الغائب مره الحبي هذا هو الحق

ولا يرجع به على الغائب  
 مره اخرى

لولا في صفه ولولا يكون في عدمه الرجوع على الغائب ما سلم في الرجوع ما سلم في المله لولا  
 ثم دفع المله في العبد فحال لوي من الغائب اولاً ثم في الموي يدفعه الى في  
 الحاسبين ثم يرجع نصف القيمه على الغائب يدفعها الى في الحياه الادبي ثم يرجع  
 به على الغائب سلم له في قولها وادي قول محمد سلم له نصف القيمه التي يرجع به على الغائب  
 اولاً ولوي من الموي اولاً ثم في الموي الغائب يرجع الموي في الحاسبين ثم يرجع نصف  
 القيمه على الغائب يدفعها الى في الحياه الادبي بالاجماع ثم الرجوع به على الغائب بالاجماع  
 على ما ذكرنا رجوع عصب مدرج في عدمه حياه خطاوه على موله ثم عصبه ما سلمه  
 حياه من الموي نعمته لولا الحاسبين لما من يرجع جميع ما من على الغائب لانه انما من  
 سلم كان في ضمان الغائب ثم يدفع نصف القيمه الى في الحياه الادبي انما الخلفه ثم يرجع  
 بهذا الصفه على الغائب ثانياً لانه اسمحت عليه سلم كان في ضمان الغائب فما للموي  
 جميع منه العبد نصف المله الادبي والصفه الذي يرجع به ثانياً وقد وصل الى الدنيا الحياه  
 مام حقهم رجل عصب صاخر اقات في يده من الحبي ادخاه ولا ضمان عليه لان قص الحو  
 لا يصدق وانه ما سلم له لولا انما لولا حيه اوسع اوقات من صاعقه حبه  
 على عاقلة لانه سلم له لولا حبه في موضع الحيات او السبع ولم يصدق على  
 الصاعقه ماله لا يكون في كل مكان بخلاف الحبي والعياء فانه يكون في كل مكان حبي  
 او دفع طعاما فاكل لا ضمان عليه مولا في حيوه لان المالك رضي باللافه حتى دفع  
 الطعام في يده من يده من ثلثان غاليا بطلا الى الداعي عديم المانع وقال في  
 محمد والشافعي رضي لانه مولى ما فعله ولو اودع عبيدا



فصل في البرية على عاقلة بالاجماع لانه لم يوجد من العمل عابا لان الصبي يمارى العمل ولا ياتي له  
 اليه فاما من المولى رايها به **باب** **الرجل الذي يمشي في البرية**  
 يمشي على الميسر سوا يعلم ان يقتلوه ولا يمشي عليهم لانه ساجي لنفسه فيسقط عقوبه  
 رجل دخل ليلا فخرج السرقه فاسو صاحب المال فعلمه فلا يمشي عليه لعله عم فامل دون  
 مالك محزون سمع سقا على صيلم فعلمه المسهور عليه البرية في حاله لان فاعل المحزون لسعيه  
 ليسقط عقوبته رجل سمر على رجل سقا في المصير صر ولم يعلمه وركب لضرب عاققتل  
 المشهور عليه فعليه القصاص لانه لما ترك الصوب عاقبت عصبته هو  
**باب** **حمار الحائط والمخاض رجل يخرج الى الطريق**  
 الاعظم كسفا او ممرانا او حرسا وهو ترح الحائط او حفروا الوعد في الطريقين لو ادن  
 الامام معطى به انسان ضمن ولو اخرج من الناس ان يوقع ذلك لانا الطريقين حق  
 العام وحقا من العامة لانه ان يخرج ذلك ما لم يصير العامة لان له حوالا لوردنا اذ لم يصاحب  
 فكان كماله المورور اذا اضرب احد طس له ذلك وان فعل ذلك يادون الامام او احد العلماء  
 على ذلك فلا ضمن لان بالامر صاحب مباحا مطلقا وان كان طريق سكره غير مباحا  
 من اهل البيت ان يشرع كفيلا ولا يميلوا الا لادان اهل البيت من لهم حوالا المورور في ذلك  
 الطريق لانه ملك حارس لقوم مجيذين ملاجوزا النصبون في بعض بيوتهم حائط مائلين  
 حبيب رجال اسجد على ارجلهم سقط على انبان قبله ضمن الذي اسجد عليه حتى البرية يكون  
 ذلك على عاقلة وكذلك دار من بلادهم جميع الاما دن صاحب معطى انسان ضمن

البرية ويكون على عاقلة وقال ابو يوسف ومحمد يضمن نصف البرية في الحارس لان مالكا  
 نصفه محصيا ما يملك نصفه لاسان يهدر المهدر جيب واحد المهدر جيب واحد  
 كانه يملك من احد صما يهدر ولما خرج مع صر ومار كما اذا حرد اسان ودمت فيه عقوبه  
 كل لدعة عقوبه ومات يضمن الخارج نصف البرية كذا في الحديث انه انما يجرى  
 المهدر بها واحد والمعد بها واحد اذا كان كل واحد يصلح عليه للملاك كافي ببلد الحية  
 اما هنا علمه الملاك من واحد وهو فعل الحائط وعحق السك فلا يمكن ان يجعل البعض هربا  
 والبعض معصا فاعسر كله في حوالا الخاف وفي حق من اسجد عليه وهدر كله في حق من اسجد  
 عليه وفي حق عمر الخاف وادان اعمركه في حق من اسجد عليه وفي حق الخاف يضمن السك لهما  
 في الحائط يضمن جيبا كذا في الحفر انتم الملاك ما ضمن الخاف يملك البرية لكونه مساسا  
 في اللين رجل جالس في الطريق سقط موطى اسان فامل لانه قاصدا لمحوط فلو  
 سدر لشرط الپلامه لا يقع في الخرج وان كان ردا من لپسه يسقط سقوطه لانه اسان لم يضمن  
 لانه لا يصدق حوط عن السقوط عاده فلو سقط فعقد لشرط السلامه يخرج رجل حوطا  
 سقطه على يمينه لو دن الامام او وضع حسه في الطريق سقطه انبان فان سجد  
 المارا المورور عليه لم يضمن صاحب السطرح والحسب لانا السلف صاف الى المورور وان  
 لم سجد بان كان لئلا ويكون صرا يضمن لانه مسعودي مسجد لعسره على ارجلهم  
 سدد او سقط منه ثوبا او حصاه سقطت لانه اسان لم يضمن لان سدد صلاح الپسجد  
 في هذا لاسا ان اهل مكان مباحا مطلقا وان فعل ذلك من غير اهل العسره ضمن عن ابي حمزة



انه مباح مقدر بشرط السلام ان جلس رجل من الغنم في المسجد للحديث فعطت له انسان  
من ان جلس لا يطار الصلوة فكل ذلك عندنا في حنبلي وعندهما لا يضمن هو وان كان في الصلوة  
او جلس للصلوة او للتعلم لمن يضمن بالاجماع لهما ان الجلوس لاجل الصلوة له حكم الصلوة  
قال عليه السلام المستطير للصلوة في الصلوة ولا في حنبلي ان الجلوس لاجل الصلوة دون  
الجلوس في الصلوة ثم الجلوس في الصلوة لما كان مباحا مطلقا فالجلوس لاجل الصلوة بان  
يكون مباحا مقدر بشرط السلام لغيره بامطاط ومثله اما الجلوس للحديث عن مباح الصلاة  
**باب حمله رجل مائة في البطون فوق البسج على السبل**  
فقط به ضمن انه قاصد حفظ ولو فعل بشرط السلام لم يخرج ولو وقعت اليه لودت او لم  
فقط به انسان لانه او لم لا يضمن لان ماله من لودت البسج في البطون ليس به ماله فلا  
يضمن السلف اليه ولو ادفع اليه ماله او اجروا ثا او مال فوط به انسان ضمن لان الاموال  
مباحة مقدر بشرط السلام اجل سائر على دابة فاصاب سورها او رجلها جصاه او نواه او اثار  
عسارا او حمار او صعل فمعا على انسان لم يضمن ولو كان حمارا او حمارا او حمارا او حمارا  
عن السر على الحمار الصغر عن ماله في الحمار الكبر يمكن ولو اصاب سورها او رجلها او  
راسها او كدمت او حطت سوا فوط به انسان يضمن لانه يمكن صور الدابة عن هذه المعاني  
وان لم يمت رجلها او دميها لم يضمن لانه يمكن صور الدابة عن هذه المعاني وان لم يمت  
ضمن السلف ايضا لان الاموال مباحة مقدر بشرط السلام وكل شيء ضمنه الله كسنة البيان  
والعذر لان على ذلك الكتاب لانه مباشر ليس على بيان والعذر كتابه لانه

رجل ارسل فلما الى صردين اتيان او اتيه على رجل فاهلك الصردين معوقا بوج الرجل فلان كان  
سائما حمله ضمن ان لم يسو حمله لا يضمن لان العكس يمنع الصردين بطون ولا بد من السوف السوف  
مضافا اليه ودكم العدة او اللب بوجه الله انه يضمن بحرمه لهما دسا او لهما سلا وان لم يمت  
حمله لانه مادام على ثوب لهما رسال يكون كانه حمله وحكمه ذكره الراداد في الصيد  
لحل بحرمه الارسل بالاجماع ولو ارسل يارا الى صيد مملوك لا يضمن فاهلكه لم يضمن  
او لم يمت لان المادي لا يضمن السوق وانه باحد الصيد بطونه ولا يضاف الي  
الموسل بخلاف العكس لانه يضمن السوق فلو اخطا بصادق لما اصابه العدة كذلك  
لو ربط انسان لغيره في عطاره العابد بقوده ولا يسعير بالربط فوط في الربط  
اساما فعلة ضمن العابد دية ويكون على عاقلة لان حفظ العطار واجب عليه لكن  
عاقلة العابد يرحون على عاقلة الرابطة لانه او يضمن في هذه الوبطة ساه لقصابي يمت  
عسرها ضمن العاقلة لانه انما هو حمارا او حمارا او حمارا او حمارا او حمارا او حمارا  
القيمة كدري عين الحمار والبغل والفرس لا يضمن هذه الدابة بوجه اعني  
الدابة وعسى صاحبها فصار سميها بالادبي من دجه بشار كما لو كان لهما بوجه اعني  
فكان في العمن الواحد مع القيمة اذا علم **باب مسائل يدخل في الدابة**  
واذا اعمس عن الكفارة وصعدا رجل نومه بها حماره لان الطامير سلامة الاعضاء وهو ذكر  
في الباقي بخلاف ما اذا اخطا عضوا من غير لا يضمن كمال لهما رسال لان العضو لسلف ليس في  
لغيره سلامة في الباقي ولا حماره في الباقي ولا حماره في الباقي لانه بمنزلة عضو من رجل



صالح من دم عبد علي بال لم يذكر حاله ولا وجهه ولا مخرج حاله في مال العالم لانه وجب بالجميع البدره لانها  
 بالقلح وعبد علي رحا احمد فصالح الجرد العبد لولي بال لم يولي على الفجرهم حارويكون علي  
 على كل احد حسن ما به لانها اسوقا في الفصا من علمها فلكذلك في ليدل سومان رجل صوب  
 نظر امراته والعامة مسا من الاب العدم والعوم حسن ما به درهم او عسدا وفوس منه حسن ما به هكذا  
 قصي رسول الله عليه م في الحسن ولا رث الاب لانه قائل ولا قبا به عليه لانه عم له عضون من  
 رجل صوب نظره فاعين المولى الحسن فالت ولد حاتم ثاوا لولد مح علي الضارب يمينه  
 حاله لولي لان الهدا لضاف الى صوبه وجن ضرب كان رقبته فاصاح الدم السما الى الحرم صار لنا  
 عسدا حلا قال الشافعي لنا قوله تعالى من حمله كان منا رجل لنا سكي فاصاها فان كانت مطاوعه  
 ولم يدع احدهما السهم فاحد عليهما ولا يجب الفقير لان الفقير مع الجرد لا يمتنعان ولا يجب  
 له من مال لان لا خلاف حصل رصاها وان كانت مستكره على الخديعة لا علمها ولا يجب العقول  
 ذكرنا ويجب اسرها فاصا ذلك بل البدره ان كانت سمسك البول لانها بمنزلة الحايضه وان كان  
 لها البدره ان كانت لا سمسك البول مح كل البدره لانه لو حسن لمعوضها اذا لم يكن فيه عوي  
 الشبه وان كان فيه عوي الشبه لا يجب الجرد حاله اما الارش ان كانت مطاوعه لا يجب  
 ارش الا فاصا لما ذكرنا ويجب الوقف بالاجماع وان كانت مسكره فان كانت لا سمسك البول  
 مح كمال البدره ويجب العقر في محل البدره او في موضع لان الوقف بالاجماع وان كان منفعه النفع لها  
 حكم الجرد والبدره صمان الكل وضمان الجرد يدخل في ضمان الكل حتى لا سكره الضمان بمقابل الجرد وقال  
 محمد بن العقر وكما البدره لا يملكها لان حاسس من مجلس فلا يباع لان العقر يجب بالاول المنفع  
 والبدره يجب بعموم منفعه

له سمسك فلا يدخل احد منهما في الجرد وان كانت سمسك البول يجب العقر ذلك البدره بالاجماع  
 من العقر صمانا لمعوضه ذلك البدره صمانا للاف حرو فلا يدخل احد صمانا في الجرد وفيه ايه الحسن  
 له كبر ويدخل لا قل في الاكبر وان كان الاخصا بعد الذكر كالحسن وله صبح فالجواب في الجواب  
 فما اذا كان الاخصا بالذكر في الوفاة والخلاف الا ان هي يجب البدره في ماله لانه عهد في الاول  
 على العادة لانه خطأ هكذا ذكر في الكتاب من صا من مال لا يجب العقر بعد الذكر لان العقر  
 محض بال فاصا الشهور وسجل ان ما ذكره في الكتاب يكون صحيحا ويجب العقر هنا ايضا عظاما لما يوضع  
**كتاب الوصايا جلد في كتاب الامارات اوله في الوصايا**

والصا كين تقسم الثلث على خمسة عشر عددا في حيوه اي يكون ثلاثة اقسام الامارات اولاده وللعول  
 بهم والباقيين لان الجمع اذا دخل لثا لث والام صرحا واهم الحسن ساول له في حيوه صا اذا  
 بعد صرفه الى كل الحسن وصفي لا يمكن صرف الوصيه الى جمع الفقراء والباقيين مصروف الى الادبي  
 وهو فقير واحد ويمكن واحد قال محمد بن عيسى الثلث على سبعة اقسام الامارات اولاده وسثمان  
 للفقراء وسثمان للباقيين لان الكرا لجمع عمره او دفنان المراه ادنى الجمع وذلك ان كان قال  
 والعقد من لم يكن من لان الادبي جمع في الوصيه المراه وكذلك اذا اوصي سلا لثان لثان  
 والباقيين بعين من لثان والباقيين تصفيين عند صما وعند صا اما بهم لثان وسثمان للباقيين  
 ولو اوصي لرجل بماله والمراه بماله لم قال لثان اسركيل معهما باحد من كل واحد بل المايه حي بصركل  
 واحد منهم بل المايه لان مطلق الشركه تصفي السوره من كل وجه ما يمكن بخلاف ما اذا اوصي لرجل







مثل ذرع جميع المدة عند محمد من ذرع نصف البيت ما على ما تقدم رجلا اوصي مال  
عيم الف درهم لرجل فانت الموصي فاجاز صاحب المال وصيه فان دفع صاحب المال  
الموصي له جاز ويكون هذا من غير اسباب مال فله ذلك وان كان بمنه ولا يدفع  
فله ذلك ايضا بجل مات وترك الف درهم وركب اسما فاسماها نصفين  
اقوا احدهما ان الميت اوصي لمغنا سلطانا فانه يعطى للموصي له ملكا في يده لانه اقره  
سلطانا نصف الف في يده ونصف الف في يد ابيه في حقه  
والمع في حقه كذا لو اوصى له على الميت عطيته جميع ما في يده ان كان له درهم  
ما في يده لانه اقره من تقدم على تركه بخلاف الموصي له لانه شريك اليه وليس بمقدم على الورث  
وكذا اوصي له جاز سل لانه درهم او سل لانه اقره حقه يعني ملكا درهمان وقران في  
واجز في الموصي له لانه اما مساو فصار الوصيه سل الوصيه درهم او نصف درهم من يده مساو  
وكذلك اوصي سل لانه الواو والواو من نصف الجواز سل لانه اعطاه ملكا اسان فلها الواو  
الباقي والعلم الباقي ان الساب من نصف واجز الاعطاه ملكا بالامثال المساو والواو  
حتى قسم قسم واحد ولو كانت لثلاث ابواب السلالة مختلفا لمثل ملك لثلاث ابواب الباقي وكذلك  
الدور الوصى بل هذا عندنا وحينئذ الساب لمصلحة غيره لا يسمي سهم واحد الا بالباقي عبد  
عبد الوصا شريك في الفاصي قسم كل ثوب على حده وكذلك الدور المختلفة وكذلك الوصى عبد في حقه  
لانه لا يسمي الحرة على القسم من الورث وان كانت من حيس واحد ومما بان ذلك قال بعض شائخنا  
على قبايس قوليها يعطى للموصي له العبد الباقي او الحارة الباقي والثوب الباقي والباقي الباقي  
وقيل هذا قول العقل لان عبد ما لا يجب على النافع القبيح بل يجوز له القبيح يجوز له ان

لو

ممل الى مذهب في حقيقته فصل قسم الفاصي لم يكن الوصى ملكا بالامثال المساو عندهما ايضا  
فصار يعطى للموصي له مختلفا كالثوب الوصى والعلم ملكا اسان فله الباقي الباقي  
جماع كذا يعني رجل اوصي له جاز بوصيه وصوله ووجهه من موت الموصي باطل انما يصح له  
يعيد الموت لان الوصيه احاطت بموت فالفعل الوصى قبل الموت قول درهم قبل الاجاز  
وذلك لا يصح كمن قال لثلاثه انت طالت اذا احاد بالف درهم فعلى اذوت في الباقي في  
ما طل وصوله ما في العدة مجلس علمها ويجوز الوصيه للموصي له الوصيه حلاله كالوراثه  
والخمس يصح واذا ما فكل من يصح موصاله وهذا من ان يقول الموصي له وهذا من ان يقول  
الموصي له بعد موت الموصي ليس بشرط لموت الموصي له وكذلك البعض ليس بشرط حي الموصي  
الموصي له من قبل فسمي تركه الموصي صار نصيبه من مال الورثه كالوارث اذا مات قبل تركه  
لكن لو ورد الموصي له بعد موت الموصي لسل الوصيه لانه تمليك من وجه وهو الوصيه خلاف  
الوارث وان ورد لسل سل لانه حلاله محصه ولو ذهب للموصي له لا يصح له اليه  
لا يعيد الملك بدون البعض انما يصح عنه من له ولانه ولا ولاية لاحد على الحسن لو  
اوصي لرجل ما في المطر الحوان او الحارة يصح والمهية ومع ما في المطر لا يصح لان الغنم  
على السلم ليس بشرط في الوصيه وانما بشرط في البيع والمهية والادب على ما في المطر لا يجوز  
لاهل الحرب باطل لانه ما سنا عن الساب اهل الحرب ذكر في البكر الكثر ان يجوز وجهه الوصى  
انه ما سنا ان يقول ولو قيل يصح الحربي المستأمن اذا اوصي بجميع ماله سلم جميع لان حريته ليس  
مقصوم مريضه سماء درهم وجازيه فتمت ما دلالة درهم ومضى لانه فادى الجاز لرجل  
ثم مات الموصي فولدت الحارة ولان عمه يلما درهم ممل السلم الى الموصي عبد الى حبه حلاله







منهم البره اذ لا ولا سعيه لهم علي العبد ان كان يخرج من الملك لان العتق في البره  
 مقدم علي سائر الوصايا لانه اوتي الوادعي لرجل ملك قال واعني عتق عتق عتق الوارث  
 العتق كان في البره من لاشي للموصي لانه لم يعقل من الملك من بعد العتق قال الموصي  
 كان العتق في البره من ملك قال قلت قال قول الوارث لان الموصي لم يدعي لنفسه حق  
 في تركه الميت والوارث ملك فكانت المدة علي الموصي لانه لم يمت علي الوارث ولو قال العتق  
 للوارث اعني بوك في البره قال اجل احرقا ان لي علي سكر الف درهم حين وقال  
 الوارث صدقها ولا مال له يوتي العتق عن العتق عتق عتق في قول ان يكون عتق  
 لانه لما صدقها عتق العتق في البره قال العتق في البره يكون عتق عتق عتق عتق  
 لكن لم يمت من البره سعي عتق به الدين وعتق في حقيقته ليعتق علي العتق عتق  
 به الدين لانه استاد العتق في حاله العتق لم يمت صدق الوارث لانه اوتى  
 به فامع الاسناد وهو الاقرار بالدين فاصبح العتق علي حاله الموصي صار كالو  
 اعني عتق في مرضه وعليه دين فالدين اوتي لكن في العتق معذرة موجب السجاء  
**باب الوصية بغير الشان لجل في الموصي** **ووصية للموصي**  
 ولا تناول ما حدث بعد موته الا اذا ذكر الابد الوادعي فعليه سائر ماله الموصي  
 وما حدث في المستقبل الي ان يعس ان لم يترك له لانه انما اقيم للموجود  
 والوصية انما بعد الموت فمما يكون موجودا وقت الموت الا ان اقال  
 ادا محمد مداول بعونه الابد ما حدث في المستقبل اما العتق كما ساول الموصي

في الوصية ما لا يورث  
 في الوصية ما لا يورث

مداول ما يكون لوصية الوصية في الوصية العتق يقال لفلان عتق البره اذ لا  
 يدخل في ملكه كل شئ من المستقبل يقال لفلان شئ السان لا نعم من التمس العتق  
 في السان العتق فالعتق باي من جهة العتق ولو اوصي بعتق امة ادا او مولا له  
 ادا ما لسان ادا فانه مداول ما يكون موجودا يوم موت الموصي ولا ساول ما وجد في السان  
 وذكر الابد وعنده سوا لان المدة من هذه الاشياء لا تذكر بعد من العتق فلا يمكن  
 ان يحل مستحقا الوصية بخلاف المدة والعلة فانها سحن بعتق المصالح فجاز ان يسحن  
 بعد الوصية عند ذكر المصالح **باب وصية الدمى** **باب وصية دمى**  
 بودت وصية اما عتق في حقيقته لانه عتق الوصية ووصية اليه لا يصح فمما اوتي  
 وعنده الوصية كما هو معصية عتق ما اطل فمما اوتى الوادعي بذكر موقوف وصايا الدمى  
 انواع او بغيرها ما يجوز بالانفاق نحو الوصية بالاعناق او ان يستخرج في بيت المقدس  
 يغتفر التوك في موصي بالاجماع لان المدة عتق في حقيقته ان يكون بوجه عتق والمدة  
 ان يكون بوجه عتق وعندهم هذا فونه عتق وعندهم ومنها ما لا يجوز بالانفاق  
 نحو الوصية للمعنيات والناجيات لغيرها ما ان كان موصية عتق وعندهم الا اذا كان لوم  
 معينين محمد يصح بطريق التملك وعندهم ذلك ومنها اذا وصي بها الميراث وان  
 سرح فيها او مانح الي بيت الله تعالى لا يصح بالانفاق لان عتق في حقيقته المدة  
 بوجه عتق وهذا ليس بمصدق والمدة عتق بها ان يكون بوجه عتق وعندهم ولم يورث الا اذا  
 كان الوصية لغيره موصي في حقيقته يصح بطريق التملك ومنها اذا وصي بها السعة والكسبية



او سرح فيها جاز الوصية عند في حنيفه لانه بعد ما تم بعد من هذا قوله عندهما باطلا  
**باب الوصايا الوارث اذا كان عاقل قاصم الوصي مع الوصي له الورث**  
 وهو خاتون لان الوصي يات على الميت فيكون ماسا على الورث ايضا لان الورث خلف الميت من  
 كل وجه فلو كان ماسا على الميت يكون ماسا عنهم ولو كان الموصل له عاقل قاصم الوصي مع الورث  
 على الموصل له باطل لان الموصل له ليس خلف الميت من كل وجه الوصي انه من المالك له بقدر الملك  
 فلم يكن ماسا على الميت وهو الوصي ماسا عنه ولم يصح القيم فلم يتم نص الموصل له بالقيمة في الثلث  
 في الوصي بجملة لانه ما ناه فاذا اهلك ما كان لم يكن مكان للموصل له ان يرجع ملكه في يد  
 الورث فلو بيع الورث الاموال القاصي بقسم القاصي او من نص الموصل له العاقل القاصم  
 من القاصي ولله على مال العاقل الموصل له الوصية للثبات صححه لما ذكرنا ان قوله  
 ليس بشرط في الوصية بالحق وبيد الوصي الورث ودر هذا في كتاب المناسك وجل ادي  
 الى رجل في حال حو الوصي فاما الوصي لورثته الوصية حتى لو رد الوصية بعد موته او  
 قبل موته لكن في عمر وجهه لم يصح رده لان الوصي اعتمد على قوله ولم يحل عمر وصيانته  
 صح الورث نص ما لم يوصي فان برده في وجهه صح البر لان لا صبر له فيه وهو مبيع ببيع رده  
 فلم يفسد ولم يبره حتى مات الوصي فباع شيئا من تركته بعد لومته الوصاية بعد البيع وا  
 علم بالوصاية اذ لم يعلم اما اذا علم لانه دلاله القول واما اذا لم يعلم لان العلم ليس بشرط  
 لصحة بره وصا كما انه ليس بشرط لصحة الوارث وبرا واد اصار وصيا قبل العلم  
 بعد البيع ولومته الوصاية على السداد البيع كذا في الوكيل حيث لا يصح قبل العلم ولا يجوز

من التوكيد اساء الولاية فكان العيول فيه شرطا ولا قبول دون العلم ولو اصر  
 اساء بالوكال صح حوا كان او عيلا فاستا كان وعيلا بالغا كان او وصيا عاقل اقل  
 هذا حوا لم يرد سدا قال لو قيل محرم من ان يفعل ومن لا يفعل فلا سدر فيه كبريط  
 الالوام وهو العبد او العبد له قال حرمه فصولي بالعرف فلا بد من العبد له او العبد عند في  
 حنيفه لانه حرم لم يرد لانه يلزم الامتناع من الصفوف نصار سها بالشهادة فسد الجرد  
 وصلى الشهادة اما العبد او العبد له وقال ابو يوسف ومحمد هذا والحرم بالوكال سوا لانه من  
 المعاملة وليس سها رده ولهم هذا لا سدر لفظه الشهادة وبجلبس القضا وصار كالموكل  
 المحرم سوا لا سدر العبد والعبد له كذا هي على هذا الخلاف الموالي والعبد كالماله  
 العبد كاعنف او لعه او الشفع او احرم بالسفوف كذا او الكفا او احرف كالحاج  
 الوالي مكس او الدمي ايلم في دار الجرب او احرا الشرايع بعد ابي حنيفة لا بد من العبد  
 او العبد له حتى يصير الموالي بحساب للعبد وسجل حوا الشفع بالسلوت وبيد الطلب يكون  
 السلوت رصا في النكر ويلزم الشرايع على ادري ايلم وعندهما لا يبرط العبد والعبد له  
 رجل او صا الى رجل لم يعمل ولم يرد حتى مات الوصي ثم مال عند القاصي لا اقبل ثم قال اقبل  
 صح قبوله الا ان يحرمه القاصي من الوصاية رده لان برده لم يعمل قل ان يحرمه القاصي من الوصاية  
 صح قبوله بعد ذلك الوصي دا باع عبد من الركة بعد محصر العرا حار يد رعوما المست لا حقهم  
 في مال الركة والسبع لا يعوت المالية نصار كالموامة الوصي حرمه كذا هي خلاف ما اذا كان  
 الدسون على العبد مائة الموالي او الوصي حرمه كان للغير بعض البيع ان لم ينف الثمن يدوكم لان  
 لم يحن اسسوا العبد والسبع سطل ذلك اجل الوصية ما سقرت بالتصريح في مال الصغير  
 مما يسي على الولاية محو البيع والشا لراسر باع وقفن



الدون في قول أبي حنيفة محمد في قول أبي يوسف سعدوا انه سعدا احدهما مالا على  
 على الولاء كثر الطعام والكسوة للصغير وشرا الكفن وقصا الدرس ورد الودائع  
 والعصوب جمع لهما والصالحة ومع ما ساعد اليه الفياض وضع النبع القاسية سعيد  
 الوصية في بيت واعناق عند عنده من هذه كثر سياتا ما لا يحاح فيه في الراي فينفرد  
 احدهما وهي الاب ملك على الكبر الغائب مع العروص لانه ملك حوط ماله وهذا من الحفظ  
 ولا ملك مع العتار ولا التجارة في مال لانه ليس من حمل الحفظ لانه اعتاد بحوط من فيه كان  
 من مال الولاء وليس له اب ولا يتر المصروف في مال اب الكبر الغائب فالوصية في ملك اجاره  
 عنده ودايته للشفقة لانه ملك المقتة على هو لانه من جمل الحفظ ولحقه هذا كالعقار  
 وهذا كبناء الدار ولو مل يار يملك البيع بعد لانه من الحفظ وملك وصي له اب للتجارة في مال  
 الصغر ملك مع عواقر لانه وله في مال الصغير كلاب وصي له اب والتم ولهم في  
 الصغر والكبر الغائب كونه وهي الاب على الكبر الغائب ملك على الصغر كان من الحفظ  
 مملكه شرا الطعام والكسوة والنفقة لانه من الحفظ ذكر ماله ذكرها مثل  
 فلم يكرهنا وادار اذ ان ملك اكل كتاب الوصية والشيل ان يكت الوصية كما  
 عاقله والشا كما عاقله لانه لو ذكره في كتاب اجدها يكت الشهاده في اجر العاقل  
 من لم يسمد الانعام سمد عند القاضي بجميع ما في الصغر مملوك ماله على الكفر فيقيم  
 القاضي بين ابدن من كل شئ لولا الرقيق والجملة في هذا ان المال المشترك اذا كان سياتا  
 من سادات اعاصير كالحمل والورد في الحظية والسعدا والرحمن والقطن والديهم  
 او الدراس وكل ما يكون سياتا سجد احدهما بالقيمة من غير ما با حبه ومن غير القاضي

لان القيمة في هذه الاشياء اقل حكمها من كل جدر لانه لم سادات اعاصير لا يبرحها  
 في ذلك مكان الاخر في ابا القيمة متعنتا محصا وان كان سياتا كمال ان سادات اعاصير  
 كالساج من صنف واحد البرا الواحد والارض الواحد او يكون ارضان سياتا في  
 سؤال او الدار المتفقة لا سجد احدهما القيمة ينبغي لكن يرفع الابعاد الى القاضي في التماس  
 ان يسميها من غير رضا الاخر لانه لسادات من السات مصنف واحد في مرض واحد  
 وفي دار واحد ما يملك فلكون للقاضي ان يلحقها بداره او لهما مال قطعا للمنازعة كمالا  
 للمنفعة بالقيمة وان كان سياتا سادات معا واما مالا كالساج المختلف الحسبان  
 كان بعضها كراسا وبعضها دساحا وبعضها دورا او دارا ويحج او كات ووب محلو  
 او اراضي محسنة او عسك او حواري وطلب احدهما القسم من القاضي الى المحل  
 عند أبي حنيفة ولا تقسم القاضي ذلك الا برضا الاخر وعندهما تقسم في عدلها ان الراي القاضي  
 السطري ان يجمع بصل كل واحد دار في يوب وفي عدل وفي جاره فعلى ذلك يراعي  
 السورة العمة يجوز ان يبريد في لاساحه بصل مكان داره اول من سمته وان يراي  
 السطان تقسم كل دار على حدة فعلى ذلك وفي لومس محمل كل رومس لو اجد سياتا  
 السورة في القيمة والرحسوة مالى هذا لان هذه القيمة مع من كل وجه يصيب  
 ولا يحرك الى رومس البيع واجمع ان الهوكه اذا كانت احصايات كان بعضها رومس  
 وبعضها لومس وبعضها دار ويحكم لا يكرى الحكم على القيمة ووصي لابي حق مال  
 الصغر من الجدر الاب كان سياتا سجد احدهما بالقيمة من غير ما با حبه ومن غير القاضي



بالمال لم يحوسبوا شهد له مال الميت اذ يفيق بالمال ميت ما يسان له نفسه ما حق  
 فيكون شهدا له ليس من جهة ولا فصل ولو شهد اللوات المكنان شهدا له مال الميت يجوز الاتفاق  
 من ذلك ما حق لها في المسموح به وان شهد له مال الميت لم يعمل عدل في حقيقته ما يسان  
 ما يفيق ما حق وصوت الحق وصوت الحق وقال يعمل شهدا له ما لا يلا ولا يلا له ما في مال اللوات  
 المكنان حصونه حوطا وعده بجلان شهدا له الوصل على ميت بالوفاء بهم وشهدا له المشهود  
 لهما ان الشاهد من عمل ذلك حاد شهدا له العمل عدل في حقيقته وجره لا لا سره لكل حق  
 فما شهد به للعقوب ان اخوان كل من ذلك الزم ولا يوافق فيما لا يوافق له لو سارع  
 بيان بعضا من احوال المسائل اخوان سامر في جهاد كما لو شهد كل من ذلك للعقوب ان لا حال  
 حصة المشهود عليه وصح يعمل شهدا له الكل هي وصار كما لو شهد كل من ذلك للعقوب ان لا حال  
 بعد احوال او لو شهدا له القريبين باطله لا من كل من ذلك لو شهدا له حصة او في مرض  
 موته يعلق بركة عند لهما سره في المسموح به وذلك لعجب بطلان الشهادة  
 وذلك الحصاص قول في صومع الى سوس ولو شهد كل من ذلك للعقوب ان لا حال  
 او ربح ما لم يست او شهد كل من ذلك لصاحبه الوصية بالوصية او شهدا له حصة  
 بالوصية للعقوب ان لا حصة للعقوب ان لا حصة بالوصية او شهدا له حصة بالوصية  
 ما في هذه المواضع من الشك من الفرق من ذلك الميت رجل اوصي الى اخيه او الى عمه  
 باطل وذكر في كتاب القسمة انه صحيح ووجه التوفيق انه صحيح لكن القاضي بطله بحججهما  
 عن الوصية من هذا كتاب الامانة ولا يوافق على الكافر والعجب قول بحجة المولى فلا  
 من القصة الله اعلم بالصواب

**باب ما سأل عن المال**

هذا المادى ان كل ما سأل عنه لا يحتمل الصواب فقال  
 فلا لا تعلم له حصة عند الوفاة وانكثت الغنم اذا اكل بعض الغنم من كل غنم لا يعلم  
 ان لا ما كل لا لا يحتمل الصواب فاذا اكل نصيب من سوس ولا ما كل الدليل عليه ان الميت يولي  
 سوطا لخصم لعل له مال لصاحبه لقوله تعالى فكلوا مما ايسر عليكم اي لكم وكل من  
 علمته من ذلك ما جاز من السباع وذي محل من لطيف الحواسق والقاصص لا يبرأ كل صر  
 او لوجح لقوله تعالى وما علمهم من الحواجر وهذه الاشياء اوج وعنى في سوس الى سوس  
 من هذه الحجة الدفد ولا سدر لا لا سدر لولو صمد ولا ما عمل الحرم والدب حيا  
 كذلك حتى يصل الى الميت ان يكون له ساق فان قدره والا فركه ولا حصة مما يولي  
 ذلك يربو به كلما علم ان لا اذا ادركه حاصدكم محمل لقوله تعالى لا ما ذكركم  
**باب ما سأل عن المال** **باب ما سأل عن المال** **باب ما سأل عن المال**  
 فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال  
 حاصد لا لا حاصد عن المال فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال  
 او صحت لوما حث لا بعد اشارة لا لا ابو عاز من لم يصح اشارة معروفة حتى قال  
 مثا حنا او انطاؤل اعتقال اللسان وحق اشارة بحود وكون اشارة ان حرك كما  
 في النكاح والطلاق والعناق والسبع والشرا وفي محض فصاص محله او عليه ان حرك  
 ان حرس فوق نحو الغائب كتاب الغائب اعم مقام النطق فادى ما سأل عن المال فادى ما سأل عن المال  
 اشارة ان حرس محسوس ان كان بعد علي الكتابه وكان الغائب عن معصية فصاص محله عليه  
 وكتاب ان حرس محسوس ان في الغائب يتوصل الى النطق الماني اما لا حرس فلام الكتابه



على بلانه اوجدها ان يكون من سوما يتبينها كالكتاب على القاعد واللوح وذلك على  
 السطح الناري مستند غير رسوم كالكتاب على الجدار والناف او على الكا عبد علي  
 وجه الرسم وذلك ليس بحال الاجماع والنال عن مسند ولا رسوم كالكتاب على الماء  
 واليه اود ذلك لسي لانه يحور كلام عن مجموع ولا احد له جرس  
 ولا ما قدامه من غير الاشارة لانه لا يحلو عن شمره وكذلك لو قذفه انسان لا جد عليه لانه  
 يحمل الصدق واشارة بالكدس لا يخلوا عن السمة اغنام بعضها مدودة بعضها  
 حبيته وتعدتها السهول فان كانت المدبوحة والكره من الهوى حذافا للشايعي لثاني  
 العليل صوره لان الموال الناب لا يحلو عن طلل الجوام فلو لم يحل لثاني مع الناب  
 في الحرج لكن لا ساج بدون الهوى لانه امكن الوصول الى الجلال طامبا الهوى وكبر  
 ان ليس الصواب للقول الحرف واللام على السهم لان المعنى المحرم لا يعقل الصبر  
 والكلمة رجل اخر من ذي لسمه سعد او كس او دنا واساع فيه الحرف كان ذلك  
 في السواد ما بين عبد ابي حنيفة لا جاره السب يكون للسكي والعصبة محبلا  
 حصارهم لا يحكم العقد وقالوا لكم لانه اعانه على المعصية وهذا في سب الكوفة  
 لان لعلها فيها لاهل الزمة اما في سواد ما معون عن ذلك في المعصية معون عن ذلك  
 بكل حال الا ما كان مدما لهم وكذلك معون عن مع الحرف محاهم اعموا الذين لا يثقون  
 عن الغلام والحار به بده ان ساج وليس له عددا حذافا لثاني له ان السب عليه  
 السلام عن عيسى الجيس الحسن كشا لما روي عن علي رضى الله عنه سب في  
 كل دم سلمها والعصبة كانت قبلها كالعصم والعصبة كانت في الجاهلية وهي التي

كانوا يفعلون ذلك عند حلو راسا لصبي بعد ولا ديتها سبعة ايام ومن ذلك من  
 والوا حاد واللعن شاه كانوا يدحونها في رجب وقال عليه السلام ان الله يعليكم  
 لكم العصق من ليله وليله احب ان يسكن فليسكن عن الغلام سامن وعمل الحاربه  
 ساه وده ذلك على سب العصبة وكلم السقط والعصبة في المعصية لعل من  
 روى الله عنه جردوا المصاحف ولانه بعد على السقط ولا بكر حمد في العلم  
 ومثا يخالم به ما بين العلم لا يمكنهم بعلم القرآن ولادنه الا مدركا طان فاف  
 قال لي لم لسكون بانه اول قتلك برحمة الاحياء على ليلانه وقيل مطمن بالمان  
 والرك حتى يصل الفصل لانه فرعه والاهوا وحصره قال يولي ان من كرم وقله مطمن  
 ما بين مان قل الاية بولت عمار بن ماسر حتى بولت من كفا بركة فقال يا رسول الله  
 ما روي حتى بولت من كفا بركة فقال عمار بن ماسر حتى بولت من كفا بركة فقال يا رسول الله  
 ان عبادوا بعد لكن مع هذا الصل في حتى لو قتل كان شهيدا لابي احيى  
 سيد الشهداء صرعا فعلا عمار حتى قل كان شهيدا حتى قال عليه السلام احد عمار الجواد  
 وذلك بالثقة ولوا كرم على الوفا او علي صل عليه ذلك حال ولو اكرم علي  
 شرف الحرف ساج له ذلك حتى لو لم سرور كان سرورك وده لان الحرف كان مباحا في وقت  
 حاز ان ساج حاله ان كره وكذلك حاله المحصية الزنا وصل المسلم لم يكن مباحا  
 حال الصبي اذا احسن باللعن لا بد حرمه الرضاع لانه ليس له لثاني قال عمار  
 الرضاع ما ابد اللحم وانشر العظم ومعدن الصوم لانه سعلق مدحول الثمن الطاهر  
 الى الساجن وقد وجد الامام باقر اهل الزمة ما طهرا باليسجات وهي علاما في اهل الكفر



اظهر الدليل الكفر ولم يزل لا يحوز السلام عليهم الا عند مصرعهم ولم يكونوا الى صحت  
 الطريق ولا يعمدون من الركوب على الدواب صاه لقلوبهم المسلمين فارتدت  
 مصرعهم لهم الى الركوب في الراس لا يكون على السرح لان ذلك للفرار ولم يزل  
 يترك للنبي الركوب على السرح من ليس من اهل الخراب لكن يحدون كعبه لئلا يترك  
 ما اذا دخلوا مصرهم لولون وكذلك ممنعون ان يلبسوا من اهل العلم واهل الصلاح  
 اهانة الجهاد واجب على المسلمين لقوله تعالى فاما الذين لا يؤمنون بقوله عليه السلام  
 اموتوا ان قاتل الناس من يقولوا لا اله الا الله ان بعض المسلمين في سب من العقود  
 اذا لم يكن المعصوما واما بعض المسلمين انه فرض كونه اذا قام به البعض بسطع  
 السامع ولان في تكليف الكل انتطاع اصل الجهاد لا يعطى مادته من الكراع والاياد  
 وهم ما اذا صار المعصوما صابرا وصاعا على كل مسلم لقوله عرو وجل العوا احفا فاشالا  
 الله والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تحت كتابته الحمد لله وحسن فيقه يوم الاسب في شهر جمادى الاخر سنة خمس وستمائة  
 اللهم تب علي كاتبه وعلي جمع الپس بفضلك وسپو رحمتك يا رحيم الباقين

جامع بين من حكمه الله



سنة  
 في شهر جمادى الاخر سنة خمس وستمائة  
 على العلم لانه لا علم له بما صنع للموروث

من الربعة عشر اشياء واربعة من الاب واربعة من الام واربعة من الناس  
 من خلق الله الانسان خلق الله الانسان خلق الله الانسان  
 من خلق الله الانسان واما الاربعه من الاب والاربعة من الام والاربعة من الناس  
 والاربعة من الناس والاربعة من الناس والاربعة من الناس

في كتاب النكاح

سنة  
 في شهر جمادى الاخر سنة خمس وستمائة  
 على العلم لانه لا علم له بما صنع للموروث

سنة

في شهر جمادى الاخر سنة خمس وستمائة  
 على العلم لانه لا علم له بما صنع للموروث

جامع بين من حكمه الله

غدا واخذون  
 فصرهاها اذا اقروا  
 ومصفف كالغضن الطيب قلت  
 فاقاب ما تترك الحرج حرم



أشهرهم  
من بلاد فارس  
ويعتبرها  
عظيم  
في سائر  
الجزيرة  
من آثارهم

# قَدَرُ الْخَيْرِ الْيَقِينُ

أرجل سراج الدين الأوسى من الله أنفاسه و كثر في الخلق اجناسه  
يقول الميرزا الامام  
الله الملك مولانا قد سمع  
هو الحى المبرور كل امر  
مريد الخير والشر القبح  
صفات الله ليست عين ذات  
صفات الذات والافعال طرا  
يسمى الله شيئا لا كاشيا  
وما ان جوهرى دجيم  
وما القرآن مخلوقا تعالى  
و رب العرش فوق العرش ليركن  
وما التشبيه للرحمن جها  
ولا يحصى على الدنان وقت  
ومستغنى الى عن نبيا  
لذا عن كل ذى عيون ونظر  
نميت الخلق تعواثم يحيى

لتوحيد بطن كاللؤلؤ  
وموصوف باوصاف الكمال  
هو الحق المقرب ذو الجلال  
ولكن ليس بعينى بالمحال  
ولا غيرا يواه ذا انفعال  
قد مات مصونات الزوال  
ودائما عن جهات ليست خال  
ولا كل ولع ذو اشتغال  
كلام الرب عن جنس لمقال  
بلا وصف للمكن وانفعال  
فمن عن ذاك اصناف الالهة  
واحوال الدنان بحال  
واولاد اناث اوجال  
تفرد ذو الجلالة والمآل  
نبحرهم على وقت الخصال

أبو الحسن علي بن عثمان بن محمد

اله الخلق  
الانسان

نسى الله

هذا الكلام  
المعالم

لاهل الخير جنات ونهي  
يوافق المؤمن نعيم كيف  
فينبسون النعيم اذ اراد  
وما ان فعل اجمع ذو انوار  
وحتم الرسل بالصدى المعاني  
امام الاما بلا اختلاف  
وحتى افر معراج وصدق  
دقائق شرعه في كل وقت  
وان الانبياء انبياء مان  
وما كانت نبيا قط اني  
و ذو القربى لم يعرف نبيا  
وعيسى بن مريم نبوي  
لوامات الولى بدار دنيا  
ولم يفضل ولت وطه دهر  
وللصديق رحمان جلي  
وللعارف روح ربحان وفضل  
و ذو القربى حقا كان خيرا

وللكناف ابدراك النكال  
واذراك وضرب من خال  
فيا خيرا ان اهل الاعمال  
على التماس المقربين في النكال  
نبي هاشمي ذي جمال  
دناج الاصفا بلا اختلال  
ففيه نص اخيار وعوال  
الى يوم القيامة وارحال  
عن اعضاء عمدا وانفال  
ولا عبد وشخص ذو انقال  
لذا لقمان فاحذر عن جدال  
لرجال شقي ذى كمال  
لما كون دهر اهل النكال  
لما ادره سولا في نتج  
على الاصحاب من عراصم  
على عثمان ذى النور عا  
من لكبار ووفى القفال

اعلموا

مرحل



